

الكتاب
كتاب سيرته

أبي بَشْرٍ عَمْرٍو بنِ عَثْمَانَ بنِ قَنْبَرٍ

تَحْقِيقٌ وَشَبَاحٌ
عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدٌ هَارُونَ

الجزء الثاني

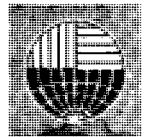
عالم الكتب

الطبعة الثالثة
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

کتاب سیبویہ



بيروت - المزرعة بشاية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقياً : نابعلبكي - تلکس : ٢٣٣٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها

فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ خاصّةٌ، والمضافُ إلى المعرفة، [إذا لم ترد معنى التنوين]، والألفُ واللامُ، والأسماءُ المبهمةُ، والإضمارُ. فأما العلامةُ اللازمةُ المختصّةُ فنحوُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ، وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفةً لأنه اسمٌ وقع عليه يُعرَفُ به بعينه دون سائر أُمَّته. وأما المضافُ إلى المعرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها، لأنَّ الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أُمَّته.

٢٢٠

وأما الألفُ واللامُ فنحو الرَّجُلِ والفرسِ والبعيرِ^(١) وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفةً لأنّك أردت بالألفِ واللامِ الشيء بعينه دون سائر أُمَّته، لأنّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ، فإنّك إنّما زعمت أنّك [إنّما] مررت بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسمُ، لا تريد رجلاً بعينه يُعرَفُ المخاطبُ. وإذا أدخلت الألفَ واللامَ فإنّما تُذكِّره رجلاً قد عرَفَته، فنقول: الرَّجُلُ الذي من أمره كذا وكذا، ليتوهم الذي [كان] عهده ما تذكّر من أمره^(٢). وأما الأسماءُ المبهمةُ فنحو هذا [وهذه]، وهذانِ وهاتانِ، وهؤلاءِ، وذلكِ وتلكِ، وذاتِكِ وتاتِكِ، وأولئكِ، وما أشبه ذلك. وإنّما صارت معرفةً لأنّها صارت أسماءً إشارةً إلى الشيء دون سائر أُمَّته.

(١) ط: « البعير والرجل والفرس ».

(٢) ط: « عهده بما تذكّره من أمره ».

وأما الإضمار فنحو : هُوَ ، وإِيَّاهُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتُمْ ،
 وَأَنْتُنَّ ، وَهُنَّ ، وَهُمْ ، وَهِيَ ، والتاء التي في فَعَلْتُ وَفَعَلْتِ [وَفَعَلْتِ] ،
 وما زيدَ على التاء نحو قولك : فَعَلْتُمَا وَفَعَلْتُمْ ، وَفَعَلْتُنَّ ، وَالْوَاوُ التي في فَعَلُوا ،
 وَالنُّونُ وَالْأَلْفُ اللَّتَانِ فِي فَعَلْنَا فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ ، [وَالنُّونُ فِي فَعَلْنَا] ،
 وَالْإِضْمَارُ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ عِلْمَةٌ ظَاهِرَةٌ نَحْوُ : قَدْ فَعَلْتُ ذَلِكَ ^(١) ، وَالْأَلْفُ
 الَّتِي فِي فَعَلَا ، وَالْكَافُ وَالْهَاءُ فِي رَأَيْتَكَ وَرَأَيْتُهُ ، وَمَا زِيدَ عَلَيْهِمَا نَحْوُ :
 رَأَيْتُكَمَا وَرَأَيْتُكُمْ ، وَرَأَيْتُهُمَا وَرَأَيْتُهُمْ ، وَرَأَيْتُكُنَّ وَرَأَيْتُنَّ ، وَالْيَاءُ
 فِي رَأَيْتُنِي ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ اللَّتَانِ فِي رَأَيْتَنَا وَغُلَامُنَا ، وَالْكَافُ وَالْهَاءُ ^(٢)
 اللَّتَانِ فِي بَكَ وَبِهِ وَبِهَا ، وَمَا زِيدَ عَلَيْهِنَّ نَحْوُ قَوْلِكَ : بَكْنَا وَبِكُمْ وَبِكُنَّ
 وَبِهِنَّ ، وَالْيَاءُ فِي غُلَامِي وَبِي .

وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضميرُ اسماً بعد ما تعلمُ أن مَنْ
 يُحَدِّثُ ^(٣) قد عرف مَنْ تَعْنَى وَمَا تَعْنَى ، وَأَنْكَ تَرِيدُ شَيْئاً يَعْلَمُهُ ^(٤) .

واعلم أن المعرفة لا توصفُ إلا بمعرفةٍ ، كما أن النكرة لا توصفُ
 إلا بنكرة .

واعلم أن العلمَ الخاصَّ من الأسماءِ يوصفُ بثلاثةِ أشياء : بالمضاف
 إلى مثله ^(٥) ، وبالألف واللام ، وبالأسماءِ المبهمةِ .

فأما المضاف فنحو : مررتُ بزَيْدٍ أَخِيكَ . وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ قَوْلِكَ :
 مررتُ بزَيْدٍ الطَّوِيلِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْإِضَافَةِ وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ . وَأَمَّا الْمُبْهَمَةُ
 فنحو : مررتُ بزَيْدٍ هَذَا وَبِعَمْرٍو ذَاكَ .

(١) ط : « ذاك » . (٢) ط : « والهَاءُ وَالْكَافُ » .

(٣) ط : « تحدث » . (٤) ط : « أو ما تعنى وأنت تريد شيئاً بعينه » .

(٥) . (٥) يعنى من العارف : كالمضاف إلى الضمير وإلى اسم الإشارة .

والمضافُ إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كإضافته ،
وبالألف واللام ، والأسماء المبهمة ، وذلك : مررتُ بصاحبك أخي زيد ،
ومررتُ بصاحبك الطويل ومررتُ بصاحبك هذا .

فأمَّا الألف واللام فتوصفُ بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف
واللام ؛ لأنَّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتاً ،
كما صار المضافُ إلى غير الألف واللام صفةً لما ليس فيه الألف واللام ،
نحو مررتُ بزیدِ أخيك ، وذلك قولك : مررتُ بالجميلِ النبيل ، ومررتُ
بالرجل ذی المال .

٢٢١

وإنما منع أخاك أن يكون صفةً للطويل أن الأخ^(١) إذا أضيف كان
أخصَّ ، لأنَّه مضاف إلى الخاصِّ وإلى إضماره ، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به^(٢)
وإن لم تكثفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزدادُ به معرفة^(٣) .

وإنما منع هذا أن يكون صفةً للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقربَ
[به] شيئاً ويشيرَ إليه لتعرفه بقلبك وبعينك ، دون سائر الأشياء . وإذا
قال الطويلُ فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفك بقلبك ،
فلذلك صار هذا يُنعتُ بالطويل ولا يُنعتُ الطويلُ بهذا ، لأنَّه صار أخصَّ
من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب . وإذا قال
الطويلُ فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه ، فصار ما اجتمع فيه شيئانِ أخصَّ .
واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات
التي فيها الألف واللام جميعاً . وإنما وُصفتُ بالأسماء [التي فيها الألف واللام] .

(١) في الأصل وب و بعض أصول ط : « لأن الأخ » .

(٢) ب : « بتدئ به » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل ، ب : « تزداد به معرفة » .

لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا
الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيدٍ وعمرو إذا قلتَ مررتُ
بزيدِ الطويلِ ، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفةً له يُعرفُ
بها ، وكأنك أردتَ أن تقول مررتُ بالرجل ، ولكنتك إنما ذكرتَ هذا
لتقربَ به الشيء وتُشيرَ إليه .

ويدلُّك على ذلك أنك لا تقول : مررتُ بهذينِ الطويلِ والقصيرِ وأنت
تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ، ولا تقول : مررتُ بهذا
ذو المال كما قلت : مررتُ بزيدِ ذي المال .

واعلم أن صفاتِ المعرفة تجرى من المعرفة تجرى صفاتِ النكرة
من النكرة ، وذلك [قولك] : مررتُ بأخويك الطويلين ؛ فليس في هذا
إلا الجرُّ كما ليس في قولك : مررتُ برجلٍ طويلٍ ، إلا الجرُّ .

وتقول : مررتُ بأخويك الطويلِ والقصيرِ ، ومررتُ بأخويك
الراكعِ والساجدِ ، ففي هذا البدلُ ، وفي هذا الصفةُ ، وفيه الابتداء ،
كما كان ذلك في مررتُ برجلينِ صالحٍ وطالحٍ .

وإذا قلتَ : مررتُ بزيدِ الراكعِ ثم الساجدِ ، أو الراكعِ فالساجدِ ،
أو الراكعِ لا الساجدِ ، أو الراكعِ أو الساجدِ ، أو إمَّا الراكعِ
وإمَّا الساجدِ ، وما أشبه هذا ، لم يكن وجهُ كلامه إلا الجرُّ كما كان ذلك
في النكرة . فإن أدخلتَ بَلْ ولكنْ جاز فيهما ما جاز في النكرة .
فعلى هذا فقس المعرفة ^(١) . وقد مضى الكلامُ في النكرة فأغنى عن إعادته
في المعرفة ، لأن الحكم واحد .

واعلم أن كلَّ شيء كان للنكرة صفةً فهو للمعرفة خبرٌ ، وذلك قولك :

(١) ما بعده إلى آخر هذه الفقرة ساقط من ط ، ولم يشر إليه في أصولها .

مررتُ بأخويك قائمين ، فالتأمان هنا نصب على حدِّ الصِّفة في النكرة .
وتقول : مررتُ بأخويك مُسليماً وكافراً^(١) هذا على من جرَّ وجعلها صفةً
للنكرة ، ومن جعلها بدلاً من النكرة جعلها بدلاً من المعرفة [كما] ٢٢٢
قال الله عزَّ وجل : « لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ »^(٢) .
وأنشدنا^(٣) لبعض العرب الموثوق بهم :

فإلى ابنِ أمِّ أناسٍ أرحلُّ ناقتي - عمرو وفُتَيْلِغُ حَلْجَتِي أَوْ تَرْحِفُ^(٤)
مَلِكٍ إِذَا نَزَلَ الْوَفُودُ بِبَابِهِ عَرَفُوا مَوَارِدَ مَرْبِدٍ لَا يُنْزَفُ^(٥)

(١) قال السيرافي ما ملخصه : في هذه المسألة ثلاثة أوجه : النصب ، والجر ،
والرفع . أما من نصب فهو الذي كان يقول مررت برجلين مسلم وكافر ، على
الصفة ، فصار الصفة حالاً لتعريف الموصوفين . وأما من جر فهو الذي كان يقول :
مررت برجلين مسلم وكافر على البديل ، فلما عرف الأول لم يتعين البديل .
وأما الذي يرفع فهو الذي يقول : مررت برجلين مسلم وكافر ، على ما فسرنا .
(٢) الآية ١٥ - ١٦ من سورة العلق .

(٣) ط : « وأنشد » .

(٤) الشعر لم ينسب عند الشنمري أيضاً ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه
١٥٥ واللسان (زحف) وشرح القوائد السبع لابن الأبنباري ٥٥٠ . والبيت
في الخزانة ١ : ٧٢ عرضاً بدون نسبة ، وكذا في همع الموامع ١٢٧ : ٢ .

وأم أناس ، هي بنت زهل بن شيان ، وهي بعض جدات المدوح وهو عمرو
ابن هند الملك . وانظر شرح القوائد السبع للتبريزي ٢٧٠ . وأناس روى شاهداً
على منع الصرف في الخزانة وشرح القوائد السبع ، والصرف جائز كما في شرح
القوائد . ب واللسان : « أم إياس » تحريف . تزحف ، من الإزحاف ، وهو
الإعياء والكلال . يقال أزحف الدابة : أعيأ وقام على صاحبه .

(٥) الموارد : المناهل . والمزبد : البحر يعلوه الزبد لتلاطم أمواجه .
وفي الديوان : « عرفوا غوارب » . جملة كالبحر الجياش لكثرة جوده . ينزف :
ينفذ ماؤه .

وَمَنْ رَفَعَ فِي النِّسْكَرَةِ رَفَعَ فِي الْمَعْرِفَةِ . قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُرْعَفٌ^(١)

وقال آخر ، [رجل من بني قُشَيْرِ] :

فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفِي ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ وَآخِرٌ مَعْرُوفٌ عَنِ الْبَيْتِ جَانِبٌ^(٢)

والنصبُ جيدٌ كما قال [النابغة الجعدي] :

وَكَانَتْ قُشَيْرٌ شَامِتًا بِصَدِيقِهَا وَآخِرٌ مَرَزِيًّا وَآخِرٌ رَازِيًّا^(٣)

= والشاهد فيه إبدال « ملك » مما قبله من المعرفة لما فيه من زيادة الفائدة .
ولو رفع على القطع لكان حسناً .

(١) ديوان الفرزدق ٥٦٢ والحزاة ٢ : ٢٩٩ . الشريد : الطريد .
وأريد به جنس المطرودين . والطلاق : الأسير أطلق عنه إساوه . والمكتوف :
المشدد بالكتاف ، وأصله الحبل يشد به وظيف البعير إلى كتفيه . والمزغف ،
بفتح العين وكسرهما : الصريع المقتول مكانه .

والشاهد فيه رفع « طليق » وما بعده على القطع ، لأنه تبعيض للشريد
وبيان لأنواعه .

(٢) الحزاة ٢ : ٢٩٨ . يطلب من صاحبه أن تسوى بين ضيفه في الإكرام
والتقريب . والجانب : الغريب ، يقال جنب فلان في بني فلان : نزل فهم غريباً .
والشاهد فيه رفع « ضيف » على القطع ، ولو نصب لجاز .

(٣) لم أجد له تحريجاً إلا الحزاة والديوان ١٧٨ . وقشير : قبيلة من بني عامر ، هاجم
فجعل منهم من يشمت بصديقه إذا أصيب بنسكة ، ومن يرزأ الآخر للؤمهم واستطالة
قويهم على ضعيفهم . وأصل مرزيا مرزوءاً ، خفف الهمزة بقلبها واوا ، ثم قلبت
تلك الواو ياء طلباً للاخفة ، كما قالوا رحل معدو عليه ومعدى عليه . ط : « مزريا
عليه وزاريا » ، وهي رواية الديوان . وما أثبت من الأصل وب يطابق الشلتمري .

وقال الآخر ، وهو ذو الرمة :

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفُ فَنَاءِ قَوِيمةً وَنِصْفُ نَفَاً يَرْتَجُّ أَوْ يَسْتَمَرُّ^(١)
 وبعضهم يَنْصِبُهُ عَلَى الْبَدَلِ . وَإِنْ شئتَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ رَأْيَيْهِ قَائِمًا ، [كَأَنَّهُ]
 صَارَ خَبْرًا عَلَى حَدِّ مَنْ جَعَلَهُ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ [عَلَى الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ ^(٢)] . وَاعْلَمْ أَنَّ
 الْمَضْمَرَ لَا يَكُونُ مَوْصُوفًا ، وَلَكِنْ لَهَا أَسْمَاءٌ تُعْطَفُ عَلَيْهَا ، تَعْمٌ وَتَوْكِيدٌ ، وَلَيْسَتْ
 صِفَةً ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَحْلِيهِ نَحْوَ الطَّوِيلِ ، أَوْ قَرَابَةٍ نَحْوَ أُخِيكَ وَصَاحِبِكَ
 وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، أَوْ نَحْوِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ ، وَلَكِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْاسْمِ تَجْرِي
 بِجَرَاهِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ النَّحْوِيُّونَ صِفَةً . وَذَلِكَ ^(٣) قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ ،
 أَيْ لَمْ أَدْعُ مِنْهُمْ أَحَدًا ، وَيَجِيءُ تَوْكِيدًا كَقَوْلِكَ : لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مُخْبِرٌ وَقَدْ
 بَقِيَ مِنْهُمْ . وَمِثْلُهُ ^(٤) أَيْضًا : مَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ أَوْ كَتَبْتَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ جُمُعًا
 كَتَبْتَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعًا كَتَبْتَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعَهُمْ . فَهَكَذَا هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ .

(١) ديوان ذي الرمة ٢٢٦ وابن الشجري ١ : ١٥٣ وإمامي المرتضى ١ :
 ٤٦١ . ينعت امرأة بأن أعلاها في إرهابه ولطافته كالقناة ، وأن أسفلها كالنقا ،
 وهو الكتيب من الرمل ، وذلك في امتلائه وكثافته . والتمرمر : أن يجرى بعضه
 في بعض .

والشاهد فيه رفع « نصف » على القطع والابتداء ، ولو نصب على البدل
 أو الحال لجاز . وقد نوقش سيويوه في الحمل على الحال بأنه معرفة لأنه في نية
 الإضافة ، كأنه قال : نصفه كذا ونصفه كذا . ورد بأن تضمنه للإضافة لا يمنع
 تنكيره لفظاً .

(٢) موضع هذه الكلمة يياض في الأصل ، وإبائتها من ب ، ط .

(٣) يعني الأسماء التي تعم وتؤكد وليست صفة .

(٤) ط : « ومنه » .

ومنه مررتُ به نفسِه ، ومعناه مررتُ به بعينه .

واعلم أنَّ العَلمَ الخاصَّ من الأسماء لا يكون صفةً ، لأنه ليس بجمليَّة ولا قرابةٍ ولا مبهم ، ولكنَّه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين . وهذا قول الجليل رحمة الله ، وزعم أنه من أجل ذلك قال : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبلْ . قال : لو لم يكن على الرَّجلِ كان غيرَ منونٍ ^(١) . وإنما صار المبهمُ بمنزلة المضاف لأنَّ المبهمَ تقربُ به شيئاً أو تباعدُه ، وتُشيرُ إليه ^(٢) .

ومن الصفة : أنت الرجل كلُّ الرجل ، ومررتُ بالرجل كلِّ الرجل . فإن قلت : هذا عبدُ الله كلُّ الرجل ، أو هذا أخوك كلُّ الرجل ، فليس في الحُسن كالألف واللام ؛ لأنَّك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجلُ المبالغُ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل كلَّ الرجل شيئاً تعرفُ به ما قبله وتبيِّنُه للمخاطب ، كقولك : هذا زيد . فإذا خفت أن يكون لم يُعرفْ قلت : الطويلُ ، ولكنَّك بنيت هذا الكلام على شيءٍ قد أثبتَّ معرفته ، ثم أخبرت أنه مستكملٌ للخِصال ^(٣) .

٢٢٤

ومثل ذلك قولك : هذا العالمُ حقُّ العالمِ وهذا العالمُ كلُّ العالمِ ، إنما أراد أنه مستحقُّ للمبالغة في العلم . فإذا قال هذا العالمُ جدُّ العالمِ

(١) يعني أن « زيد » هنا عطف بيان ، ولو جعلته على النداء منعته التسوية كأنك قلت يا زيد .

(٢) السيرافي ما ملخصه : يعني أن الاسم العلم لم يسم بمعنى في المسمى استحق له أن يسمى بذلك الاسم دون غيره ، كزيد وعمرو . والمبهم مفارق للعلم ، لأن في المبهم لفظاً يوجب التقريب كهذا وهذه ، ولفظاً يوجب التباعد نحو ذلك وتلك وأولئك .

(٣) ط : « الخصال » .

فإنما يريد [معنى] هذا عالمٌ جداً ، أى [هذا] قد بلغ الغاية فى العلم .
فجرى هذا الباب فى الألف واللام مجراه فى النكرة إذا قلت : هذا رجلٌ
كلُّ رجلٍ ، وهذا عالمٌ حقُّ عالمٍ ، وهذا عالمٌ جدُّ عالمٍ .

ويدلُّك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله كلُّ الرجلِ الأوَّلُ أنه لو قال :
هذا كلُّ الرجلِ ، كان مستغنياً به ، ولكنه ذكر الرجلَ توكيداً ، كقولك :
هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ ، ولم يرد أن يبين بقوله كلُّ الرجلِ ما قبله (١) ،
كما يبين زيدا إذا خاف أن يلتبس فلم يرد ذلك بالألف واللام ، وإنما هذا
ثناؤه يحضرك عند ذكرك إياه .

ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ، وما يحسن
بالرجل خير منك أن يفعل ذلك (٢) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرَّ هذا على تية الألف واللام ، ولكنه
موضعٌ لا تدخله الألف واللام كما كان الجماء الغفير منصوباً على تية إلقاء (٣)
الألف واللام ، نحو طراً وقاطبةً والمصادر التى تشبهها .

وزعم رحمه الله أنه لا يجوز فى : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، الجرُّ ،
لأنك تقدّر فيه على الألف واللام . [وقال] : وأما قولهم : مررتُ بغيرك

(١) ط : « ما قبل الرجل » .

(٢) السيرافى ما ملخصه : يعنى أن الرجل معرفة ، ومثلك وخيرمنك نكرة
وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما ، لأن الرجل فى هذين المثالين غير مقصود
به إلى رجل بعينه وإن كان لفظه لفظ المعرفة ، لأنه أريد به الجنس ، ومثلك وخير
منك نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما ، فاجتمعا فحسن نعت
أحدهما بالآخر .

(٣) ط : « إلقاء » ، والكلمة ساقطة من ب .

مِثْلِكَ ، وبغيرك خَيْرٌ مِنْكَ ، فهو بمنزلة مررتُ برجلٍ [غيرك] خَيْرٌ مِنْكَ ، لأنَّ غيرك ومثلك وأخواتها يَكُنَّ نَكْرَةً ، وَمَنْ جَمَلَهَا (١) معرفة قال : مررتُ بِمِثْلِكَ خَيْرًا مِنْكَ ، [وإن شاء خَيْرٌ مِنْكَ عَلَى الْبَدَلِ] . وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله .

واعلم أَنَّهُ لَا يَحْسَنُ مَا يَحْسَنُ بَعْدَ اللَّهِ مِثْلِكَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : مَا يَحْسَنُ بِزَيْدٍ خَيْرٌ مِنْكَ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ الرَّجُلِ فِي هَذَا . فَإِنْ قُلْتَ : مِثْلِكَ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَجْمَلَهُ الْمَعْرُوفَ بِشَبْهِهِ جَازٌ ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ أُخِيكَ . وَلَا يَجُوزُ فِي خَيْرٍ مِنْكَ ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ، فَلَا تُثَبِّتُ (٢) بِهِ الْمَعْرِفَةَ . وَلَمْ يُرَدِّ فِي قَوْلِهِ : مَا يَحْسَنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ ، أَنْ يُثَبِّتَ لَهُ شَيْئًا بِعَيْنِهِ نَمَّ يُعْرِفُهُ (٣) بِهِ إِذَا خَافَ التَّبَاسَا .

واعلم أَنَّ الْمَنْصُوبَ وَالْمَرْفُوعَ يَجْرِي مَعْرِقُهُمَا وَنَكْرُهُمَا فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ كَالْمَجْرُورِ .

هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة

وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة

أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررتُ برجلٍ عبدِ الله . كأنه قيل له : بمن مررتَ ؟ أو ظنَّ أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه . ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذِكْرُهُ : « وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ (٤) » .

(١) ط : « جملهن » .

(٢) ط ، ب : « فلا يثبت » .

(٣) في الأصل : « تعرفه » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٤) الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

وإن شئت قلت : مررتُ برجلٍ عبدِ الله ، كأنه قيل لك : من هو ؟
أو ظننتُ ذلك .

ومن البديل أيضاً : مررتُ بقومِ عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ ، والرفعُ جيدٌ . ٢٢٥
وقال الشاعر ، وهو بعضُ الهذليين ، وهو مالك بن خُوَيْلِدِ الخنَاعي (١) :

يَا مَيِّ إِنْ تَفَقِدِي قَوْمًا وَوَلَدِيهِمْ أَوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسٌ (٢)
عَمْرُو وَعَبْدُ مَنْافٍ وَالَّذِي عَهَدْتُ بَبِطْنِ عَرَّ عَرَّ أَبِي الضَّمِيمِ عَبَّاسٌ (٣)

(١) هذا ما في الأصل ، وب . وفي ط : « وهو صخر الغي » . والأصح
نسبته إلى مالك بن خويلد ، كما في الشنتمري وشرح أشعار الهذليين للسكري ٤٣٩
حيث أورد السكري القصيدة في أول شعر مالك بن خالد ، ثم قال : « وتتحل
أبا ذؤيب » . ورواها مرة قبل ذلك في شعر أبي ذؤيب في ٢٢٦ ، وقال : « قال
أبو نصر : وإنما هي لمالك بن خالد الخنَاعي » . وكذا رويت لمالك في ديوان
الهذليين ٣ : ١ . وقد ساق صاحب الخزانة نسبتها إلى مالك ، وإلى أمية بن أبي
حاتم ، وعبد مناف بن ربيع ، والفضل بن عباس بن عتبة ، وأبي زيد الطائي .
(٢) يقول ذلك لامرأته وقد فقدت أولادها فبكت ، كما في شرح شواهد
الجميل للزجاجي . تخلسيهم ، بالبناء للمفعول ، أي يؤخذون منك بغتة ، فإن الدهر
من دأبه أن يؤخذ فيه الشيء بغتة وخجأة .

(٣) عمرو هو عمرو بن عبد مناف بن قصي . الذي عهدت ، أي الذي
عهديته ، فهو من قبيل الالتفات من الخطاب إلى الغيبة . وعرعر : حبل في بلاد
هذيل . والعباس هو ابن عبد المطلب القرشي . وبين هذيل وقريش قرابة
في النسب والدار ، لأنهم كلهم من ولد مدركة بن الياس بن مضر ، ودار هذيل
بمرعر وما يتصل بها .

والشاهد فيه قطع « عمرو » وما بعده مما قبله ورفع على الابتداء . ولو نصب
على البديل من « قوماً » لجاز .

والرفعُ جائزٌ قوياً^(١) ، لأنه لم ينقض معني كما فعل ذلك في النكرة .
وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة ، فهو كقولك : مررتُ بعبد الله
زيدٍ ، إما غلطتَ فتداركتَ ، وإما بدا لك أن تضربَ عن مرورك بالأول
وتجعلهُ للآخر .

وأما الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر ، وهو مُهلِلٌ :
ولقد خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرُ خَبِطَةً أخواننا وَهُمْ بنو الأعمامِ^(٢)
كأنه حين قال : خبطنَ بيوتَ يَشْكُرُ قيل له : وما هم ؟ فقال : أخواننا
وهم بنو الأعمامِ .

وقد يكون مررتُ بعبد الله أخوك ، كأنه قيل له : مَنْ هو ؟ أو مَنْ
عبدُ الله ، فقال . أخوك . وقال [الفرزدق] :
وَرِثْتُ أَبِي أَخْلَاقَهُ عَاجِلَ الْقِرَى وَعَبَطَ الْمَهَارِي كَوْمَهَا وَشَبِوْهَا^(٣)

- (١) ط : « فيه قوى » . وفي ب : « خليق قوى » .
(٢) بعض أبيات القصيدة في الأصمعيات ١٥٦ والعقد ٥ : ٢٢٠ وليس منها .
وانظر سبط اللآلي ٣٤١ . خبطن ، يعني الخيل وفرسانها . والحبط : الضرب
الشديد . والمراد بالبيوت القبائل والأحياء . وإنما ذكر العمومة لأنه من تغلب
ابن وائل ، ويشكر من بكر بن وائل .
والشاهد فيه القطع أيضاً . وانظر ماسياً في ص ٦٣ .
(٣) ديوان الفرزدق ٦٦ برواية : « وضرب عراقيب المتالي شبوها » .
والكوم : جمع كوماء ، وهي الناقة العظيمة السنم . والمهاري : جمع مهريّة ،
وهي الإبل تنسب إلى مهرة بن حيدان ، وهي معروفة بالنجاجة . وعبطها : أن
تنحر لغير علة . والشبوب : المسنة ، وأكثر ما يستعمل في نعت الثور الوحشي .
ويروى : « شنونها » قال الشنتمري : « وهو أصح . والشنون : التي أخذت في السمن
ولم تنته » . قلت : أخطأ الشنتمري لأن البيت من قصيدة بائية معروفة للفرزدق .
والشاهد فيه قطع « كومها وشبوها » . ولو جبر على البدل لجاز .

كأنه قيل له : أي المهارى ؟ فقال : كومه وشبوهها .

وتقول : مررتُ برجلٍ الأسدِ شدةً ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ كاملٍ ، لأنك أردت أن ترفع شأنه . وإن شئت استأنفت ، كأنه قيل له : ما هو .

ولا يكون صفةً كقولك : مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةً ، لأن المعرفة لا توصف بها النكرة ، ولا يجوز أن توصف بنكرة أيضاً^(١) لما ذكرتُ لك . والابتداء في التبويض أقوى^(٢) . وهذا عربي جيد : قوله أخواننا ، وقد جاء في النكرة في صفتها ، فهو في ذا أقوى . قال الراجز :

وساقين مثل زيدٍ وجملٍ سقبانٍ ممشوقانٍ مكنوزاً العصل^(٣)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولا يجوز نكرة أيضاً » .

(٢) هذا الصواب من ط . وفي الأصل ، به : « والابتداء في التبويض أقوى » .

(٣) سقبان : طويلان . وعند الشنمري : « سقبان » ، وهما بمعنى . والممشوق : الضامر الخفيف اللحم . والمكنوز : الشديد اللحم . والعصل : جمع عضلة ، وهي لحم الساق والعضد .

والشاهد فيه قطع « سقبان » وما بعدها ورفعها على الابتداء ، ولو خفض على البدل من « زيد وجمل » لجاز وإن كان لا يستقيم في وزن الشعر .

(٢) سيويه — ج ٢

هذا باب ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه

وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له (١)

هذا ما كان من ذلك عملاً . وذلك قولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً . ومن ذلك أيضاً : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، ومررتُ برجلٍ مخالطٍ أباه داءً . فالمعنى فيه على وجهين : إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يُستقبل ، وإن شئت جعلته عملاً كأنما في حال مرورك . وإن ألقيت التثوين وأنت تريد معناه جرى مثله [إذا كان] منوناً .

وبذلك على ذلك أنك تقول : مررتُ برجلٍ ملازمٍ لك ، فيحسنُ ويكون صفةً للنكرة ، بمنزلة إذا كان منوناً . وحين قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، وحين قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه ، فكأنك قلت في جميع هذا : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه ، لأن هذا يجرى مجرى الصفة التي تكون خالصةً للأول .

وتقول : مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه أو جسده داءً ، فإن ألقيت

(١) السيراني ما ملخصه : « يعني ما كان الفعل من فاعله اسماً مضافاً إلى ضميره كقولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً وملازمٍ أبوه رجلاً . فضارب صفة وهي اسم فاعل ، وفعله الضرب وفاعله أبوه ، وهو سبب الأول . وأما صفة ما التبس به فنحو قولك : مررتُ برجلٍ مخالطه داءً . فالصفة « مخالطه » وهو فعل لداء ، وقد وقع بضمير الرجل فقد التبس به . وأما الذي التبس بشيء من سببه فقولك : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً ، فالصفة ملازم ، وفاعله رجل قد التبس بالأب ووقع على ضميره .

التنوين جرى مجرى الأول إذا أردت ذلك المعنى ، ولكنك تلتقي التنوين تخفيفاً .

فإن قلت : مررتُ برجلٍ مخالطه داءٌ ، وأردتَ معنى [التنوين جرى على] الأول ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ مخالطٍ إياه داءٌ . فهذا تمثيلٌ ، وإن كان يقبحُ في الكلام .

فإذا كان يجرى عليه إذا التبس بغيره فهو إذا التبس به أخرى أن ٢٢٧ يجرى عليه .

وإن زعم زاعمٌ أنه يقول مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه داءٌ ، ففرقَ بينه وبين المنون^(١) . قيل له : أَلستَ تعلمُ أنَّ الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغيرُ التنوين سواءٌ ، إذا أردتَ بإسقاطِ التنوين معنى التنوين ، نحو قولك : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباك ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيك ، أو ملازمٍ لك ، فإنه لا يجدُ بُدّاً من أن يقول نَعَمْ ، وإلّا خالفَ جميعَ العرب والنحويين . فإذا قال ذلك قلتَ : أفَلستَ تجعلُ هذا العملَ إذا كان منوناً وكان لشيءٍ من سببِ الأول أو التبس به ، بمنزلته إذا كان للأول ؟ فإنه قائلٌ : نَعَمْ ،

(١) قال أبو سعيد السيرافي : في هذا الباب أشياء أجمع النحويون عليها واختلفوا في غيرها . فجعل سيويوه المجمع عليه أصلاً قدره وردّ إليه ما اختلف فيه . . . والذي أجمعوا عليه أن الصفة إذا كانت فعلاً للأول أو لسببه ، أو لها التبس به وكانت منونة ، فإنها تجرى على الأول ، كقولك : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، وضاربٍ أبوه زيداً ، وملازمٍ أباه زيد ، ثم اختلفوا إذا كانت مضافة . فأما سيويوه فأجرى جميعها على الأول كهي لو كانت منونة ، وأجرى غيره بعضها على الأول ومنع إجراء بعض . فألزمه سيويوه إجراء المجمع على الأول أو المناقضة فقال : « وإن زعم زاعم إلخ » .

وكأنك قلت مررتُ برجلٍ ملازمٍ . فإذا قال ذلك قلت له : ما بالُ التنوين
 وغير التنوين استويًا حيث كانا للأوّل واختلفا حيث كانا للآخر ،
 وقد زعمتُ أنه يجرى عليه إذا كان للآخر كمجراه إذا كان للأوّل .
 ولو كان كما يزعمون لقلتُ : مررتُ بعبد الله الملازمِ أبوه ؛ لأنّ الصفة
 المعرفة تجرى على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة . ولو أن هذا
 القياس لم تكن العربُ الموثوق بعربيتها^(١) تقوله لم يُلتفت إليه ، ولكننا
 سمعناها تُنشد هذا البيتَ جرًّا ، وهو قول ابن ميادة المرّيّ ، من غطفان :
 وارتشَنَ حين أردنَ أن يرمينا نبلاً بلا ريشٍ ولا بقِداحٍ^(٢)
 ونظرَنَ من خللي الحدورِ بأعينٍ مرضىً مُخالطها السَّقامُ صحاحٍ^(٣)
 وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيتُ ،
 لم يلقنهُ أحدٌ هكذا .

وأُشِدُّ غيره من العرب بيتنا آخرًا فأجروه هذا المجرى ، وهو قوله^(٤) :

(١) ط : « بعربيتهم » .

(٢) الرواية في الشنتمري واللسان (ريش) مطابقة لما هنا . وفي ط :
 « نبلا مقذذة بغير قداح » . يقال : ارتاش السهم ، إذا ركب عليه الريش . والنبيل :
 السهام . والقداح : جمع قدح ، بالكسر ، وهو السهم قبل أن يراش . يصف نساء
 أصبن القلوب بفتور أعينهن وحسنا ، وشبه أشفارها بالريش .

(٣) خلل الحدور : فُرَجَسها . وفي ط : « من خلل الستور » . يعني أنهم
 مصونات . وذكر أن فتور أعينهن لغير علة بها .

والشاهد فيه « مخالطها » إذ وصف بها النكرة « أعين » لما في مخالطها
 من نية التنوين وإغفال الإضافة ، ولذلك جرى مجرى الفعل ورفع ما بعده .

(٤) ط : « وهو قول الأخطل » .

حَمِينَ الْعَرَاقِيبَ الْعَصَا وَتَرَكَنَهُ بِهِ نَفْسُهُ عَلِيٍّ مُخَالَطُهُ بِهِ (١)

فَالْعَمَلُ الَّذِي لَمْ يَقَعْ [وَالْعَمَلُ] الْوَاقِعُ الثَّابِتُ فِي هَذَا الْبَابِ سِوَاهُ ، ٢٢٨
وَهُوَ الْقِيَاسُ وَقَوْلُ الْعَرَبِ .

فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْصَبُونَ هَذَا فَهَمَّ يَنْصَبُونَ : بِهِ دَاءُ
مُخَالَطُهُ ، وَهُوَ صِفَةٌ لِلأَوَّلِ .

وَتَقُولُ : هَذَا غِلَامٌ لَكَ ذَاهِبًا . وَلَوْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا جَازًا ،
فَالنَّصَبُ عَلَى هَذَا .

وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا لِأَنَّ نَاسًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ يَفْرُقُونَ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَغَيْرِ
التَّنْوِينِ ، وَيَفْرُقُونَ إِذَا لَمْ يَنْوِتُوا بَيْنَ الْعَمَلِ الثَّابِتِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلاجٌ
يَرُونَهُ ، نَحْوِ الأَخِذِ وَاللَّازِمِ وَالْمُخَالَطِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَبَيْنَ مَا كَانَ عِلاجًا
يَرُونَهُ ، نَحْوِ الضَّارِبِ وَالسَّكَّاسِرِ ، فَيَجْعَلُونَ هَذَا رَفْعًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ،
وَيَجْعَلُونَ اللَّازِمَ وَمَا أَشْبَهَهُ نَصَبًا إِذَا كَانَ وَاقِعًا ، وَيُجْرُونَ عَلَى الأَوَّلِ إِذَا
كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ . وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ نَصَبًا إِذَا كَانَ وَاقِعًا وَيَجْعَلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
رَفْعًا إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ . وَهَذَا قَوْلُ يُونُسَ ، وَالأَوَّلُ قَوْلُ عَيْسَى .

(١) الْبَيْتُ لِلأَخْطَلِ فِي دِيوانِهِ ١٩٨ وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٢٩٤ . يَصِفُ إِبْلًا .
وَهُوَ جِوَابُ الشَّرْطِ فِي بَيْتِ قَبْلِهِ وَهُوَ :

إِذَا اتَّرَ الحَادِي السَّكْمِيشَ وَقَوَّمتَ سِوَالِهَا الرِّكْبَانَ وَالْحَلْقُ الصَّفْرُ
أَي حَمِينَ عَرَاقِيبَهُنَّ أَنْ تَنَالَهَا الْعَصَى ، قَدْ قُتِنَ الحَادِي فَلَمْ تَلْهِنَ عِصَاهُ مِنْ
سُرْعَتِهِنَّ ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ الْبَهْرُ وَالإِعْيَاءُ مِنْ شِدَّةِ الْعَدُوِّ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « مُخَالَطُهُ » ، إِذْ وَصَفَ بِهِ « نَفْسٌ » النُّكْرَةُ لِلْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ .
وَنَبَهُ فِي شَرْحِ الدِّيوانِ عَلَى رِوَايَةِ « مُخَالَطُهُ » ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ .

فإذا جعله اسماً لم يكن فيه إلا الرُّفْعُ على كلِّ حال . تقول : مررتُ
برجلٍ ملازمه رجلٌ ، أى مررتُ برجلٍ صاحبٍ ملازمته رجلٌ ، فصار
[هذا] كقولك : مررتُ برجلٍ أخوه رجلٌ .

وتقول على هذا الحدُّ : مررتُ برجلٍ ملازمه بنو فلان . فقولك
ملازمه بذلك على أنه اسمٌ ، ولو كان عملاً لقلت : مررتُ برجلٍ ملازمه
قومه ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ ملازمٍ إياه قومهُ ، أى قد لزم إياه قومهُ .

هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول

إذا كان لشيء من سببه

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه ، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه
وما أشبه هذا ، نحو المسلم والصلاح والشيخ والشاب .

وإنما أُجريت هذه الصفاتُ على الأوَّلِ حتَّى صارت كأنها له لأنك
قد تَضَعُها في موضع اسمِهِ فيكون منصوباً ومجروراً ومرفوعاً ، والنمْتُ لغيره .
وذلك قولك : مررتُ بالكريمِ أبوه ، ولقيتُ موسماً عليه الدنيا ، وأتاني
الحسنةُ أخلاقه ، فالذي أتاك والذي أتيتَ غيرُ صاحبِ الصفةِ ، وقد وقع
موقعَ اسمه وعمل فيه ما كان عاملاً فيه ، وكأنك قلت : مررتُ بالكريمِ ،
ولقيتُ موسماً عليه ، [وأتاني الحسنُ] ، فكما جرى مجرى اسمه كذلك
جرى مجرى صفته .

هذا بابُ الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة^(١)

وذلك قولك : مررتُ بسرجٍ خَزٍ صَفْتُهُ^(٢) ، ومررتُ بصحيفةٍ طِينٍ خَاتَمُهَا ، ومررتُ برجلٍ فِضَّةٍ جِلْيَةٍ سَيْفِهِ^(٣) . وإنما كان الرفعُ في هذا أحسنَ من قبل أنه ليس بصفة . لو قلتَ : له خاتمٌ حديدٌ ، أو هذا خاتمٌ طِينٌ ، كان قبيحا ، إنما الكلام أن تقول : هذا خاتمٌ حديدٌ وَصْفُهُ خَزٌ ، وخاتمٌ من حديدٍ وَصْفُهُ من خَزٍ . فكذلك هذا وما أشبهه .

ويدلُّك أيضا على أنه ليس بمنزلة حَسَنٍ وكَرِيمٍ ، أنك تقول : مررتُ بِحَسَنٍ أبوه وقد مررتُ بالحسن أبوه ، فصار هذا بمنزلة اسمٍ واحد ، كأنك قلت : مررتُ بِحَسَنٍ ، إذا جعلتَ الحَسَنَ للمرور به . فمن ثمَّ أيضا قالوا : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه ، ومررتُ برجلٍ ملازِمِهِ أبوه ؛ كأنهم قالوا :

(١) أى عامة العرب ، لا العوام من الناس .

(٢) الخز : ثياب تنسج من صوف وإبريسم . والصفته : ما يوضع على السرج نحو الميثة من الرحل .

(٣) السيراني : أما قولك مررتُ بسرج خز صفته إلى آخر ما مثل به فأينك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع ، ويصير بمنزلة : مررتُ بـأبـة أسد أبوه ، وأنت تريد بالأسد السبع ؛ لأن هذه جواهر ولا يجوز التمثل بها . وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى اختير فيها ما حكى عن العرب ، فقد سمع منهم : هذا خاتم طين ، تحمل طين على مطين ، كما قال الشاعر :

* كدكان الدرابتة المطين *

وإذا سمع منهم خز صفته يحمل على « لينة » . وقد يقال للشيء اللين إنه خز يريد لينه ؛ كأنهم قالوا : هولين .

مررتُ برجلٍ حسنٍ ، وبرجلٍ ملازمٍ (١) . ولا تقول : مررتُ بخزٍ صَفْتُهُ ،
ولا بطينٍ خاتمُهُ ، لأنَّ هذا اسمٌ .

وقد يكون في الشعر : هذا خاتمٌ طينٌ وُصِفَ خَزٌ ، مستكرهاً .
فالجرُّ يكون في : مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمها على هذا الوجه . ومن العرب
من يقول : مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ كَلَّةً ، يجعلونه كأنَّه وصفٌ (٢) .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة

مجرى الأسماء التي لا تكون صفة

وذلك أَفْعَلٌ منه ومِثْلُكُ وأخواتهما ، وحَسْبُكَ من رجلٍ ، وسِوَاهُ
عليه الخَيْرُ والشرُّ ، وأيُّما رجلٍ ، وأبو عَشْرَةٍ ، وأبٌ لك وأخٌ لك
وصاحبٌ لك ، وكلُّ رجلٍ ، وأَفْعَلُ شَيْءٍ نحوُ خَيْرُ شَيْءٍ وأَفْضَلُ شَيْءٍ ،
وأَفْعَلُ ما يكون ، وأَفْعَلُ منك .

وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفةً من قِبَلِ أنها ليست
بفاعلة ، وأنها ليست كالصفات غيرِ الفاعلة ، نحو حَسَنٍ وطويلٍ وكريمٍ ،

(١) ط : « ملازمه » .

(٢) السيرافي : وجلة الأمر انه إذا جعل شيء من هذا صفة ورفع بها
ما بعدها فن التحوين من يذهب إلى أنه بتقدير مثل وحذفه ، فإذا قال : مررت
بدار ساج بابها وسرج خز صفته ، فالتقدير : مثل ساج بابها ، ومثل خز صفته .
وهذا مذهب المبرد في مثل هذا . ومنهم من يجعل اسم الجوهر في مثل هذا فاعلا
ويرفع به . فإذا قيل : مررت بدار ساج بابها ، وجعل الساج في تقدير وثيق
وصلب ونحوه فكأنه قال : مررت بدار وثيق بابها أو صلب ، ويتأول في خز
ونحوه ما يليق بمعناه .

من قبل أن هذه تُفَرِّدُ وتُوْنِّثُ بالهاء كما يُؤنَّثُ فاعلٌ ، ويدخلها الألفُ واللام وتضاف إلى ما فيه الألفُ واللام ، وتكونُ نكرةً بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ ملازمُ الرجلِ . وذلك [قولك] : هذا حَسَنُ الوجهِ .

ومع ذلك أنك تدخلُ على حَسَنِ الوجهِ الألف واللام فنقولُ : الحَسَنُ الوجهِ ، كما تقول الملازمُ الرجلِ . فحَسَنٌ وما أشبهه يتصرفُ هذا التصرفُ . ولا تستطيعُ أن تُفَرِّدَ شيئاً من هذه الأسماء الأخر ، لو قلت : هذا رجلٌ خيرٌ ، وهذا رجلٌ أفضلٌ ، وهذا رجلٌ أبٌ ، لم يستقم ولم يكن حسناً^(١) . وكذلك أيُّ . لا تقول : هذا رجلٌ أيُّ .

فلما أضفتهم وأوصلت إليهم شيئاً حَسَنًا وتمنَّ به ، فصارت الإضافةُ وهذه الواحقُ تحسُّنه . ولا تستطيعُ أن تدخلَ الألفَ واللام على شيءٍ منها كما أدخلتَ ذلك على الحسنِ الوجهِ ، [ولا تنوِّن ما تنوِّن منه على حدِّ تنوينِ الفاعل فتكونُ بالخيار في حذفه وتركه ، ولا تؤنِّثُ كما تؤنِّثُ الفاعل فلم يَقوَ قوَّةُ الحَسَنِ إذا لم يُفَرِّدْ إفرادَه . فلما جاءت مضارعةٌ للاسم الذي لا يكون صفةً ألبتةً إلا مستكرهاً ، كان الوجهُ عندهم فيه الرفعُ إذا كان النعتُ للآخر ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه] .

ومع ذلك أيضاً أن الابتداءَ يحسُنُ فيهنَّ ، تقول : خيرٌ منك زيدٌ ، وأبو عشرةٍ زيدٌ ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ . ولا يحسنُ الابتداءُ في قولك : حَسَنُ زيدٌ .

فلما جاءت مضارعةٌ للأسماء التي لا تكون صفةً وقويت في الابتداءِ

(١) في الأصل فقط : « وكان حسناً » ، تحريف .

٢٣٠ كان الوجهُ فيها عندهم الرفعُ ، إذا كان النعتُ للآخر . وذلك قولك :
 مررتُ برجلٍ خيرٌ منه ^(١) أبوه ، ومررتُ برجلٍ سواه عليه الخيرُ والشرُّ ،
 ومررتُ برجلٍ أبٌ لك صاحبه ، ومررتُ برجلٍ حسْبك من رجلٍ هو ،
 ومررتُ برجلٍ أيما رجلٍ هو .

وإن قلت : مررتُ برجلٍ حسْبك به من رجلٍ رفعتَ [أيضاً] .
 وزعم الخليلُ رحمه الله أن به ههنا بمنزلة هو ، ولكن هذه الباء دخلت
 ههنا تأكيداً كما قال :

* كفى الشيبُ والإسلامُ ^(٢) *

وكفى بالشيب والإسلام .

فإن قلت : مررتُ برجلٍ شديدٍ عليه الحرُّ والبردُ جررتَ ، من قبل
 أن شديداً قد يكون صفةً وحده مستغنياً عن عليه ، وعن ذكر الحرِّ والبردِ ،
 ويدخل في جميع ما دخل الحسنُ .

وإن قلت : مررتُ برجلٍ سواً في الخير والشرِّ جررتَ ، لأن هذا من
 صفة الأول ، فصار كقولك : مررتُ برجلٍ خيرٍ منك .

(١) ط : « منك » .

(٢) قطعة من بيت لسعيم عبد بنى الحسحاس في ديوانه ١٦ والمعنى ٣: ٦٦٥
 وابن يعيش ٢: ١١٥ و ٧: ٨٤، ١٤٨ و ٨: ٢٤، ٩٣، ١٣٨ و شرح شواهد
 المعنى ١١٢ . وهو تمامه :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
 عميرة : تصغير عمرة ، مؤنث عمر واحد عمور الأسنان وهي أصولها . قال
 أبو عبيدة : « كانت صاحبه التي شغف بها تسمى غالية ، وهي من أشرف تميم
 ابن مر ، ولم يتجاسر على ذكر اسمها » . كذا قال أبو عبيدة ، وهو وهم منه .
 انظر حواشي الديوان ٢٥ .

وإن قلت : مررتُ برجلٍ مُستَوٍ عليه الخَيْرُ والشرُّ جرتَ [أيضاً] لأنه صارَ عملاً بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ مفضَّضٍ سيفُهُ ، ومررتُ برجلٍ مسمومٍ شرابُهُ ؛ [ويدخله جميعُ ما يدخلُ الحَسَنَ] . فإذا قلتَ سَمٌّ وِفْضَةٌ رفعتَ .

وتقول : مررتُ برجلٍ سِوَاءِ أبوه وأُمِّه ، [إذا كنتَ تريدُ أنه عدلٌ] وتقول : مررتُ برجلٍ سِوَاءِ درهمه ، كأنك قلتَ : مررتُ برجلٍ تامِّ درهمه^(١) .

وزعم يونسُ أن ناساً من العربِ يَجْرُونَ [هذا] كما يجرون مررتُ برجلٍ خَزٍ صُفْتُهُ^(٢) .

ومما يقويك في رفع هذا أنك لا تقول مررتُ بخيرٍ منه أبوه ، ولا بسِوَاءِ عليه الخَيْرُ والشرُّ ، كما تقول بحسَنِ أبوه .

وتقول : مررتُ برجلٍ كلُّ ماله درهماً ، لا يكون فيه إلا الرفعُ ؛ لأنَّ كلَّ مبتدأٍ والدرهماً مبيّنان عليه . فإن أردتَ بقولك : مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه جاز ، لأنه قد يوصفُ به ، تقول هذا مالُ كلِّ مالٍ . وليس استعمالُهُ وصفاً بقوة أبي عشرةٍ ولا كثرته ، وليس بأبعدَ من مررتُ برجلٍ خَزٍ صُفْتُهُ ، [ولا قاعٍ عَرَفَجٍ كَأُ] .

ومن جوازِ الرفعِ في هذا البابِ أني سمعتُ رجلينِ من العربِ عربيينِ

(١) ط : « وكأنت قلت : تمام درهمه » .

(٢) السيراني : كأنهم يتأولون في ذلك تأويل اسم الفاعل ، فيتأول خير منه أبوه وتأويل فاضل عليه أبوه ، ونحو هذا . ويتأولون في سواء أبوه وأمه : مستوٍ أبوه وأمه ، كما يتأولون في خز صفتُهُ : لثين صفتُهُ .

يقولان : كان عبدُ الله حَسْبُكَ به رجلاً . وهذا أقربُ إلى أن يكون فيه الإجراء على الأول إذا كان في الخزِّ والفضة ؛ لأنَّ هذا بوصفُ به ولا بوصفُ بالخزِّ ونحوه .

هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا

وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن وأشباهه

وذلك قولك : مررتُ بحِجَّةٍ ذراعُ طولها ، ومررتُ بثوبٍ سَبْعُ طولُه ، ومررتُ برجلٍ مائةُ إبلُه ، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت خيرُ منك صفةً . يدلُّك على ذلك قولُ العرب : أَخَذَ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً ، ففعلوا مائةً وصفا . وقال الشاعر ، وهو الأعشى :

لئن كُنْتَ فِي جِبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقَيْتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بُسْلَمًا (١)

فاختير الرفعُ فيه لأنَّك لا تقول (٢) : ذراعُ الطولُ ، منوناً ولا غير منون (٣) . ولا تقول مررتُ بذراعٍ طولُه . وبعضُ العرب يجرُّه كما يجرُّ الخبزُ حين يقول : مررتُ برجلٍ خَزٍ صُفْتَهُ ، ومنهم من يجرُّه وهم قليل ، كما تقول : مررتُ

(١) ديوان الأعشى ٩٤ وابن يعيش ٢: ٧٤٠ واللسان (سبب) . يقوله ليزيد ابن مسهر الشيباني متوعداً بالهجاء القاتل . يعني لا ينجيك مني البعد . وقد صور البعد بهويته تحت الأرض ، أو علوه في السماء . والجب : البئر . والقامة : مقدار طول الرجل . وأسباب السموات : مراقبها أو نواحيها . والواو فيه بمعنى أو . وبعده :

ليستدرجك القول حتى تهرو . وتعلم أني عنك لست بملحم وشاهده جعل « ثمانين » وصفاً لجب ، لأنها نائية مناب طويل وعميق .

(٢) ط : « لأنك تقول » ، ونبه في حواشها على الرواية التي أثبت من الأصل ب .

(٣) منوناً ولا غير منون ، ساقط من ط .

برجلٍ أسدٍ أبوه ، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررتُ برجلٍ مثلِ الأسدِ أبوه ، إذا كنت تشبّههُ .

فإن قلت : مررتُ بدابةٍ أسدٍ أبوها فهو رفعٌ ، لأنك إنما تخبرُ أن أباهُ هذا السبعُ . فإن قلت : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه على هذا المعنى رفعتُ ، إلا أنك لا تجعلُ أباهُ خلقه كخلقِ الأسدِ ولا صورته . هذا لا يكونُ ، ولكنه يجيءُ كالثلث .

ومن قال : مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه قال : مررتُ برجلٍ مائةٍ أبوه . وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقةٍ ولكنهم يقولون : هو نارٌ حمرَةٌ ، لأنهم قد يبنون الأسماءَ على المبتدأ ولا يصفون بها ، فالرفعُ فيه الوجهُ ، والرفعُ فيه أحسنُ وإن كنت تريد معنى أنه مبالغٌ في الشدةِ ، لأنه ليس بوصفٍ .

ومثل ذلك : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ، إذا أردتُ معنى أنه كاملٌ . وجره كجرِّ الأسدِ . وقد تقوله على غير هذا المعنى ، تقول : مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه ، تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك .

وقد يجوز على هذا الحد أن تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه . وهو فيه أبعَدُ ، لأنه صفةٌ مشبهةٌ بالفاعل . وإن وصفته فقلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه فالرفعُ فيه الوجهُ والحدُّ ، والجرُّ فيه قبيحٌ ، لأنه يفضل بوصفٍ بينه وبين العامل . ألا ترى أنك لو قلتُ مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدا ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباهُ كان قبيحاً ، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماءِ ، لأنك إنما تتبديءُ بالاسم ثم تصفه .

فإن قلت : مررتُ برجلٍ شديدٍ رجلٌ أبوه ، فهو رفعٌ ^(١) لأنَّ هذا وإن كان صفةً فقد جعلته في هذا الموضع اسماً بمنزلة أبي عشرة أبوه ، يقبح فيه ما يقبح في أبي عشرة .

ومن قال : مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه قال : مررتُ برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه . وإذا قال : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ أبوه فليس بمنزلة أبي عشرةٍ أبوه ، لأنَّ قولك : حسن الوجهِ أبوه ، بمنزلة قولك مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ ، فصار هذا بدخول التنوين يشبه ضارباً إذا قلت : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أباه .

٢٣٢

وأبو عشرةٍ لا يدخله التنوين ولا يجرى مجرى الفعل ، ولكنك ألقيتَ التنوين استخفافاً ، فصار بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ ، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ ، إذا أردتَ معنى التنوين ، فكأنك قلت : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه .

وتقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهِ أبوه ، كما تقول : مررتُ بالرجل الحسن الوجه ^(٢) أبوه ، وكما تقول : مررتُ بالرجل الملازمِ أبوه . فصار حسنُ الوجهِ بمنزلة حسن ، وملازمُ أباه ^(٣) بمنزلة ملازمٍ . وليس هذا بمنزلة أبي

(١) السيرافي : « فرجل الذي بعد شديد بدل من شديد ، فبطل أن يعمل شديد في أبوه وقد أبدل منه رجل ؛ لأن الفعل لا يبدل منه الاسم . فإن وحدناه ورفعنا أبوه برجل جرى مجرى أبي عشرة ، لأن حكمهما واحد في اختيار الرفع فيهما .

(٢) ط : « وتقول مررت بالرجل الحسن الوجه أبوه » فقط .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وملازم أبيه » .

عشرة وخير منك . ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ بخيرٍ منه أبوه ولا بأبي
عشرة أبوه ، كما لا تقول مررتُ بالطَّينِ خاتمهُ .

وأما قوله : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيحٌ حتَّى تقول : هو
والعدمُ ، لأنَّ في سواءٍ اسماً مضمراً مرفوعاً ، كما تقول مررتُ بقومٍ عربٍ
أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضميرٍ في عربٍ بالنِّية^(١) . فهى هنا معطوفةٌ
على المضمير وليست بمنزلة أبي عشرة^(٢) . فإن تكلمتُ به على قبحة رفعتُ
[العدمُ] ، وإن جعلته مبتدأً رفعتُ سواءً^(٣) .

وتقول : ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيتُ أحداً
أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عينه . وليس هذا بمنزلة خيرٍ منه أبوه ،
لأنه مفضلٌ للأب على الاسم في من ، وأنت في قولك : أحسنَ في عينه
الكحلُّ منه في عينه ، لا تريد أن تفضل^(٤) الكحلَّ على الاسم الذى في من ،
ولا تزعم أنه قد نقصَ عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحلِّ هنا
عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع ، فكأنك قلت : ما رأيتُ رجلاً
عاملاً في عينه الكحلُّ كعمله في عين زيد ، وما رأيتُ رجلاً مبغضاً إليه الشرُّ
كما بغضٌ إلى زيد .

(١) السيرافى : لأن عرباً محمول على متعربين ، كما أن سواءً فى معنى مستو .
وأجمعون توكيد للضمير فى عرب .

(٢) السيرافى : يعنى ليست أجمعون فى ارتفاعه بمنزلة أبو عشرة أبوه .

(٣) بعده فى الأصل وب : « يعنى إن جعلت هو مبتدأ رفعت سواءً » .
ولعله من تعليق أبى الحسن الأخفش .

(٤) فى الأصل : « أن بغض » ، صوابه فى ب ، ط .

ويدلّك على أنّه ليس بمنزلة خيرٍ منه أبوه ، أنّ الهاء التي تكون
في من ، هي الكحلُّ والشرُّ ، كما أنّ الإضمار الذي في عمله وبُغض ، هو
الكحلُّ والشرُّ .

ومّا يدلّك على أنّه على أوّله ينبغي أن يكون ، أنّ الابتداء فيه مُحالٌ :
[أنك] لو قلت : أبغضُ إليه منه الشرُّ لم يجوز ، ولو قلت : خيرٌ منه
أبوه جاز .

ومثل ذلك : ما من أيّامٍ أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه
في عشرِ ذى الحجة .

وإن شئت قلت : ما رأيتُ أحداً أحسن في عينه الكحلُّ منه ،
وما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه ، وما من أيّامٍ أحبَّ إلى الله فيها
الصومُ من عشرِ ذى الحجة ، فإنّما المعنى الأوّل ، إلّا أنّ الهاء هنا الاسمُ
الأوّل ، ولا تجزئُ أنّك فضلتُ الكحلَّ عليه ، ولا أنّك فضلتُ الصومَ على
الأيّام ، ولكنك فضلتُ بعضَ الأيامِ على بعضٍ . والهاء في الأوّل هو الكحلُّ ،
وإنّما فضلتَه في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع ، ولم ترد أن تجعله
خيراً من نفسه البتّة . قال [الشاعر ، وهو] سَحِيمُ بن وَثِيلٍ :

مَرَرْتُ عَلَى وادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وادِياً^(١)

(١) الخزانة ٣ : ٥٢١ والعيني ٤ : ٤٨ . ويفهم من صنيع ياقوت في معجم
البلدان (وادي السباع) أنه للسفاح بن بكير . ووادي السباع بين البصرة ومكة ،
على خمسة أميال من البصرة . والواو في « ولا أرى » اعتراضية ، وزعم العيني
أنها حالية . وقد أسهب الرضی في شرح الكافية ٢ : ٢٧١ في الكلام على هذين
البيتين وإعراهما . يقول : أوحشني لكثرة سباعه فرحلت عنه .

أَقَلَّ بِهِ رَكْبُ أَتَوْهُ تَدْيِيَةً وَأَخَوْفَ ، إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ ، سَارِيًّا^(١)
 وَإِنَّمَا أَرَادَ : أَقَلَّ بِهِ الرَّكْبُ تَدْيِيَةً مِنْهُمْ بِهِ ، وَلَسَكَنَهُ حَذْفَ ذَلِكَ
 اسْتِخْفَافًا ، كَمَا تَقُولُ : « أَنْتَ أَفْضَلُ » ، وَلَا تَقُولُ مِنْ أَحَدٍ . وَكَمَا تَقُولُ :
 « اللَّهُ أَكْبَرُ » ، وَمَعْنَاهُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . وَكَمَا تَقُولُ : « لَا مَالَ »
 وَلَا تَقُولُ لَكَ ، وَمَا يَشْبَهُهُ . وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصَبَ تَجْرِي الْأَسْمَاءُ وَنَعْتُ مَا كَانَ مِنْ سَبَبِهَا وَنَعْتُ
 مَا التَّبَسُّبُ بِهَا وَمَا التَّبَسُّبُ بِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهَا فِيهِمَا^(٢) جِجْرَاهُنَّ فِي الْجُرِّ .

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا جَرَى نَعْتًا عَلَى النَّسْكَرَةِ فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ فِي الْمَعْرِفَةِ ، لِأَنَّ
 مَا يَكُونُ نَعْتًا مِنْ اسْمِ النَّسْكَرَةِ يَصِيرُ خَبْرًا لِلْمَعْرِفَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ اسْمِهِ .
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنًا أَبُوهُ ، وَمَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ مَا لَزَمَكَ .

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ فِي النَّسْكَرَةِ رَفْعًا غَيْرَ صِفَةٍ فَإِنَّهُ رَفَعٌ فِي الْمَعْرِفَةِ^(٣) . مِنْ
 ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ : « أُمُّ حَسَبِ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ تَجْمَلَهُمْ

(١) التَّدْيِيَةُ : التَّلْبِثُ وَالتَّوْقُفُ ، تَفْعَلَةٌ مِنْ أَيْ كَحَيٍّ . وَأَخَوْفَ ، أَفْعَلُ
 تَفْضِيلٌ مَا خُوِذَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ ، أَيْ أَشَدُّ مَخَوِّفِيَّةً ، كَمَا أَخَذَ أَشْهَرُ
 وَأَحَدٌ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ ، أَيْ أَشَدُّ مَشْهُورِيَّةً وَمَحْمُودِيَّةً . كَذَا قَالَ الْبَغْدَادِيُّ
 مُسْتَمْدَدًا عَلَى رَأْيِ الرَّضِيِّ . وَأَرَاهُ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ ، أَيْ أَشَدُّ خَوْفًا مِنَ السَّارِي
 فِي ذَلِكَ الْوَادِي . وَالسَّارِي : مِنْ يَسِيرُ لَيْلًا .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : « أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ » ، وَالتَّقْدِيرُ بَعْدَهُ : أَتَوْهُ تَدْيِيَةً مِنْهُمْ بِهِ .

(٢) ط : « فِيهَا » ، تَحْرِيفٌ مَا أَثْبَتَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَب .

(٣) رَفْعًا غَيْرَ صِفَةٍ ، أَيْ بِالْإِبْتِدَاءِ فَيَكُونُ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ .

كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ (١) .

وتقول : مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه . فكذلك هذا وما أشبهه . ومن أجرى هذا على الأوّل فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة (٢) فيقول : مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه . وهي لغة رديئةٌ . وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم ، وما ضارعه نحو حسن الوجه . [ألا ترى أن هذا عملٌ يجوز فيه يضربٌ ويلازمٌ وضربٌ ولازمٌ] . ولو قلت : مررتُ بخيرٍ منه أبوه كان قبيحاً ، وكذلك بأبي عشرةٍ أبوه . ولكنه حين خالص للاوّل جرى عليه ، كأنك قلت : مررتُ برجلٍ خيرٍ منك .

ومن قال : مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه ، فشبّهه بقوله : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه . فهو ينبغي له أن يقول : مررتُ بعبد الله أبي العشرة أبوه ، كما قال : مررتُ بزيدٍ الحسنِ أبوه .

٢٣٤

ومن قال : مررتُ بزيدٍ أخوه عمرو لم يكن فيه إلا الرفع ، لأن هذا اسمٌ معروفٌ بعينه ، فصار بمنزلة قولك : مررتُ بزيدٍ عمرو أبوه . ولو أن العشرة كانوا قومًا بأعيانهم قد عرفهم المخاطب لم يكن [فيه] إلا الرفع (٣) ؛

(١) الآية ٢١ من سورة الجاثية . وفي ط وطبعة بولاق : « أن يجعلهم » . ولم أجد لها في قراءة . وانظر ما سبق في ١ : ٧٤ .

(٢) السيرافي : يعني على الحال ؛ لأن الحال كالنعت تقول : مررتُ بعبد الله خيراً منه أبوه .

(٣) السيرافي : لأن مذهب الفعل الذي يعمل ما يجري مجراه شائع غير متعين فإذا تعين الاسم لم يجر مجراه . ألا ترى أنك لا تقول : مررتُ بأخيه أبوك ، ويجوز أن تقول بمؤاخيه أبوك ؛ لأن مؤاخيه في مذهب يؤاخيه . والعشرة إذا كانوا بأعيانهم فهو بمنزلة هؤلاء إخوتك .

لأنك لو قلت : مررتُ بأخيه أبوك ، كان مُحالاً [أن ترفع الأبَ بالأخ] ،
وهي في (١) مررتُ بأبي عشرة أبوه وبأبي العشرة أبوه ، إذا لم يكن شيئاً
بعينه ، تجوز (٢) على استكراه . فإن جملتَ الأخَ صفةً للأول جرى عليه ،
كأنك قلت : مررتُ بأخيك ، فصاز الشيء بعينه نحو زيد وعمرو ، وضارع
أبو عشرة حسنٌ حين (٣) ، لم يكن شيئاً بعينه قد عرفته كعرفتك ، على ضعفه
واستكراهه .

واعلم أن كل شيء من العمل وما أشبهه نحو حسن وكريم ، إذا أدخلت
فيه الألف واللام جرى على المعرفة كمجراه على النكرة حين كان نكرةً ،
كقولك : مررتُ بزيدٍ الحسنِ أبوه ، ومررتُ بأخيك الضارِبِ عمرو .

واعلم أن العرب يقولون : قومٌ معلوجاء ، وقومٌ مَشِيخَةٌ ، [وقومٌ
مَشِيوُخاء (٤) ، يجعلونه صفةً بمنزلة شيوخ وعلوج .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) في الأصل و ط : « يجوز » ، واثبت ما في ب .

(٣) ط : « حسناً حين » .

(٤) المعلوجاء : اسم جمع للعلج ، وهو الرجل للقوى الضخم ، وأكثر
ما استعمل في كفار المعجم . والمشيوخاء : اسم جمع للشيخ ، وهو الذي استبان
فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : هو شيخ من خمسين فصاعداً .

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها
من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك
مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضرمتها

وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه ، وأحسنٍ أبواه ، وأخرجُ
قومك^(١) . فصار هذا بمنزلة قال أبواك وقال قومك ، على حد من قال :
قومك حسنون إذا أخرجوا ، فيصيرُ [هذا] بمنزلة أذهبُ أبواك ،
وأمنطقُ قومك^(٢) .

فإن بدأتَ بالاسم قبل الصفة قلت : قومك منطلقون ، وقومك
حسنون ، كما تقول أبواك قالا ذاك ، وقومك قالوا ذاك .

فإن بدأتَ بنعتٍ مؤنثٍ فهو يجرى مجرى المذكر إلا أنك تدخلُ
الهاء ، وذلك [قولك] : أذهبتُ جاريتك . وأكرمتُ نساؤكم . فصارت الهاء
في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل ، إذا قلت : قالتُ نساؤكم ، وذهبتُ جاريتك .
وإنما قلتُ : أكرمتُ نساؤكم على قول من قال : أنساؤكم كريماتُ ، إذا أخرجُ
الصفة . والألفُ والتاء ، والواو [والياء] والنون في الجميع ، والألفُ
والنون في التثنية ، بمنزلة الواو والألف في قالا وقالوا ، وبمنزلة الواو والنون
في يقولون .

وكذلك : أقرشيتُ قومك وأقرشيتُ أبواك ، إذا أردتَ الصفة جري
مجرى حسنٍ وكريم . وإنما قالت العربُ : قال قومك وقال أبواك ؛ لأنهم

(١) في الأصل : « وحسن أبواه وخارج قومك » ، وأثبت ما في ط ، ب .

(٢) في الأصل فقط : « أو منطلق قومك » .

اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك ، وقالوا قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا^(١) .

قال الشاعر :

٢٣٥

أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللَّهِ قَدْ عَلِمُوا عِنْدَ الْخِطَابِ بَنُو عَمْرِو بْنِ حُنْجُودٍ^(٢)

صار لَيْسَ ههنا بمنزلة ضَرْبَ قَوْمِكَ بنو فلان ؛ لأن لَيْسَ فِعْلٌ ، فإذا بدأت بالاسم قلت : قَوْمُكَ قالوا ذاك ، وأبواك قد ذهب ؛ لأنه قد وقع ههنا إضمارٌ في الفعل وهو أَسْمَاؤُهُمْ ، فلا بُدَّ لِلْمُضْمَرِ أَنْ يَجِيءَ بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهِرِ .
وحين قلت : ذهب قَوْمُكَ لم يكن في ذَهَبٍ إضمارٌ . وكذلك قالت جاريتك وجاءت نساؤُك^(٣) . إلا أَنَّهُمْ أَدخَلُوا التاء لِيَفْصَلُوا بَيْنَ التَّائِيثِ وَالتَّذْكِيرِ ، وحذفوا الألف والنون^(٤) لما بدءوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه ، كما حذفوا ذلك في التذكير^(٥) .

فإن بدأت بالاسم قلت : نساؤُك قُلْنَ ذاك ، كما قلت : قَوْمُكَ قالوا

-
- (١) أى لا يضمرون في الفعل ، إذا كان فاعله اسما ظاهرا .
(٢) وكذا أنشده في اللسان (حنجد) بدون نسبة . وأصل معنى الحنجد دوية ، أو وعاء كالسبط الصغير . والضمير في «علموا» للناس . والحفاظ : المحافظة على الأعراض في الحرب أو المهاجاة .
والشاهد فيه أفراد «ليس» وإن كانت فعلا للجماعة ، كما هو الشأن في الأفعال التي تتقدم فاعليها .

(٣) ط : «وقالت نساؤك» .

(٤) أى نون النسوة . وفي الأصل وب : «والواو» ، صوابه في ط .

(٥) أى كما حذفوا الألف والواو .

ذاك^(١) . وتقول : جاريتاك قالتا كما تقول : أبواك قالا ، لأن في قُلْنَ وقَالَتَا إضماراً كما كان في قالا وقالوا .

وإذا قلت : ذهبتُ جاريتاك أو جاءتُ نساؤك ، فليس في الفعل إضمارٌ ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير ، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع . وإنما جاءوا بالياء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمارٍ كالواو والألف ، وإنما هي كهاء التأنيث في طَلْحَةٍ ، وليست باسم .
وقال بعض العرب : « قالُ فلانةُ » .

وكَلَّمَا طال الكلامُ فهو أحسنُ ، نحو قولك : حَضَرَ القاضى امرأةٌ ؛ لأنه إذا طال الكلامُ كان الحذفُ أجملَ ، وكأنه شيءٌ يصيرُ بدلاً من شيءٍ ، كالمعاقبة نحو قولك : زنادقةٌ وزناديقُ ، فتحذفُ الياءَ لمكان الهاءِ ، وكما قالوا في مُغْتَلِمٍ : مُغْتَلِمٌ وَمُغْتَلِمٌ^(٢) ، وكأنَّ الياءَ صارتُ بدلاً مما حذفوا^(٣) .
وإنما حذفوا التاءَ لأنهم صارَ عندهم إظهارُ المؤنثِ يكفيهم عن ذكرهم التاءَ ، كما كفاهم الجميعُ والاثنانِ حينَ أظهرَهم عن الواو والألفِ .

وهذا في الواحد من الحيوان قليلٌ ، و [هو] في الموات كثيرٌ ، فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الأدميين وغيرهم . تقول : هم ذاهبونَ ،

(١) السيراني : إن قال قائل : لم لم يجعل للضمير الواحد علامة وجعل للاتين والجماعة ؟ قيل : لأنه معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه ، وقد يخلو من الاتين والجماعة ، فلذلك جعل لهما علامة لثلاث يقع لبس ، واكتفى بما تقدم في العقل من حاجة الفعل إلى فاعل ، عن علاقة ظاهرة . وإذا قيل : زيد قام هو فالضمير الذي قام في النية ، و « هو » توكيد .

(٢) في الأصل ، وب : « ومغالم » ، والصواب من ط .

(٣) ط : « لما حذفوا » .

وهم في الدار ، ولا تقول : جمالك ذاهبون ، ولا تقول : هم في الدار وأنت
تعنى الجمال ، ولكنك تقول : هي وهن ذاهبةٌ وذاهباتٌ^(١) .

ومما جاء في القرآن من الموات قد حُذفت فيه التاء قوله عز وجل :
« فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى^(٢) » [وقوله : « مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ
الْبَيِّنَاتُ^(٣) » .

وهذا النحو كثيرٌ في القرآن [، وهو في [الواحدة إذا كانت من [
الآدميين أقلُّ منه في سائر الحيوان . ألا ترى أن لهم في الجميع^(٤) حلاً
ليست لغيرهم ، لأنهم الأولون وأنهم قد فُضِّلوا بما لم يفضل به غيرهم من
العقل والعلم^(٥) . وأما الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحدُ فبمنزلة
الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحدُ [في أنه مؤنثٌ] . ألا ترى أنك
تقول : هو رَجُلٌ ، وتقول : هي الرَّجَالُ ، فيجوزُ لك . وتقول : هو جَمَلٌ
وهي الْجِمَالُ ، وهو عَيْرٌ وهي الْأَعْيَارُ ؛ فجرت هذه كلها مجرى هي الجُدوعُ .
وما أشبه ذلك يُجْرَى هذا المجرى ؛ لأنَّ الجميع يؤنثُ وإن كان كلُّ واحد
منه مذكراً من الحيوان . فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات ؛ لأنه قد

(١) ط : « هن وهي وذاهبات وذاهبة » .

(٢) هذه الكلمة ليست في ط . الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران . وقد وردت : « جاءتهم البينات »
في الآيات ، ٢١٣ ، ٢٥٣ ، من سورة البقرة و ١٥٣ من سورة النساء . و « جاءتكم
البيئات » في الآية ٢٠٩ من سورة البقرة .

(٤) ط : « اجمع » ، في هذا الموضع والموضعين اللذين بعده .

(٥) السيرافي : « خلق الله ما يعقل لمبادته المؤدية لهم إلى منافعهم ، وخلق
ملا يعقل لمصالح ما يعقل . فهم الأصل في الخلق والأولون » .

خرج من الأوّل الأمكن حيث أردت الجميع . فلما كان ذلك احتملوا أن يُجرّوه بُجرى الجميع الموات^(١) ، قالوا : جاء جواريك ، وجاء نساؤك ، وجاء بناتك . وقالوا فيما لم يكسر عليه الواحد لأنه فى معنى الجمع كما قالوا فى هذا ، كما قال الله تعالى جده^(٢) : « وَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ »^(٣) ، إذ كان فى معنى الجميع ، وذلك قوله تعالى . « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ »^(٤) .
واعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومك ، وضربانى أخواك ، فشبهوا هذا بالثناء التى يُظهرونها فى « قالت فلانة » ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهى قليلة . قال الشاعر ، وهو الفرزدق :

ولكن دِيافِيَّ أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه^(٥)

(١) ط : « جمع الموات » .

(٢) ط : « كما قال عز وجل » .

(٣) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٤) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٥) ديوان الفرزدق ٥٠ والحزاة ٢ ، ٣/٣٨٦ ، ٢٩٢ ، ٤/٣٣٤ : ٥٥٤

وابن يعيش ٧ : ٧ وهمع الهوامع ١ : ١٦٠ وابن الشجرى ١ : ١٣٣ . وقوله :
فلو كنت ضيئاً صفت ولوسرت على قدمى حياته وعقاربه
ولو قطعوا يدي غفرتها لهم ، والذى يحصى السرائر كاتبه
يهجو عمرو بن عفراء الضبي ، فى قصة ذكرت فى الديوان ، بأنه قروى من دياف
وهى قرية بالشام ، يتمل لإقامة عيشه ، وليس كما عليه العرب الحخلص من الانتجاع
والحرب . وهوران ، بالفتح ، من مدن الشام . والسليط : الزيت ، والشام
كثيرة الزيتون .

والشاهد فيه « يعصرن » إذ جعل فيها ضمير « أقاربه » الفاعل ، وآتى به
مؤنثاً للأقارب لأنه أراد الجماعات .

وأما قوله جل ثناؤه : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا »^(١) ، فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا ففعل له : من ؟ فقال : بنو فلان . فقوله جل وعز : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا » على هذا فيما زعم يونس . وقال الخليل رحمه الله تعالى : فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات . وكذلك شابٌ وشَيْخٌ وكَهْلٌ ، إذا أردتَ شابَّينَ وشَيْخينَ وكَهْلينَ . تقول : مررتُ برجلٍ كَهْلٍ أَصْحَابُهُ ، ومررتُ برجلٍ شابٍّ أبواه^(٢) . قال الخليل رحمه الله : فإنْ ثَبِتَ أو جَمَعْتَ فإنَّ الأَحْسَنَ^(٣) أن تقول : مررتُ برجلٍ قُرَشِيَّانِ أبواه ، ومررتُ برجلٍ كَهْلُونَ أَصْحَابُهُ ؛ تَجْعَلُهُ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : مررتُ برجلٍ خَزَّ صُفْتُهُ .

وقال الخليل رحمه الله : من قال أَكَلَوْنِي البَرَاغِيثُ أُجْرِي هَذَا عَلَى أَوَّلِهِ فَقَالَ : مررتُ برجلٍ حَسَنِينَ أبواه ، ومررتُ بِقَوْمٍ قُرَشِيِّينَ آبَاؤُهُمْ . وكذلك أَفْعَلُ نَحْوَ أَعَوَّرَ وَأَحْمَرَ ، تقول : مررتُ برجلٍ أَعَوَّرَ أبواه وَأَحْمَرَ أبواه . فإنْ ثَبِتَ قلتُ : مررتُ برجلٍ أَحْمَرَانِ أبواه تَجْعَلُهُ اسْمًا . ومن قال أَكَلَوْنِي البَرَاغِيثُ قلتُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ : مررتُ برجلٍ أَعَوَّرِينَ أبواه .

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٢) السيرافي : قد تقدم أن الصفة الجارية مجرى الفعل هي التي تجمع جمع السلامة ، كما أن الفعل يتصل به تنية الضمير وجمعه ، فلذلك صار شاب أبوه على مذهب شايين وشيخين وكهلين ، أي مذهب شبوا وشاخوا وأكهلوا . وإذا تقدم الفعل وحده . واسم الفاعل الموحد المقدم بمنزلة الفعل المقدم الموحد . فإذا ثبت شيئاً من هذا أو جمعته فالوجه فيه أن ترفعه بالابتداء والخبر ، لأنك أخرجه عن مذهب الفعل بترك التوحيد .

(٣) ط : « أحسنه » .

وتقول: مررتُ برجلٍ أَعورَ أبأؤهُ ، كأنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى حَدِّ أَعورِينَ
 وَإِن لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ ، كَمَا تَوَهَّمُوا فِي هَلِكِي وَمَوْتِي وَمَرَضِي أَنَّهُ فِعْلٌ بِهِمْ ،
 فَجَاءُوا بِهِ عَلَى مِثَالِ جَرَحِي وَقَتْلِي ، وَلَا يُقَالُ هَلِكٌ وَلَا مَرِضٌ وَلَا مَوْتُ (١) .
 قال الشاعر ، وهو النابغة الجعدي :

وَلَا يَشْعُرُ الرَّمْحُ الْأَصْمُ كَعُوبِهِ بِرَوَّةِ رَهْطِ الْأَعْيَطِ الْمُتَنَزِّمِ (٢)
 وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَعورُ قَوْمِكَ ؟ وَمَررتُ بِرَجُلٍ صَمٌّ قَوْمُهُ .

وتقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قَوْمُهُ ، وليس يَجْرِي هذا مجرى الفعل ،
 لِنَمَّا يَجْرِي مجرى الفعل مَا دَخَلَهُ الْأَلْفُ وَالنُّونُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ فِي التَّنْثِيَةِ
 وَالْجَمْعِ وَلَمْ يَفْتَرِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : حَسَنٌ وَحَسَنَانٌ ، فَالتَّنْثِيَةُ لَمْ تَغْيِرْ بِنَاءَهُ . وتقول :
 حَسَنُونَ ، فَالْوَاوُ وَالنُّونُ لَمْ تَغْيِرِ الْوَاحِدَ ، فَصَارَ [هَذَا] بِمَنْزِلَةِ قَالَا وَقَالُوا ؛
 لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالْوَاوُ لَمْ تَغْيِرِ فَعْلًا . وَأَمَّا حِسَانٌ وَعُورٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ كُسِرَ
 عَلَيْهِ الْوَاحِدُ ، فَجَاءَ مَبْنِيًّا عَلَى مِثَالِ كِبْنَاءِ الْوَاحِدِ ، وَخَرَجَ مِنْ بِنَاءِ الْوَاحِدِ

(١) ط : « وَلَا يُقَالُ هَلِكٌ وَلَا مَرِضٌ وَلَا مَوْتٌ » .

(٢) ديوان الجعدي ١٤٤ واللسان (عبط ، ظلم) وشرح القصائد السبع ٣٤٧
 والأغانى ٤ : ١٣٩ وشروح سقط الزند ٥٩٢ . اى من كان عزيزاً كثير العدد ،
 فالرَّح لا يشعر به ولا يباليه . يقوله متوعداً . والأصم : الصلب . وكعوب الرِّح :
 العقدي بين أنابيبه ، وإذا صلبت الكعوب صلب سائرهُ . والثروة : كثرة العدد ،
 كما أنها كثرة المال . والأعيط : الطويل ؛ والمراد المتطاول كبراً . والمتنظم : الظالم .

يقال تظلمه حقه . ويروى : « رَهْطُ الْأَبْلَحِ » . و « رَهْطُ الْأَبْلَحِ » . ويروى
 أنه لما قال هذا أجابه المتوعد ، لكن حامله يشعر فيقدمه يا أبا ليلى فأخذه .

والشاهد فيه رفع « كعوبه » بالأصم ، وإفراده ، تشبيهاً له بما يسلم جمعه
 من الصفات ، وكان وجه الكلام أن يقول « الصم » لأن أصم لا يجمع
 جمع السلامة .

إلى بناءٍ آخَرَ لا تلحقه في آخِرِهِ زيادةٌ كالزيادة التي [لحقت] في قرشيٍّ في الاثنينِ والجميعِ . فهذا الجميعُ له بناءٌ بُنيَ عليه كما بُنيَ الواحدُ على مثاله ، فأجرى مجرى الواحدِ .

ومما يدلُّك على أنَّ هذا الجميعَ ليس كالفعلِ ، أنَّه ليس شيءٌ من الفعلِ إذا كان للجميعِ يجرى مبنياً على غيرِ بنائه إذا كان للواحدِ ؛ فمن ثمَّ صار ٢٣٨ حِسانٌ وما أشبهه بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ، نحو مررتُ برجلٍ جنبِ أصحابه ، ومررتُ برجلٍ صرورةٍ قومه^(١) . فاللفظُ واحدٌ والمعنى جميعٌ .

واعلم أنَّ ما كان يُجمَعُ بغيرِ الواو والنونِ نحوَ حَسَنِ وحِسانٍ ، فإنَّ الأجودَ فيه أن تقولَ : مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومه . وما كان يُجمَعُ بالواو والنونِ نحوَ منطلقٍ ومنطلقينَ ، فإنَّ الأجودَ فيه أن يجعلَ بمنزلةِ الفعلِ المتقدمِ ، فتقولَ : مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومه .

واعلم أنَّه من قال ذَهَبَ نساؤُك قال : أذهبُ نساؤُك . ومن قال : « فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ^(٢) » قال : أَجائِيَّ مَوْعِظَةٌ ، تَذَهَبُ الهاءُ هاهنا كما تَذَهَبُ^(٣) [التاء] في الفعلِ .

وكان أبو عمرو يَقْرَأُ : « خَاشِعًا أَبْصَارَهُمْ^(٤) » . قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيبٍ الهذليُّ :

(١) الصرورة : الذي لم يحج ، أو الذي لم يتزوج . وفي الحديث : « لاصرورة في الإسلام » .

(٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) ط : « يُذْهَبُ الهاءُ هاهنا كما يذهبُ » .

(٤) الآية ٤٣ من سورة القلم و٤٤ من المعارج . والنلاوة : « خاشعة

أبصارهم » . ونسبة القراءة إلى أبي عمرو لم أعثر عليها .

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنْ يَزَا لُ مُضْطَمراً طُرَّتَاهُ طَلِيحاً^(١)

وقال الفرزدق :

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَعِّعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(٢)

وقال الفرزدق أيضاً :

قَرْنَيْيَ يَحْكُ قَفَا مُقْرِفٍ لَثِيمٍ مَأْرَهُ قُعْدُدٍ^(٣)

(١) ديوان الهذليين ١ : ١٣٥ وشرح السكري ٢٠٢ ، من قصيدة يمدح بها عبد الله بن الزبير ، وكان صاحبها في غزو إفريقية ، وبها مات أبو ذؤيب . بعيد الغزاة ، أى يبعد في غزو الأعداء . والغزاة : الغزوة . ورواية الديوانين : « يَرِيعُ الْغَزَاةُ » أى يرجعون ولا يرجع . والمضطمر : الضامر . والطرّة : الكسح والجنب . والطيح : المعى ، وذلك من غناء الغزو .

والشاهد فيه حذف الماء من « مضطمة » لأن فاعله « طرّناه » مؤنث مجازى .

(٢) ديوان الفرزدق ٧٦٥ برواية « قديماً ورثناه » ، و « شداداً دعائمه » .

وقوله :

وما زال بأبى العز منا ويديه وفي الناس بأبى بيت عز وهادمه

يفخر بزم قومه ومجدهم أنهما قديمان قدم تبّع ، وهو من ملوك اليمن القدماء .

والسواري : جمع سارية ، وهى الأسطوانة من حجر أو آجر . والدائمة : عماد

البيت الذى يقوم عليه . جعل المجد كالبناء المحكم .

والشاهد فيه حذف الماء من « طويلة » ، و « شديدة » على نحو ما تقدم .

(٣) ديوان الفرزدق ٢٠٥ من مناقضة يناقض بها جريراً . والقرفي : دويبة

تشبه الحنفساء طويلة الأرجل . جعل أباه عطية كالقرفي . والمقرف : اللثيم

الأب . وهذه رواية ط والديوان . وفى الأصل ، وب : « مقرب » ، بالباء ،

وهى الحامل قد دنا ولادها من الإنسان والحيوان . قفا مقرف ، عنى بالمقرف

عطية ، أى يحك قفاه . وابتأثر : الأفعال التى تؤثر ، والأخبار ، الواحدة ماثرة .

والقعدد : القريب النسب من الجد الأكبر ، فهو قصير النسب .

والشاهد فيه حذف الماء من « لثيم » ، على نحو ما تقدم .

وقال آخر ، وهو أبو زُبَيْدٍ الطائي :

مُسْتَحِنٌّ بِهَا الرِّيحُ فَمَا يَجْزِي سَابِهَا فِي الظَّلَامِ كُلُّ هَجُودٍ^(١) ٣٩

وقال آخر ، من بني أسد :

فَلَاقِ ابْنَ أُنْتَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا بَتَغَى مِنْ الْقَوْمِ مَسْقَى السَّامِ حَدَائِدُهُ^(٢)

وقال آخر ، [الكُمَيْت بن معروف] :

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَى ضَغِينَةٍ وَمُضْطَلَعِ الْأَضْغَانِ مَذُنًا يَا فَعُ^(٣)

وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه [لك] . ومن قال ذَهَبَ فِلَانَةٌ قال : أَذَاهِبُ فِلَانَةٌ وَأَحَاضِرُ الْقَاضِيِ امْرَأَةٌ . وقد يجوز في الشعر موعظةٌ جاءتنا ، كأنه^(٤) اكتفى بذكر الموعظة عن التاء . وقال الشاعر ، [وهو] الأَعشى :

(١) اللسان (حنن) . نعت فلاة واسمة يسمع للرياح بها حنين ، وهي في ذلك موحشة يخافها الساري . يجتابها : يقطعها . والمجود : الساهر . والشاهد فيه حذف الماء من « مستحنة » على نحو ما تقدم .

(٢) يصف لصاً لقي لصاً مثله يتغى مثل ما يتغيه . ابن أنثى ، أسلوب تعظيم وتضخيم ، كما يقال ابن رجل . والسام : جمع السم . وعنى بالحدائد نصال السهام . وشاهده حذف الماء من « مسقية » على غرار ما سبق .

(٣) المعنى ٣ : ٣٢٤ . يقول ، إنه جيل على عزة النفس ، وإنه لا يزال محسداً يضطغن عليه ، ويضطلع هو الأضغان ، أى يحملها بين أضلاعه ، كما ذكر الشنتمري . أو هو يضطلمها ، أى يقوى على حملها . واليافع : الذى ناهز الحلم والشاهد فيه حذف الماء من « محمولة » ؛ لأن الضغينة مؤنث مجازى .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

فإِذَا تَرَى لِمَتِي بُدِّلتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(١)
وقال الآخر ، وهو عامرُ بنُ جُوَيْنٍ الطائِي :

٢٤٠

فلا مَزُنَةٌ وَدَوَتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٢)
وقال الآخر ، وهو طُفَيْلُ الغَنَوِيِّ :

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِي مَكْحُولُ^(٣)

(١) ديوان الأعمش ١٢٠ والخزاعة ٤ : ٥٧٨ والمعنى ٢ : ٤٦٦ و ٤ : ٣٢٧
وابن يعيش ٥ : ٩٥ و ٩ : ٦ ، ٤١ وابن الشجري ٢ : ٣٤٥ . اللمة : الشعر
الذي لم بالنسب . والمراد : إن رأيتني الآن ولتني متغيرة بالشيب . أودى بها :
ذهب بها أو بمعظمها .

ويروى : « فإما ترى ولي لمة » ، أى إن كنت قد رأيتني فما مضى ولى لمة
فيناة فإن حوادث الدهر قد غيرتها وذهبت بها .

وشاهده حذف التاء من « أودت » لضرورة القافية ، إذ أن الفعل متحمل
للضمير العائد إلى المؤنث المجازى . والقافية مردفة ، ولذا لم يستطع أن يقول :
« أودت بها » مع استقامة العروض بها ، ويسوغه أن الحوادث بمعنى الحدثنان .

(٢) الخزاعة ١ : ٢١ و ٣ : ٣٣٠ والمعنى ٢ : ٢٦٤ وابن يعيش ٥ : ٩٤
ومع الهوامع ٢ : ١٧١ وشواهد المفنى ٣١٩ وابن الشجري ١ : ١٥٨ ، ١٦١ .
يصف أرضاً مخصبة لكثرة الغيث . والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب يحمل
الماء . والودق : المطر . وأبقت : أخرجت البقل ، وهو من النبات ما ليس بشجر .
والشاهد فيه حذف التاء من « أبقت » لضرورة الشعر ، ويسوغه أن الأرض
بمعنى المكان .

(٣) ديوان طفيل ٢٩ وابن يعيش ١٠ : ١٨ . أحوى ، يعنى ظيباً أحوى ،
أراد من ذلك الجنس . وما نتج في الربيع أحسن ذلك وأفضله وهو الذى فى لونه
سفة ، شبه صاحبته بها . والرَّبِي : ما نتج فى الربيع . والعين ، أى وعينه ،
فأل بدل من الضمير . والحارى ، المنسوب إلى الحيرة ، على غير قياس .

والشاهد فيه تذكير « مكحول » وهو خبر عن « العين » المؤنثة ، ضرورة .
وسوغ ذلك أن العين بمعنى الطرف ، وهو مذكر .

وزعم الخليل رحمه الله أن «السماء منفطرٌ به»^(١) ، كقولك : «معضلٌ»
 للقطة^(٢) . وكقولك : «مُرْضِعٌ» ، التي بها الرِّضَاعُ . وأما المنفطرة فيجىء
 على العمل ، كقولك منشقةٌ ، وكقولك مرِضعةٌ التي تُرْضِعُ . وأما «كلُّ
 في فَلَكَ يَسْبِحُونَ»^(٣) ، و«رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٤) ، و«يَأْتِيهَا النَّعْلُ
 أَدْخُلُوا مَسَاكِمَكُمْ»^(٥) ، فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع ، لما ذكرهم
 بالسجود ، وصار النملُ بتلك المنزلة حين حَدَّثَتْ عنه كما تُحَدِّثُ عن الأناسي .
 وكذلك «في فَلَكَ يَسْبِحُونَ» لأنها جعلت — في طاعتها وفي أنه لا ينبغي
 لأحدٍ أن يقول : «مُطِرْنَا بِنُوءِ كَذَا» ، ولا ينبغي لأحدٍ أن يعبد شيئاً منها —
 بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويُبْصِرُ الأمورَ .

قال النابغة الجعديُّ :

شَرِبْتُهَا وَالذِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا^(٦)

(٣) الآية ١٨ من سورة المزمل .

(٤) المعضل : التي عسر عليها خروج البيض .

(٥) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء . وفي سورة يس ٤٠ : «وكل في فلك

يسبحون» .

(٦) الآية ٤ من سورة يوسف .

(٧) الآية ١٨ من سورة النمل .

(٨) ديوان الجعدي ص ٤ والحزاة ٣ : ٤٢١ وابن يعيش ١٠٥:٥ والأزمنة

والأمسنة للرزوقي ٢ : ٣٧٣ وشواهد المغني ٢٦٥ : وصف خيراً باكرها

بالشرب عند صباح الديك . وبنو نعش ، أراد به بنات نعش ، وهي من منازل

للقمر الثمانية والعشرين ، شهت بحمالة النعش في ترييها . تصوبوا : دنوا من

الأفق للغروب .

وشاهده تذكير «بنات نعش» لإخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن العقلاء .

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تَوْمَرٌ وَتَطِيعٌ ، وتفهم
٢٤١ الكلامَ وتَعْبُدُ ، بمنزلة الآدميين .

وسألت الخليل رحمه الله عن : ما أَحْسَنَ وجوههما ؟ فقال : لأن الاثنين
جميعٌ ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحنُ فعلنا ذلك ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا
بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء . وقد جعلوا المفردين أيضاً
جميعاً^(١) ، قال الله جل ثناؤه : « وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخِصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا
الْمِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى
بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ^(٢) » .

وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء . زعم يونس أن رؤية كان يقول :
ما أَحْسَنَ رَأْسَيْهِمَا . قال الراجز ، وهو خظام :

* ظَهرَاهِمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ^(٣) *

(١) ط : « وقد جعلوا أيضاً المنفردين جمعاً » .

(٢) الآية ٢١ — ٢٢ من سورة ص .

(٣) الخزانة ٣ : ٣٧٤ والمعنى ٤ : ٨٩ وابن يعيش ٤ : ١٥٥ وجمع الموامع

٢ : ٦٢ وشواهد المعنى ٣١٦ . وقبله :

* ومهمهن قذفين مرتين *

وبعد : * جيتهما بالنعت لا بالنعتين *

يصف فلانين بعيدتين لانبت فيهما . وشبههما بالترسين في الاستواء والامتلاص
كما ذكر المعنى . والترس بالضم : ما يتقى به الضرب من السلاح .
والشاهد فيه تنبيه « ظهراهما » على الأصل ، والأكثر في كلامهم الخروج
عن الأصل إلى الجمع ، كراهية لاجتماع تنيين في اسم واحد ؛ لأن المضاف والمضاف
إليه ككلمة واحدة . ولذا قال فيما بعد : « مثل ظهور الترسين » .

وقالوا : وَضَعَا رِحَالَهُمَا ، يريد : رحلَي راحلتين . وحدُّ الكلام أن يقول :
وضعتُ رحلي الراحتين ؛ [فأجرّوه مجرى شيتين من شيتين] .

هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم ^(١) في بعض المواضع أحسن
وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً فنصبه ^(٢)

فأمّا ما استويا فيه فقوله : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به ، إن جعلته
وصفاً . وإن لم تجعله على الرجل وحملته على الاسم المضمّر المعروف نصبته
قلقت : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به ^(٣) ، كأنه قال : معه بازٌ ^(٤) صائداً
به ، حين لم يرد أن يجعله على الأوّل .

وكما تقول : أتيتُ على رجلٍ ومررتُ به قائمٌ ، إن حملته على الرجل ؛
وإن حملته على مررتُ به نصبته ، كأنك قلت : مررتُ به قائماً .

ومثله : نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا ، إن جعلته وصفاً . وإن
لم تجعله وصفاً نصبتُ ، كأنه قال : نحن ننطلقُ عامدين .

ومنه : مررتُ برجلٍ معه بازٌ ^(٥) قابضٌ على آخرٍ ، ومررتُ برجلٍ معه

(١) ط : « الصفة على الاسم فيه » .

(٢) تجعله خبراً ، يعني حالا ، كما ذكر السيرافي .

(٣) السيرافي ماملخصه : منه صقر جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، صفة لرجل
وصائدٌ به صفة أخرى إذا حملته على رجل . فإن حملته على الماء في معه وهو
الاسم المضمّر المعروف الذي عناه سيويوه نصبته على الحال . وهذا معنى قوله
تجعله خبراً ، يعني حالا .

(٤) ط : « باز » . والباز بالهمز : لغة في الباز والبازي ، وهو ذاك

(٥) ط : « باز » .

٢٤٢ جَبَّةٌ لَا بَسٍ غَيْرَهَا . وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْإِضْهَارِ الَّذِي فِي مَعَهُ نَصَبٌ . وَكَذَلِكَ
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِيَازٍ^(١) . إِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْوَصْفِ فَهُوَ هَكَذَا .
وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا فِي عِنْدَهُ مِنَ الْإِضْهَارِ نَصَبٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عِنْدَهُ صَقْرٌ
صَائِدٌ بِيَازٍ^(٢) .

وَكَذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بِرِذْوَانًا^(٣) ، إِنْ لَمْ تَرِدِ
الصِّفَةَ نَصَبٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَعَهُ الْفَرَسُ رَاكِبًا بِرِذْوَانًا^(٤) . فَهَذَا لَا يَكُونُ
فِيهِ وَصْفٌ وَلَا يَكُونُ إِلَّا خَبْرًا^(٥) . وَلَوْ كَانَ هَذَا عَلَى الْقَلْبِ كَمَا يَقُولُ
النَّحْوِيُّونَ لَفَسَدَ كَلَامٌ كَثِيرٌ ، وَلَكِنْ الْوَجْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ
الْوَجْهِ جَمِيلَةٍ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَمِيلَةٍ حَسَنِ الْوَجْهِ . وَلَقَالَ مَرَرْتُ
بِعَبْدِ اللَّهِ مَعَهُ بَازِكٌ^(٦) الصَّائِدَ بِهِ ، فَتَنْصَبُ . فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الْوَصْفُ^(٧)
لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الْمَعْرِفَةَ حَالًا يَقَعُ فِيهِ شَيْءٌ . وَلَمْ تَقُلْ جَمِيلَةً لِأَنَّكَ لَمْ تَرِدِ
أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ حَسَنُ الْوَجْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَلَا أَنَّهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ جَمِيلًا ، [أَيْ]
فِي هَذِهِ الْحَالِ حَسَنٌ وَجْهُهُ . فَلَمْ يَرِدْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : هَذَا

(١) ط : « بِيَازٍ » .

(٢) ط : « بِيَازٍ » . السِّيرَافِيُّ : يَعْنِي كَأَنَّكَ بَدَأْتَ فَقُلْتَ : عِنْدَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ

بِيَازٍ ، لِرَجُلٍ جَرِيٍّ ذَكَرَهُ .

(٣) ط : « رَاكِبًا بِرِذْوَانًا » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : يَعْنِي قُلْتَ مُبْتَدَأً : مَعَهُ الْفَرَسُ .

(٥) السِّيرَافِيُّ : يَرِيدُ حَالًا .

(٦) ط : « بَازِكٌ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « لَا يَكُونُ فِيهِ الْوَصْفُ » ، وَالْوَجْهُ مَا أَثْبَتَ مِنْ ط وَب .

وَالْمُرَادُ أَنْ يَقَعُ « الصَّائِدُ » نَعْمًا لِبَازِكٍ بِالرَّفْعِ .

رجلٌ جميلٌ الوجه ، كما يقال . هذا رجلٌ حسنٌ الوجه . فهذا الغالبُ
في كلام الناس .

وإن أردتَ الوجهَ الآخرَ فنصبتُ فهو جائزٌ لا بأسَ به ، وإن كان ليس
له قوةٌ الوصفِ في هذا . فهذا الذي الوصفُ فيه أحسنٌ وأقوى .

ومثله في أن الوصفَ أحسنُ : هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ ، لم يجعلَ الآخرَ
حالا وقع فيه الأولُ ، ولكنه أثنى عليه وجعلها شرعاً سواءً (١) ، وسوى
بينهما في الإجراء على الاسم . والنصبُ فيه جائزٌ على ما ذكرتُ لك . وإنما
صُعِفَ لأنه لم يرد أن الأولُ وقع وهو في هذه الحال ، ولكنه أراد أنهما فيه
ثابتان ، لم يكن واحداً منهما قبيل صاحبه ، كما تقول : هذا رجلٌ سائرٌ راكباً
دابةً . وقد يجوز في سعة الكلام على هذا ، ولا ينقضُ المعنى في أنهما شرعٌ
سواءً فيه . وسترى هذا النحو في كلامهم .

فأمَّا القلبُ فباطلٌ . لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله : مررتُ
بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فزاربته النصبَ ، لأنَّ القلبَ لا يصلحُ ، ولقلتُ :
مررتُ برجلٍ عاقلٍ أمه لبيبةٌ ؛ لأنه لا يصلحُ أن تقدّمَ لبيبةٌ فتضمراً فيها
الأمُّ ثم تقولَ عاقلةٌ أمه .

وسمعناهم يقولون : هذه شاةٌ ذاتُ حَمَلٍ مُشَقَّلَةٌ . وقال الشاعر ، [وهو]
حسان بن ثابت :

ظننتُم بأنَّ يحسني الذي قد صَنَعْتُمُ وفينا نبيٌّ عنده الوحي واضعُه (٢)

(١) الشرع ، بالفتح ، والنحر يك أيضاً : المساوى .

(٢) ديوان حسان ٢٧١ . واضعه ، أي واضعُ فينا ما يوحي إليه فينبئنا
بصنيعكم على الحقيقة . والوضع هنا : النشر والبث . والشاهد فيه أن « واضعه »
وصف لنبي مع إعادة الضمير في « واضعه » على الوحي ، وهو لا يحتمل القلب .

ومما يبطل القلب قوله : زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به ، إذا جعلت الأخ صفةً والجنون من زيدٍ بأخيه ، لأنه لا يستقيم زيدٌ مجنونٌ به أخو عبد الله .

وتقول : مرتُّ برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه ، الرِّفْعُ الوجهُ لأنه صفةُ الكيس . والنصبُ جائزٌ على قوله : فيها رجلٌ قائماً ، وهذا رجلٌ ذاهباً (١) .
واعلم أنك إذا نصبتَ في هذا الباب فقلت : مرتُّ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، فالنصبُ على حاله ، لأنَّ هذا ليس بابتداء ، ولا يشبهُ : فيها عبد الله قائمٌ غداً ؛ لأنَّ الظروفُ تُلغى حتى يكون المتكلمُ كأنه لم يذكرها في هذا الموضع ، فإذا صار الاسمُ مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأ ، لم تلغِه لأنه ليس يرفعه الابتداء ، وفي الظروف إذا قلت : فيها أخواك قائمان يرفعه الابتداء .

وتقول : مرتُّ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُهُ ، فهذا بمنزلة قوله : معه كيسٌ مختومٌ عليه . فإن قلت : مرتُّ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُها ، جررتَ ونصبتَ على ما فسرتُ لك . وإن شئت قلت ضاربتُها هو فنصبتَ ، وإن شئت جررتَ ويكونُ هو وصفَ المضمرِ في ضاربتُها حتى يكون كأنك لم تذكرها . وإن شئت جعلتَ هوَ منفصلاً ، فيصيرُ بمنزلة اسمٍ ليس من علامات المضمر (٢) .

(١) السيراني : أزمهم بقبح القلب نصب خبر المبتدأ في زيد أخو عبد الله مجنون به . وذلك أن زيدا مبتدأ ، وأخو عبد الله صفته ، ومجنون به خبره . والماء تعود إلى عبد الله . ولو قيل زيد مجنون به أخو عبد الله لم يجوز .

(٢) ط : « الإضمار » .

وتقول (١) : مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو ، فكأنك قلت :
 معه امرأةٌ ضاربُها [زيدٌ] . ومثل قولك ضاربُها [هو] قوله : مررتُ برجلٍ
 معه امرأةٌ ضاربُها أبوه ، إذا جعلتَ الأبَ مثلَ زيدٍ ، فإن لم تُنزلِ هو والأبَ
 منزلةَ زيدٍ (٢) وما ليس من سببه ولم يلبس به قلتَ : مررتُ برجلٍ معه
 امرأةٌ ضاربُها أبوه أو هو . وإن شئتَ نصبتَ ، تُجرى الصِّفةُ على الرجلِ
 ولا تُجرىها على المرأةِ ، كأنك قلتَ : ضاربُها وضاربُها ، وخصصته بالفعل ،
 فيجرى مجرى مررتُ برجلٍ ضاربُها أبوه ، ومررتُ بزيدٍ ضاربُها أخوه .
 ولا يجوز هذا في زيدٍ ، كما أنه لا يجوز مررتُ برجلٍ ضاربُها زيدٌ ، ولا مررتُ
 بعبدِ الله ضاربُها خالدٌ ، وكما لم يجر ياذا الجاريةِ الواطئها زيدٌ ، فتحملة على
 النداء (٣) . ولكن الجرَّ جيِّدٌ ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : مررتُ بالذي وطئها
 أبوه جاز ، ولو قلتَ بالذي وطئها زيدٌ لم يكن . فإن قلتَ : ياذا الجاريةِ
 الواطئها أبوه ، جرت كما تجرُّ في زيدٍ حين قلتَ : ياذا الجاريةِ الواطئها زيدٌ .
 وتقول : ياذا الجاريةِ الواطئها أبوه ، تجعل الواطئها من صفةِ المنادى ، ولا يجوز
 أن تقول : ياذا الجاريةِ الواطئها زيدٌ ، من قبيل أن الواطئها من صفةِ المنادى ،
 فلا يجوز كما لا يجوز أن تقول : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ زيدٌ ، وقد يجوز
 أن تقول بالحسن أبوه .

٢٤٤

وكذلك إن قلتَ : ياذا الجاريةِ الواطئها هو ، وجعلتَ هوَ منفصلاً .
 وإن شئتَ نصبتَه كما تقول : ياذا الجاريةِ الواطئها ، فتجربه على المنادى
 ولا تجربه على الجاريةِ .

(١) ط : « فتقول » .

(٢) في الأصل فقط : « بمنزلة زيد » .

(٣) أى تنصب الصفة إبتاعاً للمنادى .

وإن قلت : ياذا الجارية الواطئها ، وأنت تريد الواطئها هو لم يجز ، كما لا يجوز مررتُ بالجارية الواطئها تريد هو أو أنت ، كما لا يجوز هذا وأنت تريد الأبَ أو زيدا . وليس هذا كقولك : مررتُ بالجارية التي وطئها زيد^(١) أو التي وطئتها ، لأنَّ الفعل يضمُّ فيه وتقع فيه علامة الإضمار ، والاسمُ لا تقعُ فيه علامةُ الإضمار ، فلو جاز ذلك لجاز أن يوصف ذلك المضمَرُ بهُ ، فإنَّما يقعُ في هذا إضمارُ الاسمِ رفعاً إذا لم يوصف به شيءٌ غيرُ الأوَّل ، وذلك قولك ياذا الجارية الواطئها ، ففي هذا إضمارُ هو ، وهو اسمُ المنادى ، والصفةُ إنَّما هي للأوَّل المنادى . ولو جاز هذا لجاز مررتُ بالرجل الآخذِ به ، تريد أنتَ ، ولجاز مررتُ بجارتك راضياً عنها ، تريد أنتَ^(٢) . ولو قلت مررتُ بجاريةٍ رضيتَ عنها ، ومررتُ بجارتك [راضياً عنها ، أو مررتُ بجارتك] قد رضيتَ عنها ، كان جيذاً ، لأنَّك تضميرُ في الفعل وتكون فيه علامةُ الإضمار ولا يكون ذلك في الاسمِ إلاَّ أن ت ضميرَ اسمِ الذي هو وصفهُ ، ولا يوصفُ به شيءٌ غيرُهُ ممَّا يكون من سببه ويلتبسُ به .

وأما رَبُّ رَجُلٍ وأخيه منطلقين ، ففيها قُبْحٌ حتَّى تقول : وأخٍ له . والمنطلقانِ عندنا مجرورانِ من قِبَلِ أَنَّ قوله وأخيه في موضعِ نكرةٍ ، لأنَّ المعنى إنَّما هو وأخٍ له .

(١) كلمة « زيد » ساقطة من ط .

(٢) السيراني : يعني لو جاز : ياذا الجارية الواطئها ، وأنت تريد « هو » وتحذفها وما أشبه مما ذكرناه ، لجاز مررتُ بالرجل الآخذِ ، تريد أنتَ وأهل الكوفة يجيزون حذف الفاعل من اسمِ الفاعل في مثل ما ذكرنا إذا كان له ذكر في أول الكلام ، كقولك يدك باسطها ، تريد باسطها أنت . ولذلك الكاف في أوله جاز حذفها .

فإن قيل : أضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائلٌ إلى معرفة ،
ولكنها أُجريت مجرى النكرة ، كما أن مثلك مضافة إلى معرفة وهي
توصف بها النكرة ، وتقع موافقها . ألا ترى أنك تقول رُبَّ مثلك .
ويدلُّك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رُبَّ رجلٍ وزيد ،
ولا يجوز لك أن تقول : رُبَّ أخيه حتى تكون قد ذكرتَ قبل ذلك نكرةً .

ومثل ذلك قول بعض العرب : « كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها ^(١) » ، أى وسخلةٍ
لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرةً فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه ، وأنتك
تريد شيئاً من أُمَّةٍ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ، وضممت إليه شيئاً من أُمَّةٍ كلُّهم
يقال له أخٌ . ولو قلت : وأخيه وأنت تريد به شيئاً بعينه كان محالاً .

وقال :

أى فتى هيجاء أنت وجارها إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلتِ ^(٢)
فالجارُ لا يكون فيه أبداً [ههنا] ^(٣) إلا الجرُّ ، لأنه لا يريد أن يجعله
جاراً شياً آخرَ فتى هيجاء ، ولكنه جملة فتى هيجاء وجار هيجاء ، ولم يرد

(١) السخلة : ولد الشاة من المعز والضأن ، ذكر أو أنثى .

(٢) كذا بالحرم في الأصل ، وب . وفي ط : « وأى فتى » . والهيجاء :
الهرب ، وفتاها : القائم بها المبلى فيها . وجارها : الجير منها الكافي لها .
واستقلت : نهضت .

والشاهد فيه عطف « جارها » على « فتى » والتقدير ، وأى جارها ، وجارها
نكرة ، لأن أياً إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فرد الجنس ، وهو
وإن كان مضافاً إلى ضمير « هيجاء » فإنه نكرة في المعنى ، لأن ضمير هيجاء
في الفائدة مثلها ، وكأنه قال : أى فتى هيجاء وأى جار هيجاء أنت .

(٣) النكلة من ط ، ب .

أن يعنى إنساناً بعينه ، لأنه لو قال : أى فتى هيجاء أنت وزيدٌ لجعل زيداً شريكه فى المدح . ولورفعه على أنت ، لو قال : أى فتى هيجاء أنت وجارها ، لم يكن فيه معنى أى جارها ، الذى هو فيه معنى التعجب (١) .

وقال الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكَدَاكِ رَمَلٍ وَأَعْقَادِهَا (٢)
وَوَضَعَ سِقَاءً وَإِحْقَابِهِ وَحَلَّ حُلُوسٍ وَإِعْمَادِهَا (٣)

هذا حجة لقوله : رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ . فهذا الاسم الذى لم يكن ليكون نكرةً وحده ، ولا يوصف به نكرةً ، ولم يحتمل عندهم أن يكون نكرةً ، ولا يقع فى موضع لا يكون فيه إلا نكرةً حتى يكون أول ما يشغل به العامل نكرةً ، ثم يُعطف عليه ما أضيف إلى النكرة ، ويصير بمنزلة مثلك ونحوه .

(١) فى الأصل : « منه معنى التعجب » ، وفى ط : « فى معنى التعجب » ، وأثبت ما فى ب .

(٢) ديوان الأعشى ٥٤ من قصيدة يمدح بها سلامة ذافائش . وبينها بيت ، وهو :

ويهما بالليل غطشى الفلاة يؤنسى صوت فياها

الصفصف : المستوى من الأرض لا يثبت . والدكداك : ما تكبَّس واستوى . والأعقاد ، جمع عقد بالتحريك وكفرح ، وهو المتراكم .

(٣) السقاء : القربة للماء أو اللبن . ووضعه : حطه عن الراحة ، وإحقابه : وضعه على الحقيبة ، وهى مؤخرة الرجل . والحلوس : جمع حلس ، وهو مسح من شعر يوضع تحت الرجل فى مؤخر البعير . وإعمادها : شداها تحت الرجل . والشاهد فيه « أعقادها » و « إحقابه » ، و « إعمادها » وحلها كلها على معنى التنكير ، لأنها معطوفة على « صفصف » الواقعة موقع المنصوب على التمييز .

ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك لأنه لا يُجرى مجراه وحده . ولم يَصِرْ هذا نكرةً إلا على هذا الوجه ، كما أن أجمعين لا يجوز في الكلام إلا وصفا ، وكما أن أيُّ تكون في النداء كقولك : يا هذا ، ولا يجوز إلا موصوفا . وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام ، كما أنه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرتُ لك . وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعفٌ .

هذا باب ما يُنصبُ فيه الاسمُ لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفةً^(١) وذلك قولك : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ . فهذا يُنصبُ لأنَّ الماءَ التي في معه معرفةٌ فأشركَ بينهما وكأنه قال : معه امرأةٌ قائمٌ .

ومثله : مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين ، فله إضمارٌ في معٍ كما كان له إضمارٌ في معه ، إلا أن للمضمر في معه علما وليس له في مع امرأة علم إلا بالنية . ويدلُّك على أنه مضمرٌ في النية قولك : مررتُ بقومٍ مع فلان أجمعون .

ومما لا يجوز فيه الصفةُ : فوق الدارِ رجلٌ وقد جئتُك برجلٍ آخرَ عاقلينِ مسلمين .

وتقول : اصنع ما سرَّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلانِ الصالحانِ ، على الابتداء ، وتفصبه على المدح والتعظيم ، كقول الخرنق [من قيس بن ثعلبة] :
لا يبعدن قومي الذين همُ سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُرُورِ^(٢)

(١) السيراني ما ملخصه : جملة هذا الباب أن يتقدم اسمان أو أسماء قد أعربت بإعراب مختلف أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين ، فلا يمكن جمع صفاتها أو تنبيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأول ، فيحمل على شيء يجتمعان فيه مما يصح اجتماعهما على ما أسوقه وأبينه إن شاء الله .

(٢) سبق الكلام على البيتين في الجزء الأول ص ٢٠٢ .

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

ولا يكون^(١) نصبُ هذا كنصبِ الحال ، وإن كان ليس فيه الألفُ واللام ، لأنك لم تجعل في الدار رجلٌ وقد جئتُك بآخر ، في حال تنبيهٍ يكونان فيه لإشارة ، ولا في حال عمَلٍ يكونان فيه ، لأنه إذا قال : هذا رجلٌ مع امرأةٍ ، أو مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ فقد دخل الآخرُ مع الأول في التنبيه والإشارة وجعلت الآخرَ في مرورك ، فكأنك قلت : هذا رجلٌ وامرأةٌ ، ومررتُ برجلٍ وامرأةٍ . وأما الألف واللام فلا يكونان حالا ألبتة ، لو قلت : مررتُ بزيدٍ القائم ، كان قبيحاً إذا أردت قائماً .

وإن شئتَ نصبتَ على الشتم ، وذلك [قولك] : اصنعُ ما ساءَ أباك وكرهَ أخوك الفاسقين الخبيثين . وإن شاء ابتدأ . ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك : عندي غلامٌ وقد أتيتُ بجارية فارهين ، لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفةً للأول والآخر ، ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جراً وبعضه رفعاً ، فلما كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرفةً من النسكات ، لأنه لا سبيل إلى وصف هذا كما أنه لا سبيل إلى وصف ذلك ، فجعلت نصيباً كأنه قال : عندي عبدُ الله وقد أتيتُ بأخيه فارهين ، جعل الفارهين يندتصبان على :

* النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ *

وفروا من الإحالة في عندي غلامٌ وأتيتُ بجارية ، إلى النصب ، كما فروا إليه في قولهم : فيها قائماً رجلٌ .

(١) في الأصل ، وب وبيض أصول ط : « ولا يحسن أن يكون » .

واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة ، كما لا يجوز وصف المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقةٌ وفصيلها الراتعان . فهذا محالٌ ، لأنَّ الراتعان لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرةً وبعضها معرفةً . وهذا قول الخليل رحمه الله .

وزعم الخليل أنَّ الجريين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرِّ والرفع ، وذلك قولك : هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين . وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحدٍ^(١) . وقبَّحه بقوله : هذا لابنِ إنسانين عندنا كراماً ، فقال : الجرُّ ههنا مختلفٌ ولم يُشرك الآخرُ فيما جرَّ الأولَ .

ومثل ذلك : هذه جاريةُ أخويِ ابنين لفلانٍ كراماً ، لأنَّ أخويِ ابنين اسمٌ واحدٌ والمضاف إليه الآخرُ منهاه ، ولم يُشرك^(٢) الآخرُ بشيءٍ من حروف الإشراك فيما جرَّ الاسمَ الأولَ .

ومثل ذلك : هذا فرسُ أخويِ ابنَيْكَ المُقلَّاءِ الحُلَماءِ ، لأنَّ هذا

(١) السيرافي : اختلاف الرفعين والجريين يمنع من جمع الصفتين ، لأنَّ الصفة تتبع الموصوف في الإعراب ، فيكون الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف . فلو جمع الصفتان بلفظ واحد فجملتا للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين ، صار لفظ الصفتين وهو واحد مطلقاً برافعين أو جارين ، فلذلك لم يصلح هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين ، لأنَّ الرجل رفع بنجر الابتداء ، وآخر مرفوع بالابتداء ، فهما تاملان مختلفان لا يحمل كريمان عليهما .

(٢) ط : « تشرك » .

في المعرفة مثلُ ذاك في النسكرة ، فلا يكونُ الكِرَامُ والعقلاءُ صفةً للأخوين والابنين ، ولا يجوزُ أن يُجرى وصفاً لما انجرَّ من وجهين كما لم يجرَ فيها اختلف إعرابه .

ومما لا تجرى الصفةُ عليه نحوُ هذان أخواك وقد تولى أبواك الرجالُ الصالحون ، إلا أن ترفعه على الابتداء ، أو تنصبه على المدح والتعظيم .
[و] سألتُ الخليل رحمة الله عن : مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفعُ على هُما صاحباي أنفسهما ، والنصبُ على أعنيهما ، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدحُ به .

وتقول : هذا رجلٌ وامرأته منطلقان ، وهذا عبدُ الله وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجهٍ واحد ، وهما اسمانُ بُنيا^(١) على مبتدأين ، وانطلق عبدُ الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك وقديمَ عمرٍو والرجلان الحلبيان .

واعلم أنه لا يجوز : من عبدُ الله وهذا زيدُ الرجلين الصالحين ، رفعت أو نصبت ، [لأنك] ^(٢) لا تُذني إلا على من أثبتته وعلمته ، ولا يجوزُ أن تخاطب من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة ، وإثما الصفةُ علم فيمن قد علمته .

هذا باب ما ينتصب لأنه حالٌ صار فيها المسئولُ والمسئولُ عنه

وذلك [قولك] : ما شأنك قائماً ، وما شأنُ زيدٍ قائماً ، وما لأخيك قائماً . فهذا حالٌ قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك كما ينتصب

(١) ط : « بينان » ، وأثبت ما في الأصل وب بعض أصول ط .

(٢) لأنك ، ساقطة من الأصل فقط .

قائماً في قولك : هذا عبد الله قائماً ، بما قبله . وسنبين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى .

وفيه معنى لَمْ قمتَ في ما شأنك ومالك . قال الله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ ^(١) .

ومثل ذلك مَنْ ذا قائماً بالباب ، على الحال ، أى مَنْ ذا الذى هو قائمٌ بالباب . هذا المعنى تريد ^(٢) . وأما العامل فيه فبمنزلة ^(٣) هذا عبد الله ، لأن مَنْ مبتدأٌ قد بُنى عليه ^(٤) اسمٌ . وكذلك : لِعَيْنِ الدارِ مفتوحاً بابها .

وأما قولهم : مَنْ ذا خَيْرُ منك ، فهو على قوله : من الذى هو خيرٌ منك ، لأنك لم ترد أن تشير أو توجيئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المستول فَيُعْلِمَكَ ، ولكنك أردت مَنْ ذا الذى هو أفضلُ منك ^(٥) . فإن أومأت إلى إنسانٍ قد استبان لك فضلُه عليه ، فأردت أن يُعْلِمَكَ نصبتَ [خيراً منك] ، كما قلت : مَنْ ذا قائماً ، كأنك قلت : إنما أريد أن أسألك عن هذا الذى قد صار في حالٍ قد فَضَّلَكَ بها . ونصبُه كنصب ما شأنك قائماً .

(١) الآية ٤٩ من سورة المدثر .

(٢) ط : « يريد »

(٣) فى الأصل فقط : « بمنزلة » .

(٤) السيرا فى : من مبتدأ ، وذا خبره . أو يكون ذا مبتدأ ومن خبر مقدم ، وقائماً منصوب على الحال ، والامامل فيه ذا بمعنى الإشارة ، كأنه سأل عن عرف قيامه ولم يعرفه .

(٥) منك ، ساقطة من الأصل فقط .

هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح^(١)

وإن شئت جعلته صفةً فخرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته .
وذلك قولك : الحمد لله الحميد هو ، [والحمد لله أهل الحمد] ، والمُلكُ لله
أهل المُلكِ . ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسناً ، كما قال الأخطل :
نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسلٍ ذَكَرُ^(٢)
الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ^(٣)
وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يحملونه صفةً ، فيتبعونه الأول

-
- (١) ط : « في » ، وما أثبتته من الأصل وب يطابق معظم أصول ط .
(٢) من قصيدة طويلة له في ديوانه ٩٨ — ١٢٢ يمدح بها عبد الملك
ابن مروان . والبيت الثاني في الديوان ١٠١ ، وقبلة :
إلى امرئ لا تعربنا نوافله أظفره الله فليهن له الظفر
والأول وقع في الديوان بعد الثاني في ص ١٠٣ برأوية « فهو فداء » . وقبلة :
فلم يكن ضاويًا عنا نصيحته وفي يديه بدنيا دوتنا حصرُ
وانظر اللسان (جثر) والأغاني (٧ : ١٦٨) حيث ورد ترتيب البيتين
فيهما مطابقاً لترتيب سيويه . الناجذ : الضرس ، أو ضرس الحليم ، أو أقصى
الأضراس . وإبداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته ، كأنه يكلح فتبدو
نواجذه . والباسل : الكريه المنظرة . والذكر : الشديد .
(٣) الغمر : الماء الكثير . ويقال : هو ميمون الطائر ، للكثير الخير الذي
يتيمن به . وكانوا يستسقون المطر بمن يأتسون فيه العين والخير .
والشاهد فيه « الخائض » وما بعده ، حيث قطعته من قوله « أمير المؤمنين »
رفعه ، ولو نصبه على القطع لكان حسناً أيضاً ، ولو جره على البدل أو النعت
لجاز كذلك .

فيقولون : أهل الحمد والحميد هو ، وكذلك الحمد لله أهله : إن شئت جرت ،
وإن شئت نصبت . وإن شئت ابتدأت كما قال مهلهل :

ولقد خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرُ خَبْطَةً أَخْوَانَنَا وَهُمْ بَنُو الْأَعْمَامِ (١)

وسمعنا بعض العرب يقول : « الحمد لله رب العالمين (٢) » ، فسألت عنها
يونس فزعم أنها عربية .

ومثل ذلك قول الله عز وجل : « لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ
وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْتِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ
الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ (٣) » . فلو كان كله رفعاً كان جيذا . فأما
المؤتون فمحمولٌ على الابتداء .

وقال جل ثناؤه : « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ
وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ

(١) سبق الكلام عليه في ص ١٦ من هذا الجزء .

(٢) رمعت « رب » في الأصل بشدة فوق الباء وتحتها فتحة إتياما للرسم
القديم الذي كان لا يوضع الكسرة إلا تحت الحرف . انظر تحقيق النصوص
ص ٥٠ . وقرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة ، كما في تفسير أبي حيان ١ : ١٩ .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء . وقرأ ابن جبير وعمرو بن عبيد
والجحدري وعيسى بن عمر ، ومالك بن دينار ، وعصمة عن الأعمش ، ويونس ،
وهارون عن أبي عمرو : « والمقيمون » بالرفع . وكذا هو في مصحف
ابن مسعود ، وروى أنها كذلك في مصحف أبي . تفسير أبي حيان ٣ : ٣٩٥ .

وَالضَّرَاءَ وَحِينَ الْبَأْسِ» (١) . ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيّداً . ولو ابتدأته فرغته على الابتداء كان جيّداً كما ابتدأت في قوله : « وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » (٢) .

ونظيرُ هذا النَّصْب من الشعر قول الخُرَيْرِ :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ (٣)
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ
فَرَفَعُ الطَّيِّبِينَ كَرَفَعُ الْمُؤْتِينَ .

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خيَّاطٍ العُكْلِيِّ :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرًا مَرُّشِدِهِمْ إِلَّا نَمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرًا غَاوِيهَا (٤)
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعَنُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نُحْلِيهَا (٥)

(١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة . وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب : « والصابرون » عطفاً على « المؤمنون » . تفسير أبي حيان ٢ : ٧ .
(٢) يعني في الآية ١٦٢ من النساء التي سبقت ، وهي : « والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٠٢ من الجزء الأول .

(٤) الإنصاف لابن الأنباري ٢٧٦ ، والثاني منهما في اللسان (ظمن) .
ونميرة قبيل من بني طامر . وغاويها ، أي مغويها ، كما قالوا : هم ناصب ، أي منصب أو الغاوي هو الضال نفسه ، فهو غاوي في نفسه مغوي لمن أطاعه .

(٥) أي يخافون عدوهم لقلتهم وذاتهم فيحملهم ذلك على الظمن والمهجرة .
ولمّا يظعنوا أحداً ، أي لا يخافهم عدوهم فيظمن عن داره خوفاً لمن دار نحليها ، أي إذا حلوا عن دار لم يعرفوا من يحلها بعدهم . لخوفهم من القبائل طراً . =

وزعم يونس أن من العرب من يقول : «النازلون بكلِّ معتركٍ والطيبين»
 فهذا مثلُ «والصَّابرينَ» . ومن العرب من يقول : الطاعنون والقائلين ،
 فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتمٌ لهم ودَمٌ كما أن الطيبين مَدْحٌ لهم
 وتعظيمٌ . وإن شئتَ أُجريتَ هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئتَ ابتدأتَه
 جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء . كل هذا جائز في ذين البيتين
 وما أشبههما ، كلُّ ذلك واسعٌ .

٢٥٠

وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيتَ نصباً :

لقد حَمَلْتُ فَيْسُ بنَ عَيْلَانَ حَرْبِيًّا عَلَى مُسْتَقِيلٍ لِلنَّوَابِ وَالْحَرْبِ (١)
 أَخَاهَا إِذَا كَانَتْ عِضَاضًا سَمَّا لَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ ذَلُولٍ وَمِنْ صَعْبِ (٢)

زعم الخليلُ أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناسَ ولا من تخاطبُ
 بأمرٍ جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ ، فجعله (٣) ثناءً وتعظيماً

= والشاهد فيه نصب «الطاعنين» بإضمار فعل، ورفع «القائلون» على إضمار
 مبتدأ ، لما قصد من معنى الظم فيهما . ولو أراد الوصف والتحلية لأجراه
 على ما قبله نعتاً له .

(١) ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٢ نقلًا عن سيويوه . المستقل : الناهض
 بما حمّل . والنوَاب : ما يتوب الإنسان ، أي ينزل به ، من المهمات والحوادث .

(٢) أخاها ، أي أخا الحرب . عضاضا ، أي عاضة يعني الحرب . ط : «عضابا»
 وفي الأصل ، وب : «عضابا» ، وأثبت ما في إحدى أصول ط . وفي بعض أصولها
 أيضاً : «عضوضاً» . سمَّا لها ، أي للحرب ، ارتفع لها ركباً لذلولها ولصعبها ،
 لا يتميه شيء .

(٣) ط : «فجعله» .

ونصبه على الفعل ، كأنه قال : أذكرُ أهلَ ذاك ، وأذكرُ المتيسين ،
ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهاره .

وهذا شبيهٌ بقوله : إنا بنى فلانٌ نفعل كذا ، لأنه لا يريد أن يُخبر
مَنْ لا يدري أنه من بنى فلان ، ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاً^(١) .
إلا أن هذا يجرى على حرف النداء ، وستره إن شاء الله عز وجل في باب
في باب النداء مبيّناً . وترك إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه ، لأن
إنا بنى فلان ونحوه بمنزلة النداء . وقد ضارعه هذا الباب^(٢) .

ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرِاضِعَ مِثْلِ السَّمَالِي^(٣)
كأنه حيث^(٤) قال : « إلى نسوةٍ عطّلٍ » صرّن عنده من علم أنهم
شُعْتٌ ، ولكنه ، ذكر^(٥) ذلك تشبيهاً له وتشويهاً . قال الخليل : كأنه
قال : وأذكرهن شعناً ، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهاره . وإن شئت
جرت على الصفة .

(١) ابتها ، أي مباحاة . والذي في اللسان : « وابتهات بالشيء » ، إذا أنست
به وأصبت قر به .

(٢) الكلام بمد كلمة « مبنياً » حذف من ط ، مع إبتاته في أصح نسخة
من أصولها .

(٣) سبق الكلام عليه في مر ٣٩٩ من الجزء الأول ، برواية : « وشعثٌ »
بالجر . واستشهد به هنا على نصب « شعناً » بإضمار فعل تقديره : وذكرهن شعناً .

(٤) ب : « حين قال » .

(٥) ط : « كتر » ، وما أثبت من الأصل ، وب يطاق أصح أصول ط .
والعنى مستقيم بكل منهما .

وزعم يونس أنك تقول : مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك^(١) ، كقول

الراجز :

بأعينٍ منها مكيحاتِ النَّقْبِ شَكْلِ النَّجَارِ وَحَلَالِ الْمَكْتَسَبِ^(٢)

كذلك سمعناه من العرب . وكذلك قال مالك بن خويلد الخناعي : ٢٥١

يَا مَيَّ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفَرَّاسٌ^(٣)

(١) يعني بذلك جواز عطف النмот بعضها على بعض . وإنما يحسن ذلك عند تباعد المعاني ، نحو « هو الأول والآخِر والظاهر والباطن » بخلاف ما إذا تقاربت نحو « هو الخالق الباري المصور » . الأثموني وحاشية الصبان ٣ : ٧٢ .

(٢) اللسان (نقب) . وصف جوارى . والنقب ، كذا وردت في ط وطبعة بولاق ، بضم النون وكسرهما . وفي اللسان : « يروى النَّقْبُ وَالنَّقْبُ . روى الأولى سيويه ، وروى الثانية الرياشي . فن قال : النَّقْبُ ، عني دوائر الوجه . ومن قال : النَّقْبُ ، أراد جمع نِقْبَةٍ ، من الانتقاب بالنقاب » . شكل النجار ، أى هن مما يصلح للتجارة ويحل للكسب . قال الشنمري : « وقد قيل إنه وصف إبلا ، والأول أشبه . وروى : شكل النجار ، أى تشاكل نجارها وتشبهه . والنجار : الأصل واللون » .

والشاهد فيه جرى « شكل النجار » و« حلال المكتسب » على ما قبله نعتاً ، ولو قطع بالنصب والرفع لما فيه من معنى المدح لجاز .

(٣) ديوان المهذلين ٣ : ٣ — ٤ وابن يبيتش ٦ : ٣٢ واللسان (وحد ٤٦١) وذكر الشنمري أن الشعر يروى أيضاً لأبي ذؤيب . وقد أورد السكري القصيدة مرتين ونسبها في الأولى ٢١٦ إلى أبي ذؤيب ، ثم قال : « قال أبو نصر : وإنما هي لمالك بن خالد الخناعي » ، وفي الثانية إلى مالك بن خالد ثم قال : « وُتمحل أبا ذؤيب » . قال الشنمري : « وصف أسداً ، ووقع في إنشاد البيت غلط ، وهو قوله ذؤيد ، والصواب . بترك وهو الأسد المبارك » . قلت : وكذا وردت =

يَحْمِي الصَّرِيمَةَ أَحْدَانُ الرُّجَالِ ، لَهُ صَيْدٌ ، وَجُنْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ (١)

وإن شئت حملته على الابتداء كما قال :

قَتَى النَّاسَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِمْ مَكَانُهُ وَضِرْغَامَةٌ إِنْ هَمَّ بِالْحَرْبِ أَوْقَعَا (٢)

وقال آخر :

إِذَا لَقِيَ الأَعْدَاءَ كَانَ خَلَاثَهُمْ وَكَلْبٌ عَلَى الأَذْنَانِ وَالْجَارِ نَابِجٌ (٣)

= روايته عند السكري وقال : « مبترك ، معتمد ، يعنى أسداً » . أما ذو الحيد فهو من وصف الوعل . والحيد : تنوء في قرنه ، واحدها حيدة ، كضيغ وضيعة وحيض وحيسة . ويروى : « حيد » بالتحريك ، مصدر الأجد . وحومة الموت ، مجتمعه . والرزام : مبالغة من الرزم ، وهو الصرع . وكذا الفراس : الشديد الفرس ، وهو دق الصق ، ومنه الفريسة .

(١) الصريمة : رميلة فيها شجر تنفرد وتنقطع مما حولها . وأحدان : جمع أحد بمعنى واحد . وأحدان بالنصب مفعول ثانٍ ليحتمى ، أى يحمى الصريمة من أحدان الرجال كما تقول : حميت الدار اللص ، فما بعده كلام مستأنف . ويرفع أحدان على الابتداء ، أى أحدان الرجال صيدٌ له واحداً بعد واحد . والمهاس : مبالغة من 'الممس' ، وهو صوت المشى الخفي ، وذلك من صفة الأسد ، ومعناه أن الدهر ليس ينجومنه شيء . وعند السكري : « هجاس » من قولهم : هجس ليلته كلها : سهرها . والشاهد فيه : جرى الصفات على ما قبلها مع ما فيها من معنى التعظيم . ولو نصبت لجاز .

(٢) اللسان (ضرغم) مع عزوه إلى إنشاد سيويه . والضرغامة : اسم من أسماء الأسد ، شبه به الممدوح في إقدامه وجرأته .

والشاهد فيه « ضرغامة » حيث حملت على الابتداء ، والتقدير : وهو ضرغامة . (٣) البيت من الحمسين التي لم يعرف لها قائل ، ولم أجده له تحريجاً . والحلاة : الرطبة من الحشيش ، وهى واحدة الحلا . يصفه بضعفه عن مقاومة أعدائه ، فهو سهل الماء كل إذا لقوه ، ولكنه إذا لقي أهله وعشيرته تتمر وصار كالكلب النابج . وفى المعنى الأول يقول الأعشى فى نغره :
وحولى بكر وأشباعها ولست خلاة لمن أوعدن

كذلك سمعناها من الشاعرين اللذين قالاهما .

واعلم أنه ليس كلُّ موضعٍ يجوز فيه التعظيمُ ، ولا كلُّ صفةٍ يحسن أن يعظمَ بها^(١) . لو قلتُ : مررتُ بعبدالله أخيك صاحبَ الثيابِ أو البرَّازِ ، لم يكن هذا مما يعظمُ به الرجلُ عند النَّاسِ ولا يفتخِرُ به . وأمَّا الموضعُ الذي لا يجوز فيه التعظيمُ^(٢) فأنْ تذكرَ رجلاً ليس بنبيهٍ عند النَّاسِ ، ولا معروفٍ بالتعظيمِ ثم تعظّمه كما تعظّمُ النَّبيهَ . وذلك قولك : مررتُ بعبدالله الصالحِ . فإن قلتُ مررتُ بقومك الكرامِ الصالحينِ ثم قلتُ المُطعمينِ في المَحَلِّ ، جاز لأنّه إذا وصفهم صاروا بمنزلة مَنْ قد عُرف منهم ذلك ، وجاز له أن يجعلهم كأنهم قد عُلموا . فاستحسن من هذا^(٣) ما استحسن العربُ ، وأجزه كما أجازته^(٤) .

٢٥٢

وليس كلُّ شيءٍ من الكلامِ يكون تعظيماً لله عزَّ وجلَّ يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين^(٥) : لو قلتُ : الحمدُ لزيدٍ تريد العظمةَ لم يجز ، وكان عظيماً^(٦) .

(١) هذا ما في ط . وفي ب : « يحسن أن يعظم » فقط . وفي الأصل : « يحسن أن تعظم ، كما » .

(٢) ط : « لا يحسن فيه التعظيم » ، وأثبت ما في الأصل وب .

(٣) من هذا ، ساقطة من ط .

(٤) ط : « وأجره كما أجرته » .

(٥) ط : « يكون لغيره من المخلوقين » .

(٦) أى كان أمراً عظيماً غير متفر . قال السيرافي : يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم : أحدهما أن يكون الذى عظم به فيه مدح وثناء ورفعة . والآخر : أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم به ، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم . وهذا معنى ما ذكره سيويه .

وقد يجوز أن تقول : مررت بقومك الكرام ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ، كما قال مررتُ برجلٍ زيدٍ ، فتنزله منزلة من قال لك مَنْ هو وإن لم يتكلم به . فكذلك هذا تُنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم .

هذا باب ما يجرى من الشتم مجرى التعميم وما أشبهه

تقول^(١) : أتاني زيدُ الفاسقِ الخبيث : لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تُسكِّره ، ولكنه شتمه بذلك .

وبلغنا أن بعضهم^(٢) قرأ هذا الحرف نصباً : « وأمرأتهُ حمالةُ الحطبِ » لم يجعل الحمالة خيراً للمرأة ، ولكنه كأنه قال : أذكرُ حمالةَ الحطبِ ، شتماً لها ، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره .

[و] قال عروة الصعاليك العبسي :

سَقَوْنِي الخُمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ^(٣)

إِنَّمَا شَتَمَهُمْ بِشَيْءٍ قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَ الْمُخَاطَبِينَ . وقال النابغة :

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَهَيْنٍ لَقَدْ نَطَقْتُ بُظْلًا عَلَى الْأَقَارِعِ^(٤)

(١) بدله في ط : « وذلك قولك » .

(٢) هو حاصم ، وواقفه ابن محيصن . إتحاف فضلاء البشر ٤٤٥ .

(٣) مجالس نعلب ٤١٧ واللسان (نساء) وديوان عروة ٩٠ . ويروى :

« سقوني النساء » . والنساء : الخمر التي تزيل العقل . تكنفوه : أحاطوا به . والعداة : جمع عاد بمعنى العدو . وكان قوم امرأته قد احتالوا عليه وسقوه الخمر حتى أجابهم إلى مفاداتها ، وكانت سبية عنده . ب : « تسكنوني » ، تحريف . والشاهد فيه نصب : « عداة » على الشتم ، ولو رفع على القطع لجاز .

(٤) أمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٤ والخزاة ١ : ٤٢٦ وشرح شواهد المغني

للسيوطي ٢٧٦ وديوانه ٥٣ . والبطل ، بالفتح : الباطل . والأقارع ، عنى بهم بني قريع ، وهم من بني تميم . وكانوا قد وشوا به النعمان حتى تفسر له .

أَفَارِعُ عَوْفٍ لِأَحْوَالٍ غَيْرَهَا وَجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مَنْ تَجَادِعُ^(١)

وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعاً على الابتداء ، تَضْمُرُ

٢٥٣

في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعاً . ومثل ذلك :

مَتَى تَرَ عَيْنِي مَالِكٍ وَجِرَانَهُ وَجَنَبِيَّ تَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ نَائِرٍ^(٢)

حَضَجْرُ كَأَمْ التَّوَّآمِينَ تَوَكَّاتٍ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ^(٣)

وزعموا أَنَّ أبا عمرو كان يُدْشِدُ هذا البيت نصباً ، [وهذا الشعرُ لرجل

معروف من أَزْدِ السَّرَّاقَةِ^(٤)] :

(١) عوف هذا هو عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . أحاول : أطال وأزاول . والمجادعة : المشائمة ، وأصلها من الجدع ، وهو قطع الأنف والأذن . في الأصل : « أفارع عوب » ، تحريف . وفي ب : « من تجادع » تحريف كذلك .

والشاهد فيه نصب « وجوه » على القدم ، ولو رفعه على القطع لجاز .

(٢) ثنائي البيتين في ابن يعيش ١ : ٣٦ . وهما من الحسنيين التي لم يعرف لها قائل . الجران : باطن العنق . والنائر : طالب الثأر . يهجو رجلاً بالثمم والسكون إلى رفاهية العيش والنوم عن الثأر .

(٣) الحضجور ، كهزبر : العظيم البطن ، ومنه قيل للضبع حضاجر لعظم بطنها . جملة في عظم بطنه كمن حملت بتوأمين وقاربت ولادها فتوكلات على مرفقها لثقلها . مستهلة حاشر : رفعت صوتها للطلق في الشهر العاشر من حملها . يعني أنها وادت على عدة حملها فكان ذلك أثقل لها . وفي مثل هذا المعنى قوله :

رَأَيْتُكَ يَا ابْنِي أَخِي قَدْ مَمْتَمًا وَلَا يَطْلُبُ الْأَوْتَارَ إِلَّا الْمَلُوحُ

والملوح : الهزبل الضامر .

والشاهد فيه رفع « حضجور » على القطع والابتداء ، ولو نصبه على الذم

بإضمار فعل لجاز ذلك .

(٤) التكلة من ط ، وليست في الأصل ولا ب .

قُبِّحَ مِنْ بَرِّنِي بَعَوْ فِ مِنْ ذَوَاتِ الْخُمْرِ^(١)

الْأَكْلَ الْأَشْلَاءَ لَا يَحْفَلُ ضَوْءَ الْقَمَرِ^(٢)

وإن شاء جملة صفة فجره على الاسم .

وزعم يونس أنه سمع الفرزدق يُنشد :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي^(٣)

شَفَارَةٌ تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرِجْلِهَا فَطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ^(٤)

(١) دعا على من يرضاه من النساء بالقبوح ، وهو الإقصاء والإبعاد . وذوات

الخمير : النساء .

(٢) الأشلاء : جمع شلو ، وهو العضو بما عليه من اللحم . لا يحفل ضوء

القمر : لا يباليه ، لأنه ليس بمن يسرى بالليل في السفر . يهجوهم بالنهم والقمود

عن الأسفار . وفي ط : « الأكل الأشلاء » بالسين المهملة ، جمع سلى ، وهو غشاء

رقيق يحيط بالجنين . غنى أنه يأكل الأقدار انهمه .

والشاهد فيه نصب « الأكل » على الذم ، ولو رفعه على القطع لجاز

(٣) الخزانة ٣ : ١٢٦ والعينى ١ : ٥٥٠ / ٤ : ٤٨٩ وابن يعيش ٤ : ١٣٣

وهمع الموامع ١ : ٢٥٤ وشرح شواهد المنفى ١٧٤ وديوان الفرزدق ٤٥١ .

القداء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل . والمشار : جمع عشاء ، وهي الناقة

أتى عليها من حملها عشرة أشهر . يصف نساء جرير بأنهن راعيات له يحملن

عليه عشاره .

(٤) الشفارة : التي ترفع رجلها ضاربة للفصيل لتمتعه الرضاع عند الحلب ،

وأصله من شفر السكب ، إذا رفع رجله ليبول . قد ، من الوقذ ، وهو أشد

الضرب . والفصيل : ولد الناقة . فطارة من الفطر ، وهو القبض على الضرع

بأطراف الأصابع لصغره . والأبكار : التي تتجت أول بطن . وقوادمها : أخلافها

وهي أربعة : قادمان وآخران ، فسيماها جميعاً قوادم على المجاز . وإنما نعتها بهذا =

جعلته شتماً، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالماً بذلك.

٢٥٤

ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربياً. [و] قال :

طليقُ الله لم يَمُنْ عليه أبو داودَ وابنُ أبي كثيرٍ (١)
ولا الحجاجُ عيني بنتِ ماءٍ تقلبُ طرفها حذرَ الصقورِ (٢)

فهذا بمنزلة « وجوه قروود » (٣).

وأما قولُ حسان بن ثابت :

حارِ بن كعبِ ألا أحلامَ تزجرُكم عني وأتم من الجوفِ الجماخيرِ (٤)

= الضرب من الحلب لأنه أصعب مراساً.

والشاهد فيه نصب « شغارة » و « فطارة » على الدم ، ولو رفع قطعاً على الابتداء لجاز .

(١) البيتان نسبهما الجاحظ في البيان ١ : ٣٨٦ إلى إمام بن أكرم النيمري . قال : « وكان الحجاج جعله على بعض شرط أبان بن مروان ثم حبسه ، فلما خرج قال .. » . والثاني منهما في أمالي ابن السجري ١ : ٣٤٤ . ذكر أنه كان سجيناً فتحيل حتى استنقذ نفسه دون أن يمن عليه من حبسه فيطلقه .

(٢) نعت الحجاج بن يوسف بالجبن مع تسلق الجفنين ، وشبه عينيه عند تقلبيه لها حذراً وجيناً بعيني بنت الماء ، وهي ما يصاد من طير الماء كالغرائيق ونحوها ، إذا نظرت إلى الصقور فقلبت حاليقها حذراً منها . قال الجاحظ : « لأن طير الماء لا يكون أبداً إلا منسلق الأجنان » .

والشاهد فيه نصب « عيني بنت ماء » على الدم . ولو قطعه فرفعه لجاز .

(٣) يشير إلى بيت النابغة الذي سبق في ٧١ .

(٤) ابن يبيش ٢ : ١٠٢ وأمالي ابن السجري ٢ : ٨٠ وديوان حسان

٢١٣ . هجني الحارث بن كعب رهط النجاشي الشاعر . الجوف : جمع أجوف ، وهو العظيم الجوف . والجماخير : جمع جمخور كمصفور ، وهو الضميف ، أو الواسع الجوف .

لا بأسَ بالقومِ من طُولٍ ومن عِظَمٍ جِسْمِ البِغَالِ وأحلامُ العِصافيرِ (١)
 فلم يرد أن يجعله شتماً ، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرهما ،
 فكانه قال : أمّا أجسامهم فكانوا وأمّا أحلامهم فكانوا .
 وقال الخليل رحمه الله : لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً .

وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحا
 ولا ذمّا ولا شيئاً (٢) مما ذكرتُ لك . وقال :

وما غرّني حوزُ الرّزائيِّ محصناً عواشيتها بالجوّ وهو خصيب (٣)

ومحصنٌ : اسمُ الرّزائيِّ ، فنصبه على أعني ، وهو فعلٌ يظهرُ ، لأنه لم يرد
 أكثر من أن يعرفه بعينه ، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمّاً . وكذلك
 سُمع هذا البيتُ من أفواه العرب ، وزعموا أن اسمه محصنٌ .

ومن هذا الترحمُ ، والترحمُ يكون بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يكون

(١) لا بأس ، أي لا خوف ، وهو تهكم . وأراد جسام البغال ، فأفرد
 الجسم للضرورة . ينعتهم بضخامة الأبدان وضآلة العقول .
 والشاهد فيه رفع « جسم » و « أحلام » على القطع ، لأنه لم يقصد إلى الذم .
 (٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولاشتما » . وفي ب : « أن تنصب »
 و « لا تريد » .

(٣) البيت من الحمسين التي لم يعرف لها قائل . وحوز الإبل : جمعها للعلف .
 والرّزائي : نسبة إلى رزام ، وهم حى من بني عمرو بن تميم . والعواشي : جمع
 حاشية ، وهي التي ترعى بالمشى من المواشي . يقول : جمعها للعلف لينع الضيف
 في حال خصب الزمان ؛ لأنها لا تحلب وهي تعلق .
 والشاهد فيه نصب « محصن » بإضمار فعل يجوز إظهاره ، وهو أعني ،
 ولم يقصد مدحا ولا ذمّا فنصبه عليه .

بكلِّ صفةٍ ولا كلِّ اسمٍ ، ولكن تَرَحَّمَ بِمَا تَرَحَّمَ بِهِ الْعَرَبُ^(١) .

وزعم الخليل أنه يقول : مررتُ به المسكينِ ، على البدل ، وفيه معنى الترحم ، وبده كبدل مررتُ به أخيك . وقال :

فَأَصْبَحَتْ بقرقرى كَوَانِسَا فَلَ تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(٢)

وكان الخليلُ يقول : إن شئتُ رفعتَه من وجهين فقلتُ : مررتُ به البائسُ ، كأنَّه لما قال مررتُ به قال المسكينُ هو ، كما يقول مبتدئاً : المسكينُ هو ، والبائسُ أنت . وإن شاء قال : مررتُ به المسكينُ هو ، والبائسُ أنت^(٣) . وإن شاء قال : مررتُ به المسكينُ ، كما قال :

* بِنَا تَمِيمَا يُكشَفُ الضَّبَابُ^(٤) *

(١) به العرب ، ساقطة من ب . قال السيرافي : مذهب الترحم على غير منهاج التعظيم والشم ، وذلك أن الاسم الذي يعظم به والاسم الذي يشتم به شيء قد وجب للمعظم والمشتوم وشهراً وعرفاً به قبل التعظيم والشم ، فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء ، أو على جهة الوضع منه والذم . والترحم إنما هو رقة وتحنن يلحق بالذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقة عليه وتحنن .

(٢) معجم الهوامع ١ : ٦٦ / ٢ : ١١٧ ، ١٢٧ . وقرقرى : موضع مخصب باليمامة . ويقال كانس الطغي وبقر الوحش : دخل كناسه ، أي بيته ؛ فاستماره هنا للإبل . ينعت إبلا بركت بعد أن شبت ، فلذا نام راعيها لأنها غير محتاجة إلى الرعي . وأصل البائس الفقير المحتاج ، فجعله هنا لمن أجهده العمل ، على معنى الترحم .

والشاهد نصب « البائس » بإظهار فعل على معنى الترحم ، وهو فعل لا يظهر كما لا يظهر فعل المدح والذم .

(٣) الكلام بمد « أنت » السابقة إلى هنا ساقط من ط .

(٤) لرؤبة في ديوانه ١٦٩ . وانظر ابن يعيش ٢ : ١٨ والحزانة ١ : ٤١٢ وللمعنى ٤ : ٣٠٢ والأشئوني ٣ : ١٨٣ . وضبطت القافية بضم الباء في بعض =

وفيه معنى الترحم ، كما كان في قوله رَحْمَةً اللهُ عَلَيْهِ معنى رَحِمَهُ اللهُ .
فما يُترحمُّ به يجوز فيه هذان الوجهان ، وهو قول الخليل رحمه الله . وقال
أيضا : يكونُ مررتُ به المسكينُ على : المسكينُ مررتُ به ، وهذا بمنزلة لقيته
عبدُ الله ، إذا أراد عبدُ الله لقيته . وهذا في الشعر كثيرٌ .

وأما يونس فيقول : مررتُ به المسكينَ على قوله : مررتُ به مسكيناً .
وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجمله حالاً ويدخل فيه الألف واللام ،
ولو جاز هذا لجاز مررتُ بعبدِ الله الظريفَ ، تريد ظريفاً . ولكنك إن شئت
حملته على أحسن من هذا ، كأنه قال : لقيتُ المسكينَ ، لأنه إذا قال
مررتُ بعبدِ الله فهو عمَلٌ ، كأنه أضمر عملاً . وكأنَّ الذين حملوه على هذا
إِنَّمَا حملوه عليه فراراً من أن يصفوا المضمَر ، فكان^(١) حملهم إياه على
الفعل أحسن .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكينُ أحمقُ ، على الإضمار الذي
جاز في مررتُ ، كأنه قال : إنه هو المسكينُ أحمقُ . وهو ضعيف . وجاز
هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر لأن فيه معنى المنصوب الذي أجرته
مجرى : إِنَّا تَمِيمًا ذَاهِبُونَ . فإذا قلت : بي المسكينَ كان الأمر ، أو بك
المسكينَ مررتُ ، فلا يحسن فيه البدلُ ، لأنك إذا عنيتَ المخاطبَ أو نفسك
فلا يجوز أن يكون لا يدرى مَنْ تَعْنَى ، لأنك لست تحدثُ عن غائب ،

= المراجع ، وصوابها الإسكان . وقد جعل الضباب مثلاً لشدة الأمر واستقامته .
يريد أنهم يكشفون الشدائد في الحرب ونحوها .

والشاهد فيه نصب « تَمِيمًا » على الاختصاص والفخر .

(١) ط : « وكان » .

ولكنك تصعبه على قولك : « بنا تهما^(١) » ، وإن شئت رفعتَه على ما رفعتَ عليه ما قبله . فهذا المعنى يجرى على هذين الوجهين والمعنى واحد ، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد .

وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبداً إلا المسكين ، يحمله على الفعل . وإن قال ضرباني قال المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل . وكذلك مررتُ به المسكين ، يحمل الرفع على الرفع ، والجرّ على الجرّ ، والنصب على النصب . ويَزعَمُ أنَّ الرفع الذي فسّرنا خطأً . وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق .

هذا باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبنى على ما [هو] قبله
من الأسماء المبهمة^(٢)

والأسماء المبهمة : هَذَا ، وَهَذَا ، وَهَذِهِ ، وَهَاتَانِ ، وَهؤُلاءِ ، وَذَلِكَ^(٣)

(١) إشارة إلى الشاهد السابق :

* بنا تهما يكشف الضباب *

(٢) قال السيرافي : ترحم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة ، وفصلها ومثلها . ووصل بها ما ليس بهم من الأسماء المضمرّة : هو وهي وها وهم وهن . وإنما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما ، ولأنه بنى عليها مسائل في الباب . وعلى أن أبا العباس المبرد قال : علامات الإضمار كلها مبهمة . والمبهم على ضميرين : منه ما يقع مضمراً ، ومنه ما يقع غير مضمّر . وإنما صارت كلها مبهمة من قبل أن هو وأخواتها ، وهذا وأخواتها تقع على كل شيء ، ولا تفصل شيئاً من شيء ، من الموات والحيوان وغيره .

(٣) ط : « وذلك » .

وَذَانِكَ ، وَتِلْكَ وَتَانِكَ ، وَتِيكَ ، وَأَوْلَيْكَ ، وَهُوَ وَهِيَ ، وَمَا ، وَمُمْ وَهَنَّ ،
وما أشبه هذه الأسماء ، وما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على الأسماء
غير المبهمة .

فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً ، وهؤلاء
قوْمُك منطلقين ، وذلك عبدُ الله ذاهباً ، وهذا عبدُ الله معروفاً . فهذا اسمٌ
مبتدأٌ يبنى^(١) عليه ما بعده وهو عبدُ الله . ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى
يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله . فالمبتدأُ مُسندٌ والمبنيُّ عليه مُسندٌ إليه ،
فقد عملَ هذا فيما بعده كما يعمل الجارُّ والفعلُ فيما بعده . والمعنى أنك تريد
أن تنبّه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبدُ الله ؛ لأنك ظننت أنه يجمله ،
فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً ، فنطلقُ حالٌ قد صار فيها عبدُ الله وحالٌ
بين منطلقٍ وهذا ، كما حال بين راكبٍ والفعل حين قلت : جاء عبدُ الله
راكباً ، صار جاء لعبد الله وصار الراكبُ حالاً . فكذلك هذا .

وذلك بمنزلة هذا . إلا أنك إذا قلت ذلك فأنت تنبّه لشيءٍ متراخٍ .

وهؤلاء بمنزلة هذا ، وأولئك بمنزلة ذلك ، وتلك بمنزلة ذلك . فكذلك
هذه الأسماء المبهمة التي توصفُ بالأسماء التي فيها الألفُ واللام .

وأما هوَ فعلامَةٌ مضمرٌ ، وهو مبتدأٌ ، وحالٌ ما بعده كحالهِ بعد هذا .

وذلك قولك : هو زيدٌ معروفاً ، فصار المعروفُ حالاً . وذلك أنك ذكرت

٢٥٧

للمخاطب إنساناً كان يجمله أو ظننت أنه يجمله ، فكأنك قلت : أثبتته^(٢)

(١) ط : « يبنى » .

(٢) ط : « اثبتته » .

أو الزمة معروفًا ، فصار المعروفُ حلاً ، كما كان المنطلقُ حالاً حين قلت : هذا زيدٌ منطلقاً^(١) . والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيدٌ حين قلت معروفًا ، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضوع إلا ما أشبه المعروف ، لأنه يعرفُ ويؤكدُ ، فلو ذكر هنا الانطلاقَ كان غير جائز ، لأنَّ الانطلاق لا يوضحُ أنه زيدٌ ولا يؤكدُه . ومعنى قوله معروفًا : لا شكٌ ، وليس ذا في منطقي . وكذلك هو الحقُّ بيِّنًا ، ومعلومًا ، لأنَّ ذا مما يوضحُ ويؤكدُه به الحقُّ .

وكذلك هي وهما وهم وهُنَّ ، وأنا وأنت وإِنَّه^(٢) . قال ابن دارة^(٣) :

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نَسبي وهلْ بدارَةٍ ياللناسِ من عاري^(٤)

(١) السيرافي : اعلم أن النصب في : هذا زيد منطلقاً ، على غير وجه النصب في قولنا : هو زيد معروفًا . وبين ذلك لك أنك لا تقول : هو زيد منطلقاً . أما النصب في : هذا عبد الله . إلخ فقد ذكرناه . وأما نصب : هو زيد معروفًا فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به . وذلك أنك إذا قلت : هو زيد فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقاً وأن يكون باطلاً ، وظاهر الإخبار يوجب أن الخبر محقق ما خبر به . فاذا قال : هو زيد معروفًا فكأنه قال : لا شك فيه وكأنه قال : أحق ذلك ، والعامل فيه أحق وما أشبهه .

(٢) كلمة « وهم » و « وأنت » ساقطتان من ط .

(٣) اسمه سالم بن دارة . ودارة أمه ، سميت بذلك لجمالها ، تشبها بدارة القمر . واسم أبيه مسافع ، وهو من بني عبد الله بن غطفان بن قيس . انظر نوادر المخطوطات ١ : ٩٢ وجمهرة ابن حزم ٢٤٩ والحزانة ١ : ٢٨٩ والشعراء ٣٦٢ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٨٥ والخصائص ٢ : ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ —

٣ : ٦٠ وابن يعيش ٢ : ٦٤ والحزانة ١ : ٥٥٣ واليبني ٣ : ١٨٦ والأشئوني ٣ : ١٨٥ . والبيت من قصيدة يهجو بها بني فزارة .

والشاهد فيه نصب « معروفًا » على الحال المؤكدة لجملة « أنا ابن دارة » .

وقد يكون هذا وصواحيبه بمنزلة هو ، يعرف به ، تقول : هذا عبدُ الله
فاصرفه ؛ إلا أن هذا ليس علامةً للمضمَر ، ولكِنَّكَ أردت أن تعرف شيئاً
بمحضرتك .

وقد تقول : هو عبدُ الله ، وأنا عبدُ الله ، فإخيراً أو مؤعداً . أى
اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني ^(١) ، ثم يفسر الحال التي كان
يعلمه عليها أو تبليغه فيقول ^(٢) : أنا عبدُ الله كريماً [جواداً] ، وهو عبدُ الله
شجاعاً بطلاً .

وتقول : إني عبدُ الله ؛ مصغراً نفسه لربه ، ثم تفسر حال العبيد فتقول :
آكلًا بكأكل العبيد ^(٣) .

وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمَر فإنه محالٌ أن
يَظهر بعدها الاسمُ إذا كنت تُخبر عن عملٍ ، أو صفةٍ غيرِ عملٍ ، ولا تريد
أن تعرفه بأنه زيدٌ أو عمرو . وكذلك إذا لم [تؤعدْ ولم] تفخر أو تصغر
نفسك ؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل ، أو تُنزلُ
المخاطبَ منزلةً من يجهل فخراً أو تهدداً أو وعيداً ، فصار هذا كتعريفك
إياه باسمه .

وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يُحال منه وما يُحسن ، فإنَّ
النحويين ممَّا ^(٤) يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب . وذلك أن رجلاً من

(١) ط : « يبلغك عني » .

(٢) ط : « ثم يفسر الحال ... فيقول » .

(٣) ط : « ويقول إني عبد الله ... ثم يفسر حال العبد فيقول : آكلًا

كأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد » .

(٤) سقطت هذه الكلمة من ط .

إخوانك ومعرفتِكَ لو أراد أن يُخبرِكَ عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال :
 أنا عبدُ الله منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً كان مُحالاً ؛ لأنه إنَّما أراد أن يُخبرِكَ
 بالانطلاق ولم يقل هوَ ولا أنا حتَّى استغنيتَ أنت عن التسمية ، لأنَّ هوَ
 وأنا علامتان للمضمر ، وإنَّما يُضمر إذا علم أنَّك قد عرفت من يعنى .
 ٢٥٨ إلاَّ أن رجلاً لو كان خلفَ حائط ، أو فى موضعٍ تجهله فيه فقلت من أنت ؟
 فقال : أنا عبد الله^(١) منطلقاً فى حاجتك ، كان حسناً .

وأما ما ينتصب لأنه خبرٌ مبنى^(٢) على اسمٍ غيرٍ مبهمٍ ، فقولك :
 أخوك عبدُ الله معروفاً . هذا يجوز فيه جميعُ ما جاز فى الاسم الذى
 بعد هوَ وأخواتها .

هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة

وذلك [قولك] : هذانِ رجلانِ وعبدُ الله منطلقين . وإنَّما نصبتَ
 المنطلقين لأنَّ لا سبيل إلى أن يكون صفةً لعبد الله ، ولا أن يكون صفةً
 للثنتين ، فلما كان ذلك مُحالاً جعلته^(٣) حالاً صاروا فيها ، كأنك قلت :
 هذا عبدُ الله منطلقاً .

وهذا شبيهٌ بقولك^(٤) : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمين .
 وإن شئت قلت : هذانِ رجلانِ وعبدُ الله منطلقان ، لأنَّ المنطلقين فى هذا
 الموضع من اسمِ الرجلين ، فجريا عليه .

(١) ط : « أنا زيد » .

(٢) ط : « لبنى » .

(٣) هذا ما فى ط . وفى الأصل ، ب : « جعلتهم » .

(٤) ط : « بقوله » .

وتقول : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين ، إذا خلطهم . ومن قال :
هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان قال : هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقون ؛
لأنَّه لم يُشرك بين عبد الله وبين ناسٍ في الانطلاق .

وتقول : هذه ناقةٌ وفصيلها راتمين . وقد يقول بعضهم : هذه ناقةٌ
وفصيلها راتمان . وهذا شبيهٌ بقول من قال : كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ،
إنما يريد كلُّ شاةٍ وسخلةٌ لها بدرهم . ومن قال كلُّ شاةٍ وسخلتها ، فجعله
بمنزلة كلِّ رجلٍ وعبدُ الله [منطلقاً] لم يقل في الراتمين إلاَّ النصب^(١) ،
لأنَّه إنما يريد حينئذ المعرفة ، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل^(٢) ،
لأنَّ كلَّ لا يدخل في هذا الموضع إلاَّ على النكرة . والوجهُ كلُّ شاةٍ
وسخلتها بدرهم ، وهذه ناقةٌ وفصيلها راتمين ، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم ،
وهو القياسُ . والوجه الآخرُ قد قاله بعضُ العرب .

(١) ط : « بالنصب » .

(٢) هذا ما في ب : وفي ط : « في كل » وفي الأصل : « في الشاة الكل » .

هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة^(١)

وذلك قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ ، حدثنا بذلك يونسُ وأبو الخطاب عن يوثقُ به من العرب .

وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين :

فوجهٌ أنك حين قلت : هذا عبدُ الله أضرت هذا أو هو ، كأنك قلت هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ . والوجهُ الآخرُ : أن تجعلها جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حُلُوٌ حَامِضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين . وقال الله عز وجل : « كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَى . نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى^(٢) » . وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله^(٣) . « هذا بَعْلِي شَيْخٌ^(٤) » .

(١) السيرافي ما ملخصه : افرد الباب لجواز رفع منطلق من قولك هذا عبد الله منطلق . ورفعه من أربعة أوجه ذكر سيويوه عن الخليل وجهين منها كما ترى ، والوجهان الآخران ، أحدهما : أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا عطف بيان ، كأنه قال : عبد الله منطلق ، ويكون أيضاً بدلاً من هذا في هذا الوجه . والثاني : أن يكون منطلق بدلاً من زيد ، فيكون التقدير : هذا منطلق وتقديره ، هذا زيد رجل منطلق ، فتبدل رجل من زيد ، ثم تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه .

(٢) الآية ١٥ من سورة الماعز .

(٣) ط : « ابن مسعود » ، وأبو عبد الله ، كنية عبد الله بن مسعود .

(٤) الآية ٧٢ من سورة هود ، وفي ط : « وهذا بعلي شيخ » . والاستشهاد بآيات الكتاب مع إغفال نحو الواو والفاء جائز صحيح وقع في كتب العلماء ، انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

قال : ممعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه (١) :

مَنْ يَكُ ذَابِتٌ فِهَذَا بَيْتِي مَقِيظٌ مَصِيْفٌ مُشْتِيٌّ (٢)

وأما قول الأخطل :

ولقد آبيتُ من الفتاةِ بِمَنْزِلِ فأبيتُ لا حرجُ ولا محرومُ (٣)

فزعم الخليل رحمه الله أن هذا ليس على إضمارِ أنا . ولو جاز هذا على

٢٥٩

(١) بدل هذه العبارة جميعها في ط : « وقال الراجز » ، مع إضافة « ممعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه » بعد ذلك ، وموضعها في الأصل وب كما أثبت .

(٢) الشاهد من الحسين التي لم يعرف لها قائل . لكنه في ملحقات ديوان رؤبة وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٥٥ والإنصاف ٧٢٥ وابن يعيش ١ : ٩٩ والعيني ١ : ٥٦١ وهمع المواع ١ : ١٠٨ / ٢ : ٦٧ والأشئوني ١ : ٢٢٢ .
والت : كساء غليظ مربع أخضر ، وقيل من وبر وصوف ، جمعه أبت
وبتات بالكسر . مقيظ : أى يكفيني لقيظي ، يقال قيظني هذا الطعام وهذا الثوب ، أى كفاني لقيظي ، وكذلك مشت يكفي للشتاء ، وهو على الجاز ، أى يقِيظ فيه ويشتئ . يريد أنه لا شيء له إلا كساؤه يستعمله في كل زمان .
والشاهد فيه رفع « مقيظ » وما بعده على الخبر . والنصب على الحال أحسن وأكثر . ويجوز رفعه على البدل أيضاً .

(٣) ديوان الأخطل ٨٤ وابن الشجري ٢ : ٢٩٧ وابن يعيش ٣ : ١٤٦ / ٧ : ٨٧ والإنصاف ٧١٠ والحزاة ٢ : ٥٥٣ . بمنزل ، أى في مكان قريب مكين .
لا حرج : لا أتخرج من لذة . لا محروم : لا أحرم ما أشتهى .

والشاهد رفع « حرم » و « محروم » . وهو في مذهب الخليل على الحمل على الحكاية ، أى كالذى يقال له لا حرج ومحروم . ويجوز رفعه على إضمار خبر أى آيت لا حرج ولا محروم في المكان الذى آيت فيه . وكان وجه الكلام نصهما على الخبر أو الحال .

إضمار أنا لجاز : كان عبدُ الله لا مُسَلِّمٌ ولا صالحٌ على إضمار هو . ولكنه
فيما زعم الخليل رحمه الله : فأبيتُ بمنزلة الذي يقال له لا حرجٌ ولا محرومٌ .
ويقويهِ في ذلك قوله ، وهو الربيعُ الأَسديُّ (١) :

على حين أن كانتُ عُقَيْلٌ وشائِظًا وكانتُ كِلابٌ خامِريٍّ أمِّ عامِرٍ (٢)
فإنما أراد : كانتُ كِلابٌ التي يقال لها خامِريٍّ أمِّ عامِرٍ .

وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي ، كأنه قال : فأبيتُ لا حرجٌ
ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به . وقال الخليل رحمه الله : كأنه (٣) حكايةٌ
لما كان يُتَكَلَّمُ به قبل ذلك ، فكأنه حكى ذلك اللفظَ ، كما قال :
كذَّبْتُمُ وبيتِ اللهُ لا تَنفِكِموها بِنِي شَابٍ قَرَّناها تَصْرُثُ وتَحْلُبُ (٤)

(١) وهو الربيعُ الأَسديُّ ، ساقط من ط . ونسبه الشنتمري إلى الأخطل
كسابقه ، ولم أجده في ديوان الأخطل . والبيت في اللسان (وشظ) بدون نسبة .
والوشائظ : جمع وشيظة ووشيط ، وهم الدخلاء في القوم ليسوا من صميمهم ،
هم حشوفهم . وكِلاب : قبيلة ، وهم بنو ربيعة بن عامر . جعلهم كالضبع في الحمق .
وأم عامر : كنية الضبع ، يقال لها خامري ، أي ادخلى الحمر ، وهو بالتحريك
ما تستر فيه وتستكن به ، فتدخل جحرها فتصاد . وفتح « حين » لإضاقتها
إلى غير متمكن ، ويجوز جرهما على الأصل .

والشاهد فيه وضع « خامري » موضع خبر كان ، على معنى الحكاية ،
أي يقال لها خامري يا أم عامر . وأتى به شاهداً لتقوية ما ذهب إليه الخليل .

(٢) ط : « وقول الخليل » مع إسقاط « كأنه » .

(٣) نسب البيت إلى رجل من بني أسد . وسيأتي في سيبويه ٢ : ٦٤ ، ٦٧ .
وانظر الخصائص ٢ : ٣٦٧ ، والكامل ٢١٧ ، والنصرح ١ : ١١٧ . أراد
لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التي يقال لها شاب قرناها ، والتي تصر =

أى بنى من يقال له ذلك .

والتفسير الآخر [الذى] على النفي كأنه أسهل .

وقد يكون رفعه على أن يجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالوصف ،
فصير كأنه قال : عبد الله منطلق . وتقول : هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على
البدل ، كما قال تعالى جدّه : « بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ ^(١) » . فهذه أربعة
أوجه في الرفع .

هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ

أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروفٍ مبنى على مبتدأ

فأما الرفعُ فقولك : هذا الرجلُ منطلقٌ ، فالرجلُ صفةٌ لهذا ، وهما بمنزلة
اسمٍ واحد ، كأنك قلت : هذا منطلقٌ . قال النابغة :
تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَقْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٍ ^(٢)
كأنه قال : وهذا سابعٌ .

وأما النصبُ فقولك : هذا الرجلُ منطلقاً ، جعلت الرجلَ مبنياً على هذا ،

= الماشية ، أى تشد ضروعها ليجتمع الدر فتحطب . والقرن : الفود من الشعر
في جانب الرأس ، يعنى العجوز الرابعة .

والشاهد فيه حمل « بنى شاب قرناها » على الحكاية .

(١) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٢) ديوان النابغة ٥٠ والعينى ٤ : ٤٨٢ والأشعورنى ٢ : ٢٧٦ . توهمها :

لم يعرفها إلا توها ؛ لحفاء معالمها وانظاسها . وآيات الدار : علاماتها وما بقى منها
كالأنافى والرماد والأوتاد . لستة أعوام ، أى بعدها ، كما يقال لعشر خلون ،
أى بعد عشر .

والشاهد فيه رفع « سابع » خبراً لذا ؛ لأن العام عند سيويوه ضفة ، وإن صح
أن يكون بدلاً أو عطف بيان .

وجعلت الخبرَ حالاً له قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً .
 وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكر المخاطبَ برجلٍ قد عرفه قبل ذلك ،
 وهو في الرفع لا يريد أن يُذكره بأحد ، وإنما أشار فقال هذا منطلقٌ ،
 فكأنَّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها ،
 لأنَّ المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ، ويكون فيه معنى
 التنبيه والتعريف ، ويحولُ بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحولُ الفاعلُ
 بين الفعل والخبر ، فيصيرُ الخبرُ حالاً قد ثبت فيها وصار فيها^(١) كما كان
 الظرفُ موضعاً^(٢) قد صيرَ فيه بالنية وإن لم يذُكرُ فعلاً^(٣) . وذلك أنك
 إذا قلت فيها زيدٌ فكأنك قلت استقرَّ فيها زيدٌ وإن لم تذكر فعلاً ؛
 وانصب بالذي هو فيه كاتنصاب الدرهم بالعشرين^(٤) لأنه ليس من صفته
 ولا محمولاً على ما تحمل عليه ، فأشبهه عندهم ضاربٌ زيداً .

وكذلك هذا عملٌ فيما بعده عملَ الفعل ، وصار منطلقاً حالاً ، فانتصب
 بهذا الكلام انتصابَ راجبٍ بقولك : مرَّ زيدٌ راجباً .

وأما قوله عز وجل « هو الحقُّ مُصدِّقاً^(٥) » فإن الحقَّ لا يكون صفةً

(١) ط : « فصار فيها » .

(٢) الأصل وب : « وكان الظرف موضع » ، وأثبت ما في ط .

(٣) السيرافي ما ملخصه : يريد أن الحال في قولك : هذا الرجل منطلقاً ،
 وهذا عبد الله منطلقاً مفعول فيها ، لأن المعنى اتبته له في هذه الحال . وقوله :
 لأن المبتدأ يعمل فيه ما بعده ، معناه يرفع ما بعده من الخبر . والظاهر من كلامه
 في هذا الموضع أن المبتدأ هو العامل ، وقد يجوز أن يريد بالمبتدأ إذا كان إشارة
 عمل فيما بعده ، نحو هذا ، وما جرى مجراه .

(٤) ط : « بعشرين » .

(٥) الآية ٣١ من سورة فاطر .

لهو ، من قبل أن هو اسم مضرّ والمضرّ لا يوصف بالمظهر أبداً ، لأنه
 [قد] استغنى عن الصفة . وإنما تضرير الاسم حين يستغنى بالمعرفة^(١) ،
 فمن ثم لم يكن في هذا الرفع كما كان في هذا الرجل . ألا ترى أنك لو قلت :
 مررت بهو الرجل ، لم يجز ولم يحسن ، ولو قلت : مررت بهذا الرجل ،
 كان حسناً جميلاً .

هذا باب ما ينتصب فيه الخبر

لأنه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء ، قدمته أو أخرته

وذلك قولك : فيها عبدُ الله قائماً ، وعبدُ الله فيها قائماً . فعبدُ الله
 ارتفع بالابتداء^(٢) لأن الذي ذكرت^(٣) قبله وبعده ليس به ، وإنما هو
 موضعٌ له ، ولكنّه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله . ألا ترى أنك
 لو قلت : فيها عبدُ الله حُسنَ الشكوتِ وكان كلاماً مستقيماً ، كما حُسنَ
 واستغنى في قولك : هذا عبدُ الله . وتقول : عبدُ الله فيها ، فيصيرُ كقولك
 عبدُ الله أخوك . إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء^(٤) .
 ويدلّك على ذلك أنك تقول : إن فيها زيدا ، فيصيرُ بمنزلة قولك :
 إن زيدا فيها ؛ لأن فيها لما صارت مستقرّاً الزيد يستغنى به الشكوتُ وقع

(١) هذا ما في ب . وفي الأصل وط : « حين تستغنى بالمعرفة » .

(٢) ط : « لا ابتداء » .

(٣) ط : « ذكر » .

(٤) السيرافي : مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف
 أو قدمته . وقال الكوفيون : إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم بضمير له مرفوع
 في الظرف المتأخر . فكان من حجة سيبويه في ذلك أنا إذا أدخلنا إن نصبنا
 الاسم وإن كان قبله ظرف ، كقولنا : إن في الدار زيدا .

مَوْعَ الأَسْمَاءِ ، كما أَنَّ قولك : عبدُ الله لقيتهُ يصيرُ لقيتهُ فيه بمنزلة الاسم ، كأنك قلت : عبدُ الله منطلقٌ ، فصار قولك فيها كقولك : استقرَّ عبدُ الله ، ثم أردت أن تُخبر على آيةٍ حالٍ استقرَّ فقلت قائماً ، فقامتُ حالٌ مستقرٌّ فيها . وإن شئتُ ألغيتُ فيها فقلت : فيها عبدُ الله قائمٌ قال النابغة :

فَيْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي صَدِيلُهُ
 مِنَ الرُّقْشِ فِي أُنْيَابِهَا السُّمُّ نَاعِقٌ (١)

وقال الهذلي (٢) :

لَا دَرَّ دَرِّيَ إِنْ أَطْعَمْتُ نَازِلَكُمُ
 قَرَفَ الحَتَّى وَعِنْدِي البُرُّ مَكْنُوزٌ (٣)

(١) ديوان النابغة ٥١ والعيبي ٤ : ٧٣ وشرح شواهد المغني ٣٠٥ والأشعري ٦٠ : ٣ . ساورتني : واثبتني ، والأفعى لا تلدغ إلا وثباً . والصديلة : الدقيقة ، وإنما يدق جسمها عند الكبر ، فيكون ذلك أنكى لسمها . والرقش : جمع رقشاء ، وهي المنقطة بسواد . والنائع : الخالص ، أو الثابت .

والشاهد فيه رفع « نائع » على الخبرية للسم ، مع إلغاء الجار والمجرور . ولو نصب « نائع » على الحالية مع جعل الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً .

(٢) هو المتنخل الهذلي . ديوان الهذليين ١٥ : ٢ والبيان ١ : ١٧ . وقد ورد في الشنتمري « المتنخل » خطأً . وانظر للبيت شرح شواهد الشافية ٤٨٨ . ونسب أيضاً إلى أبي ذؤيب الهذلي في الحيوان ٥ : ٢٨٥ وبعض نسخ البيان .

(٣) لادر دره : لاكثر خيره ولازكا عمله . والنازل : الضيف ينزل على القوم . في الأصل وب : « بأذلكم » ، صوابه في ط . ويروي : « نازلهم » . والحتي : سويق الدوم ، وقرفه : نشره ، يريد اللحم التي على عجمه ، والقرف والقرفة : القشرة ، وقد أطلقت القرقة على قشر شجرة طيبة الريح . يقول : لا اتسع عيشي إن آثرت نفسي على ضيفي بالبر وأطعمته قرف الحتي .

والشاهد فيه رفع « مكنوز » على الخبرية للبر مع إلغاء الظرف . ولو نصبه على الحال مع اعتماد الجار والمجرور خبراً لجاز أيضاً .

كَأَنَّكَ قُلْتَ : البرُّ مَكْنُوزٌ عِنْدِي ، وَعَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ فِيهَا .
 فَإِذَا نَصَبْتَ الْقَائِمَ فِيهَا قَدْ حَالَتْ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْقَائِمِ وَاسْتُغْنِيَ بِهَا ،
 فَعَمِلَ الْمَبْتَدَأُ حِينَ لَمْ يَكُنِ الْقَائِمُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ ، عَمَلٌ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وَإِنَّمَا
 تَجْعَلُ فِيهَا ، إِذَا رَفَعْتَ الْقَائِمَ ^(١) ، مُسْتَقْرًّا لِلْقِيَامِ وَمَوْضِعًا لَهُ ، وَكَأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :
 فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ ، لَمْ يَجْزِ عَلَيْهِ السُّكُوتُ ^(٢) . وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ « فِيهَا »
 لَا يُحْدِثُ ^(٣) الرَّفْعَ أَيْضًا فِي عَبْدِ اللَّهِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ هَذَا لَمْ تَكُنْ لَتَلْفَى ،
 وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرْفَعُ بِفِيهَا لَارْتَفَعَ بِقَوْلِكَ بِكَ عَبْدُ اللَّهِ مَأْخُودٌ ؛ لِأَنَّ الَّذِي
 يَرْفَعُ وَيَنْصَبُ مَا يَسْتغْنَى عَلَيْهِ السُّكُوتُ وَمَا لَا يَسْتغْنَى ، بِمَنْزِلَةِ [وَاحِدَةٌ] .
 أَلَا تَرَى أَنَّ كَانَ تَعْمَلُ عَمَلَ ضَرْبٍ ، وَلَوْ قُلْتَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ،
 وَلَوْ قُلْتَ ضَرْبَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ كَلَامًا .

وَمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا مَرْفُوعًا قَوْلُهُ ، لَا بِنَ مَقْبَلِ (٤) :

لَا صَافِرُ النَّيِّ مَدْخُولٌ وَلَا هَيْجٌ عَارِي الْعِظَامِ عَلَيْهِ الْوَدْعُ مَنْظُومٌ (٥)

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَقَعْتَ الْقَائِمَ » صَوَابُهُ فِي ب ، ط .

(٢) ب فَقَطْ : « السُّكُوتُ عَلَيْهِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « وَحْدٌ » .

(٤) لَا بِنَ مَقْبَلِ ، سَاقِطَةٌ مِنْ ط ، وَهُوَ مِنْ زِيَادَاتِ الْكِتَابِ لِاجْتِمَاعِ . وَانظُرْ

دِيوَانَ ابْنِ مَقْبَلِ ٢٦٩ وَاللَّسَانَ (هَيْجٌ ، سَفَرٌ) .

(٥) النَّيِّ ، بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ : الشَّحْمُ . سَافِرٌ : مُنْكَشَفٌ ظَاهِرٌ ، مِنَ السَّفَرِ .

وَالْمَدْخُولُ : الْمَهْزُولُ . وَالْهَيْجُ بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ : الْمَتَوَرَّمُ ، عَنِ الْكَثِيرِ لِلْحَمِّ .

ط : « هَيْجٌ » بِالْبَاءِ الْمَثْنَاةِ ، تَحْرِيفٌ . وَالْوَدْعُ : الْحَرْزُ . نَعَتْ امْرَأَةً فَشَبَّهَهَا

بِظَبِي هَذَا صَفْتَهُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعٌ « مَنْظُومٌ » عَلَى الْجُزْئِيَّةِ لِلْوَدْعِ . وَانظُرْ مَا سَلَفَ فِي الشَّاهِدِ

السَّابِقِ . وَالنَّصْبُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَيْسَى وَالْأَعْرَجُ وَقَتَادَةُ وَابْنُ جَبْرِ . وَارْفَعُ قِرَاءَةَ

الْجُمْهُورِ . انظُرْ تَفْسِيرَ أَبِي حَيَّانِ ٤ : ٢٣١ - ٢٣٢ .

فجميع ما يكون ظرفاً تُلغيه إن شئت ، لأنه لا يكون آخرًا إلا على ما كان (١) عليه أولاً قبل الظرف ، ويكون موضع الخبر دون الاسم ، فجرى في أحد الوجهين مجرى مالا يستغنى عليه السكوت ، كقولك : فيك زيدٌ راغبٌ فرغبتُهُ فيه .

ومثل قولك فيها عبدُ الله قائماً : هو لك خالصاً ، وهو لك خالصٌ ؛ كأن قولك هو لك بمنزلة أهبه لك ثم قلت خالصاً . ومن قال فيها عبدُ الله قائمٌ ، قال هو لك خالصٌ ، فيصيرُ خالص مبنياً على هو كما كان قائم مبنياً على عبد الله ، « وفيها » لغوٌ ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين : « قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة » (٢) ، بالرفع والنصب (٣) .

وبعض العرب يقول : هو لك الجماء الغفير ، يرفع كما يرفع الخالص .

(١) ط : « يكون » .

(٢) الآية ١٣٩ من سورة الأنعام .

(٣) السيرافي : « هي ، عند سيبويه مبتدأ ، وللذين آمنوا خبره ، وخالصة منصوب على الحال والعامل فيها اللام على تقدير استقر وما أشبه ذلك . فإن قال قائل : الحال مستصحبة فكيف تكون خالصة في يوم القيامة والتي هي لهم في الحياة الدنيا ؟ قيل : الحال على كل حال مستصحبة ، وقد يكون الملفوظ به من الحال متأخراً بتقدير شيء مستصحب ، كقوله تعالى : « فادخلوها خالدين » وقد علم أن الخلود إنما هو إقامتهم فيها الدائمة ، وليس ذلك في حال دخولهم . وتقديره : ادخلوها مقدرين الخلود ، أو مستوحيين الخلود . . . وإنما يقع مثل هذا فيما علم ووثق به .

والنصبُ أكثر، لأنَّ الجماءَ الغفيرَ بمنزلة المصدر، فكأنه قال هو لك
 خلوصاً. فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّمُ به.

ومما جاء في الشعر قد انتصب خبرُه وهو مقدَّم قبل الظرف، قوله:

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرَعَهَا فَانخِرُوا فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْدُولًا (١)

وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أَتَكَلَّمُ بهذا وأنت ههنا قاعداً.

٢٦

ومما ينتصب لأنه حالٌ وقع فيه أمرٌ قولُ العرب: هو رجلٌ صدقيٌّ
 معلوماً ذاك، وهو رجلٌ صدقيٌّ معروفاً ذاك، وهو رجلٌ صدقيٌّ بيننا ذاك،
 كأنه قال: هذا رجلٌ صدقيٌّ معروفاً صلاحه، فصار حالاً وقع فيه أمرٌ،
 لأنَّك إذا قلت: هو رجلٌ صدقيٌّ فقد أخبرتَ بأمرٍ واقعٍ، ثم جعلتَ ذلك
 الوقوع (٢) على هذه الحال. ولورفعتَ كان جائزاً على أن يجعله صفةً،
 كأنك قلت: هو رجلٌ معروفٌ صلاحه.

ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ حَسَنَةٍ أمه كريماً أبوها، زعم الخليلُ
 أنه أخبرَ عن الحُسن أنه وجِبَ لها في هذه الحال. وهو كقولك: مررتُ
 برجلٍ ذاهيةٍ فرسه مكسوراً سرَّجها، والأوَّلُ كقولك: هو رجلٌ صدقيٌّ
 معروفاً صدقه، وإن شئتَ قلتَ معروفٌ ذلك ومعلومٌ ذلك (٣)، على قولك:
 ذاك معروفٌ وذاك معلومٌ. سمعته من الخليل.

(١) البيت من الحسين، ولم أجده مرجعاً آخر. أصل البلاد وفرعها،
 أي جميع البلاد كبيرها وصغيرها.
 والشاهد فيه نصب «ثابت» على الحالية، والجار والمجرور هو خبر الخبر.
 ولورفع «ثابت» على الخبرية لجاز.

(٢) هذا ما في ط. وفي الأصل وب: «الرفوع».

(٣) ط: «ذاك» في الموضعين. وفي ب: «وإن شئتَ قلتَ معروفٌ ذلك» فقط.

هذا باب من المعرفة

يكون فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأمة

ليس واحداً منها أولى به من الآخر، ولا يتوهمُ به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامه، وللثعلب: ثعالة وأبو الحصين وسمسم، وللذئب: دالان وأبو جمدة، وللضبيج: أم عامر وحضاجر وجعار وجيل وأم عثل وقشام، ويقال للضبغان (١) قتم.

ومن ذلك قولهم للغراب: ابن بريح (٢).

فكلُّ هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله (٣). ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب؛ وليس معناه كعني زيد وإن كانا معرفة. وكان خبرهما نصباً من قبل أنك إذا قلت هذا زيدٌ فزيدٌ اسمٌ لمعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطبٌ بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختصَّ به دون من يعرف (٤). فكأنك إذا قلت هذا زيدٌ قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختصَّ هذا المعنى باسم علمٍ يلزم هذا المعنى، وليُحدَفَ

(١) الضبغان، بالكسر: الذكر من الضباع.

(٢) السيرافي: الأسماء التي ذكرها سيويه معارف هي أعلام للأجناس التي ذكرها، كزيد وعمرو وهند ودعد، إلا أن اسم زيد يختص شخصاً بعينه دون غيره، وأسماء الأجناس يختص كل اسم منها جنساً. وكل شخص من الجنس يقع عليه الاسم الواقع على الجنس.

(٣) يعني إذا قلت: «فيها عبد الله قائماً»، فتقول أيضاً: فيها أسامة متحفزاً.

(٤) في الأصل فقط: «تعرف».

الكلام وليُخْرَجَ من الاسم الذي قد يكون نكرةً ويكون لغير شيء بعينه .
لأنك إذا قلت هذا الرجلُ فقد يكون أن تعني كماله ، ويكون أن تقول هذا
الرجلُ وأن تريد كلَّ ذَكَرٍ تَكَلِّمَ ومشي على رجلين فهو رَجُلٌ . فإذا
أراد أن يُخْلِصَ ذلك المعنى ويختصه ليُعرف من يُعني بعينه (١) وأمره قال
زيدٌ ونحوه .

وإذا قلت : هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد ، أي هذا الذي سمعت
باسمه (٢) ، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء
قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كعرفته زيدا ، ولكنه أراد هذا الذي كلُّ واحد
من أمته له هذا الاسم ، فاخص هذا المعنى باسم كما اخص الذي ذكرنا بزيد
لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرة ، فأرادوا أسماءً لاتكون
إلا معرفةً وتلزم ذلك المعنى (٣) .

ولما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى زيد ،
أنَّ الأسدَ وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء
يعرفون بها بعضاً (٤) من بعض ، ولا تُحفظُ حلالها كحفظ ما يثبت مع الناس
ويقتنونه ويتخذونه . ألا تراه قد اختصوا الخيلَ والإبلَ والغنمَ والكلابَ
وما ثبت معهم (٥) واتخذوه ، بأسماء كزيد وعمرو .

ومنه أبو جنادب ، وهو [شيءٌ يشبه الجندب غير أنه أعظم منه ،

-
- (١) ط : « تعني بعينه » .
(٢) في الأصل فقط : « الاسم » .
(٣) ط : « فأرادوا أسماء لا يكون إلا معرفة ويلزم ذلك المعنى » .
(٤) ب ، ط : « بعضها » .
(٥) ط : « وما ثبت معهم » .

وهو [ضربٌ من الجنادبُ كما أن بنات أُوبَرَ ضربٌ من الكمأة ،
وهي معرفةٌ .

ومن ذلك ابنُ قِترَةَ ، وهو ضربٌ من الحيات ، فكأنهم إذا قالوا هذا
ابن قِترَةَ فقد قالوا هذا الحيةَ الذي من أمره كذا [وكذا] .

وإذا قالوا بنات أُوبَرَ فكأنهم قالوا هذا الضربُ الذي من أمره كذا
[وكذا] من الكمأة ، وإذا قالوا أبو جُخَادِبٍ فكأنهم قالوا هذا الضربُ
الذي سمعتَ به من الجنادبِ أو رأيتَه . ومثل ذلك ابنُ أوى كأنه قال هذا
الضرب الذي سمعته أو رأيتَه من السباع ؛ فهو ضربٌ من السباع كما أن بنات
أوبَرَ ضربٌ من الكمأة . ويدلُّك على أنه معرفةٌ أن أوى غيرُ مصروف
وليس بصفة . ومثل ذلك ابنُ عِرسٍ وأمُّ حُبَيْنٍ وسامُّ أبرص . وبعضُ العرب
يقول أبو بَرَيْصٍ وحمارُ قَبَّانَ ، كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب الذي
يُعرَف من أحناشِ الأرض بصورة كذا . [وكأنه قال في المؤنث نحو أمِّ حُبَيْنٍ
هذه التي تُعرَف من أحناش الأرض بصورة كذا (١)] .

واختصَّت العربُ لكل ضربٍ من هذه الضُّروب اسماً على معنى الذي
تعرَّفها به (٢) لا تدخله النكرة كما أن الذي تعرف (٣) لا تدخله النكرة ، كما فعلوا
ذلك بزيد والأسد . إلا أن هذه الضروب ليس لكل واحدٍ منها اسم يقع

(١) السيرافي ما ملخصه : كان تلقيب هذه الأشياء وتسميتها بهذه الأسماء
المعارف في مذهب سيويوه ، دلالة على الاسم وبعض صفاته وخواصه . الأتراء
قال : فكأنهم إذا قالوا هذا ابن قِترَةَ فقد قالوا : هذا الحية الذي من أمره
كذا وكذا . إلخ . وهذا مذهب حسن

(٢) في الأصل فقط : « تعرفه به » .

(٣) ط فقط : « معرفة » .

على كل واحد من أمته يدخله (١) المعرفة والنكرة، بمنزلة الأسد يكون معرفة ونكرة، ثم اختصّ باسم معروف كما اختصّ الرجلُ يزيدٍ وعمرو، وهو أبو الحارث، ولكنها لَزِمَتْ اسماً معروفاً، وتركوا الاسم الذي تدخله المعاني المعرفة والنكرة، ويدخله التعجب، وتوصفُ به الأسماء المبهمة كمعرفته بالألف واللام نحو الرجل.

والتعجبُ كقولك: هذا الرجل (٢) وأنت تريد أن ترفع شأنه.
ووصفُ الأسماء المبهمة نحو قولك: هذا الرجلُ قائمٌ. فكانَ هذا اسمٌ جامعٌ لمعانٍ.

وابنُ عرسٍ يراد به معنًى واحدٌ، كما أريدُ بأبي الحارث وبزيدٍ معنًى واحدٌ واستغنى به.

٢٦٥ ومثلُ هذا في بابهِ مثلُ رجلٍ كانت كُنيتهُ هي الاسمُ وهي الكنيةُ.
ومثلُ الأسدِ وأبي الحارثِ كرجلٍ كانت له كنيةٌ واسمٌ.
ويدلُّك على أن ابنَ عرسٍ وأمَّ حُبَيْنٍ وسامٌ أبرصٌ وابنَ مَطَرٍ معرفةٌ،
أنَّكَ لا تدخلُ في الذي أضفن إليه الألفَ واللامَ، فصار بمنزلة زيدٍ وعمرو.
ألا ترى أنَّكَ لا تقول أبو الجُخادِبِ.

وهو قولُ أبي عمرو، حدثنا به يونس (٣) عن أبي عمرو.
وأما ابنُ قُترةٍ وجمارُ قَبانٍ وما أشبههما، فيدلُّك على معرفتهن تركُ
صرف ما أضفن إليه.

(١) ط: « تدخله ».

(٢) ط: « والتعجب هذا » فقط.

(٣) في الأصل فقط: « وحدثنا بذلك يونس ».

وقد زعموا أن بعض العرب يقول : هذا ابن عرسٍ مُقْبِلٌ ، فرفعه
على وجهين : فوجهٌ مثلُ : هذا زيدٌ مُقْبِلٌ ، ووجهٌ على أنه جعل ما بعده
نكرةً فصار مضافاً إلى نكرة ، بمنزلة قولك هذا رجلٌ منطلقٌ .

ونظير ذلك هذا قَيْسٌ قُفَّةٌ آخِرٌ منطلقٌ . وقَيْسٌ قُفَّةٌ لِقَبٍّ ، والألقابُ
والكُنَى بمنزلة الأسماء نحو زيد وعمرو ، ولكنه أراد في قَيْسٍ قُفَّةٌ ما أراد
في قوله هذا عثمانٌ آخِرٌ ، فلم يكن له بُدٌّ من أن يجعل ما بعده نكرةً حتى
يصير نكرةً ، لأنه لا يكون الاسمُ نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفة .

وعلى هذا الحد تقول : هذا زيدٌ منطلقٌ ، كأنك قلت هذا رجلٌ
منطلقٌ ، فإنما دخلت النكرة على هذا العلم الذي إنما وُضِعَ للمعرفة ولها جيءٌ
به ، فالمعرفة هنا الأولى (١) .

وأما ابنُ كُبُونٍ وابنُ مَخاضٍ فنكرة ، لأنها تدخلها الألفُ واللام .
وكذلك ابنُ ماءٍ . قال جرير ، فيما دخل فيه الألف واللام (٢) :

وإبنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُرُلِ الْقَنَا عَيْسٍ (٣)

(١) السيرافي : يريد أن ابن عرس وإن كان موضوعاً للتعريف في الأصل
فقد يجوز أن ينكر كما ينكر زيد وعمرو ، وإن كان موضوعهما معرفة .
فإذا قلنا : هذا ابن عرس مقبل ، فيكون على وجهين : أحدهما أن يكون
ابن عرس على تعريفه وترفع مقبل على ما ترفعه عليه لو قلت هذا عبد الله مقبل .
وقد مضت وجوه الرفع فيه . والوجه الآخر : أن تجعل ابن عرس نكرة
ومقبل نعت له .

(٢) ط : « قال جرير » فقط .

(٣) ديوان جرير ٣٢٣ وابن يمش ١ : ٣٥ وشرح شواهد المغني ٦١
واللسان (لبن ، لزز ، قميس) . وهو من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي وقبلة .
قد كنت خدناً لنا يا هند فاعتبرى ماذا يريك من شيبي وتقويسى =

وقال أبو عطاء السدي :

مقدمة قزاً كأن رقابها رِقَابُ بناتِ الماء أفزعها الرعدُ (١)

وقال الفرزدق :

٢٦٦

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَتْ فُقَيْمًا كَفَضَّلِ ابْنَ المَخَاضِ عَلَى الفَصِيلِ (٢)

= ابن اللبون : ولد الناقة إذا استكمل سنتين وطعن في الثالثة ، فأمه لبون ، لأنها وضعت غيره فصار لها لبن . لز : شد . والقرن ، بالتحريك : الحبل . والبزل . جمع بزول ، وهو من الإبل ما كان في التاسعة ، لأن نابه يبزل ، أى ينشق ويطلع . والقنماس : الجمل الضخم العظيم . ضرب هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد أن يفاخره ويقاومه في الشعر والمفاخر ، فهو بمنزلة البزول لا يستطيع منافسه الذي هو بمنزلة ابن اللبون أن يصول صولته ، أو يقاومه في سيره .

والشاهد فيه دخول أل على « ابن اللبون » ليصير معرفة بعد تنكيره . وليس كإبن آوى الذي لا تدخله أل ، فبذلك صار علماً معرفة .

(١) ابن يعيش ١ : ٣٥ واللسان (قدم) والشعراء ٢٤٢ ، ٦٦٤ : وصواب

إنشاده « تفزع للرعد » وقبله :

سيغني أبا الهندي عن وطب سالم أباريق لم يعلق بها وضر الزبد

نعت أباريق خر فدمت رعوسها ، أى سدت بالقز ، وهو الحرير . وعدى فدم بتضمينه معنى ألبس وكسا . وشبه رقاب الأباريق برقاب بنات الماء ، وهى الغرائيق ، إذا فزعت بصوت الرعد فنصبت أعناقها .

والشاهد فيه نحو ما قبله ، من تعريف « بنات الماء » بأل ، فهذا

دليل تنكيرها .

(٢) ديوان الفرزدق ٦٥٢ وابن يعيش ١ ، ٣٥ . لكن قال الشنتمري :

« البيت منسوب إلى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلاً أحمامه ، وهم نهشل ابن دارم ، والفرزدق من مجاشع بن دارم ، وهو يفخر بنهشل كما يفخر بمجاشع » وقال قبل ذلك : « هما نهشلاً وفقياً » . وهم فقيم بن جرير بن دارم من بني تميم . =

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة . قال ذو الرمة :
وَرَدْتُ اعْتِسَافًا وَالثَّرِيًّا كَانَهَا عَلَى رِقْمَةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ (١)
وكذلك ابنُ أفعَلٍ إذا كان أفعَلٌ ليس باسمٍ لشيء .

وقال ناسٌ : كلُّ ابنِ أفعَلٍ معرفةٌ لأنه لا ينصرف . وهذا خطأ ؛
لأنَّ أفعَلًا لا ينصرف وهو نكرة ، ألا ترى أنك تقول هذا أحمَرٌ قُمْدٌ
فترفعه إذا جعلته صفةً للأحمَر ، ولو كان معرفةً كان نصباً ، فالمضافُ إليه
بمزله (٢) . قال ذو الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادِ أَحْقَبٍ لَاحِهَا وَرَمَى السِّفَا أَنْفَاسَهَا بِسَهَامٍ (٣)

== فجعل فضل أحدهما على الآخر كفضل ابن المخاض على الفصيل ، وكلاهما لافضل
له ولا خير عنده . وابن المخاض من الإبل : ما دخل في الثانية ؛ لأن أمه لحقت
بالمخاض أى الحوامل وإن لم تكن حاملاً . والفصيل : ولد الناقة يفصل عن أمه .
والشاهد فيه دخول أل على « المخاض » ليتعرف به المضاف إليه .

(١) ديوان ذى الرمة ٤٠١ والكامل ٤٤٨ واللسان (عسف) . ذكر أنه
ورد ماء في فلاة دون أن يقصد . والاعتساف : أن يركب المرء رأسه في غير
هداية ، وشبه الثريا وقد توسطت السماء مرتفعة بابن الماء الذى حلق في الهواء ،
أى استوى طائرًا فيه على ارتفاع .

وشاهده تنكير « ابن ماء » بدليل نعته بمحلق النكرة ، لا كابن آوى
الذى جعل علماً في جنسه .

(٢) السيرافى : يعنى أن ابن أفعَلٍ وإن كان لا ينصرف فهو نكرة إذا لم يجعل
علماً لشيء ، كابن أحقب ، وهو الحمار ، وهو نكرة تدخل عليه الألف واللام
فيصير معرفة ، كقولك مررت بابن الأحقب .

(٣) ديوان ذى الرمة ٦١٠ والأشتمونى ٣ : ١١٨ واللسان (سهم) والمخصص
١٣ : ٢١٦ . نعت إبلا سريعة ضامرة شبهها بأولاد أحقب ، وهى الحمر الوحشية ==

جنوبٌ ذَوَتْ عنها التَّنَاهَى وأنزلتُ بها يومَ ذَبَابِ السَّيْبِ صِيَامٍ (١)
كأنه قال : على أولادٍ أحقَبَ صِيَامٍ .

هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم

٢٦٧

يكونُ لكلِّ من كان من أُمَّته ، أو كان في صفته ، من الأسماء التي
يَدْخُلها الألفُ والألام ، وتكونُ نَكَرتهُ الجَامِعةُ لما ذَكَرتُ [لك]
من المعاني .

وذلك قولك فلانُ بنُ الصَّعِقِ (٢) . والصَّعِقُ في الأصلُ صفةٌ تقع

== وسمى الحمار أحقَبَ لبياض يكون في موضع الحقيقة منه ، أي مؤخره . لاحها :
ضمرها . والسفا : شوك البهي ، والحمر تكلف بالهمي ، فإذا أسفى كفت عنه
وطلبت لين المرعى فأضمرها ذاك . وأنفاسها ، أي أنوفها لأنها مخارج النفس .
والسهام ، كسحاب : وهج الصيف وغبراته . وقد ضبطها الشنتمري بكسر السين
وقال : « جعل شوك البهي كالسهام » ، وليس بشيء . وقد قدم المعطوف على
المعطوف عليه فيما يرى النحاة ، أي لاحها جنوب ورمى السفا .

(١) الجنوب : ريح تقابل الشمال . ذوت تدوى : جفت . عنها ، أي بسببها .
والتناهى : الغدران ، جمع تنهية ، لأن السيل ينتهى إليها . والسبيب : شعر الذئب .
ذباب ، كشداد ، أي يجعلها تذب بأذنانها مما وقع عليها من الذباب في شدة الحر .
والصيام : المسكات عن الرعى .

والشاهد فيه إتياع « صيام » لأحقب ، لأنه نكرة مثله .

(٢) السيرافي : هو رجل من بني كلاب ، وهو خويلد بن نفيل بن عمرو
ابن كلاب . ذكروا أنه كان يطعم الناس بهامة ، فهبت ريح فسفت في جفانه
التراب فشمها ، فرمى بصاعقة فقتلته ، فقال فيه بعض بني كلاب :

إن خويلداً فأبكي عليه قنيل الريح في البلد التهامي

فعرف خويلد بالصعق ، وغلب عليه وشهر به ، ثم عرف بعض أولاده بابن ==

على كلِّ مَنْ أَصَابَهُ الصَّعِقُ ، وَلَكِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ عَالِمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو .

وقولهم النجمُ ، صارَ عالِمًا للثُرَيَّا .

وكابن الصَّعِقِ قولهم : ابنُ رَأْلَانَ ، وابنُ كُرَاعٍ ، صارَ عالِمًا لِإِنْسَانٍ وَاحِدٍ ، [و] ليس كلُّ مَنْ كَانَ ابْنًا لِرَأْلَانَ وَابْنًا لِكُرَاعٍ غَلِبَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ . فَإِنْ أُخْرِجَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنَ النِّجْمِ وَالصَّعِقِ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً (١) ، [من قبل أنك صيرته معرفةً بالألفِ واللَّامِ ، كما صار ابنُ رَأْلَانَ مَعْرِفَةً بِرَأْلَانَ ، فَلَوْ أَلْقَيْتَ رَأْلَانَ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً] .

وليس هذا بمنزلة زيد وعمرو وسلمٍ ، لأنها أعلامٌ جُمِعَتْ مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّطْوِيلِ وَحَذَفُوا .

وزعم الخليل رحمه الله أنه إِنَّمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يُدْخِلُوا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا الرَّجُلَ الَّذِي سُمِّيَ بِزَيْدٍ مِنْ أُمَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَلْزَمُهُ هَذَا الْاسْمُ ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ خَاصًّا .

وزعم الخليل رحمه الله أَنَّ الَّذِينَ قَالُوا الْحَارِثُ وَالْحَسَنُ وَالْعَبَّاسُ ، إِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا الرَّجُلَ هُوَ الشَّيْءُ بَعِينُهُ ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ سُمِّيَ بِهِ ، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ كَأَنَّهُ وَصَفٌ لَهُ غَلِبَ عَلَيْهِ . وَمَنْ قَالَ حَارِثٌ وَعَبَّاسٌ فَهُوَ يُجْرِيهِ مُجْرَى زَيْدٍ .

وَأَمَّا مَا لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَلَمْ يَسْقُطَا [مِنْهُ] ، فَإِنَّمَا جُعِلَ الشَّيْءُ الَّذِي يَلْزَمُهُ مَا يَلْزَمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ .

== الصعق، حتى إذا ذكر ابن الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره إلا ببيان. وكان أشهر ولده وأكثرهم مالا وأغزرهم شعراً، وأشجأهم للعدو وألزمهم: عمرو بن الصعق.

(١) ط: « لم يصر معرفة » .

وأما الدِّبْرَانُ والسَّمَاكُ والعَيْوُقُ وهذا النحوُ ، فإنَّما يُبْلِغُ الألفُ واللامُ من قبل أنه عندهم الشيء بعينه .

فإن قال قائلٌ : أيقال لكل شيء صار خلف شيء دَبْرَانٌ ، ولكل شيء عاق عن شيء عَيْوُقٌ ، ولكل شيء سَمَكٌ وارتفع سَمَاكٌ ، فإنك قائلٌ له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العدلِ والعديلِ . والعديلُ : ما عادلك من الناس ، والعدلُ لا يكون إلا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حَصِينٌ وامرأة حَصَانٌ ، فرقوا بين البناء والمرأة ، فإنما أرادوا أن يُخْبِرُوا أن البناء مُحْرَزٌ لمن لجأ إليه ، وأن المرأة مُحْرَزَةٌ لفرجها .

ومثل ذلك الرِّزِينُ من الحجارة والحديد ، والمرأة رِزَانٌ ، فرقوا بين ما يُحْمَلُ وبين ما تُقَلُّ في مجلسه فلم يُخَفِّ .

وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب ؛ فقد يكونُ الاسمانِ مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحدٌ ، وبنائهما مختلفٌ ، فيكونُ أحدُ البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما^(١) . فكذلك هذه النجومُ اختصت هذه الأبنية .

٢٦٨

وكل شيء جاء قد لزم الألفُ واللامُ فهو بهذه المنزلة . فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك^(٢) . لأننا جهلنا ما علم غيرنا ،

(١) ط : « ليفرقوا بينهما » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه

فإن ذلك » .

أو يكون الآخرُ لم يصل إليه علمٌ وصل إلى الأولِ المسمي .
وبمنزلة هذه النجوم الأربعة والثلاثة^(١) ، إنما يريد الرابع والثالث .
وكلها أخبارها كأخبار زيد وعمرو .

فإن قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان ، لم يكن
هذا الكلام إلا نكرةً ، من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيدٌ
وعمر ، وليس واحدٌ منها أولى به من الآخر . وعلى هذا الحد تقول :
هذان زيدٌ منطلقٌ . ألا ترى أنك تقول : هذان زيدٌ من الزيدين ، أي هذا
واحدٌ من الزيدين ، [فصار] كقولك : هذا رجلٌ من الرجال .

وتقول : هؤلاء عرفاتٌ حسنةٌ ، وهذان أبانان بيّنين^(٢) . وإنما فرقوا
بين أبانين وعرفاتٍ ، وبين زيدين وزيدين ، من قبل أنهم لم يجعلوا
التثنية والجمع علماً لرجلين ولا لرجالٍ بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً
لشيء بعينه ، كأنهم قالوا ، إذا قلت آئت بزيد إنما تريد^(٣) : هات هذا
الشخص الذي نشير [لك] إليه . ولم يقولوا إذا قلنا جاء زيدان فإنما
نعني^(٤) شخصين بأعيانها قد عرفنا قبل ذلك وأثبتنا ، ولكنهم قالوا
إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيد بن فلان^(٥) فإنما نعني شيئين بأعيانها
[فهكذا تقول إذا أردت أن تُخبر عن معروفين .

(١) الأربعة مثلثة الباء مع فتح الهمزة ، أما الثلاثة فتقال بفتح الشاء
وضمها ، لعتان .

(٢) في الأصل فقط : « منين » .

(٣) ط . « كأنهم قالوا إذا قلنا آئت بزيد فقد قلنا » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل : « يعنى » ، وفي ب : « تعنى » .

(٥) ط : « إذا قلنا جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان » .

وإذا قالوا هذان أبانان وهؤلاء عرفات فإِنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين نشير لك إليهما] . وكانهم قالوا إذا قلنا اثنتِ أبانين ، فإنما نعى هذين الجبلين بأعيانهما اللذين نشير [لك] إليهما . ألا ترى أَنهم لم يقولوا : امرز بأبان كذا وأبان كذا ، لم يفرقوا بينهما لأنهم جعلوا أبانين اسمًا لهما يُعرفان به بأعيانهما .

وليس هذا في الأناسي ولا في الدواب ، إِنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك ، من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول ، فيصيرُ كلُّ واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخشب والقحط ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصارا كلواحد الذي لا يزايله منه شيء حيث كان في الأناسي وفي الدواب^(١) . والإنسانان والذئبان لا يثبتان أبداً [بأنهما] يزولان ويتصرفان ، ويشار إلى أحدهما والآخر عنه غائبٌ .

وأما قولهم : أعطيك سنة العُمَريين^(٢) فإنما أدخلت الألف واللام على عُمَريين وهما نكرةٌ فصارا معرفةً بالألف واللام كما صار الصَّعِقُ معرفةً بهما ، واختصَّ به كما اختصَّ النَجْمُ بهذا الاسم ، فكأنهما جعلتا من أمة

(١) ط : « من الأناسي والدواب » وفي الأصل : « في الأناسي والدواب » وأثبت ما في ب .

(٢) السيرافي : أكثر الناس على أن سنة العُمَريين سنة أبي بكر وعمر ، واختاروا التثنية على لفظ عمر لأنه مطرد ، وهو أخف في اللفظ من المضاف . ومنهم من يقول : اختير لفظ عمر لطول أيامه وكثرة فتوحه وشهرة آثاره . ويروى أنه قيل لعثمان : نسألك سنة العُمَريين . ثم ذكر السيرافي أنه قد يقال لعمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز .

كلُّ واحدٍ منهم عُمُرٌ ، ثم عُرِّفَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَصَارَا بِمَنْزِلَةِ الْغَرِيِّينِ الْمَشْهُورِينَ بِالْكُوفَةِ^(١) ، وَبِمَنْزِلَةِ النَّسْرِينِ ، إِذَا كُنْتَ تَعْنِي النَّجْمِينَ . ٢٦٩

هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة

إِذَا بُنِيَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَبِمَنْزِلَتِهِ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْحَشْوِ ، وَيَكُونُ نَسْكَرَةً بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مَنْ أَعْرَفُ مُنْطَلِقًا ، وَهَذَا مَنْ لَا أَعْرَفُ مُنْطَلِقًا ، أَيْ هَذَا الَّذِي قَدْ عَلِمْتُ أَنِّي لَا أَعْرَفُهُ مُنْطَلِقًا . وَهَذَا مَا عِنْدِي مَهِينًا . وَأَعْرَفُ وَلَا أَعْرَفُ وَعِنْدِي حَشْوٌ لَهَا يَتَّانِ بِهِ ، فَيَصِيرَانِ اسْمًا كَمَا كَانَ الَّذِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِحَشْوِهِ .

وَقَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنْ شِئْتَ جَمَلْتَ مَنْ بِمَنْزِلَةِ إِنْسَانٍ وَجَمَلْتَ مَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ نَسْكَرَتَيْنِ ، وَيَصِيرُ مُنْطَلِقٌ صَفَةً لِمَنْ وَمَهِينٌ صَفَةً لِمَا . وَزَعَمَ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ عِنْدَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَنْصَارِيِّ^(٢) :

فَكُنْفِي بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٣)

(١) الْغَرِيَّانِ : بِنَاءِ أَنْ طَوِيلَانَ ، يُقَالُ هَا قَبْرُ مَالِكٍ وَعَقِيلُ نَدِيمِي جَذِيمَةُ الْأَبْرَشِ ، قَالُوا : مِثْلَا الْغَرِيِّينَ لِأَنَّ النَّعْمَانَ كَانَ يَغْرِيهِمَا بِدَمٍ مِنْ يَقْتُلُهُ فِي يَوْمِ بُوْسِهِ .

(٢) هُوَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ وَنَحْوُهُ ، أَوْ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ رِوَاحَةَ . وَانظُرْ ابْنَ الشَّجَرِيِّ ٢ : ١٦٩ ، ٣١١ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٤ : ١٢ ، وَالْمَعْنَى ١ : ٤٨٦ ، وَالْمَعْمُورِيُّ ١ : ١٦٧ ، ٩٢ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَعْنَى ١١٦ ، ٢٥٢ .

(٣) يَقُولُ : كَفَانَا فَضْلًا عَلَى الَّذِينَ لَيْسُوا مِنَّا إِنْ النَّبِيِّ قَدْ أَحْبَبْنَا وَهَاجَرَ إِلَيْنَا ؛ وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَمَلٌ « غَيْرِنَا » نَعْنَى لِمَنْ بَاعْتَبَرْنَا نَسْكَرَةً مَبْهَمَةً مُوصُوفَةً وَصَفَاءً لِأَنَّهَا يَكُونُ لَهَا كَالصَّلَةِ لِلْمَوْصُولِ . وَيَجُوزُ رَفْعُ « غَيْرِ » بِاعْتِبَارِ « مَنْ » مُوصُولَةً وَحَذْفِ عَائِدِ الصَّلَةِ ، وَتَقْدِيرُهُ مِنْ هُوَ غَيْرِنَا .

ومثل ذلك قول الفرزدق (١) :

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحَلِنَا كَمَنْ بُوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ (٢)
 وَأَمَّا « هَذَا مَا لَدَى عَتِيدٍ » (٣) ، فرفعه على وجهين : على شيء لدى
 عَتِيدٍ ، وعلى هَذَا بَعْلِي شَيْخٍ (٤)

وقد أدخلوا في قول من قال إنها نكرة فقالوا : هل رأيتم شيئاً يكون
 موصوفاً لا يُسَكَّتُ عليه ؟ فقول لهم : نعم ، يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ . [الرَّجُلُ] وصفٌ
 لقوله يَا أَيُّهَا ، ولا يجوز أن يُسَكَّتَ على يَا أَيُّهَا . فَرُبَّ اسْمٍ لَا يَحْسَنُ عَلَيْهِ
 عِنْدَهُمُ السُّكُوتُ حَتَّى يَصْفُوهُ وَحَتَّى يَصِيرَ وَصْفُهُ عِنْدَهُمْ كَأَنَّهُ بِهِ يَتِمُّ الِاسْمُ ،
 لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا جَاءُوا بِيَا أَيُّهَا لِيَصِلُوا إِلَى نِدَاءِ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَلِذَلِكَ
 جِئَ بِهِ . وَكَذَلِكَ مَنْ وَمَا إِنَّمَا يُذَكِّرَانِ لِحُشْوَاهَا وَلَوْصَفِيهَا ، وَلَمْ يَرُدَّ فِيهِمَا
 خُلُوقَيْنِ شَيْءٍ ، فَلِزِمَهُ الْوَصْفُ كَمَا لَزِمَهُ الْحَشْوُ ، وَلَيْسَ لَهَا بغير حشوٍ ولا وصفٍ
 معنًى ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْوَصْفُ وَالْحَشْوُ وَاحِدًا .

(١) ديوان الفرزدق ٢٦٣ وشرح شواهد المعنى ٢٥٢ .

(٢) يمدح يزيد بن عبد الملك . حلت ، أى الإبل . يقول : إذا حططت
 رحالي إليك كنت كرجل كان في بواديه الممحلة المقفرة ، ثم صابه الغيث فأخصب
 وأيسر . وقول الشنتمري : « وصف خيالاً طرقة وحل برحله ورحال أصحابه »
 غير سليم ، فهو يخاطب يزيد ، والضمير في « حلت » للإبل ، ورواية الديوان :
 « إن بلغن أرحلنا » .

والشاهد فيه جرى « ممطور » على « من » النكرة المهمة نعمتاً لها لازماً
 لزوم الصلة .

(٣) الآية ٢٣ من سورة ق .

(٤) انظر ما سبق في ص ٨٣ .

٢٧٠ فالوصفُ كقولك : مررتُ ببنِّ صالحٍ ، فصالحٍ وصفٌ . وإن أردتُ الحشو قلتُ مررتُ بمنِّ صالحٍ ، فيصيرُ صالحٌ خبراً لشيءٍ مضمراً ، كأنك قلتُ : مررتُ بمنِّ هو صالحٌ . والحشوا لا يكونُ أبداً لمنِّ وماً إلاَّ وهما معرفةٌ . وذلك من قَبْلِ أَنَّ الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي ، فكما أنَّ الذي لا يكونُ إلاَّ معرفةً لا يكونُ ماَ ومنِّ إذا كان الذي بعدهما حشواً ، وهو الصَّلَّةُ ، إلاَّ معرفةً .

وتقول : هذا منِّ أعْرِفُ منطلقٌ ، فتجعلُ أعْرِفُ صفةً . وتقول : هذا منِّ أعْرِفُ منطلقاً ، تجعلُ أعْرِفُ صِلَةً^(١) . وقد يجوزُ منطلقٌ على قولك : هذا عبدُ الله منطلقٌ .

ومثل ذلك الجُماءُ الغفيرُ ، [فالغفيرُ] وصفٌ لازمٌ ، وهو توكيدٌ لأنَّ الجُماءُ الغفيرُ مَثَلٌ ، فلزمَ الغفيرُ كما لزمَ ما في قولك إنَّك ما وخَيْراً^(٢) .

واعلم أنَّ كَتَبَ بناً فضلاً على منِّ غيرُنا أجودُ وفيه ضعفٌ إلاَّ أن يكونَ فيه هو^(٣) ، [لأنَّ هوَ من بعض الصلَّةِ] ، وهو نحو مررتُ بأبيهم أفضلُ ،

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « صفة » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « إلا أن يكون مرفوعاً بهو » .

(٣) السيراني : الخبر في هذا ونحوه عند أصحابنا محذوفٌ ، تقديره إنَّك وخَيْراً مقرونان ، وما زائدة ، وهي لازمة عوضاً من المحذوف . ومثل هذا : كل رجلٍ وقرينه ، وكل إنسانٍ وضيعته ، عند إخواننا البصريين الخبر محذوفٌ ، تقديره : كل رجلٍ وقرينه مقرونان ، وكذلك كل إنسانٍ وضيعته . وعند سكوفيين الواو بمعنى مع ، وهي الخبر . ونسخة السيراني تجعلُ المثال : « إنَّك ما وخَيْراً » بالباء الموحدة تتلوها الزاى .

وكما قرأ بعضُ الناس هذه الآية : « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ^(١) » .

واعلم أنه يقبيح ^(٢) أن تقول هذا من منطلق إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً ، فإن أطلت الكلام فقلت من خير منك ، حسن في الوصف والحشو .

زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً . فالوصف بمنزلة الحشو [المَحشُو] لأنه يحسن بما بعده كما أن الحشو [المحشُو] إنما يتم بما بعده .

ويقوى أيضاً أن من نكرة ، قول عمرو بن قميئة :

يَارِبُّ مَنْ يُبَغِضُ أَدْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَأَعْتَدِينَ ^(٣)

وَرُبَّ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةً . وقال أمية بن أبي الصلت ^(٤) :

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش في الآية ١٥٤ من سورة الأنعام . تفسير أبي حيان ٤ : ٢٥٥ وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٠ .

(٢) ط : « انه قبيح » .

(٣) ملحقات ديوانه ٦٥ وابن الشجري ٢ : ٣١١ وابن يعيش ٤ : ١١ . وفي ط : « رحن على بغضائه » والأذواد : جمع ذود ، بالفتح ، وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين . يعني أنهم أعزاء لا يستطيع أحد إبلهم عن مرعى ، مما لهم من قوة ومنعة .

والشاهد فيه أن دخول « رب » على « من » دليل على قابليتها للتكثير ، لأن رب لا تدخل إلا على نكرة ، فالجمله بعد « من » صفة لها .

(٤) ديوان أمية ٥٠ وابن الشجري ٢ : ٢٣٨ وابن يعيش ٤ : ٢ / ٨ : ٢٠ والخزانة ٢ : ٥٤١ / ٤ : ١٩٤ والعينى ١ : ٤٨٤ والممع ١ : ٨٠ ، ٩٢ والأشعر ١ : ١٥٤ واللسان (فرج) والحيوان ٣ : ٤٩ والبيان ٣ : ٢٦ .

رُبَّ مَا تَكَرَّرَهُ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(١)

٧١

وقال آخر :

أَلَا رَبَّ مَنْ تَغَشَّاهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ^(٢)

وقال آخر^(٣) :

أَلَا رَبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الطُّبَّاءِ السَّوَانِحِ^(٤)

(١) الفرجة ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم : الشق فيما يرى ويحس .
والعقال ، بالكسر : جبل تشد به قوائم الإبل . يقول : إن بعد العسر يسرا ،
وبعد الضيق فرجا .

والشاهد فيه دخول « رب » على « ما » كما سبق الكلام في البيت الماضي .
(٢) بعده في السيراني : « هذا آخر سيبويه ، وهو مفهوم » . والبيت
من الحسين . وانظر المصحح ١ : ٩٢ / ٢ : ٢٨ والأشعري ١ : ١٥٤ . ويروى :
« ومنتصح بالغيب » .

تغشاه : تظن أنه يغشك . يعني أن المرء قد ينصحك من يخال به الغش ، ويغشاه
من يخال به الأمانة .

والشاهد تنكير « من » لوقوعها بعد رب ، ودليله وصفها بناصح النكرة .
(٣) هو ذو الرمة . ملحقات ديوانه ٦٦٤ وابن يعيش ٩ : ١٠٣ والمخصص ١٣ :
١١١ . ولم يذكر الشنتمري هذا البيت ، فلعله من الشواهد الدخيلة على الكتاب . وانظر
الكلام على البيت السابق . وقد تنبه لذلك ناشر طبعة بولاق فكتب : « سقط
هذا البيت من كثير من النسخ ، ولهذا لم يشرحه صاحب الشواهد ، ولم يذكره
السيراني في شرحه . والظاهر سقوطه لضعف الاستشهاد به ، أو عدم وجود
الشاهد . فتدبر » . والمعنى الأرب من قلبي .

(٤) ابن يعيش : « السانح من الأطباء : ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه
حتى يتخرف له ، فيتشاهم به . ومن العرب من يتيمن به لأخذه في الميامن . وقد
جمهله ذو الرمة مشثوا مخالفة قلبها وهو لها لقلبه وهو اه . والمعنى الأرب من قلبي =

هذا باب مالا يكون الاسم فيه إلا نكرة

وذلك قولك هذا أولُ فارسٍ مُقبِلٌ ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ ، وهذا خيرٌ منك مقبِلٌ .

ومما يدلُّك على أنَّهن نكرةٌ أنَّهن مضافات إلى نكرة ، وتوصفُ بهن النكرةُ . وذلك أنَّك تقول فيما كان وصفاً : هذا رجلٌ خيرٌ منك ، وهذا فارسٌ أولُ فارسٍ ، وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك .

ويُستدلُّ على أنَّهن مضافات إلى نكرة أنَّك تصف ما بعدهن بما توصفُ به النكرةُ ولا تصفه بما توصفُ به المعرفةُ ، وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ شجاعٍ مقبِلٌ .

وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعريته يُنشد هذا البيت ، وهو قول الشماخ (١) :

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمٍ نفسه لوصلٍ خليلٍ صارمٍ أو معارِزٍ (٢)

== له بالله ناصح ، أي أحلف بالله ، فحذف حرف الجرِّ الذي هو الباء .
والشاهد فيه هنا تكبير « من » ووصفها بقوله له ناصح كما أن لفظ الجلالة في البيت منصوب على نزع الخافض ، وهو باء القسم .

(١) ديوان الشماخ ٤٣ واللسان (عرز) .
(٢) الهضم : الظلم . والصارم : القاطع . وهو في البيت خبر « كل » .
والمعارز : المنقبض . يقول : كل خليل لا يهضم نفسه تحليله فهو قاطع لوصله ، أو منقبض عنه .

والشاهد فيه جرى « غير » على « كل » نعتاً لها ، لأنها مضافة إلى نكرة : ولو أجرى « غير » على المضاف إليه المجرور لكان حسناً .

فجعله صفةً لكلّ .

وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعريته من العرب يُنشد هذا البيت :

كأنا يومَ قُرَى ! نَمَا نَقْتَلُ إِيَانَا (١)
قَمَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ قَتَى أَيْبَضَ حُسَانَا :

فجعله وصفاً لكلّ .

ومثل ذلك : هذا أيُّها رجلٍ منطلقٌ ، وهذا حَسْبُكَ من رجلٍ منطلقٌ .

ويدلُّك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة فتقول : هذا رجلٌ

حَسْبُكَ من رجلٍ ، فهو بمنزلة مثلك وضاربك إذا أردت النكرة .

ومما يوصف به كلُّ قولُ ابنِ أحرَمَ :

وَلَيْتَ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَوَّجَاهُ لَيْسَ لِلَّيْهَا زَبْرٌ (٢)

(١) البيتان لذي الإصبع العدواني أو أبي بجيلة . انظر الخصائص ٢ : ١٩٤ والإيناف ٦٩٩ وابن الشجري ١ : ٣٩ وابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٢ والخزّانة ٢ : ٤٠٦ . ونسبهما سيويه في الموضع الذي سيأتي ، إلى بعض اللصوص .
وقرى ، بالضم وتشديد الراء : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب .
والحسان ، كرمان : الحسن ، وهو مثال للنبالغة نظير كبار في كبير ، وكرام بمعنى كريم . وصف أن قومه أوقموا بيني عمهم ، فكأنهم قتلوا أنفسهم ، كما ذكر الشنتمري . أو يكون شبه أعدائهم الذين قتلوهم بأنفسهم ، في السيادة والحسن .
وشاهده إجراء « حسان » على « كل » فعنّاه لأنه نكرة مثله . كما أن الوجه في نقتل إيانا « نقتلنا » ، ولكنه وضع الضمير المنفصل في موضع المتصل ، وكان حقه أن يقول : نقتل أنفسنا . فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس لأنهما مترادفان .

(٢) أنشده يَسّس في حاشيته ٢ : ٣٢ ، كما ورد في اللسان (زبر) ٤٠٣ .
وَلَيْتَ حَنْتَ ، فثبه صوت الريح المعصفة ، وهي الشديدة الهبوب ، بصوت الناقة =

سمعناه من يرويه من العرب .

وَمَنْ قَالَ هَذَا أَوَّلُ فَارِسٍ مَقْبِلًا ، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ هَذَا أَوَّلُ الْفَارِسِ ، فَيُدْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَصَارَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَصِفَهُ بِالنُّكْرَةِ ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ دَرَاهِمًا فِي قَوْلِكَ عَشْرُونَ دَرَاهِمًا مَعْرِفَةٌ ، فَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا مِنَ الْفُرْسَانِ ، فَحَذَفُوا الْكَلَامَ اسْتِخْفَافًا ، وَجَمَلُوا هَذَا يُجْزِئُهُمْ مِنْ ذَلِكَ . وَقَدْ يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى نَصَبِ : هَذَا رَجُلٌ مَنْطَلِقًا ، وَهُوَ قَوْلُ عَيْسَى .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ ، وَنَصْبُهُ كَنَصْبِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، جَعَلَهُ حَالًا وَلَمْ يَجْعَلْهُ وَصْفًا .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمًا ، إِذَا جَعَلْتَ الْمُرُورَ بِهِ فِي حَالِ قِيَامٍ . وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى هَذَا : فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا ، وَالرَّفْعُ الْوَجْهُ . وَعَلَيْهِ مِائَةٌ عَيْنًا (١) ؛ وَالرَّفْعُ الْوَجْهُ .

وَزَعِمَ يُونُسُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ ؛ وَالْجَرُّ الْوَجْهُ . وَإِنَّمَا كَانَ النِّصْبُ هُنَا بَعِيدًا مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا يَكُونَ مِنْ صِفَةِ الْأَوَّلِ ، فَسَكَرَهُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ حَالًا كَمَا كَرَهُوا أَنْ يَجْعَلُوا الطَّوِيلَ وَالْأَخَّ حَالًا حِينَ قَالُوا : هَذَا زَيْدٌ الطَّوِيلُ ، وَهَذَا عَمْرٌو أَخُوكَ ، وَأَلْزَمُوا

== إِذَا حَتَّ إِلَى وَلَدِهَا الَّذِي فَقَدْتَهُ . وَالْمَوْجَاءُ : الْحَمَاءُ ؛ بِمَعْنَى الْمَضْطْرَبَةِ فِي هَبْوِهَا لَيْسَتْ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ . وَاللَّبُّ : الْعَقْلُ . وَالزَّرِيرُ : الْإِحْكَامُ . يَصِفُ مَنْزِلًا تَرَدَّدَتْ عَلَيْهِ الرِّيَّاحُ فَفَقَّتْ آثَارَهُ وَطَمَسَتْ مَعَالَهُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « هُوَ جَاءَ » النُّكْرَةُ وَقَمْتُ نَصَالِ الْفَلِظِ « كَلَّ » كَمَا فِي الشُّوَاهِدِ السَّابِقَةِ .

(١) الْعَيْنُ : الدِّينَارُ ، وَالذَّهَبُ .

صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة ؛ وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها^(١) .

وزعم من نثق به^(٢) أنه سمع رؤبة يقول : هذا غلامٌ لك مُقبِلاً ، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأول .

واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة ، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول : هذا زيدٌ الطويل ، ولا هذا زيدٌ أخاك ، من قبل أنه من قال هذاً فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة ، فيقول : هذا رجلٌ أخوك .

ومثل ذلك في القبح : هذا زيدٌ أسود الناس ، وهذا زيدٌ سيّد الناس ، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو .

ولو حسُن أن يكون هذا خيراً للمعرفة لجاز أن يكون خيراً للنكرة ، فتقول هذا رجلٌ سيّد الناس ، من قبل أن نصب هذا رجلٌ منطلقاً كنصب هذا زيدٌ منطلقاً ، فينبغي لما كان حالاً للمعرفة أن يكون حالاً للنكرة . فليس هكذا ، ولكن ما كان صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً

(١) السيراني : الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجه العامل ، غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة ، والصفة مشاكلة للفظ الأول ، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول . وذلك قولك : جاءني رجل راكب في حال مجيئه وأما المعرفة فإن فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة ، فاذا قلت جاءني زيد امس راكباً ، فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك . وجعل سيبويه أول فارس مقبلاً في باب الحال كقولك : هذا رجل منطلقاً ، ليحقق تنكير أول فارس ، إذ محله في الإعراب والحال الذي بعده ؛ كمحل رجل من هذا رجل .

(٢) في الأصل وب : « من يثق به » .

للنكرة [كما جاز حالاً للمعرفة] . ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة ، فتلتبس بالنكرة^(١) . ولو جاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله ، إذا كان عبد الله اسمه الذي يُعرف به . وهذا كلامٌ خبيث يوضع^(٢) في غير موضعه . إنما تكون المعرفة مبنياً عليها أو مبنيةً على اسمٍ أو غير اسمٍ ، وتكونُ صفةً لمعروفٍ لتبينه وتؤكدده أو تقطعه من غيره . فإذا أردتَ الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسمَ الذي يُجمل ليوضح المعرفة أو تبين به^(٣) . فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطبُ قبل ذلك .
فهذا أمرُ النكرة ، وهذا أمرُ المعرفة ، فأجره كما أجره ، وضع كلُّ شيء موضعه .

هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة

وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا

وذلك قولك : مررتُ بكلِّ قائماً ، ومررتُ ببعضِ قائما وبعضِ جالسا . وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين^(٤) أو موصوفين ، لأنه لا يحسن [لك] أن تقول : مررتُ بكلِّ الصالحين ولا ببعضِ الصالحين . فبِحج الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه ، لأنه مخالف لما يضاف ، شاذ منه ،

(١) ط : « فلتبس بالنكرة » .

(٢) ط : « موضوع » .

(٣) ط : « لتوضح به المعرفة أو تبين به » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وصفا » .

فلم يجر في الوصف مجراه . كما أنهم حين قالوا يا الله ، فخالفوا ما فيه الألف واللام ، لم يصلوا ألفه وأثبتوها .

وصار معرفة لأنه مضاف إلى معرفة ، كأنك قلت : مررتُ بكمهم وبيعهم ، ولكنك حذف ذلك المضاف إليه ، فجاز ذلك كما جاز : لاءِ أبوك ، تريد : لله أبوك ، حذفوا الألف واللامين^(١) . وليس هذا طريقة الكلام ، ولا سبيله^(٢) ؛ لأنه ليس من كلامهم أن يُضمرُوا الجار .

ومثله في الحذف : لا عليك ، فحذفوا الاسم . وقال : ما فيهم يفضلك في شيء ، يريد ما فيهم أحد^(٣) [يفضلك] كما أراد لأبأس عليك أو نحوه . والشواذ في كلامهم كثيرة .

ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفين ، وإنما بوضعان في الابتداء أو يُبنيان على اسمٍ أو غير اسمٍ .

فلا ابتداء نحوه قوله عز وجل : « وكلُّ آتوه دآخِرِين (٤) » . فلما جميعٌ فيجرى مجرى رجلٍ ونحوه في هذا الموضع . قال الله عز وجل : « وإن كلُّ

(١) السيراني : اللامان المحذوفان عند سيوييه لام الجر واللام التي معها . وقال محمد بن يزيد : لامُ الجر هي هذه المبقاة ، وكانت أولى بالتبعية عنده لأنها دخلت لمعى . وفتحت لام الجر ؛ لأن لام الجر في الأصل مفتوحة . والصواب عندنا ما قال سيوييه .

(٢) ولا سبيله ، ساقطة من ط .

(٣) ط : « ما أحد » .

(٤) الآية ٨٧ من سورة النمل . وهذه قراءة جمهور القراء . وقراءة حفص وحزرة وخلف ، ووافقهم الأعمش « آتوه » بقصر الهمزة وفتح التاء فعلا ماضياً . إتخاف فضلاء البشر ٣٤٠ .

لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ^(١) ، ، وقال : أتيتهم والقومُ جميعٌ ، وسمعتهم من العرب ، أي مجتمعين . ٢٧٤

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستضعف أن يكون كلهم مبنياً على اسم أو على غير اسم ، [و] لکنه يكون مبتدأً أو يكون كلهم صفةً . فقلت : ولم استضعفت أن يكون مبنياً ؟ فقال : لأن موضعاً في الكلام أن يُعمَّ به غيره من الأسماء بعد ما يُذكر فيكون كلهم صفةً أو مبتدأً . فالمبتدأ قولك إن قومك كلهم ذاهبٌ ، أو ذكر قومٌ فقلت : كلهم ذاهبٌ . فالمبتدأ بمنزلة الوصف ، لأنك إنما ابتدأت بعد ما ذكرت ولم تبته على شيء فعمت به .

وقال : أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ حسنٌ ، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيفٌ ؛ لأنهم لا يُعمون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله . وذلك أن كلهم إذا وقع موقفاً يكون الاسم فيه مبنياً على غيره ، شبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه ، فألحق هذه الحروف ، لأنها إنما توصف بها الأسماء ولا تُبنى على شيء . وذلك أن موضعها من الكلام أن يُعمَّ ببعضها ، ويؤكد بعضها بعد ما يُذكر الاسم ؛ إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تُبنى على ما قبلها ، وإن كان فيها بعض الضعف ؛ لأنه قد يُبتدأ به ، فهو يشبه الأسماء التي تُبنى على غيرها . وكلاهما وكتأها وكلهن يجري مجرى كلهم ، وأما جميعهم فقد يكون على وجهين : يوصف به المضمرة والمظهر كما يوصف بكلهم ، ويجري في الوصف مجراه ، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم ، يُبتدأ ويُبنى على غيره ؛ لأنه يكون نكرةً تدخله الألف واللام ، وأما كل شيء

(١) الآية ٢٢ من سورة يس .

وكلُّ رجلٍ فإنما بينانِ على غيرها ؛ لأنه لا يوصف بهما .
والذى ذكرتُ لك قولُ الخليل ، ورأينا العربَ توافقهُ بعد
ما سمعناه منه .

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة

وذلك قولك : هذا راقودٌ خلاً ، وعليه نحى سَمَنًا . وإن شئت قلت
راقودٌ خَلٌّ وراقودٌ من خَلٍ^(١) .

وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك :
بصحيفة طينٍ خاتمها ؛ لأنَّ الطين اسم وليس ممَّا يوصف به ، واسكنه جوهرٌ
يضاف إليه ما كان منه . فهكذا مجرى هذا وما أشبهه .

ومن قال : مررتُ بصحيفة طينٍ خاتمها قال : هذا راقودٌ خَلٌّ ،
وهذه صُفَّةٌ خَزٌّ^(٢) .

(١) السيرافي : راقود ونحى ، مقدار ينتصب ما بعدها إذا نوتهما كما ينتصب
ما بعد أحد عشر وعشرين . وإن اضفتما فبمئة درهم وألف نوب .
ولم يذكر سيويوه نصبه من أى وجه ، إلا أن القياس يوجب ما ذكرته . ومثله .
لى ملوؤه — يعنى الإناء — عسلا ، وعندى رطل زيتا ؛ وتقديره لى ما يملأ
الإناء من العسل ، ولى ما يملأ الرطل من الزيت . وكذلك القول فى عشرين
درهما كأنك قلت : ما يقادر العشرين من الدراهم ؛ إلا أنهم اقتصروا وردوه
من تعريف الجنس إلى واحد منه منكور ، للدلالة على الجنس فسموه تمييزاً .
وجمل سيويوه : هذه جيتك خزا ، حالا ، لأن الجبة ليست بمقدار يقدر به الخز
فيجرى مجرى راقود ونحى والإناء وعشرين . وقال أبو العباس محمد بن يزيد :
خطأ أن يكون حالا ؛ إنما هو تمييز .

(٢) الصفة للسرّج ، بمئة الميثة من الرجل ؛ وهو وطاء محشو بقطن
أو صوف يجمله الراكب تحته .

وهذا قبيحٌ أُجْرِيَ عَلَى غير وجهه ، وَلَكِنَّه حَسَنٌ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْمَبْتَدَأِ
وَيَكُونُ حَالًا . فَالْحَالُ قَوْلُكَ : هَذِهِ جُبَيْتُكَ خَزًّا . وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْمَبْتَدَأِ قَوْلُكَ :
جُبَيْتُكَ خَزًّا . وَلَا يَكُونُ صِفَةً فَيُنْشِبُهُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي أُخِذَتْ مِنَ الْفِعْلِ ،
وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوهُ يَلِي مَا يَنْصَبُ وَيَرْفَعُ وَمَا يَجْرُ . فَأَجْرُهُ كَمَا أُجْرِيهِ ،
فَلِنَّمَا فَعَلُوا بِهِ مَا يُفَعَّلُ بِالْأَسْمَاءِ ، وَالْحَالُ مَفْعُولٌ فِيهَا . وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْمَبْتَدَأِ
بِمَنْزِلَةِ مَا ارْتَفَعَ بِالْفِعْلِ ، وَالْجَارُ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ ، يَجْرِي فِي الْأَسْمَاءِ بِمَجْرَى
الرَّافِعِ وَالنَّاصِبِ .

هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو

وذلك قولك هو ابن عمي دنياً ، وهو جاري بيت بيت . فهذه
أحوالٌ قد وقع في كل واحدٍ منها^(١) شيء . وانتصب لأن هذا الكلام
قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : أنت الرجلُ علماً . فالعلمُ
منتصبٌ على ما فسرتُ لك ، وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم ،
حين قلت عشرون درهما ، لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي .
ومثل ذلك : هذا درهمٌ وزناً . ومثل ذلك : هذا حسيبٌ جداً . ومثل
ذلك هذا عربيٌّ حسيبه . حدثنا بذلك أبو الخطاب عن ثنق به من العرب .
جعله بمنزلة الدنني^(٢) والوزن ، كأنه قال هو عربيٌّ اكتفاءً . فهذا تمثيلٌ
ولا يتكلم به ، ولزمته الإضافة كما لزمته جهده وطاقته .

ومالم يُضَف من هذا ولم تدخله الألف واللام ، فهو بمنزلة مالم يُضَف

(١) في الأصل : « منها » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « الربى » .

فما ذكرنا من المصادر^(١)، نحو لقيته كفاحاً ، وأتيتُه جِهاراً .
ومثل ذلك هذه عشرون مراراً ، وهذه عشرون أضعافاً^(٢) .

وزعم يونسُ أنَّ قوماً يقولون : هذه عشرون أضعافُها [وهذه عشرون
أضعافُ ، أي مضاعفةٌ] . والنصبُ أكثرُ .

ومثل ذلك : هذا درهمٌ سَوَاءٌ . كأنه قال هذا درهمٌ استواءٌ . فهذا تمثيل
وإن لم يتكلم به . قال عز وجل : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ ﴾^(٣) .
وقد قرأ ناسٌ : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ﴾^(٤) . قال الخليل : جعله بمنزلة
مستوياتٍ .

وتقول : هذا درهمٌ سَوَاءٌ ، كأنك قلت : هذا درهمٌ تامٌ .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وَب : « فيمنزلة ما ذكرنا من المصادر » .

(٢) ط : « أضعافهما » .

(٣) الآية ١٠ من سورة فصلت .

(٤) هذه قراءة الجمهور بالنصب على الحالية ؛ وقرأ أبو جعفر « سواء »
بالرفع ، أي هو سواء . وقرأ زيد والحسن وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد
وعيسى ويعقوب « سواء » بالخفض ، نعتاً لأربعة أيام . تفسير أبي حيان ٧ : ٤٨٦ .

[و [هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو (١)]

وذلك قولك : هذا عربيٌّ مُحَضَّرٌ ، وهذا عربيٌّ قَلْبًا ، فصار بمنزلة
دنياً وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفع فيه وجهُ الكلام ، وزعم يونس ذلك . وذلك قولك : هذا
عربيٌّ مُحَضَّرٌ ، وهذا عربيٌّ قَلْبٌ ، كما قلت هذا عربيٌّ قُحٌّ ، ولا يكون
القُحُّ إلا صفةً .

ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، قولك : هذه
مائةٌ وَزَنُ سبعةٍ ونَقَدَ الناسُ ، وهذه مائةٌ ضَرَبَ الأميرُ ، وهذا ثوبٌ
نَسَجَ اليمَنُ ، كأنه قال : نَسَجًا وضرباً وَوَزَنًا . وإن شئت قلت وَزَنُ سبعة .
قال الخليل رحمه الله : إذا جعلتَ وَزَنَ مصدرًا نصبتَ ، وإن جعلته
اسماً وصفتَ [به] ، وشبهه ذلك بالخلق ، قال : قد يكون الخلق المصدر
ويكون الخلقُ المخلوق ، وقد يكون الحَلْبُ الفعل والحلبُ المحلوبُ ، فكأنَّ
الوزنُ هنا اسمٌ ، وكأنَّ الضربَ اسمٌ ، كما تقول رجلٌ رِضًا وامرأةٌ
عَدْلٌ ويومٌ غَمٌّ ، فيصيرُ هذا الكلامَ صفةً . وقال : أستطيعُ أن أقول
هذه مائةٌ ضَرَبَ الأميرُ ، فأجعلُ الضربَ صفةً فيكونُ نكرةً وُصِفَ

(١) السيرافي : الاسم الذي هو هو اسمان أحدهما هو الآخر . ولو عبرنا
عن كل واحد بالآخر كان له اسماً . والذي هو من اسمه أن يكون محمولاً على
إعرابه ، وذلك النعت . وما كان من الحال من أسماء الفاعلين ، كقولنا : هذا زيد
ذاهياً ، فهو هو ، لأن زيدا هو ذاهب وذاهب هو زيد . وما كان مصدرًا لم تقل
هو هو ، كقولك : هو ابن عمي دنيا . . . ودنيا في معنى دنيا منصوباً على الحال ،
والعامل فيه معنى ابن عمي ، كأنه قال : يناسبني دنيا .

بمعرفة ، ولكن أرفعه على الابتداء ، كأنه قيل له ما هي ؟ فقال : ضربُ
الأمير . فإن قال : ضربُ أميرٍ حَسُنَتِ الصِّفَةُ ؛ لأنَّ النكرة توصفُ بالنكرة .

واعلم أنَّ جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من
اسم الأول ولا هو هو . والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع
أن تبني عليه شيئاً مما انتصب في هذا الباب ؛ لأنه جرى في كلام العرب
أنه ليس منه ولا هو هو . لو قلت ابنُ عمِّي دنيٌّ وعربيٌّ جدٌّ ، لم يجز ذلك ،
فاذا لم يجز أن يُبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعدُ ؛ لأنَّ هذه الأجناس
التي يضاف إليها ما هو منها ومن جواهرها ولا تكون صفةً ، قد تُبنى على المبتدأ
كقولك : خاتمك فضةٌ ، ولا تكون صفةً .

فما انتصب في هذا الباب فهو مصدر أو غيرُ مصدر قد جعل بمنزلة
المصدر ، وانتصب^(١) من وجه واحد .

واعلم أنَّ الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه ، وذلك
قولك : هذا زيدٌ الطويلُ . ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك :
هذا زيدٌ ذاهباً . ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ، كقولك :
هذا درهمٌ وزناً ، لا يكون إلاً نصباً .

(١) ط : « وانتصبا » .

هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده وينى على ما قبله (١)

وذلك [قولك] هذا قائماً رجلاً ، وفيها قائماً رجلاً (٢) . لما لم يجوز أن
توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول : فيها قائمٌ ، فتضع الصفة موضع
الاسم ، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ ، جعلت القائم حلالاً وكان المبنى
على الكلام الأول ما بعده .

ولو حُسن أن تقول : فيها قائمٌ لجاز فيها قائمٌ رجلاً ، لا على الصفة ،
ولكنه كأنه لما قال فيها قائمٌ ، قيل له مَنْ هو؟ وما هو؟ فقال : رجلاً
أو عبدُ الله . وقد يجوز على ضعفه .

وحمل هذا النصبُ على جوازِ فيها رجلاً قائماً ، وصار حين آخر وجه
الكلام ، فراراً من القبح . قال ذو الرمة (٣) :

(١) السيرافي : جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجرى عليه
ويجوز نصب صفته على الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور
ثم تقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة ،
فيكون الاختيار في لفظ تلك الصفة أن لا تحمل على الحال . مثال ذلك :
هذا رجل قائمٌ ، وفي الدار رجل قائمٌ . رجل مبتدا وفي الدار خبر مقدم وقائمٌ
نعت رجل . ويجوز نصب قائمٌ في المسألتين جميعاً ؛ أما في هذا رجل قائماً فالعامل
فيه التثنية أو الإشارة ، وأما في الدار رجل قائماً فالعامل فيه الظرف . والاختيار
الصفة .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وهو قائماً رجلاً » .

(٣) ديوانه ٢٥٤ وابن يمين ٢ : ٦٤ .

وَتَحْتِ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مَسْظَلَّةٌ
ظَبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ^(١)
وقال الآخر^(٢) :

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ
شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ أَشْهَدِ^(٣)
وقال كثير^(٤) :

لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ^(٥)

(١) يصف نسوة سبين ، فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها . وعوالي القنا : صدورها . والقنا : الرماح ، جمع قناة . والعرب تشبه النساء بالظباء في طول الأعناق ، وانطواء الكسح . والجاذر : جمع جوذر ، وهو ولد البقرة الوحشية . وقوله « في القنا » تأكيد ، لأن العوالي قد عرف أنها في القنا . وقوله « مستظلة » يعني الظباء في كنفها .

والشاهد فيه نصب « مستظلة » على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة ، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعنا ، لأن النعت لا يتقدم على منوعته .

(٢) البيت التالي من الحسين التي لم يعرف لها قائل . وانظر المعنى ٣ : ١٤٧ والأشعري ٢ : ٧٥ .

(٣) يذكر شحوبه وتغير جسمه تغيراً ظاهراً لما يقاسى من الوجد بصاحبه ، وانها لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت .

والشاهد فيه تقديم « بينا » على شحوب ونصبه على الحال بعد أن كان صفة متأخرة ، أي شحوب بين .

(٤) ديوانه ٢ : ٢١٠ وابن السجري ١ : ٢٦ والخصائص ٢ : ٤٩٢ ومجالس العلماء ١٧٤ والحزاة ١ : ٣٣ والمعنى ٣ : ١٦٣ والأشعري ٢ : ١٧٤ .

(٥) ط فقط : « لمة » ، وعند الشنتمري « لمة » كما أثبت من الأصل وبمعظم المراجع ، وقال الشنتمري : ويروى : « لمة » . والطلل : ماشخص من آثار الدار . وتام البيت ، وهو من مجزو الوافر :

* يلوح كأنه خلل *

والشاهد فيه نصب « موحشاً » على الحال ، وكان أصله صفة لطلل فتقدمت على الموصوف فصارت حالا .

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر^(١) وأقل ما يكون في الكلام .
واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجلٌ . فإن قال قائلٌ : أ جعله بمنزلة راكباً
مرّ زيدٌ ، وراكباً مرّ الرجلُ ، قيل له : فإنه مثله في القياس ، لأنّ فيها
بمنزلة مرّ ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ، لأنّ فيها
وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة
ما يستغنى به الاسم من الفعل . فأجره كما أجرته العرب واستحسننت .

ومن ثم صار مررتُ قائماً برجلي لا يجوز ، لأنّه صار قبل العامل في الاسم ،
وليس بفعل ، والعاملُ الباء . ولو حُسن هذا الحُسن قائماً هذا رجلٌ .

فإن قال : أقول مررتُ بقائماً رجلٍ ، فهذا أخبث ، من قبل أنه
لا يفصل بين الجارّ والمجرور ، ومن ثم استطرب قائماً رجلٍ . فهذا كلامٌ
قبيح ضعيف ، فاعرف قبّحه ، فإن إعرابه يسيرٌ . ولو استحسنناه لقلنا
هو بمنزلة فيها قائماً رجلٌ ، ولكن معرفة قبّحه أمثلٌ من إعرابه .

وأما بك مأخوذٌ زيدٌ فإنه لا يكون إلا رفعاً ، من قبل أن بك
لا تكون مستقرّاً للرجل^(٢) . ويدلّك على ذلك أنه لا يستغنى عليه السكوتُ .
ولو نصبت هذا لنصبت اليوم منطلقُ زيدٌ ، واليوم قائمٌ زيدٌ .

وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذٌ زيدٌ . وتأخير الخبر على الابتداء
أقوى ، لأنه عاملٌ فيه .

ومثل ذلك : عليك نازلٌ زيدٌ ، لأنك لو قلت : عليك زيدٌ ، وأنت
تريد النزول ، لم يكن كلاماً .

(١) ط فقط : « أكثره يكون في الشعر » .

(٢) ط فقط : « للرجل » .

وتقول : عليك أميراً زيدٌ ، لأنه لو قال عليك زيدٌ وهو يريد الإمرة كان حسناً . وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر ، لأنه ليس بفعل . وكلما تقدم كان أضعف له وأبعد ، فمن ثم لم يقولوا قائماً فيها رجلٌ ، ولم يحسن حُسنَ : فيها قائماً رجلٌ .

هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً

وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية ، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى (١) .

وذلك قولك : فيها زيدٌ قائماً فيها . فإنما انتصب [قائم] باستغناء زيدٍ بفيها . وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت : زيدٌ قائماً فيها (٢) . فإنما هذا كقولك قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت ، فأعدت قد ثبت توكيداً ، وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والتثنية : لقيتُ عمرًا عمراً .

فإن أردت أن تلغى فيها قامت فيها زيدٌ قائمٌ فيها ، كأنه قال زيدٌ قائمٌ فيها فيها ، فيصير بمنزلة قولك فيك زيدٌ راغبٌ فيك .

(١) السيرافي : جعل سيويه تثنية الظروف ، وهي تكريرها ، بمنزلة ما لم يقع فيه تكرير في حكم اللفظ ، وجعل التكرير توكيداً الأول ، لا يغير شيئاً من حكمه فيما يكون خبراً وما لا يكون خبراً . . . وقال الكوفيون : ما كان من الظروف يكون خبراً — ويسمونه الظرف التام — فإنك إذا كررته وجب النصب في الصفة ، وإن لم تكررهُ فأنت مخير ، إن شئت نصبت وإن شئت رفعت . واحتجوا في المكرر بقوله تعالى : « وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها » . (٢) في الأصل و ب : « فكأنك قلت فيها زيد قائماً فيها » .

وتقول في النكرة : في دارك رجلٌ قائمٌ فيها ، فتجري^(١) قائمٌ على الصفة .
 وإن شئت قلت : فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز ، كما يجوز فيها رجلٌ
 قائماً . وإن شئت قلت أخوك في الدار ساكنٌ فيها ، فتجعل فيها صفةً للساكن . ٢٧٨
 ولو كانت التثنيةُ تنصبُ لنصبتُ في قولك : عليك زيدٌ حريصٌ
 عليك ، ونحو هذا مما لا يستغنى به .

فإن قلت : قد جاء : « وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا^(٢) »
 فهو مثلُ « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ^(٣) » وفي آيةٍ أخرى :
 « فَأَكْبِهِينَ^(٤) » .

هذا باب الابتداء

فالمبتدأُ كلُّ اسمٍ ابتدئَ لِيُبنى عليه كلامٌ . والمبتدأُ والمبنيُّ^(٥) عليه
 رفعٌ . فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه . فالمبتدأُ الأوَّلُ والمبنيُّ ما بعده
 عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه .

(١) طوب : « فيجري » .

(٢) الآية ١٠٨ من سورة هود . وهذه قراءة الجمهور ، أي بفتح السين .
 وقرأها بالضم ابن مسعود وطلحة بن مصرف وابن وثاب والأعمش وحزرة
 والكسائي وحفص . تفسير أبي حيان ٥ : ٢٦٤ .

(٣) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة الذاريات .

(٤) الآية ١٧ ، ١٨ من سورة الطور . ويفهم من صنيع سيويه أن الآية
 الأولى في كل من النصين هي : « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ » وليس كذلك ؛
 فإن الأولى في سورة الطور « إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ » فهذا سهو منه رحمه الله
 كما سبق سهوه في ص ٧٤ من الجزء الأول .

(٥) هذا الصواب من ط . وفي الأصل وب : « والمبتدأُ المبنيُّ عليه » .

واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ،
أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يُذكرُ كلُّ واحدٍ منها
بعد ما يُبتدأ .

فأمّا الذي يُبني عليه شيء هو هو فإنّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع
هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ ؛ ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكر
لِيُبنى عليه المنطلقُ ، وارتفع المنطلقُ لأنّ المبنى على المبتدأ بمنزلة .

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ ، وذاك إذا
لم تجعل قائماً مقدماً مبنيّاً على المبتدأ ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول : ضربَ زيداً
عمرٌ ، وعمرٌ على ضربٍ مرتفعٌ . وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون
زيدٌ مؤخراً . وكذلك هذا ، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء [فيه] مقدماً .
وهذا عربيٌّ جيّدٌ . وذلك قولك تسمى أنا ، ومثنويٌّ من يشفوك ،
ورجلٌ عبدُ الله ، وخزٌ صفتك ^(١) .

فاذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ
وقام زيدٌ قبّح ، لأنه اسمٌ . وإنما حُسنٌ عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان
صفةً جرى على موصوفٍ أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه ؛ كما أنه لا يكون
مفعولاً في ضاربٍ حتى يكون محمولاً على غيره فتقول : هذا ضاربٌ زيداً
وأنا ضاربٌ زيداً ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً ^(٢) .

(١) انظر ما سبق في ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) السيرافي : يريد أن قولك قائمٌ زيدٌ قبّح إن أردت أن تجعل قائم المبتدأ
وزيد خبره أو فاعله . وليس بقبيح أن تجعل قائمٌ خبراً مقدماً والنية فيه التأخير ،
كما تقول ضرب زيداً عمرو والنية تأخير زيد الذي هو مفعول وتقدم عمرو
الذي هو فاعل .

فكما لم يجز هذا^(١) كذلك استقبِحوا أن يجرى مجرى الفعل المبتدأ ،
وليكون بين الفعل والاسم فصيل^(٢) وإن كان موافقاً له في مواضع
كثيرة ؛ فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه ، لأنه ليس مثله .
وقد كتبنا ذلك فيما مضى ، وستراه فيما يُستقبل^(٣) إن شاء الله .

هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده

لأنه مستقر لما بعده وموضع ، والذي عمل فيما بعده حتى رَفَعَهُ هو
الذي عمل فيه حين كان قبله ؛ ولكن كل واحد منهما لا يُستغنى به عن
صاحبه ، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوت ، حتى صارا في الاستغناء كقولك :
هذا عبدُ الله .

وذلك قولك : فيها عبدُ الله . ومثله : ثم زيدٌ ، وههنا عمرو ، وأين
زيدٌ ، وكيف عبدُ الله ، وما أشبه ذلك .

فغنى أين في : أي مكان ، وكيف : على آية حالة . وهذا لا يكون
إلا مبدوءاً به قبل الاسم ؛ لأنها من حروف الاستفهام^(٤) ، فشبّهت بهل وألف
الاستفهام ؛ لأنهن يستغنين عن الألف ، ولا يكنن كذا إلا استفهما . ٢٧٩

(١) في الأصل فقط : « فكذا لم تجز هذا » .

(٢) ط : « فصل » .

(٣) ط : « فيما تستقبل » .

(٤) يعني من كلمات الاستفهام ، وهي أسماء لا حروف . غنى بالحرف

الكلمة كما هو دأبه .

هذا باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء^(١)

وذلك قولك : لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا .

أمَّا لكانَ كذا وكذا فحديثٌ معلقٌ بحديثِ لَوْلَا . وأمَّا عبدُ الله فإنه من حديثِ لَوْلَا ، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيدُ أخوك ، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيدُ أخوك . غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ . وكأنَّ المبنى عليه الذى فى الإضمار كان فى مكان كذا وكذا ، فكأنَّه قال : لولا عبدُ الله كان بذلك المكان ، ولولا القتالُ كان فى زمان كذا وكذا ، ولكنَّ هذا حذفٌ حينَ كثر استعمالُهم إيَّاه فى الكلام كما حذف الكلامُ من « إمَّلاً » ، زعم الخليل رحمه الله أنَّهم أرادوا إن كنت لا تفعلُ غيره فافعلْ كذا وكذا إمَّلاً ، ولكنَّهم حذفوه لكثرة فى الكلام .

ومثل ذلك « حينئذٍ ، الآن » ، إنما تريدُ : واسمع الآن . « وما أغفله عنك ، شيئاً » ، أى دَعَر الشكَّ عنك ؛ فحذف هذا لكثرة استعمالهم^(٢) .

(١) ط : « ما بنى على الابتداء » .

(٢) السيرافى : هذا الحرف ما فسره من مضى ، إلى أن مات المبرد . وفسره أبو إسحاق الزجاج بعد ذلك فقال : معناه على كلام قد تقدم ، كأن قائلًا قال : زيد ليس بغافل عني . فقال الجيب : بلى ما أغفله عنك ، انظر شيئاً ، أى تفقد أمرك . فاحتج به على الحذف . يريد حذف « انظر » الناصب « شيئاً » . وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٦٥ . وفى الصحاح واللسان (عقل) « ما أعقله عنك شيئاً » . وفسره الجوهري بقوله : « كأنه قال : ما أعلم شيئاً مما تقول ، فدع عنك الشك . ويستدل به على صحة الإضمار فى كلامهم للاختصار » . وفى اللسان =

وما حُذِفَ في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ . ومن ذلك : هل من طعامٍ ؟ أى هل من طعامٍ في زمانٍ أو مكانٍ ، وإنما يريدُ (١) : هل طعامٌ ، فَمِنْ طعامٍ في موضعٍ طعامٌ ، كما كان . أتأني من رجلٍ في موضعٍ ما أتأني رجلٌ . ومثله جوابُه : ما من طعامٍ .

هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمراً ويكون المبتدأ عليه مظهراً .

وذلك أنك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةٌ لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله وربِّي ، كأنك قلت : ذاك عبدُ الله ، أو هذا عبدُ الله . أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوتِ فصار آيةٌ لك على معرفته فقلت : زيدُ وربِّي . أو مسستَ جسداً أو شممتَ رجلاً فقلت : زيدٌ ، أو المسكُ . أو ذقتَ طعاماً فقلت : العسلُ .

ولو حدثتَ عن شمائلِ رجلٍ فصار آيةٌ لك على معرفته لقلت : عبدُ الله . كأن رجلاً قال : مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكينِ (٢) باراً بالديَّةِ ، فقلت : فلانٌ واللهِ .

= (عقل) : « وقال بكر المازني : سألت أبا زيدوا الأصمعي وأبا مالك والأخفش عن هذا الحرف فقالوا جميعاً : ما ندرى ما هو . وقال الأخفش : أنا منذ خلقت أسأل عن هذا . وقال ابن بري : الذي رواه سيويه ما أغفله عنك بالتين المعجمة والفاء ، والقاف تصحيف » .

(١) ط : « تريد » .

(٢) ط : « المساكين » دون لام التقوية .

هذا باب الحروف الخمسة التي تعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده

وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، لا تصرّفُ
تصرّفُ الأفعال كما أنّ عشرين لا تصرّفُ تصرّفُ الأسماء التي أخذت
من الفعل وكانت بمنزلة ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال
وشبّهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهماً لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافةٌ
إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحدٌ
بيّن به العددُ فعملتُ فيه كعمل الضارب في زيد ، إذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ،
لأنّ زيداً ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضاربُ .

٢٨٠

وكذلك هذه الحروفُ ، منزلتها من الأفعال . وهي أنّ ، وليكن ،
وليت ، ولعلّ ، وكان .

وذلك قولك : إنّ زيداً منطلقٌ ، وإنّ عمراً مسافراً ، وإنّ زيداً أخوك .
وكذلك أخواتها .

وزعم الخليل أنّها عملتُ عملين : الرفع والنصب ، كما عملتُ كان الرفع
والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ . إلا أنّه ليس لك أن تقول كأنّ
أخوك عبد الله ، تريد كأنّ عبد الله أخوك ، لأنّها لا تصرّفُ تصرّفُ الأفعال ،
ولا يضمَرُ فيها المرفوع كما يضمَرُ في كان . فمن فَرَّقوا بينهما كما فَرَّقوا
بين ليسَ وما ، فلم يجرها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها
وليست بأفعال .

وتقول : إنّ زيداً الظريفَ منطلقاً ، فإنّ لم يُذكر^(١) المنطلق صار الظريف

(١) ط : « تذكر » .

في موضع الخبر كما قلت : كان زيد الظريفُ ذاهباً ، فلما لم تجيء بالذاهب
قلت : كان زيدُ الظريفَ ، فنصبُ هذا في كان بمنزلة رفع الأول في إن
وأخواتها.

وتقول: إنَّ فيها زيدا قائماً، وإن شئت رفعت على إلغاء فيها، وإن شئت
قلت: إنَّ زيدا فيها قائماً وقائمٌ. وتفسيرُ نصب القائم ههنا ورفعهِ كتفسيره
في الابتداء، وعبدُ الله^(١) يَنْتَصِبُ بِإِنْ كما ارتفع ثمَّ بالابتداء، إلا أنَّ فيها
ههنا بمنزلة هذا في أنه يَسْتَعْنِي على ما بعدها السكوت، وتقع موقعه. وليست
[فيها] بنفس عبد الله كما كان هذا نفسَ عبد الله، وإنما هي ظَرْفٌ لا تَعْمَلُ
فيها إنَّ، بمنزلة خَلْفِكَ، وإنما انتصب خلفك بالذي فيه.

وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك:
مرتُّ برجلٍ يقولُ ذاك، فيقولُ في موضع قائلٍ، وليس إعرابه كإعرابه.

وتقول: إنَّ بك زيدا مأخوذاً، وإنَّ لك زيدا واقفاً، من قِبَلِ أَنَّكَ
إذا أردت الوقوفَ والأخذَ لم يكن بكَ ولا لَكَ مستقرين لعبد الله،
ولا موضعين. ألا ترى أنَّ السكوت لا يَسْتَعْنِي على عبد الله إذا قلت لك
زيد وأنت تريد الوقوف.

ومثل ذلك: إنَّ فيكَ زيدا لراغب. قال الشاعر^(٢):

(١) كذا في جميع النسخ. والوجه «زيد».
(٢) لم يعرف. فالبيت من الحسين. وانظر الحزانة ٣: ٥٧٢ والمعنى
٣٠٩: ١ والمهم ١٣٥: ١ وشرح شواهد المعنى ٣٢٧ والأشونى ١: ٢٧٢.

فلا تَلَحَّني فيها فإنَّ بِجُوبِها أَخاك مُصابُ القَلْبِ جَمَّ بِلابِلِهِ (١)
 كأنك أردت : إن زيدا راغبٌ ، وإن زيدا مأخوذٌ ، ولم تذكر فيك
 ولا بك ، فألغيتنا ههنا كما ألغيتنا في الابتداء . ولو نصبت هذا لقلت إن
 اليومَ زيدا منطلقاً ، ولكن تقول إن اليومَ زيدا منطلقٌ ، وتلغى اليومَ كما
 ألغيتَه في الابتداء .

٢٨١

وتقول : إن اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ ، من قبل أن إنَّ عملت في اليومَ ،
 فصار كقولك : إنَّ عمرا فيه زيدٌ متكلمٌ . ويدلُّك على أن اليومَ قد عملت
 فيه إنَّ ، أنك تقول اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ ، فترفع بالابتداء ، فكذلك
 تنصب بأن .

وتقول : إن زيدا لفيها قائما ، وإن شئت ألغيت لفيها ، كأنك قلت :
 إن زيدا لقايمٌ فيها (٢) . ويدلُّك على أن لفيها يُلغى (٣) أنك تقول إن زيدا

(١) لحام يلحاه ويلحوه لحيا ولحوا : لاهم وعذله . والحجم : الكثير .
 والبلايل : شدة الهم والوساوس ، جمع بلبلة بالفتح . ينهى صاحبه أن يلومه
 في حبه ، لما أصيب قلبه بحبها واستولى عليه ، فلا جدوى من اللوم .
 والشاهد فيه رفع « مصاب » على خبر إن ، مع إلغاء الجار والمجرور لأنه
 من صلة الخبر وتامه . وبعض النحاة يمنع تقدم معمول خبر إن على اسمها . والوجه
 خلافه ، لأنه يجوز تقديمه في ما الحجازية ، وهذه — أى إن — أقوى ، بدليل
 جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً معها وامتناعه في « ما » .

(٢) السيراني : هذه اللام تدخل بعد تمام الاسم والخبر . فإذا دخلت على
 الخبر جاز أن يكون الذى يلاصقها الخبر وأن يكون شيئاً في صلة الخبر مقدما عليه
 والخبر بعده . فأما ملاصقتها الخبر ، فقولك إن زيدا لقايمٌ في الدار ، وإن زيدا
 لضارب عمرا ، وإن زيدا لفي الدار قائما والخبر لفي في الدار . وأما ملاصقتها
 ما في صلة الخبر والخبر بعده فقولك : إن زيدا لفيها قائمٌ ، وإنه لك مأخوذ .

(٣) ط فقط : « تلغى » .

لَبَّكَ مَأخُودٌ . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ أَبُو زُبَيْدٍ الطَّائِيُّ^(١) :
 إِنَّ أَمْرًا تَخَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ^(٢)
 فَلَمَّا دَخَلْتَ اللَّامُ فِيهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لَعْوًا عَرَفْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي فِيهَا ، وَيَكُونُ
 لَعْوًا لِأَنَّ فِيهَا قَدْ تَكُونُ لَعْوًا .

وَإِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا فِيهَا لَقَائِمٌ ، فَلَيْسَ إِلَّا الرَّفْعُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ مَحْمُولٌ
 عَلَى إِنَّ ، وَاللَّامُ تَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ جَازَ النَّصْبُ هُنَا لَجَازَ فِيهَا زَيْدٌ لِقَائِمًا
 فِي الْإِبْتِدَاءِ . وَمِثْلُهُ : إِنَّ فِيهَا زَيْدًا لَقَائِمٌ .

وَرَوَى الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ : إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأخُودٌ ، فَقَالَ :
 هَذَا عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ بَكَ زَيْدٌ مَأخُودٌ ، وَشَبَّهَهُ بِمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ، تَحْوِ قَوْلِهِ ،
 وَهُوَ ابْنُ صَرِيمٍ الْيَشْكُرِيُّ^(٣) :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ^(٤)

(١) انظر الإيضاح ٤٠٤ وابن عييش ٨ : ٦٥ وشرح شواهد المغني ٣٢٢
 والمهمع ١ : ١٣٩ والأشعوني ٢ : ٢٨٠ .

(٢) يمدح الوليد بن عقبة ، ويذكر نعمة أسبغها عليه على البعد . والتناي :
 البعد . ومكفور : مجحود . وأراد : خصني بمودته ؛ فنزع الحافض وأوصل
 الفعل فصب .

والشاهد فيه إلغاء الظرف « عندي » مع دخول لام التأكيد عليه .

(٣) اسمه باغت بن صريم ، أو باعث . وقيل صاحبه أرقم اليشكري ، أو كعب
 ابن أرقم اليشكري ، أو راشد بن سهاب اليشكري ، أو علباء بن أرقم اليشكري ،
 أو زيد بن أرقم . وانظر المنصف ٣ : ١٢٨ والإيضاح ٢٠٢ وابن السجري
 ٣ : ٢ وابن عييش ٨ : ٧٢ ، ٨٣ والحزانية ٤ : ٣٦٤ ، ٤٨٩ والعيني ٢ : ٣٠١
 ٤ : ٣٨٤ والمهمع ١ : ١٤٣ / ١٨ : ٢ / ١٨ : ٢ / ٢٩٣ : ٣ : ٢٨٦ .

(٤) يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه . توافينا : تأتي وتزورنا =

وقال الآخر^(١):

وَوَجْهُ مُشْرِقُ النَّحْرِ
كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٍ^(٢)

٢٨٢

لأنه لا يحسن هنا إلا الإضمار .

وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال ، وهو الفرزدق^(٣) :

= ويروى : « تلاقينا » . والمقسم : الجليل كاه ، كأن كل موضع منه حاز قسما من الجمال . تعطو إليه : تتناول إليه لتتناول منه . والوارق : المورق ؛ وفعله أورق على غير قياس . والسلم : شجر من العضاء ، له زهرة صفراء فيها جبة خضراء طيبة الريح ، وتجد بها الظباء جداً شديداً . وفي « ظبية » روايات : الرفع والنصب والجر ، وقد تكفلت كتب الشواهد بتخريجها . والشاهد فيه رفع « ظبية » على الخبر لكان المحففة ، واسمها منوى ، تقديره : كأنها .

(١) الشاهد من الحسين . انظر له أيضا ابن الشجري ١ : ٢٣٧ / ٢ : ٣ ، ٢٤٣ والمنصف ٣ : ١٢٨ وابن يعيش ٨ : ٧٢ والخزانه ٤ : ٣٥٨ والمعنى ٢ : ٧٠٥ والممع ١ : ١٤٣ والأشموقي ١ : ٢٩٣ .

(٢) أى ولها وجه . والنحر : الصدر ، أو أعلاه ، أو موضع القلادة منه . ويروى : « ونحر مشرق اللون » و « وصدر مشرق النحر » . والمشرق : المضيء المنير . والحق ، بالضم : وطاء ذو غطاء ينحت من الخشب والعاج مما يصاح أن ينحت . شبههما بالحقين في نهودهما واكتنازهما . تدييه ، أى تدى صاحبة الوجه والنحر .

وشاهده تخفيف « كأن » مع حذف اسمها ، والتقدير : كأنه تدياه حقان .

(٣) البيت بهذه القافية في ديوان الفرزدق ٤٨١ وصواب روايته « غليظاً مشافره » أو « غلاظاً مشافره » . وانظر شرح شواهد المغنى ٢٣٩ ومجالس نعلب ١٢٧ والإيناف ١٨٢ والمنصف ٣ : ١٢٩ والخزانه ٤ : ٣٧٨ وابن يعيش ٨ : ٨١ ، ٨٢ والممع ١ : ٢٢٣ ، ١٣٦ والأغانى ١٩ : ٢٤ . من قصيدة يهجو بها أيوب بن عيسى الضبي ليست في ديوانه .

فلو كنت ضبيًا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافير (١)
والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنه قال : ولكن زنجيا عظيم
المشافير لا يعرف قرابتي . ولكنه أضمر هذا كما يضم ما بيني على الابتداء (٢)
نحو قوله عز وجل : « طاعة وقول معروف (٣) » ، أي طاعة وقول
معروف أمثل . وقال الشاعر (٤) :

فا كنت ضفًا ولكن طالبًا أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل (٥)
أي ولكن طالباً منيخاً أنا .

فالنصب أجود ، لأنه لو أراد إضماراً تخفف ، ولجعل المضمر مبتدأ كقولك :
ما أنت صالحاً ولكن طالح .
ورفعه على قوله « ولكن زنجي » .

(١) نفي نسبه إلى ضبة ، وهم بنو أد بن طابخة ، والفرزدق تيمى من تميم
ابن مر بن أد بن طابخة . وأصل المشفر للبعير ، فجعله لشفة الإنسان لما قصد
من تشنيع خلقه .

والشاهد رفع « زنجي » على أنه خبر « لكن » مع حذف اسمها وتقديره :
ولكنك زنجي . ويجوز نصب « زنجياً » على أنه اسمها والخبر محذوف ،
أي لا يعرف قرابتي .

(٢) ط : « بيني على الابتداء » .

(٣) الآية ٢١ من سورة محمد .

(٤) هو الأخضر بن هبيرة ، كما في اللسان (ضفت ٢١٨) .

(٥) في الأصل فقط : « ظهر مسيل » . والضفاط : الذي يختلف على الإبل
أو الحمر من قرية إلى قرية يجلب الميرة والمتاع . والطالب هنا : طالب
الإبل الضالة .

والشاهد فيه حذف خبر « لكن » ، وتقديره : ولكن طالباً منيخاً أنا .

وأما قول الأعشى (١) :

فِي فِئْتِيهِ كُسَيْفِ الْمُنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَن هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٢)
فإنَّ هذا على إضمارِ الماءِ ، لم يحدفوا لأنَّ يكونَ الحذفُ يُدخله في حروفِ
الابتداءِ بمنزلةِ إنَّ ولسكنَ ، ولسكنَهم حدفوا كما حدفوا الإضمارَ ، وجعلوا
الحذفَ علماً لحذفِ الإضمارِ في إنَّ ، كما فعلوا ذلك في كأنَّ .

وأما لَيْتَمَا زِيداً مَنْطِقُ فَإِنَّ الْإِلْغَاءَ فِيهِ حَسَنٌ ، وقد كان رؤبئةُ
ابنُ العجاجِ ينشدُ هذا البيتَ رفعا ، وهو قولُ النابغةِ الذبياني (٣) :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُصْفِهِ فَقَدْ (٤)

(١) سعيده أيضاً في ١ : ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ٤ / ٢ : ١٢٣ . والبيت في ديوان
الأعشى ٤٥ ورواية عجزه فيه « أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل » . وانظر
الخصائص ٢ : ٤٤١ ، والنصف ٣ : ١٢٩ وابن الشجري ٢ : ٢ والإنصاف ١٩٩
والمع ١ : ١٤٢ والحزانة ٣ : ٥٤٧ / ٤ : ٢٥٦ والعيني ٢ : ٢٨٧ وابن يعيش
٨ : ٧٤ ، ٨١ .

(٢) يذكر نداماه ، ويشبههم بسيف المند في مضائها وشهرتها ، وأنهم
يبادرون للذات قبل أن يحين الأجل الذي يدرك كل الناس .
والشاهد فيه إضمار اسم « أن الخففة » والتقدير : أنه هالك .

(٣) ديوان النابغة ٢٤ والحزانة ٤ : ٦٧ والعيني ٢ : ٢٥٤ . وابن يعيش
٨ ، ٥٤ ، ٥٨ ، والمع ١ : ٦٥ ، ١٤٣ وابن الشجري ٢ : ١٤٢ ، ٢٤١
والخصائص ٢ : ٤٦٠ والإنصاف ٤٧٩ .

(٤) يذكر النابغة هنا زرقاء اليمامة وما كان من أمرها حين نظرت
إلى سرب من القطا طائراً ، وكان عدده سناً وستين ، فإذا ضم إليه نصفه في العدد
وأضيف إلى الحمامة تم الحمام مائة ؛ كما يروون من قولها :

لَيْتَ الْحَمَامُ إِلَيْهِ إِلَى حَمَامَتِهِ
وَنُصْفِهِ قَدِيهِ تَمَّ الْحَمَامُ مِثْلَهُ

فرغمه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : « مَثَلًا
مَا بَعُوضَةٌ (١) » ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيدٌ منطلقٌ (٢) .

وَأَمَّا لَعَلَّمَا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كَأَنَّما . وقال الشاعر ، وهو ابن كُرَاعٍ (٣) :

تَحَلَّلْ وَعَالَجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ (٤)

وقال الخليل : إنما لا تعمل فيها بعدها ، كما أن أرى إذا كانت لغواً
لم تعمل ، فجملوا هذا نظيرها من الفعل . كما كان (٥) نظير إن من الفعل
ما يعمل .

ونظيرٌ إنما قول الشاعر ، وهو المرارُ الفقعسي :

= و يروى : « فقدي » ، وقد فهما بمعنى حسنب . كما يروى : « أو نصفه »
ويجمعون من تلك الرواية شاهداً على استعمال « أو » بمعنى الواو .

(١) هي قراءة الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ورؤبة بن المعجاج ،
وقطرب ، في الآية ٢٦ من البقرة . وقراءة الجمهور « بعوضة » بالنصب . ولهذا
وجوه إعرابية سبعة ، انظر تفسير أبي حيان ١ : ١٢٢ — ١٢٣ .

(٢) السيرافي : أحد وجهي الرفع أن تجعل ما بمنزلة الذي ، كأنه قال :
ألا ليت الذي هو هذا الحمام لنا . وكذلك : مثلاً الذي هو بعوضة . والوجه
الآخر أن تجعل ما كافة للعامل ، مثل إنما زيد منطلق ، وليست باسم .

(٣) انظر ابن السجري ٢ : ٢٤١ وابن يعيش ٨ : ٥٤ ، ٥٨ ، ١٣١ .

(٤) يهزأ برجل توعدده . تحلل من يمينك ، أي اخرج منها ، وذلك أن يباشر
من الفعل الذي يقسم عليه مقداراً يبر به قسمه ويحلله ، مثل أن يحلف على النزول
بمكان ، فلو وقع به وقعة خفيفة أجزأته . والتحلل أيضاً : أن يخرج من يمينه
بكفارة أو حنت يوجب الكفارة . ذات نفسك ، أي نفسك ، طلب منه أن يعالج
ما ذهب من عقله وتعاطيه ما ليس في وسعه . ثم يقول : إنك كالحالم في وعيدك إياي .
والشاهد فيه إلغاء « لعل » لأنها جعلت مع « ما » من حروف الابتداء .

(٥) ط : « كما أن » .

أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَالِدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالنَّعَامِ الْمُخْلِيسِ (١)
جَعَلَ بَعْدَ مَعَ مَا (٢) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَابْتَدَأَ مَا بَعْدَهُ (٣) .

وَاعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنْ زَيْدٌ لَذَاهِبٌ ، وَإِنْ عَمْرٌو خَيْرٌ مِنْكَ ، لَمَّا خَفَّفَهَا
جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ لَكِنْ حِينَ خَفَّفَهَا ، وَأَلْزَمَهَا اللَّامَ لِثَلَاثَتَلْبَسِ بِإِنْ الَّتِي [هِيَ]
بِمَنْزِلَةِ مَا الَّتِي تُعْنَى بِهَا (٤) .

وَمِثْلُ ذَلِكَ : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ (٥) » ، إِنَّمَا هِيَ لَعَلَّيْهَا
[حَافِظٌ] .

وَقَالَ تَعَالَى : « وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » (٦) ، إِنَّمَا هِيَ :
لَجَمِيعٍ ، وَمَا لَنَوُ .

(١) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١١٦ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا
جَعَلَ « بَعْدَمَا » كَلِمَةً وَاحِدَةً ، فَكَفَّفَهَا « مَا » عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرُودِ وَهِيَائِهَا
لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ ، كَمَا مَنَعَتْ « لَمَلٍ » مِنَ الْعَمَلِ فِي الْمَفْرُودِ فَاسْتَوْنَفَتْ بَعْدَهَا الْجُمْلَةَ .
(٢) ط : « جَعَلَ بَعْدَمَا » بِإِسْقَاطِ « مَعَ » .

(٣) ط : « مَا بَعْدَهَا »

(٤) ط : « يُعْنَى بِهَا » .

(٥) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ الطَّارِقِ . وَهَذِهِ قِرَاءَةُ جَهْوَرِ الْقِرَاءِ . وَقَرَأَ
ابْنُ طَامِرٍ وَحَاصِمٌ وَحِزَّةٌ مِنَ السَّبْعَةِ وَأَبُو جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ : « لَمَّا » بِتَشْدِيدِ
الْمِيمِ ، وَهِيَ بِمَعْنَى « إِلَّا » فِي لُغَةِ هَذَا ، يَقُولُونَ : أَقْسَمْتُ عَابِكَ لَمَّا فَعَلْتُ كَذَا ،
أَيُّ إِلَّا فَعَلْتَهُ . انظُرْ إِتْحَافَ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ٤٣٦ — ٤٣٧ وَالْمَغْنَى ١ : ٢٢٠ .

(٦) الْآيَةُ ٣٢ مِنْ سُورَةِ يَسٍ . وَهِيَ قِرَاءَةُ جَهْوَرِ السَّبْعَةِ . وَقَرَأَ ابْنُ طَامِرٍ
وَحَاصِمٌ وَحِزَّةٌ : « لَمَّا » بِالتَّشْدِيدِ . وَالْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ .

وقال تعالى: « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ (١) »، « وَإِنْ نَظُنُّكَ كَافِرًا لَكُنَّا مِنَ الْكَاذِبِينَ (٢) » .

وحدَّثنا من نثق به ، أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لم يمتلئ .
وأهل المدينة يقرءون : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لِيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ (٣) »
يخففون وينصبون ، كما قالوا :

* كَانُ تَدْيِيَهُ حُقَانُ (٤) *

وذلك لأنَّ الحرفَ بمنزلة الفعل ، فلما حُذِفَ من نفسه شيء لم يغيَّر عمله كما لم يغيَّر عملُ لَمْ يَكُ وَلَمْ أَبْلُ حين حُذِفَ . وأما أَكْثَرَهُمْ فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا (٥) كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضَمُّوا إليها ما .

(١) الآية ١٠٢ من الأعراف .

(٢) الآية ١٨٦ من الشعراء .

(٣) الآية ١١١ من سورة هود . وهذه قراءة نافع المدني وابن كثير المكي .
وقرأ أبو عمرو والكسائي بتشديد إنَّ وتخفيف لما . وابن طامر وحضض وحجرة
بتشديدهما . إتحاف فضلاء البشر ٢٦٠ والأساليب الإنشائية لعبد السلام هارون ٤٦ .

(٤) عجز بيت سبق الاستشهاد به في ص ١٣٥ .

(٥) ط : « في حروف الابتداء بالحذف » .

هذا باب ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة

لإضمارك ما يكون مستقرًا لها، ووضعاً لو أظهرته ، وليس هذا المضمرُ بنفس المظهر . وذلك : إنَّ مَلاً ، وإنَّ وَلدًا ، وإنَّ عَدَدًا ، أى إنَّ لهم مَلاً . ٨٤ فالذى أضمرت « لَهُمْ » .

ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحدٌ إنَّ الناسَ [أَلْبُ] عليكم ، فيقول : إنَّ زيدا ، وإنَّ عمرا ، أى إنَّ لنا (١) . وقال الأعشى (٢) :

إِنَّ مَحَلًّا ، وَإِنَّ مُرْتَحَلًّا ، وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا (٣)

وتقول : إنَّ غيرَها إبِلًا وشاءٌ كأنَّه قال : إنَّ لنا غيرَها إبِلًا وشاءٌ ، أو عندنا غيرَها إبِلًا وشاءٌ . فالذى تُضمرُ (٤) هذا النحو وما أشبهه . وانتصب الإبلُ والشاءُ كانتصابِ فارسٍ إذا قلت : ما في الناسِ مثله فارساً .

(١) السيرافي : قال الفراء : إنما تحذف مثل هذا إذا كثرت إنَّ ليعرف أن أحدها مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف . ويحكي أن أعرابياً قيل له : الزبابة الفأرة ؟ فقال : إن الزبابة وإن الفأرة . أى أن هذه مخالفة لهذه .

(٢) ديوانه ١٥٥ وابن الشجري ١ : ٣٢٢ والحصائص ٢ : ٢٧٣ وابن يعيش

١ : ١٠٣ / ٨ : ٧٤ والحزاة ٤ : ٣٨١ والهمع ١ : ١٣٦ ويس ١ : ١٦٩ .

(٣) أى إن لنا محلاً في الدنيا ، أى حلولا . وإن لنا مرتحلاً ، أى ارتحلاً عنها إلى غيرها وهو الموت أو الآخرة . والسفر : المسافرون ، أى من رحلوا عن الدنيا . والمهل : الإبطاء . والمراد عدم الرجوع . يقول : في رحيل هؤلاء إبطاء وعدم عودة . ويروى : « إذ مضوا مهلاً » ، ويروى : « مثلاً » ؛ أى فيمن مضى مثل لمن بقى بعدهم : أى سيفنون كما فنى هؤلاء .

والشاهد فيه حذف خبر « إن » لقريظة علم السامع .

(٤) ط : « يُضمر » .

ومثل ذلك قول الشاعر (١):

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا (٢)

فهذا كقوله: ألاماء بارداً ، كأنه قال : ألاماء لنا بارداً ، وكأنه قال :
يا ليت لنا أيام الصبا ، وكأنه قال : يا ليت أيام الصبا أتقبلت رَوَّاجِعَا .

وتقول : إن قريباً منك زيداً ، إذا جعلت قريباً منك موضعه . وإذا
جعلت الأول هو الآخر قلت : إن قريباً منك زيدٌ .

وتقول : إن قريباً منك زيدٌ (٣) ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول :
إن زيداً قريبٌ منك أو بعيدٌ منك (٤) ، لأنه اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ . وقال
امرؤ القيس (٥):

وإن شفاءَ عِبْرَةٍ مَهْرَاقَةٍ فهل عند رَسْمِ دَارِسٍ من مُعَوَّلٍ (٦)

(١) هو الراجز المعجاج . ملحقات ديوانه ٨٢ . وانظر ابن سلام ٦٥
وابن يعيش ١ : ١٠٣ : ١٠٤ / ٨ : ٨٤ والخزانة ٤ : ٢٩٠ والممع ١ : ١٣٤
وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٢٣٦ والأثموني ٢ : ٢٧٠ .

(٢) قال ابن سلام : وهي لغة لهم . سميت أبا عون الحرمازي يقول : ليت
أباك منطلقاً وليت قاعداً . فاخبرني أو بلغني أن منشأ بلاد المعجاج ؛ فأخذها
عنه . والشاهد في البيت وتخرجه صرح به سيويوه فيما يلي .

(٣) ط : « إن بعيداً منك زيد »

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٥) من معلقته المشهورة . وانظر المنصف ٣ : ٤٠ والخزانة ٤ : ٦١ ، ٣٨٩

والممع ٢ : ٧٧ ، ١٤٠ وشرح شواهد المعنى ٢٦٢ ، ٢٩٥ .

(٦) العبرة : الدمة . والمهراقية : المصبوبة . والهاء مفتوحة في الوصف
كما هي مفتوحة في المضارع : يهريق ، لأنها ليست بأصلية ، إنما هي بدل من همزة
أراق . وانظر بقية بحثه في اللسان (هرق) . يقول : بكأوه يشفي من لوعة =

فهذا أحسنُ لأنهما نكرة .

وإن شئت قلت : إن بعيداً منك زيداً . وَقَلَّمَا يكون بعيداً منك ظرفاً
وإنما قلَّ هذا لأنك لا تقول إن بُعدك زيدا وتقول إن قُرْبَكَ زيد .
فالدُّنُوُّ أَشَدُّ تَمَكِينًا (١) في الظرف من البُعد .

وزعم يونس أن العرب تقول : إنَّ بَدَلَكَ زيداً ، أى إنَّ مكانَكَ زيدا .
والدليل على هذا قولُ العرب : هذا لك بَدَلٌ هذا ، أى هذا لك مكان هذا .
وإنَّ جعلت البدل بمنزلة البديل قلت إنَّ بَدَلَكَ زيدٌ ، أى إنَّ بديلَكَ زيدٌ .
وتقول : إنَّ أَلْفًا في دراهمك بِيضٌ ، وإن في دراهمك أَلْفًا بِيضٌ . فهذا
يَجْرَى مجرى النكرة في كان وليس ؛ لأنَّ المخاطبَ يَحْتَاج إلى أن تعلمه ههنا
كما يَحْتَاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أحدٌ فيها خيراً منك . وإنَّ شئت
جعلت فيها مستقرّاً وجعلت البيض صفةً .

واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا (٢) ، مثله في باب كان ،
ومثل ذلك قولك : إنَّ أَسَدًا في الطريق رابضاً ، وإنَّ بالطريق أَسَدًا رابضٌ .
وإنَّ شئت جعلت بالطريق مستقرّاً ثم وصفتَه بالرابض ، فهذا يَجْرَى هنا
مجرى ما ذكرتُ من النكرة في باب كان .

= الأسي : ولسكنه قليل النفع والجدوى ، ولن يرد ما فاتته من فقد الأجرة : والرسم :
ما بقي من آثار الدار لاصقاً بالأرض . والدارس : البالي . والمعول : التعويل
والانكال ؛ أو هو من العويل بمعنى البكاء ، فيكون مكاناً أو مصدرأ ميمياً .
والشاهد فيه نصب « شفاء » إنما لأن مع تنكيرها ؛ لأن الخبر نكرة مثلها .
وهو أحسن من أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة في نحو : إن قريبا منك
زيد . و يروى : « شقائي » فلا شاهد فيه هنا .

(١) ط : « تمكنا »

(٢) ط : « ههنا » ، في هذا الموضع وتاليه .

هذا باب ما يكون محمولا على إن

فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء

فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريفٌ وعمرو ، وإن زيدا منطلقٌ وسعيدٌ ، فعمر وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسنٌ ، والآخر ضعيف .

فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى إن زيدا منطلقٌ ، زيدٌ منطلقٌ ، وإن دخلت توكيدا ، كأنه قال : زيدٌ منطلقٌ وعمرو : وفي القرآن مثله : « إن الله يرى من المشركين ورسوله ^(١) » .

وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولا على الاسم المضمرفي المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلقٌ هو عمرو ، وإن زيدا ظريفٌ هو عمرو .

وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيدا منطلقٌ وعمراً ظريفٌ ، فحملته على قوله عز وجل : « ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلامٌ والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ^(٢) » . وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك ، أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال ، كأنه قال : ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلامٌ والبحر هذا امرأة ، ما نفذت كلمات الله ^(٣) .

(١) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) السيرافي : إنما أحوج سيويه إلى أن يفسر رفع البحر بالحال لأن حمل

رفع البحر على موضع « أن » لا يحسن ؛ لأن لو لا يليها الابتداء .

وقال الراجز ، وهو رؤبة بن العجاج^(١) :
 ٢٨٦ إِنَّ الرِّبِيعَ الجُودَ والخْرِيفَا يَدَا أَبِي العَبَّاسِ والثُّبَيْوفا^(٢)
 ولكنَّ المُنْقَلَةَ فِي جَمِيعِ الكَلَامِ بِمَنْزِلَةِ إِنَّ .

وإذا قلت إن زيدا فيها وعمرو، جرى عمرو بعد «فيها» مجراه بعد الظريف؛ لأن فيها في موضع الظريف ، وفي فيها إضمارٌ . ألا ترى أنك تقول : إن قومك فيها أجمعون ، وإن قومك فيها كلهم ؛ كما تقول : إن قومك عرب أجمعون و [في] فيها اسمٌ مضمَّرٌ مرفوعٌ كالذي يكون في الفعل إذا قلت : إن قومك يتطلقون أجمعون . وقال جرير^(٣) :

إِن الخِلَافَةَ والنَّبِوَةَ فِيهِمْ والمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ^(٤)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وقال رؤبة » . وانظر ملحقات

ديوان رؤبة ١٧٩ والعيني ٢ : ٢٦١ والممع ٢ : ١٤٤ والتصريح ١ : ٢٢٦ :

(٢) الربيع ، هنا : المطر الذي يكون في الربيع . والجود ، بالفتح : هو الواسع الغزير الذي لا مطر فوقه . والخريف : المطر يكون في الخريف ؛ وكذا الصيوف : أمطار الصيف . وأبو العباس هو السفاح عبد الله بن محمد بن علي . مدحه فجعل يديه لكثرة معرفته بهذه الأمطار :

والشاهد إتياع « الصيوف » للربيع ؛ ولو رفع حملا على الموضع أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز .

(٣) لم يرد البيت التالي في ديوانه . وانظر ابن يعيش ٨ : ٦٦٦ والعيني ٢ : ٣٦٣ .

(٤) الأطهار : جمع طاهر ، كصاحب وأصحاب وشاهد وأشهد ؛ وهو من نادر

الجمع . والشاهد فيه رفع « المكرمات » حملا على محل إن واممها ، وهو الرفع على الابتداء ، أو عطفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والتقدير : استقرا فيهم ها والمكرمات . ويجوز أن تكون مبتدأ خبره فيهم مقدرة ، ويجوز نصب المكرمات إتياعاً للخلافة . أما « سادة » فغير مبتدأ محذوف ، أي وهم سادة ، أو مبتدأ حذف خبره على تقدير : وفيهم سادة أطهار .

وإذا قلت : إن زيدا فيها ، وإن زيدا يقول ذاك ، ثم قلت نفسه ، فالنصبُ أحسن . وإن أردت أن تحمله ^(١) على المضمر فعلى : هو نفسه .

وإذا قلت إن زيدا منطلق لا عمرو ، فتفسيره كتفسيره مع الواو . وإذا نصبت فتفسيره كنصبه مع الواو ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق لا عمراً .

واعلم أن لعلَّ وكانَّ وليتَ ثلاثهنَّ ^(٢) يجوز فيهن جميعُ ماجاز في إنَّ ، إلا أنه لا يُرفعُ بعدهن ^(٣) شيءٌ على الابتداء ، ومن ثمَّ اختار الناسُ ليتَ زيدا منطلقٌ وعمراً ^(٤) وقبَّحَ عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا هو ، ولم تكن ليتَ واجبةً ولا لعلَّ ولا كانَّ ، فقبحَ عندهم أن يدخلوا الواجبَ في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن .

ولكن بمنزلة إن .

وتقول : إن زيدا فيها لابل عمرو . وإن شئت نصبت . و« لا بل » تجرى مجرى الواو ولا .

(١) ط : « وإن أردت حمله » .

(٢) ط : « ثلاثهن » . والوجهان جائزان .

(٣) في الأصل وب : « بعده » .

(٤) السيرافي : حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي ، فلذلك لم يحملوه على الابتداء . ألا ترى أنا لو قلنا : ليت زيدا منطلق وعمرو مقيم ، على عطف جملة على جملة ، كان عمرو مقيم خارجاً عن التمني ؟

هذا باب ما تستوى فيه الحروف الخمسة

وذلك قولك ، إن زيدا منطلق العاقل اللبيب . فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين : على الاسم المضمّر في منطلق ، كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مررتُ به زيدٌ إذا أردت جوابَ بمن مررت . فكأنه قيل له : من ينطلق ؟ فقال : زيدُ العاقلُ اللبيبُ . وإن شاء رَفَعَهُ على : مررتُ به زيدٌ ، إذا كان جوابَ مَنْ هو ؟ فتقولُ : زيدٌ ، كأنه قيل له : مَنْ هو ؟ فقال : العاقلُ اللبيبُ .

وإن شاء نَصَبَهُ على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : « قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ ^(١) » ، و « عِلْمَ الْغُيُوبِ » .

هذا بابٌ ينتصب فيه الخبرُ بعد الأحراف الخمسة

انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء

لأنَّ المعنى واحدٌ في أنه حالٌ ، وأنَّ ما قبله قد عملَ فيه ، ومنعَهُ الاسمُ الذي قبله أن يكون مجولاً على إنَّ . وذلك قولك : إنَّ هذا عبدُ الله منطلقاً ، وقال تعالى : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ^(٢) » . وقد قرأ بعضهم : « أُمَّتُكُمْ

(١) الآية ٤٨ من سورة سبأ . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . وقراءة النصب لعيسى ، وابن أبي إسحاق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عبيدة ، وأبي حيوة ، وحرب عن طلحة . تفسير أبي حيان ٧ : ٢٩٢ .

(٢) من الآية ٩٢ من الأنبياء ، وختامها : « وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ » ، والآية ٥٢ من المؤمنون ، وهي : « وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ » بالواو في أولها . ورفع « أُمَّتُكُمْ » مع نصب « أُمَّة » هي قراءة الجمهور ، ونصبها مع رفع « أُمَّة » هي قراءة الحسن . تفسير أبي حيان ٦ : ٣٣٧ .

أُمَّةً وَاحِدَةً، حَمَلَ أُمَّتِكُمْ عَلَى هَذِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ، إِنَّ أُمَّتِكُمْ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ.
وتقول: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ مَنْطِقٌ، فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين
قلت: هَذَا الرَّجُلُ مَنْطِقٌ، إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ [هنا] يَكُونُ خَيْرًا لِلْمَنْصُوبِ
وصَفَةً لَهُ، وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ يَكُونُ صِفَةً لِمَبْتَدَأٍ أَوْ خَيْرًا لَهُ.

وكذلك إذا قلت: لَيْتَ هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَكَلَّ هَذَا زَيْدٌ ذَاهِبًا،
وَكَانَ هَذَا بَشَرٌ مَنْطِقًا. إِلَّا أَنَّ مَعْنَى إِنَّ وَلَسَكِنَّ لَأْتَمَّهَا وَاجْتَبَانًا مَعْنَى هَذَا
عَبْدُ اللَّهِ مَنْطِقًا، وَأَنْتَ فِي لَيْتَ تَمَنَّاهُ فِي الْحَالِ، وَفِي كَانَ تَشْبَهُهُ إِنْسَانًا
فِي حَالِ ذَهَابِهِ كَمَا تَمَنِّيْتَهُ إِنْسَانًا فِي حَالِ قِيَامِهِ. وَإِذَا قُلْتَ لَعَلَّ فَأَنْتَ تَرْجُوهُ
أَوْ تَخَافُهُ فِي حَالِ ذَهَابِهِ. فَلَعَلَّ وَأَخَوَاتُهَا قَدْ عَمِلْنَ فِيهَا بَعْدَهُنَّ عَمَلِينَ: الرَّفْعُ
وَالنَّصْبُ، كَمَا أَنَّكَ حِينَ قُلْتَ (١): لَيْسَ هَذَا عَمْرًا وَكَانَ هَذَا بَشَرًا، عَمَلْنَا
عَمَلِينَ، رَفَعْنَا وَنَصَبْنَا، كَمَا قُلْتَ (٢) ضَرَبَ هَذَا زَيْدًا، فزَيْدًا يَنْتَصِبُ
بِضَرْبِ (٣)، وَهَذَا ارْتَفَعَ بِضَرْبِ ثُمَّ قُلْتَ: أَلَيْسَ هَذَا زَيْدًا مَنْطِقًا،
فَانْتَصَبَ الْمَنْطِقُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَمْرُ، فَانْتَصَبَ كَمَا انْتَصَبَ فِي إِنَّ،
وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ فَعَلُ الْفَاعِلِ بَعْدَمَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ
قَبْلَهُ، وَصَارَ كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا قَائِمًا، فَهُوَ مِثْلُهُ فِي التَّقْدِيرِ،
وَلَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى.

وتقول: إِنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ أَخُوكَ قَائِمًا (٤)، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ الَّذِي فِي الدَّارِ؟

(١) هذا ما في ط. وفي الأصل وب: «كأنك قلت».

(٢) ط: «كأنك إذا قلت»

(٣) ط: «فزيد انتصب بضرب».

(٤) السيرافي: فعل هذا الظاهر لا يجوز إذا أردت به أخوة النسب؛ لأنك

إن نصبت قائمًا بأخوك لم يجز كما لا يجوز: زيد أخوك قائمًا، في النسب =

فقال : إن الذي في الدار أخوك قائماً ، فهو يجرى في أن ولكن في الحسن والقبح ، مجراه في الابتداء : إن قُبِحَ في الابتداء أن تذكر المنطلق قُبِحَ ههنا ، وإن حُسِنَ أن تذكر المنطلق حُسِنَ ههنا ، وإن قُبِحَ أن تذكر الأخ في الابتداء قُبِحَ ههنا ، لأنَّ المعنى واحد ، وهو من كلامٍ واجب .

وأما في لَيْتَ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ ، فَيَجْرِي مجرى الأوَّل .

ومن قال : إنَّ هذا أخاك منطلقاً قال : إنَّ الذي رأيتُ أخاك ذاهباً^(١) . ولا يكون الأخُ صفةً للذي ، لأنَّ أخاك أخصُّ من الذي ، ولا يكون له صفةٌ من قبيلِ أنَّ زيداً لا يكون صفةً لشيء .

وسألتُ الخليل عن قوله ، وهو لرجل من بني أسد :

إن بها أكتلَ أورزاما خويرِ بينِ ينقُفانِ الهاماً^(٢)

== وإن نصبت قائماً بالظرف على تقدير : إن الذي في الدار قائماً أخوك ، صار قائماً في صلة الذي ، ولم يجوز أن تفصل بين الصلة والموصول بأخوك وهو خبر . وإن جعلت أخوك في معنى المؤاخاة والمصادقة ، وجعلته هو العامل في «قائماً» جاز . (١) ط : « منطلق » .

(٢) الرجز من الشواهد الحسين . وأنشده في الكامل ٤٥٤ وأمالى

ابن الشجري ٢ : ٣١٨ وشرح شواهد المعنى ٧٢ والأشعري ٣ : ١٠٧ .

(٣) أكتل ورزام : لسان كانا يقطمان الطريق بأرمام . والحويرب : مصغر خارب ، وهو اللص ، أو سارق الإبل خاصة . والهام : جمع هامة ، وهي الرأس . ينقُفان الهام : يستخرجان الدماغ والمنخ . وهذا مثل ضربه لخدقهما بالسرقة واستخرجهما لأخفى الأشياء وأبعدها مراما .

والشاهد فيه : نصب « خويريين » على الشتم . ولا يجوز نصبه على الحالية من أكتل ورزام ، لأن الخبر ينبغي أن يكون عن أحدهما لوجود «أو» ، فلو كان حالاً لجاء مفرداً كالخبر فقال « خويرياً » ، كما تقول إن في الدار زيداً أو عمراً جالسا ، ولا تقول جالسين .

٢٨٨ فزعم أن خويريين انتصبا على الشتم ، ولو كان على إن لقال خُوَيْرِيًّا ، ولكنه انتصب على الشتم ، كما انتصب « سَمَالَةُ الْحَطَبِ »^(١) ، « والنازلين بكل معترك »^(٢) على المدح والتعظيم . وقال^(٣) :

أَمِنْ عَمَلِ الْجِرَافِ أَمْسٍ وَظُلْمٍ وَعُدْوَانِهِ أَعْتَبْتُمُونَا بِرَأْسِمِ^(٤)

أَمِيرِي عَدَاءٍ إِنْ حَبَسْنَا عَلَيْهِمَا بَهَائِمَ مَالٍ أَوْ دِيًّا بِالْبَهَائِمِ^(٥)

نصبهما على الشتم ؛ لأنك إن حملت الأميرين على الإعتاب كان محالا ، وذلك لأنه لا تحمل^(٦) صفة الاثنين على الواحد ولا تحمل الذي جرّ الإعتاب على الذي جرّ الظلم ، فلما اختلف الجرّان واختلطت الصفتان صار^(٧) بمنزلة

(١) الآية ٣ من سورة المسد .

(٢) جزء من بيت سبق الكلام عليه في ٢٠٢ من الجزء الأول .

(٣) انظر اللسان (جرف ٣٧٠) . وأنشده في الخزانة ١ : ٣١٤ عرضاً .

(٤) الجراف ، ضبط في ط بفتح الجيم ، وفي اللسان بضمها ضبط قلم .

والجراف ورأسم : عاملان للسلطان ، ذكر جورها وعدوانها فيما يأخذان من صدقات المال . أعتبه : أرضاه وأزال ما يوجب عتبه ، وهو هنا على النهك ؛ فإن كل منهما غير مرضى .

(٥) العداء ، بالفتح : الظلم وتجاوز الحد ، وأراد بهائم المال هنا الإبل ،

أى إن حبسنا عليهما الإبل ليأخذنا صدقاتها جارا فذهبنا بها . يقال أودى بالشيء : ذهب به ،

والشاهد نصب « أميرى » على الشتم ، ولا يجوز نصبه على الحال ، ولا جره

على البدل من الاسمين ، لاختلاف العامل فيهما ، لأن الجراف مجرور بالإضافة ورأسا مجرور بالباء ، وهما متعلقان بأعتبتمونا ، فلهذا نصب على القطع .

(٦) ط : « لا يحمل » ، في هذا الموضع وتاليه .

(٧) أى صار الكلام ، وفي ط : « صارتا » .

قولك : فيها رجلٌ وقد أتاني آخرُ كرييينِ ، ولو ابتداءً فرفعَ كان جيداً ،
ومما ينتصب على المدح والتعظيم قولُ الفرزدق (١) :

ولكنني استبقيتُ أعراضَ مازنٍ وأيامها من مستنيرٍ ومُظلمٍ (٢)

أناساً بشغفٍ لا تزالُ رماحهمُ شوارِعَ من غيرِ العشيرةِ في الدمِ (٣)

ومما ينتصب على أنه عَظَمَ الأمرُ قولُ عمرو بن شأس الأسدِي (٤) :

ولمَّ أَرَكْنِي بعدَ يومٍ تعرَّضتُ لنا بين أثوابِ الطُّرافِ من الأدمِ (٥)

كلاييةً وبريةً حبستريَّةً نأتكَ وخانتُ بالمواعيدِ والذمِّ (٦)

٢٨٩

(١) ديوان الفرزدق ٨٢١ .

(٢) يذكر أنه استثنى بنى مازن ، وهم من فزارة ، مما حجا به قيسا وإن كانوا منهم ، لفضلهم وشهرة أيامهم في حروبهم على اختلاف ما كان فيها .

(٣) النغر : موضع الخفاة ، ومنه نغور سواحل البحار ، يقول : هم مقيمون في النغر يذبون عنه ويحمونه . والشوارع : من شرع في الماء ، أى ورد ، أى يوقعون بأعدائهم دون أهلهم وعشيرتهم فيوردون رماحهم في دماء أعدائهم . والشاهد فيه نصب « أناسا » على التعظيم والمدح . ولا يحسن نصبه حالا ، لأنه لا يتعلق بمعنى قبله يقع فيه .

(٤) ط : « قوله ، وهو لعمرو بن شأس الأسدِي » . والشاهد لم أجده في غير الكتاب ، وليس في الآيات التي أنشدها له أبو تمام في الحماسة ٢٨٠ — ٢٨٢ بشرح المرزوقي .

(٥) تعرضت : بدت وظهرت وتصدت . وعنى بالأثواب الستور . والطراف كتاب : قبة من آدم ، تكون لأهل الغنى واليسار . والإدم ، بالتحريك : جمع أديم ، وهو الجلد ما كان ، وقيل الأحمر ، وقيل المدبوغ .

(٦) نسبها إلى قبيلها ثم حيا ثم فصيلتها ورهطها . نأتك : بدت عنك ، يقال : نآه ونأى عنه . والباء في « بالمواعيد » زائدة .

والشاهد فيه نصب « كلايية » وما بعدها على التعظيم ، لا على الحال .

أَناساً عِدَى عُلِقْتُ فِيهِمْ . وَلِيَتِي طَلَبْتُ الْهُوَى فِرَاسَ ذِي زَلَقٍ أَشْمٌ (١)
وقال الآخر :

ضَنَنْتُ بِنَفْسِي حِقْبَةً ثُمَّ أَصْبَحْتُ لِبْنَتِ عَطَاءٍ بَيْنَهَا وَجَمِيعِهَا (٢)
ضِيَابِيَّةٌ مُرِّيَّةٌ حَابِسِيَّةٌ مُنِيفًا بِنَعْفِ الصَّيْدِ لَيْنٍ وَضِعْمِهَا (٣)
فكلُّ هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبا .

ومما يدلُّك على أنَّ هذا ينتصب على التعظيم والمدح ، أنَّك لو حملت الكلامَ على أن تجعله حالا لما بنيتَه على الاسمِ الأوَّلِ كان ضعيفا . وليس هنا (٤) تعريفٌ ولا تنبيهٌ ، ولا أرادَ أن يوقع شيئا في حالٍ ، لقبحه ولضعف المعنى .

(١) أَناساً ، يعنى القبائل التي نسبها إليها ، وهم من بني عامر ، وكان بينهم وبين أسد قومه حروب ومغاورة ، فجعلهم عدى لذلك . أى علقها وهى بينهم فلا سيبل إليها ، ولذا تمى أن يكون قد طلب هواه فى رأس جبل أشم ، أى مرتفع . ذو زلق : أملس لا تثبت عليه القدم . يقول : هى أبعد منالاً من الأروى التى تألف شواحق الجبال .

وفى هذا البيت نصب « أَناساً » على الاختصاص والتشنيع لا على الحال ، لفساد المعنى .

(٢) لم أجد هذا البيت وتاليه فى غير سيبويه . الحقبة : السنة ، وأراد الحين من الدهر ، والجميع هنا بمعنى الاجتماع . يقول : حاولت أن أضن بنفسى عن حبها حينما ثم غلبنى هواها فأطعت الهوى وصار لها بين نفسى واجتماعها ، أى كل نفسى . (٣) الضباب ومرة وحابس ، أحياء من بني عامر . والمنيف : المشرف العالى . والنعف : أصل الجبل . والصيدلان : جبل . يقول : هى من قوم أشراف ، وضعهم مشرف المحل ، فكيف رفيعهم .

والشاهد فيه نصب « ضياوية » وما بعده ، على النفعيم .

(٤) ط : « ههنا » .

وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول (١) :

* أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ (٢) *

نَصَبَهُ عَلَى الْفَخْرِ .

وقال الخليل : إنَّ من أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا ، عَلَى الْإِغَاءِ كَانَ ، وَشَبَّهَ بِقَوْلِ

الشاعر ، وهو الفرزدق (٣) :

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيرَانَ لَنَا كَانُوا - كِرَامِ (٤)

٢٩٠

وقال : إنَّ من أَفْضَلِهِمْ كَانَ رَجُلًا يَقْبَحُ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ إِنَّ من خِيَارِهِمْ

رَجُلًا ، ثُمَّ سَكَتَ كَانَ قَبِيحًا حَتَّى تَعْرِفَهُ بِشَيْءٍ ، أَوْ تَقُولَ : رَجُلًا من أَمْرِهِ

كَذَا وَكَذَا .

وقال : إنَّ فِيهَا كَانَ زَيْدٌ ، عَلَى قَوْلِكَ : إِنَّهُ فِيهَا كَانَ زَيْدٌ ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ

لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْمَلَ الْكَلَامَ عَلَى إِنْ .

وقال : إنَّ أَفْضَلَهُمْ كَانَ زَيْدٌ وَإِنْ زَيْدًا ضَرَبْتُ ، عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّهُ زَيْدًا

(١) مباحثات ديوان رؤبة ١٩١ وابن يعيش ١ : ٤٦ .

(٢) رؤبة من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، وفيهم الشرف والعدد .
وفي العرب سعود كثيرة ، مثل سعد بن مالك في ربيعة ، وسعد بن ذبيان في غطفان
وسعد بن بكر في هوازن ، وسعد بن هذيم في قضاة ، بل هم أكثر من أربعين .

انظر فهارس جهرة الأنساب لابن حزم ٥٧٩ - ٥٨٠ .

والشاهد فيه نصب « أكرم » على التفخيم والفخر .

(٣) ديوانه ٨٣٥ والخزانة ٤ : ٣٧ والمعنى ٢ : ٤ . وشرح شواهد المغنى ٢٣٦

والأشعري ١ : ٢٤٠ والتصريح ١ : ١٩٢ .

(٤) وكذا في الديوان . والرواية المشهورة : « إذا مررت بدار قوم » . وقوله :

أَلَسْتُمْ طَائِجِينَ بِنَا لَعْنًا نَرَى الْعُرْصَاتِ أَوْ أَثْرَ الْحِيَامِ

فَقَالُوا : إِنْ فَعَلْتَ فَأَغْنِ عَنَّا دَمَوْا غَيْرَ رَاقِيَةِ السَّجَامِ

ضربتُ ، وإنه كان أفضلهم زيدٌ . وهذا فيه قُبْحٌ ، وهو ضعيفٌ ، وهو في الشعر جائزٌ . ويجوز أيضاً على : إن زيدا ضربتهُ ، وإن أفضلهم كأنه زيدٌ فتنصبه على إن ، وفيه قُبْحٌ كما كان في إن .

وسألتُ الخليل رحمه الله تعالى عن قوله : « وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ (١) » و [عن] قوله تعالى جده : « وَيَكَاَنَ اللَّهُ (٢) » فزعم أنها وى (٣) مفعولةٌ من كأن ، والمعنى وقع (٤) على أن القوم انذهبوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا فقليل لهم : أما يشبهه أن يكون هذا (٥) عندكم هكذا . والله تعالى أعلم .

وأما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله (٦) .

(١) الآية ٨٢ من سورة القصص . ونصها : « وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس يقولون : ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ، لولا أن من الله علينا لحسف بنا ، ويكأنه لا يفلح الكافرون »

(٢) الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٣) هذه الكلمة ، وكلمة « تعالى جده » قبلها ، ليست في ط .

(٤) ليست في ط .

(٥) ط : « ذا » .

(٦) السيرافي : في ويكأن ثلاثة أقوال : أحدها قول الخليل الذي ذكرناه ، تكون وى كلمة تندم يقولها المتندم ويقولها المتندم لغيره ، ومعنى كأن التحقيق . الثاني : قول الفراء ، تكون ويك موصولة بالكاف ، وأن منفصلة ، ومعناها عنده تقرير ، كقولك : أما ترى ؟ ! والقول الثالث : يذهب إلى أن ويك بمعنى ويملك ، وجعل أن مفتوحة بفعل مضمر ، كأنه قال : ويملك أعلم أن الله .

وقال [القرشيؑ ، وهو] زيد بن عمرو بن نفيل (١) :

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرٍ (٢)
وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَيْبَ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضَرٍّ (٣)

واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ،
وإنَّك وزيدٌ ذاهبان ؛ وذلك أنَّ معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ،
كما قال :

* ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً (٤) *

على ما ذكرتُ لك .

وأما قوله عزَّ وجل : « وَالصَّابِغُونَ (٥) » ، فعلى التقديم والتأخير ، كأنه
ابتدأ على قوله « وَالصَّابِغُونَ » بعدما مضى الخبرُ .

(١) مجالس نعلب ٣٨٩ والخصائص ٣ : ٤١ ، ١٦٩ وابن يعيش ٤ : ٧٦
والمعجم ٢ : ١٠٦ وشرح شواهد الشافية ٣٣٩ والخزانة ٣ : ٩٥ ، ٩٦
والأشعوني ٣ : ١٩٩ .

(٢) سألته ، يعني زوجته اللتين ذكرهما في بيت قبله ، وهو :
تلك عرساي تنطقان على العمى سد إلى اليوم قول زور وهتر
وسال : مخفف سأل بإبدال الهمزة ألفاً . والنكر ، بالضم : المنكر .
(٣) النشب : المال . والشاهد فيه « ويكأن » فهي عند الخليل وسيبويه
مركبة من « وى » للتشبيه و « كأن » للتشبيه ، ومعناها ألم تر ، كما ذكر المفسرون .
(٤) سبق الكلام عليه في ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ . وصدوره :

* بدا لي أنى لست مدرك ما مضى *

(٥) من الآية ٦٩ في سورة المائدة .

وقال الشاعر ، [بشر بن أبي خازم (١)] :

وإلا فاعلموا أنا وأتم بُغاة ما بقينا في شِقَاقِ (٢)

٢٩ كأنه قال : بُغاة ما بقينا وأتم .

هذا باب كم

اعلم أن لِكُم موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرفُ المستفهمُ به ، بمنزلة كيف وأين . والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى رَبِّ .

وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلا ومفعولا وظرفا ، ويُنْبئُ عليها ، إلا أنها لا تَصَرَّفُ تَصَرَّفُ يوم وليلة ، كما أن حيثُ وأين لا يتصرفان تَصَرَّفُ تَحْتَكُ وخَلْفَكَ ، وهما موضعان بمنزلةهما ، غير أنهما (١) حروفٌ لم تَتَمَكَّنْ في الكلام ، إنما لها مواضعٌ تلزمها في الكلام . ومثل ذلك

(١) ديوانه ١٦٥ والإنصاف ١٩٠ وابن يعيش ٨ : ٦٩ ، ٧٠ والخزانة ٤ : ٣١٥ والمعنى ١ : ٢٧١ والتصريح ١ : ٢٢٨ .

(٢) بغاة : جمع باغ ، من البغي ، وهو الظلم والعدوان . والشقاق : الخلاف والتنازع . وما مصدرية ظرفية . أي إن استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعاً بغاة .

والشاهد فيه وقوع الضمير المنفصل الذي محله الرفع ، وهو «أتم» بين اسم إن وخبرها مسبوqa بواو العطف ، فهو في تقدير جملة ، أي وأتم بغاة ، عطفت على جملة «أنا بغاة» . وأجاز الأعم أن يكون خبر أن محذوفا دل عليه خبر المبتدأ الذي يمهدها . وأجاز الفراء وشيخه الكسائي أن يعطف بالرفع على اسم إن قبل أن يذكر الخبر، فيقول : إنني وزيد على وفاق ، قياسا على ظاهر هذا الشاهد . (٣) ط : «أنا» .

في الكلام كثير وقد ذكر فيما مضى ، وستره فيما يُستقبل (١) إن شاء الله .
 أمّا كَمْ في الاستفهام إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرفُ
 في الكلام منونٍ ، قد عملَ فيما بعده لأنّه ليس من صفته ، ولا محمولاً على
 ما حمل عليه . وذلك الاسم « عشرون » وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين .

وإذا قال لك رجلٌ : كم لك ، فقد سألك عن عددٍ ؛ لأنّ كَمْ إنما هي
 مسألة عن عدد ههنا ، فعلى المجيب أن يقول : عشرون أو ما شاء ، ممّا هو
 أسماؤه لعدّةٍ . فإذا قال لك : كم لك درهماً ؟ أو كم درهماً لك ؟ ففسّر ما يسأل عنه
 قلتَ عشرون درهماً ، فعملت كَمْ في الدرهم عملَ العشرين في الدرهم ، ولكَ
 مبنيةٌ على كَمْ .

واعلم أنّ كَمْ تعمل في كل شيءٍ حسنٌ للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا
 قُبِحَ للعشرين أن تعمل في شيءٍ قُبِحَ ذلك في كَمْ ؛ لأنّ العشرين عددٌ منونٌ
 وكذلك كَمْ هو منونٌ عندهم ، كما أنّ خمسةَ عشرَ عندهم بمنزلة ما قد لفظوا
 بتوينه ، لولا ذلك لم يقولوا خمسةَ عشرَ درهماً ، ولكنّ التوين ذهب منه
 كما ذهب ممّا لا يتصرف ، وموضعه موضع اسم منونٍ . وكذلك كَمْ موضعها
 موضع اسم منونٍ ، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ ؛ لأنّهما غيرُ
 متمكّنين في الكلام .

وذلك أنك لو قلت : كم لك الدرهم ، لم يجز كما لم يجز في قولك عشرون
 الدرهم ، لأنّهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم . وهذا معنى الكلام ، ولكنهم
 حذفوا الألف واللام ، وصيّروه إلى الواحد ، وحذفوا من استخفافاً كما قالوا :

هذا أولُ فارسٍ في الناس ، وإنما يريدون هذا أولُ من الفُرسان^(١) . فُحذف الكلامُ .

وكذلك كَمْ ، إنما أرادوا كم لك من الدراهم ، [أو كم من الدراهم لك] . وزعم أن كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإن كانت عربيةً جيدة . وذلك أن قولك العشرون لك درهماً فيها قبح ، ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً ، لأنه كأنه صار عوضاً من التمكن^(٢) في الكلام ، لأنها لا تكون إلا مبتدأةً ولا تؤخر فاعلةً ولا مفعولةً . لا تقول : رأيتَ كم رجلاً ، وإنما تقول : كم رأيتَ رجلاً . وتقول : كم رجلٍ أتاني ، ولا تقول أتاني كم رجل . ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام ، لأنه لا يقوى قوَّةُ الفاعل وليس مثل كم لما ذكرتُ لك . وقد قال الشاعر^(٣) :

٢٩٢

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حوَّلاً كميلاً^(٤)
يذكرُ نيكَ حنينُ العجولِ ونوحُ الحمامةِ تدعو هديلاً^(٥)

(١) ب : « أول فارس من الفرسان » .

(٢) ط : « المتمكن » .

(٣) هو العباس بن مرداس . انظر مجالس ثعلب ٩٤٢ والإنصاف ٣٠٨ وابن يمش ٤ : ١٣٠ والخزانة ١ : ٥٧٣ / ٣ : ١١٩ والعينى ٤ : ٤٨٩ والممع ١ : ٢٥٤ وشرح شواهد المغنى ٣٠٧ والأشئوني ٤ : ٧١ .

(٤) الكميل : الكامل ، جاءوا به على كمل بضم الميم ، كما في اللسان . يقول : لم أنس عهدك على تطاول الزمان .

(٥) العجول ، كصبور : الواله التي فقدت ولدها ، امجلبتها في ذهابها وحيثها جزماً ؛ يقال للنساء وللإبل ، كما هنا . والمديدل : صوت الحمامة ؛ أو هو الفرخ الذي تزعم الأعراب أن جارحاً قد صاده في سفينة نوح ؛ فليست من حمامة إلا وهي تسمى =

وكم رجلاً أذاك ، أقوى من كم أذاك رجلاً ، وكم ههنا فاعلة . وكم رجلاً ضربت ، أقوى من كم ضربت رجلاً ، وكم ههنا مفعولة .

وتقول : كم مثله لك ، وكم خيراً منه لك ، وكم غيره لك ، كل هذا جائزٌ حسنٌ ؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس . تقول : كم غيره مثله لك ، انتصب غير بكم وانتصب المثل لأنه صفة له .

ولم يُجِزْ يونسُ والخليلُ رحمهما الله كم غلماناً لك ، لأنك لا تقول عشرون ثياباً لك ، إلا على وجه لك مائة بيضاً ، وعليك راقودٌ خلاً . فإن أردت هذا المعنى قلت : كم لك غلماناً ، ويقبح أن تقول كم غلماناً لك ؛ لأنه قبيح أن تقول : عبد الله قائماً فيها ، كما قبيح أن تقول قائماً فيها زيدٌ . وقد قسرنا ذلك في بابه (١) .

وإذا قلت : كم عبد الله ما كث ، فكم أيامٌ وعبد الله فاعلٌ . وإذا قلت (٢) : كم عبد الله عندك ، فكم ظرفٌ من الأيام ، وليس يكون عبد الله تفسيراً للأيام لأنه ليس منها . والتفسيرُ : كم يوماً عبد الله ما كث ، أو كم

= عليه . يقول : إذا حنت والله من الإبل ، أو ناحت حمامة رقت نفسى فكنت منك على تذكار .

والشاهد في البيت السابق ؛ وهو الفصل بين « ثلاثين » و « حولا » بالمجرور ضرورة . وهذا تقوية لجواز الفصل بين كم وتمييزها عوضاً لما منعت من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، فهي واجبة التقديم ، وأما الثلاثون ونحوها ، فلما لها من التصرف بالتقديم والتأخير وفقدان الصدارة وجب اتصال التمييز بها إلا في الضرورة .

(١) انظر ما سبق في ص ٨٨ .

(٢) ط : « قال » .

شهرًا عبدُ الله عندك ، فعبدُ الله يَرْتَفِعُ بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت :
كم رجلاً ضَرَبَ عبدُ الله .

فإذا قلت : كم جريبًا أرضك ، فأرضك مرتفعةٌ بكم لأنها مبتدأةٌ ،
والأرضُ مبنيةٌ عليها ، وانتصب الجريب لأنه ليس بمبنى على مبتدأ ، ولا مبتدأ ،
ولا وِصفٍ ، فكأنك قلت : عشرون درهماً خيرٌ من عشرة .

٢٩٣

وإن شئت قلت : كم غلمانٌ لك ؟ فتجعلُ غلمان في موضع خبرِكم ، وتجعلُ
لكَ صفةً لهم (١) .

وسألتُه عن قوله (٢) : على كم جَدَعٍ يَبْتُك مَبْنِي ؟ فقال : القياسُ التَّصْبُ
وهو قولُ عامَّةِ الناس (٣) . فأما الذين جرَّوا فإنَّهم أرادوا معنى من ، ولكنَّهم
حذفوها هنا تخفيفاً على اللسان ، وصارتُ على عوضاً منها .

ومثل ذلك : الله لا أفعلُ ، وإذا قلتُ لاها الله لا أفعلُ لم يكن إلا
الجرُّ ، وذلك أنه يريد لا والله ، ولكنَّه صار «ها» عوضاً من اللفظ
بالحرف الذي يجرُّ وعاقبه (٤) .

(١) السيراني ما ملخصه : التقدير كم غلاماً غلمان ، فتكون كم مبتدأً وغلمان
خبره ولك صفة . وكم في الاستفهام تنصب لا غير ، أما إذا قلت : كم غلماناً لك
لم يجر ، لأنك إن نصبت غلماناً على التمييز لم يجر ، لأن كم في الاستفهام لا يميز
إلا بواحد كعشرين ، وإن نصبتها على الحال لم يجر ، لأن العامل لك ،
وهي مؤخره ، فإن قدمت لك جاز كما يجوز عبد الله فيها قائماً ، وتقديره :
كم مما لي بك في حال ما هم غلمان ؟ كما تقول : لك مائة بيضا ، أي في حال
ما هي بيضا .

(٢) ليست في ط .

(٣) أي جمهورهم ومعظمهم .

(٤) هذا ما في ط وب ، وفي الأصل : « وعاقبه » .

ومثل ذلك ذلك : آله لتفعلن ؟ إذا استفهت ، أضروا الحرف الذي يجر وحذفوا ، تخفيفاً على اللسان ، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقبا .

واعلم أن كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون ، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فأجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله . والمعنى معنى رب ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .

فإن قال قائل : ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسم غير منون ؟ فالجواب فيه أن تقول : جملوها في المسألة (١) مثل عشرين وما أشبهها ، وجملت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة ، تجر ما بعدها ، كما جرت هذه الحروف ما بعدها . فجازا في كم حين اختلف الموضعان ، كما جاز في الأسماء المتصرفة التي هي للعدد .

واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ورُب غير اسم ، بمنزلة من . والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك ، تجعله خبر كم . أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام ، فيمنصبون بها كأنها اسم منون . ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه رب إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء ؛ لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال ثلاثة أثواباً

(١) أي السؤال والاستفهام .

كانَ معناه معنى ثلاثة أثوابٍ . وقال يزيد بن صَبِيَه (١) :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاهُ (٢)
وقال الآخر (٣) :

أَنْتَ عَيْرًا مِنْ حَمِيرِ خَنْزَرَةٍ فِي كُلِّ عَيْرٍ مائَتَانِ كَمَرَةٍ
وبعضُ العرب يُنشد قولَ الفرزدق (٤) :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلِيَّ عِشَارِي
وهم كثيرٌ ، فمنهم (٥) الفرزدقُ [والبيتُ له] .

٢٩٤

وقد قال بعضهم : كَمْ عَلِيَّ كُلِّ حَالٍ مَنُونَةٌ ، ولكنَّ الذين جرُّوا
في الخبر أضرُّوا مِنْ كَمَا جازَ لهم أَنْ يُضْمِرُوا رَبًّا .

وزعم الخليل (٦) أن قولهم : لاهِ أبوك ولقيته أمس ، إنما هو على : لله

(١) في الشنتمري أنه الربيع بن ضبع ، وكذا في معظم المراجع . وانظر مجالس
تعلب ٣٣٢ والمعمرين ٧ وابن يعيش ٦ : ٢١ والخزائنة ٣ : ٣٠٦ والعيني ٤ :
٢٨١ والهمع ١ : ٢٥٣ والأشعوري ٤ : ٦٧ والتصريح ٢ : ٢٧٣ واللسان (فتا) .
(٢) ويروى : « اللذاذة والفتاه » ، و « أودى المسرة والفتاه » . وسبق
السلام عليه في ١ : ٢٠٨ .

والشاهد فيه نصب « عاما » بعد « مائتين » للضرورة ، والوجه جر
التمييز فيه .

(٣) هو الأعور بن براء الكلبي ، كما في حواشي ١ : ٢٠٨ حيث سبق
السلام على الرجز .

(٤) سبق السلام عليه في ٧٢ . والشاهد فيه هنا نصب التمييز بعد كم الخبرية .

(٥) ط فقط : « منهم » .

(٦) لم يذكر هنا في الأصل وب « رحمه الله » كما هو المتبع فيما .

أبوك ، ولقيته بالأمس ، ولسكتهم حذفوا الجارَّ والألفَ واللامَ تخفيفاً على اللسان . وليس كلُّ جارٍ يُضمرُ ، لأنَّ المجرور داخلٌ في الجارِّ ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، فمن تمَّ قبْحُ ، ولسكتهم قد يُضِمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم^(١) ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوَجُ . وقال الشاعر العنبري^(٢) :

وَجَدَاءٌ مَا يُرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةِ لِعَطْفٍ وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رَبِّدُهَا^(٣)
وقال امرؤ القيس^(٤) :

وَمِثْلِكَ بِكَرًّا قَدْ طَرَقْتُ وَثَيْبًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مُغِيلًا^(٥)

(١) ط فقط : « في كلامهم » .

(٢) أنشده في اللسان (جدد ، سما) بدون نسبة أيضاً .

(٣) الجداء : الفلاة لا ماء بها ، من الجد وهو القطع . ويقولون : ناقة

جداء : قليلة اللبن يابسة الضرع . والسماة : جمع سام ، وهو الصائد يسمو للوحش يتعين شخوصها ويطلبها ، أو يلبس السماة للصيد ، وهو جورب يلبسه الصياد ليقية حر الرمضاء . والزيب : ما تريب من الوحش فيها . يقول : هي فلاة لا ماء بها ولا عمران فيكون بها ريب من الوحش يصاد فيخشي الصائد .

وشاهده خفض « جداء » على إضمار « رب » .

(٤) من معلقته . وانظر العيني ٣ : ٣٣٦ واللسان (غيل ٢٤) .

(٥) ويروى : « ومثلك حبلى قد طرقت ومرضعا . والثيب : التي تزوجت

وفارقت زوجها بأى وجه كان بعد أن مسها . والتأمم : جمع تميمية ، وهي العوذة تعلق على الصبي لدفع العين . والمغيل ، بفتح الياء ، ومثله المغال : الذى أغالته أمه أو أغيلته : سقته الغيل ، وهو بالفتح : لبن المائتية أو لبن الحبلى . يذكر حجة النساء له .

والشاهد فيه خفض « مثلك » على إضمار رب . وقد ينصب على المفعولية للفعل الذى بعده .

أى رُبَّ مثلك . ومن العرب من يَنْصبه على الفعل .

وقال الشاعر^(١):

وَمِثْلَكَ رَهْبِي قَدْ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقْلُبُ عَيْنَيْهَا إِذَا مَرَّ طَائِرٌ^(٢)

سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب .

والتفسير الأول في كم أقوى ، لأنه لا يُحْمَلُ على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيّدٌ .

ولا يقوى قول الخليل في أمس ، لأنك تقول ذَهَبَ أمس بما فيه .

وقال : إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت

٢٩٥

أو لم يستغن ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيحٌ

أن تفصل^(٣) بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنما

كلمة واحدة . والاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا

ضاربٌ بك زيدا ، ولا تقول : هذا ضاربٌ بك زيدا . وقال زهير^(٤) :

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٣٧٨ واللسان (رهب ٤٢٢)

والحيوان ٣ : ٤١٥ والبيان ٣ : ٣٠٧ . وفي حواشي البيان ٣ : ٣٠٥

نسبته إلى أبي الريس الثعلبي ، أو الجون المحرزي .

(٢) يخاطب ناقته . والرهبي : الناقة المهزولة جدا . ويروى : « فثلك

أو خيراً » . والرذية : المهزولة من السير ، أو المميبة الساقطة . وإنما تقلب

عينها خشية الطائر أن يزل على ما بها من دبر فيأكلها .

والشاهد فيه نصب « مثلك » بالفعل بده .

(٣) ط : « يفصل » .

(٤) البيت لم يرد في ديوان زهير . ونسب أيضاً إلى كعب ولده ، وليس

في ديوانه أيضاً . انظر العيني ٤ : ٤٩١ وابن يعيش ٤ : ١٢٩ ، ١٣١ والإنصاف

٣٠٦ والأشعري ٤ : ٨٣ واللسان (غور) .

تَوْمٌ سَنَاآ وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا^(١)
وقال القطامي^(٢) :

كَمْ نَالْتِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^(٣)
وإن شاء رَفَعَ فَجَعَلَ كَمْ الْمِرَارَ الَّتِي نَالَ فِيهَا الْفَضْلُ، فَارْتَفَعَ الْفَضْلُ بُنَا لِنِي،
فصار^(٤) كقولك : كم قد أتاني زيدٌ، فزيد فاعلٌ وكَمْ مفعولٌ فيها، وهي
المِرَارُ الَّتِي أَتَاهُ فِيهَا، وليس زيدٌ من المِرَارِ. وقد قال بعض العرب^(٥) :

(١) يذكر ناقته، أنه يقصد بها هذا المدوح على بعد الطريق، والطريق
محدود بما به من آكام وامتون. والغار : الغائر، على معنى فَصِيلٍ، كما قيل في
الشائك شاكٌ، وفي سائر الشيء : سارُهُ، وفي هائر : هارٌ.
والشاهد فيه الفصل بين « كم » وتميزها، وهو « محدودبا » لقبح الفصل
بين الجار والمجرور. وسيبويه يوجب النسب في هذا للفصل إلا للضرورة،
والفراء يجيزه في السعة.

(٢) ديوانه ٦ وابن يعيش ٤ : ١٢٩، ١٣١ والإنصاف ٣٠٥ والخزانة
٣ : ١٢٢ والمعنى ٣ : ٤/٢٩٨ : ٤٩٤ والممع ١ : ٢٥٥ والأشئوني ٤ : ٨٢.
(٣) العدم : فقد المال وقلته. والإقتار : الافتقار. يمدح هؤلاء القوم،
بأنهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته وحين يبلغ الجهد به أنه لا يستطيع الاحتمال،
أي الارتحال لطلب الرزق، ضعفاً منه وعجزاً. ويزوي « أجتمل » بالجيم، أي
أجمع العظام لاستخراج جميلها، والجميل : الودك.
والشاهد فيه نصب « فضلا » على التمييز، حين فصل بينها وبين كم
الجزئية بفاصل.

(٤) هذه الكلمة ساقطة من ط.

(٥) هو الفرزدق. وقد سبق التخريج والكلام على البيت في ٧٢.
والشاهد هنا رفع « عمّة » على الابتداء. والمسوغ للبدء بها وصفها
بالمجرور.

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاهُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

فجعل كم مراراً ، كأنه قال : كم مرةً قد حلبت عشاري على عماتك (١) .
وقال ذو الرمة ، ففصل بين الجار والمجرور :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ ، مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ، أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (٢)
وقال الآخر :

فَكَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٌ كَمِيٌّ وَيَاسِرٌ فَتِيَّةٍ سَمَحٌ هَضُومٌ (٣)

وقد يجوز في الشعر أن تيجر وبينها وبين الاسم حاجزٌ ، فنقول : كم فيها رجلٍ ، كما قال الأعشى :

إِلَّا عُسَلَاةٌ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ (٤)

فإن قال قائلٌ : أضمرُ « مِنْ » بعدَ فيها . قيل له : ليس في كلِّ موضعٍ يضمُّ الجارُ ، ومع ذلك إنَّ وقوعها بعدَ كمٍّ أكثرُ . وقد يجوز في الشعر

٢٩٦

(١) ب : « عماتك » ، وفي ط : « قد حلبت على عماتك » بإسقاط « عشاري » .

(٢) سبق الكلام عليه في الجزء الأول ص ١٧٩ . والشاهد فيه الفصل بين

المضاف والمضاف إليه ، أي أصوات أو آخر الميسر .

(٣) البيت من الحسين التي لم يعرف لها قائل ، ولم أجده في مرجع آخر .

وفي ط ، ب « كم قد فاتني » بالحرَم . فاتني ، أي فقدته بالموت ورزئت فيه .

والسكى : الشجاع . والياسر : الداخل مع القوم في الميسر لكرمه . والفتية :

جمع فتى ، وهو الكامل الجزل من الرجال . والسمح : الكريم الجواد .

والهضوم : الذي يهضم ماله للصديق والجار والسائل ، والهضم : الظلم والنقصان .

والشاهد فيه وقوع « كم » ظرفاً لتكثير المراتر .

(٤) سبق الكلام عليه في ١ : ١٧٩ .

أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز ، على قول الشاعر ^(١) .

كَم بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعَلَىٰ وَكَرِيمٍ بِخُلَّةٍ قَدْ وَضَعَهُ ^(٢)

الجرّ والرفع والنصب على ما فسّرناه ، كما قال :

كَم فِيهِمْ مَلِكٍ أَعْرَّ وَسُوقَةٍ حَكَمٍ بِأَرْذِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبِي ^(٣)

(١) ب : « قال وقد يجوز على قول الشاعر » ، وفي ط : وقال : « يجوز

على قول الشاعر » . وما هنا هو نص الأصل .

والشاعر هو أنس بن زعيم ، أو عبد الله بن كريب ، أو أبو الأسود . انظر

ابن عيش ٤ : ١٣٢ والإنصاف ٣٠٣ والخزانة ٣ : ١١٩ والمعنى ٤ : ٤٩٣

والهمع ١ : ٢٥٥ / ٢ : ١٥٦ والأشئوني ٤ : ٨٢ .

(٢) المقرف : النذل اللثيم أبوه . يقول : قد يرفع اللثيم جوده وينزل بالكريم بخله .

والشاهد جواز الأوجه الثلاثة في « مقرف » ، فالرفع على أن يكون مبتدأ

مع ظرفية كم لتكثير المرار ، وخبر مقرف هو نال العلى . والنصب على التمييز

لقبح جره مع الفصل ، والجر على الفصل بين كم وما عملت فيه الجر في الضرورة .

وعلى النصب والجر تكون « كم » في موضع الابتداء .

(٣) البيت من الخمسين ، ولم أجده مرجعاً . والأعر : المشهور ، وأصل

الغرة : البياض في الوجه . والسوقة ، بالضم : الرعية تسوسها الملوك فكأنهم

يسوقونهم فينساقون لهم ، يقال للواحد والجمع ، وللذكر والأنثى ، ويقال

في جمعها « سَوْقٌ » . والحكم : الحاكم والقاضي . والاحتباء : أن ينتطق بردائه

أو حائل سيفه ، ويدخل في انتطاقه ساقيه ملتويتين في عودده ويعتمد عليه بظهره .

وربما كان الاحتباء باليدين ، وكانت السادة من العرب تعتاد هذا في مجالسها

ولا تحل جبوتهما إلا في ضرورة .

والشاهد فيه خفض « ملك » بإضافة « كم » مع الفصل بالجار والمجرور ،

للضرورة . ولو رفع أو نصب لجاز كما جاز في السابق .

وقال (١):

كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع (٢)

وتقول: كم قد أتاني لا رجل ولا رجلاً ، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان . فهذا محمول على ما حمل عليه كم لأعلى ما عمل فيه (٣) كم ، كأنك قلت: لا رجل أتاني ولا رجلاً ، ولا عبد لك ولا عبدان . وذلك لأن كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت عشرون درهماً ، أو بجميع (٤) منكور ، نحو ثلاثة أثواب . وهذا جائز في التي تقع في الخبر . فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين .

ولو قلت: كم لا رجلاً ولا رجلين ، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز ، لأنه ليس هكذا تفسير العدد ، ولو جاز ذا لقلت: له عشرون لا عبداً ولا عبدتين ، فلا رجل ولا رجلاً توکید لكم لالذي عمل فيه ، لأنه لو كان عليه كان محالاً ، وكان نقضاً ،

ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عبداً؟ فيقول: عبدان أو ثلاثة أعبد ،

٢٩٧

(١) هو الفرزدق ، وليس في ديوانه . وانظر الإنصاف ٣٠٤ والحزانة ٣ :

١٢٢ والعيني ٤ : ٣٩٢ وابن يعيش ٤ : ١٣٠ ، ١٣٢ والأشعري ٤ : ٨٢ .

(٢) الدسيعة : العطية ، من دسع البعير بجرته : قذف بها . ويقال الدسيعة :

الجفنة ، وهو كناية عن كرمه . والماجد : الشريف .

والشاهد فيه خفض « سيد » بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور ، وجواز

ذلك خاص عند سيويه بالضرورة ، والقول فيه كقول في سابقه

(٣) ط : « ما عمل فيه كم » .

(٤) ط : « بجمع » .

حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى مَا حَمَلَ عَلَيْهِ كَمْ ، وَلَمْ يُرِدِ السَّائِلُ (١) مِنَ الْمَسْتَوَلِ أَنْ يَفْسِّرَ لَهُ الْعَدَدَ الَّذِي يُسْأَلُ عَنْهُ ، إِنَّمَا عَلَى السَّائِلِ أَنْ يَفْسِّرَ الْعَدَدَ حَتَّى يَجِيبَهُ الْمَسْتَوَلُ عَنِ الْعَدَدِ ، ثُمَّ يَفْسِّرُهُ بَعْدَ إِنْ شَاءَ ، فَيُعْمَلُ فِي الَّذِي يَفْسِّرُ بِهِ الْعَدَدَ كَمَا أَعْمَلَ السَّائِلُ كَمْ فِي الْعَبْدِ (٢) ، وَلَوْ أَرَادَ الْمَسْتَوَلُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَنْصِبَ عَبْدًا أَوْ عَبْدَيْنِ عَلَى كَمْ ، كَانَ قَدْ أَحَالَ ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَجِيبَ السَّائِلَ بِقَوْلِهِ : كَمْ عَبْدًا فَيَصِيرُ سَائِلًا (٣) .

وَمَعَ ذَلِكَ (٤) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ كَمْ وَهِيَ مُضْمَرَةٌ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعِينَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ وَلَا اسْمٍ أَخَذَ مِنَ الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْمَسْتَوَلُ عَبْدَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ أَعْيِدِ فَنَصَبَ عَلَى كَمْ ، أَنَّهُ قَدْ أَضْمَرَ كَمْ .
وَزَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَجُوزُ [أَنْ تَقُولَ] : كَمْ غَلَامًا لَكَ ذَاهِبٌ ؟ تَجْعَلُ لَكَ صَفَةً لِلْغَلَامِ ، وَذَاهِبًا خَيْرًا لَكُمْ .

(١) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٢) هذا ما في ط ، وفي الأصل وب : « العدد » .

(٣) السيرافي : أى على السائل أن يفسر فيقول : كم درهما أو ديناراً لك ؟ فيقول المستول : عشرون أو ثلاثون ، وإن شاء ذكر الممدود فقال : ثلاثون درهما أو ديناراً ، وإن شاء لم يفسر النوع لأن السائل قد ذكره فلا اضطراب بالمجيب إلى ذكره ، ومعنى قوله « ولو أراد المستول عن ذلك أن ينصب عبداً . . » إلخ يعني أن المستول لو نصب خرج عن حد الجواب فصار سائلاً ، لأنه إذا نصب فإنما ينصبه بكم ، والذي تلفظ بكم هو سائل . وإن أظهرها فقال في جوابه : كم لا عبداً ولا عبدين ، فقد أحال ، لأنه سأل وحقه أن يجيب . وإن لم يظهر كم فلا بد من أن يقدرها مضمرة فيشارك من أظهرها ، ويزيد عليه في إعمال كم مضمرة ، وهي وأمثالها لا تضر لضعفها .
(٤) ط : « هذا » .

ومن ذلك أن تقول : كم منكم شاهدٌ على فلان ، إذا جعلت شاهداً خبيراً لكم ، وكذلك هو في الخبر أيضاً ، تقول : كم مأخوذاً بك ، إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك في موضع لك إذا قلت : كم لك ؛ لأن لك لا تعمل فيه كم ، ولكنه مبنى عليها ، كأنك قلت كم رجلٍ لك وإن كان المعنيان مختلفين ، لأن معنى كم مأخوذاً بك ؛ غير معنى كم رجلٍ لك ، ولا يجوز في ربّ ذلك ، لأن كم اسمٌ وربّ غير اسم ، فلا يجوز أن تقول ربّ رجلٍ لك .

هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام

وذلك قولك : له كذا وكذا درهماً ، وهو مبهم في الأشياء بمنزلة كم ، وهو كناية للعدد ، بمنزلة فلان إذا كُنيت به في الأسماء ، وكقولك : كان من الأمر ذبّةً وذبّةً ، وذبّت وذبّت ، وكيّت وكيّت . صار ذا بمنزلة التنوين ؛ لأنّ المجرور بمنزلة التنوين .

وكذلك كائِن رجلاً قد رأيتُ ، زعم ذلك يونسُ ، وكائِن قد أتاني رجلاً . إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (١) من ؟ قال عز وجل : « وكائِن من قَورِيَّةٍ (٢) » . وقال عمرو بن شأس (٣) :
وكائِن رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ يَجِي ، أَمَامَ الْأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعًا (٤)

(١) ط : « إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من » .

(٢) الآية ٤٨ من سورة الحج و ٨ من سورة الطلاق .

(٣) همع الهوامع ١ : ٢٥٦ .

(٤) المدجج : اللابس السلاح تاماً . يردى : يمشى الرديان ، وهو ضرب

من المشى فيه تبيختر . والمقنع : المتغطى بالسلاح كالبيضة والمغفر ونحوها ، مما يوضع على الرأس .

والشاهد فيه استعمال « كائن » بمعنى كم ، مع الإتيان بمن الجارة بعدها .

فإنما أزموها « مِنْ » لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام ، ٢٩٨
 وصار كالمثل . ومثل ذلك : ولاسيباً زيد^(١) ، فربّ توكيد لازم حتى يصير
 كأنه من الكلمة .

وكأينّ معناها معنى ربّ^(٢) . وإن حذف من وما فعربي^(٣) .

وقال : إن جرّها أحد من العرب فعسى أن يجرّها بإضمار من كما جاز
 ذلك فيما ذكرنا في كم .

وقال : كذا وكأينّ عملنا فيما بعدها كعمل أفضلهم في رجل حين قلت :
 أفضلهم رجلاً ، فصار أيّ وذا بمنزلة التنوين ، كما كان هم بمنزلة التنوين .
 وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا : له كالعدد درهما ، وكالعدد من قرية .
 فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به .

وإنما تجيء الكاف للتشبيه ، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . من
 ذلك قولك : كأن ، أدخلت الكاف على أن للتشبيه .

(١) أي في لزوم ما الزائدة للتوكيد .

(٢) السيرافي : وقال الفراء : معناها كم ، وكثر استعمال النحويين من البصريين
 والكوفيين تفسيرها بكم . والذي قال سيبويه أصح ، لأن الكاف حرف دخوله
 على ما بعده كدخول رب ، وكم في نفسها اسم . وأنت تقول : كم لك ولا تقول
 كأى لك كما تقول رب لك .

(٣) أي إن حذف « مِنْ » مع « كأين » ، و « ما » مع « لاسيباً » .

هذا باب ما يَنْصِبُ نَصْبُكُمْ

إذا كانت منوثةً في الخبر والاستفهام

وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك ^(١) : ما في السماء موضعُ كَفِّ سَحَابًا ، ولى مثله عبداً ، وما في الناس مثله فارساً ، وعليها مثلها زُبْدًا .
وذلك أنك أردت أن تقول : لى مثله من العبيد ، ولى ميلؤه من العسل ، وما في السماء موضعُ كَفِّ من السحاب ، فحذفَ ذلك تخفيفاً كما حذفه من عشرين ^(٢) حين قال : عشرون درهماً ، وصارت الأسماء المضافُ إليها المجرورةُ بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حلت عليه ، فانتصبَ بِمِثْلِ كَفِّ وَمِثْلِهِ ، كما انتصب الدرهم بالعشرين ؛ لأن مثل بمنزلة عشرين ، والمجرور بمنزلة التنوين ، لأنه قد منع الإضافة كما منع التنوين .

وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدلٌ من التنوين ، ومع ذلك أنك إذا قلت لى مثله فقد أبهت ، كما أنك إذا قلت لى عشرون فقد أبهت الأنواع ، فإذا قلت درهماً فقد اختصت نوعاً، وبه يُعرفُ من أى نوع ذلك العددُ . فكذلك « مثله » هو مبهمٌ يقع على أنواعٍ : على الشجاعة ، والفروسة ، والعبيد . فإذا قال عبداً فقد بين من أى أنواعِ المِثْلِ . والعبدُ ضربٌ من الضروب التي تكون على مقدار المِثْلِ ، فاستخرج على المقدار نوعاً ، والنوعُ هو المِثْل ولكنه ليس من اسمه ، والدرهم ليس من العشرين

(١) ب ، ط : « نحو قولك » .

(٢) ط : « في عشرين » .

ولا من اسمه ، ولكنه ينصب كما تنصب العشرون (١) ، ويُحذف من النوع كما يُحذف من نوع العشرين ، والمعنى مختلفٌ .

ومثل ذلك : عليه شعْرُ كَلْبَيْنِ دَيْنًا ، الشعْرُ مقدارٌ . وكذلك : لِي مِْلُهُ الدارِ خَيْرًا مِنْكَ ، ولى خَيْرٌ مِنْكَ عبداً ، ولى مِْلُهُ الدارِ أَمْثالَكَ ، لِأَنَّ خَيْرًا مِنْكَ نَكْرَةٌ ، وَأَمْثالَكَ نَكْرَةٌ .

وإن شئت قلت : لِي مِْلُهُ الدارِ رُجُلًا ، وَأنت تريد جميعًا ، فيجوز ذلك ، ويكون كمنزله في كمٍ وعشرين .

وإن شئت قلت : رِجَالًا ، فجاز عنده كما جاز عنده في كمٍ حين دخل فيها معنى رُبٍّ ، لأن المقدار معناه مخالفٌ لمعنى كمٍ في الاستفهام ، فجاز في تفسيره الواحدُ والجميعُ كما جاز في كمٍ إذ دخلها معنى رُبٍّ ، كما تقول ثلاثةٌ أَثْوَابًا ، أَى من ذا الجنس ، تجعله بمنزلة التنوين .

٢٩٩

ومثل ذلك : لا كزیدِ فارسًا ، إذا كان الفارسُ هو الذى تَمَيَّته ، كأنك قلت : لا فارسَ كزیدِ فارسًا . وقال كعب بن جُعيلٍ :

لنا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجِّجٍ فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذَلِكَ مِرْفَدًا (٢)

[كأنه قال : فهل في معدٍّ مرفدٌ فوق ذلك مرفدًا] .

(١) ب ، ط : « كما ينصب العشرون » .

(٢) انظر ابن يعيش ٢ : ١١٤ . والمرفد : الجيش ، من قولهم رَفَدته ، إذا قوته وأعنته . والمدجج : اللابس السلاح . وصف جموع ربيعة وحلفاءهم من الأسد في الحروب التي كانت بينهم وبين تميم بالبصرة . أراد فهل في معد مرفد فوق ذلك . حذف « مرفد » لدلالة وصفه عليه وهو « فوق » .

والشاهد فيه نصب « مرفد » على التمييز لنوع الاسم المهم المشار إليه ، وهو « ذلك » .

ومثل ذلك : تَأَلَّهَ رَجُلًا ، كَأَنَّهُ أَضْمَرَ تَأَلَّهَ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ،
وما رَأَيْتُ مِثْلَهُ رَجُلًا .

هذا باب ما يَنْتَضِبُ انتِصَابَ الاسمِ بعدَ المقاديرِ

وذلك قولك : وَيَجْهُ رَجُلًا ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ رَجُلًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا ،
وما أشبه ذلك (١) . وإن شئت قلت : وَيَجْهُ مِنْ رَجُلٍ ، وَحَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ ،
وَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ رَجُلٍ ، فَتَدْخُلُ مِنْ هُنَا كَدْخُولِهَا فِي كَمْ تَوْكِيدًا . وَانْتَضَبَ
الرَّجُلُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ السَّكَلَامِ الْأَوَّلِ ، وَعَمَلٌ فِيهِ السَّكَلَامُ الْأَوَّلُ ، فَصَارَتْ
الهاءُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ .

ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت وَيَجْهُ فقد تَعَجَّبْتَ وَأَبْهَمْتَ ، مِنْ أَىِّ
أُمُورِ الرَّجُلِ تَعَجَّبْتَ ، وَأَىِّ الْأَنْوَاعِ تَعَجَّبْتَ مِنْهُ . فَإِذَا قُلْتَ فَارِسًا وَحَافِظًا
فقد اخْتَصَصْتَ وَلَمْ تُبَيِّنْهُمْ ، وَبَيَّنْتَ فِي أَىِّ نَوْعٍ هُوَ .

ومثل ذلك قول عباس بن مرداس :

وَمَرْءٌ يَجْمَعُهُمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعُمُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا (٢)

(١) السيراني : جميع ما ذكر في هذا الباب من الهاءات إنما هو ضمير ما قد
ذكره . وإنما يجرى ذكر رجل زيد أو عمرو ، فيثنى عليه ويذكر اللفظ الذي
يستحق به المدح فيقال ويجه رجلاً . فإذا قلت ذلك دللت على أنه محمود في الرجال
متعجب من فضله . وإذا قلت ويجه فارساً دللت على أنه متعجب منه في فروسيته .
(٢) الأصمعيات ٢٠٦ وجمع الموامع ٢ : ٩٠ . ورواية الأصمعيات «وقرة»
يمدحه بأنه إذا تبددت الخيل ، أى تفرقت في الغارة ، ردها وحماها . والطنن الشزر
هو ما كان في جانب ، وهو أشد من الدير وهو الطمن المستقيم ، وإنما كان الشزر أشد
لأن مقاتل الإنسان في جانبيه . أبرحت : تبين فضلك كما تبين البراح من الأرض .
والشاهد فيه نصب « فارساً » على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح .

فكأنه قال : فكفى بك فارسا ، وإنما يريد كفت فارسا . ودخلته
هذه الباء توكيدا .

ومن ذلك قول الأعشى (١) :

[تقول ابنتي حين جدَّ الرِّحيلُ] فأبرحتَ ربِّا وأبرحتَ جارًا (٢)

ومثله : أكرمُ به رجلا .

٣٠٠

هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا

وذلك لأنهم بدءوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسيرَ وذلك نَوًا ، فجرى
ذلك في كلامهم هكذا كما جرتْ إنَّ بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل
الفاعل ، فلزمَ هنا هذه الطريقة في كلامهم ، كما لزمَتْ إنَّ هذه الطريقة
في كلامهم .

وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب
حَسْبُكَ به وويجه (٣) ، وذلك قولهم : نِعِمَّ رَجُلًا عَبْدُ اللَّهِ ، كأنك قلت :
حَسْبُكَ به رجلا عبدُ الله ؛ لأنَّ المعنى واحد (٤) .

(١) ديوان الأعشى ٣٧ ونوادير أبي زيد ٥٥ والحزانة ١ : ٥٧٥ والتهمريج

١ : ٣٩٩ .

(٢) الشاهد فيه نصب « ربا » ، و « جارًا » على التمييز للنوع الذي أوجب

له فيه المدح .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من ط

(٤) السيرافي : نعم وبئس فملان ماضيان موضوعان للمدح والذم ، فعم

للمدح العام وبئس للذم العام ، ومبناها على قَعِيلِ في الأصل ، وفي كل واحد
منهما أربع لغات : قَمِيلٌ ، وِفْعِيلٌ ، وِفْعَلٌ ، وِفْعَلٌ ، ويلزم باب نعم وبئس =

ومثل ذلك : رَبُّهُ رَجُلًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَيَجْهَ رَجُلًا ، فِي أَنَّهُ تَعْمَلُ فِيهَا
بعده ، كَمَا عَمِلَ وَيَجْهَ فِيهَا بَعْدَهُ لَا فِي الْمَعْنَى . وَحَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا مِثْلُ نَعِمَ رَجُلًا
فِي الْعَمَلِ وَفِي الْمَعْنَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَنَاءَى فِي اسْتِجَابِهَا الْمَنْزِلَةَ الرَّفِيعَةَ .

وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ نَعِمَ وَلَا رَبُّهُ وَتَسْكُتَ ، لِأَنَّهَا إِذَا بَدَأَ بِالْإِضَارِ
عَلَى شَرِيعَةِ التَّفْسِيرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِضَارٌ مُقَدَّمٌ قَبْلَ الْأَسْمِ ، وَالْإِضَارُ الَّذِي يَجُوزُ
عَلَيْهِ السُّكُوتُ نَحْوُ زَيْدٌ ضَرْبُهُ إِذَا أَضْمَرَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَسْمَ مَظْهَرًا ،
فَالَّذِي تَقَدَّمَ مِنَ الْإِضَارِ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِمْ لَهُ التَّفْسِيرُ حَتَّى يَبَيِّنَهُ ، وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ
الْإِضَارِ فِي هَذَا الْبَابِ مَظْهَرٌ .

وَمِمَّا يَضْمُرُ لِأَنَّهُ يَفْسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ وَلَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِهِ مَظْهَرٌ قَوْلُ الْعَرَبِ :
إِنَّهُ كِرَامٌ قَوْمُكَ ، وَإِنَّهُ ذَاهِبَةٌ أُمَّتُكَ . فَالْهَاءُ إِضَارٌ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْتَ
بَعْدَ الْهَاءِ ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ — وَإِنْ كَانَ لَا يُتَكَلَّمُ بِهِ — قَالَ : إِنَّ الْأَمْرَ
ذَاهِبَةٌ أُمَّتُكَ وَفَاعِلَةٌ فَلِأَنَّهُ ، فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ كَأَنَّ خَيْرًا لِلْأَمْرِ ، فَكَذَلِكَ
مَا بَعْدَ هَذَا (١) فِي مَوْضِعِ خَيْرِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : نَعِمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : ذَهَبَ أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ ،
تَعْمَلُ نَعِمَ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي عَبْدِ اللَّهِ .
وَإِذَا قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ نَعِمَ الرَّجُلُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ : عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ ؛ كَأَنَّهُ (٢)

= ذَكَرَ شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْأَسْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ أَوْ الذَّمَّ ، وَالْآخَرَ الْمَمْدُوحَ
وَالْمَذْمُومَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَبُئْسَ الْخَادِمُ غُلَامُكَ ، فَالْأَسْمَ الَّذِي
يَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ هُوَ الْأَسْمَ الَّذِي تَعْمَلُ فِيهِ نَعِمَ أَوْ بُئْسَ .

(١) ط : « مَا بَعْدَ الْهَاءِ » .

(٢) ط : « أَوْ كَأَنَّهُ » .

قال نِعَمَ الرجلُ فقيل له مَنْ هو؟ فقال: عبدُ الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنَّه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعَمَ الرجلُ.

فَنِعَمَ تكونُ مرَّةً عاملةً في مضمَرٍ يفسَّرُه ما بعده، فتكونُ هي وهو بمنزلةِ وَيَحَى وَمِثْلَهُ، ثُمَّ يَعْلانُ في الذي فسَّرَ المضمَرَ عَمَلَ مِثْلَهُ وَيُوحَى إذا قلتَ لى مِثْلَهُ عبداً. وتكونُ مرَّةً أخرى تعملُ في مظهرٍ لا يتجاوزُه. فهي مرَّةً بمنزلةِ رَبُّهُ رَجُلًا، ومرَّةً بمنزلةِ ذَهَبَ أَخُوهُ، فتجري جري المضمَرَ الذي قُدِّمَ لما بعده من التفسيرِ وسَدَّ مكانَه، لأنَّه قد بينَه، وهو نحو قولك: أزيداً ضربتَه.

واعلم أنه محال أن تقول: [عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ، والرجلُ غيرُ عبدِ الله، ٣٠١ كما أنه محال أن تقول عبدُ الله هو فيها، وهو غيره.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نِعَمَ صغارهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومك نِعَمَ الصغارِ ونِعَمَ الكبارِ، وقومك نِعَمَ القومِ؛ وذلك لأنَّك أردت أن تجملهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، كما أنك إذا قلت عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ، فإنما تريد أن تجمله من أمة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نِعَمَ.

ومثل ذلك قولك: عبدُ الله فارهُ العبدِ فارهُ الدابةِ؛ فالدابةُ لعبدِ الله ومن سببه، كما أن الرجل هو عبدُ الله حين قلت عبدُ الله نِعَمَ الرجلُ، ولست تريد أن تُخبر عن عبدٍ بعينه ولا عن دابةٍ بعينها، وإنما تريد أن تقول إنَّ في ملكِ زيدِ العبدِ الفارهِ والدابةِ الفارهِ؛ إذ^(١) لم ترد عبداً بعينه ولا دابةً بعينها. فالاسمُ الذي يظهر بعد نِعَمَ إذا كانت نِعَمَ عاملةً فيه الاسمُ الذي فيه

(١) ب، ط: «إذا».

الألف واللام ، نحو الرجل ، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل ، إذا لم ترد شيئاً بعينه. كما أن الاسم الذي يظهر في رُبِّ قد يُبدأ باضمارِ الرَّجُلِ (١) قبله حين قلت : رَبُّه رجلاً لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وتبدأ باضمارِ الرَّجُلِ (٢) في نَعَمْ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ . فَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَ نَعَمْ الرَّجُلَ إِذَا أَضْمَرْتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ حَسْبُكَ بِهِ الرَّجُلَ ، إِذَا أُرِدْتَ مَعْنَى حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا .

ومن زعم أن الإضمار الذي في نَعَمْ هو عبدُ الله ، فقد ينبغي له أن يقول نَعَمْ عبدُ الله رجلاً ، وقد ينبغي له أن يقول : نَعَمْ أَنْتَ رَجُلًا ، فَتَجْعَلُ أَنْتَ صِفَةً لِلْمُضْمَرِ .

وإنما قُبِحَ هذا المضمَرُ أن يوصف لأنه مبدوء به قبل الذي يفسره ، والمضمَرُ المقدم قبل ما يفسره لا يوصف ، لأنه إنما ينبغي لهم أن يبينوا ما هو . فإن قال قائلٌ : هو مضمَرٌ مقدَّم ، وتفسيره عبدُ الله بدلاً منه محمولاً على نَعَمْ ، فأنت قد تقول عبدُ الله نَعَمْ رجلاً ، فتبدأ به ، ولو كان نَعَمْ يصيرُ لعبدِ الله لِمَا قُلْتَ عبدُ الله نَعَمْ الرَّجُلُ فترفعه ، فعبدُ الله ليس من نَعَمْ في شيء ، والرجلُ هو عبدُ الله ولكنه منفصلٌ منه كأنفصال الأخ منه إذا قلت : عبدُ الله ذهبَ أخوه . فهذا تقديره وليس معناه كمنه .

ويدلُّك على أن عبد الله ليس تفسيراً للمضمَرِ أنه لا يعمل فيه نَعَمْ بنصب ولا رفع (٣) ولا يكون عليها أبداً في شيء .

واعلم أن نَعَمْ تَوَثُّتْ وتذكَرُ ، وذلك قولك : نِعْمَتِ الْمَرْأَةِ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نَعَمْ الْمَرْأَةُ ، كَمَا قَالُوا ذَهَبَ الْمَرْأَةُ . وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَتِ أَكْثَرُ (٣) .

(١) ط : « رجل » .

(٢) ط : « برفع » .

(٣) علل السير في ذلك بقوله : « لنقصان تمكثها في الأفعال وطلان استعمال =

واعلم أنك لا تُظهِرُ علامةَ المضمرينَ في نَعَمَ ، لا تقول : نَعُومًا رَجَالًا ، يَكْتَفُونَ بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلِّ . وقال الله عز وجل : « وَكُلُّ آتَوْهُ دَاخِرِينَ »^(١) ، فحذفوا علامةَ الإضمارِ وأزموا الحذفَ ، كما أزموا نَعَمَ وبئسَ الإسكانَ ، وكما أزموا حُذِ الحذفَ ، ففعلوا هذا بهذه الأشياءِ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم .

وأصلُ نَعَمَ وبئسَ : نَعِمَ وبئسَ ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرِّدَاءِ والصلاحَ ، ولا يكونُ منهما فِعْلٌ لغير هذا المعنى .

٣٠٢

وأما قولهم : هذه الدارُ نِعَمَتِ البِلْدِ [فإنه] لما كان البلدُ الدارَ أقحموا التاءَ ، فصار كقولك : مَنْ كانت أمكَ ، وما جاءت حاجتك .

ومن قال نِعَمَ المرأةُ قال نِعَمَ البلدُ ، وكذلك هذا البلدُ نِعَمَ الدارُ ، لما كانت البلدُ ذُكْرًا . فلزم هذا في كلامهم لكثرة ، ولأنه صار كالمثل ، كما لزم التاء في ما جاءت حاجتك .

ومثل ذلك قول الشاعر ، [وهو لبعض السَّعْدِيِّينَ]^(٢) :

= المستقبل منهما ، ثم قال : « فإن قال قائل : لم لم يكن لهما مستقبل ، والأفعال لا تمتنع من الاستقبال إذا أريد بها الاستقبال ؟ قيل له : المانع من الاستقبال أنهما وضعا للمدح والذم ، ولا يصح المدح والذم إلا بما قد وجد وثبت في المدح والمذموم . »

(١) الآية ٨٧ من سورة النمل . وهذه قراءة جمهور القراء . وقراءة حفص وحمزة وخلف وواقفهم الأعمش « أتوه » بقصر الممزة وفتح التاء فعلا ماضياً . إنحاف فضلاء البشر ٣٤٠ . وقد سبقت الآية في ص ١١٥ .

(٢) نسب الرجز إلى منظور بن مرثد . انظر نوادر أبي زيد ٢٣٦ والنصف

لابن جنى ١ : ٢٨٩ والمخصص ١٧ : ٤ .

هل تعرفُ الدارَ يُعْفِيها المورُ والدجنُ يوماً والعجاجُ المَهْمورُ^(١)

* لكلِّ ريحٍ فيه ذَيْلٌ مَسْفورٌ^(٢) *

فقال « فيه » لأن الدارَ مكانٌ ، فحملَه على ذلك .

وزعم الخليل رحمه الله أن حَبِيداً بمنزلة حَبِّ الشئ^٤ ، ولكن ذا وَحَبٍّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لَوْلاً ، وهو اسم مرفوع كما تقول : يا ابنَ عَمٍّ ، فالعَمُّ مجرورٌ ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حَبِيداً ولا تقول حَبِيدِهِ ، لأنه صار مع حَبٍّ على ما ذكرتُ لك ، وصار المذكورُ هو اللازمُ ، لأنه كالمثل .

وسألته عن قوله ، وهو الراعي^(٣) :

فأوماتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبْتِ اللَّهِ عَيْنًا حَبْتِ أَيْمَاءِ فَي^(٤)

فقال : أَيْمَاءٌ تكونُ صفةً للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، وتكون استنهاماً

(١) يعفيا : يطمس آثارها . والمور ، بالضم : الغبار بالريح . والدجن ، بالفتح : إلباس الغيم السماء ، والعجاج : الغبار . والمهمور : المنسكب ، تهمره الريح .
(٢) ذيل الريح : آخرها على الاستعارة . مسفور : مكنوس ، والمسفرة ، المكنتة ، وكان الوجه أن يقول ذيل سافر ، لأنه يسفر التراب ، ولكن بناه على مفعول لأنه بمعنى مسفور به .

والشاهد فيه تذكير الضمير في « فيه » لأن الدار والمنزل بمعنى .

(٣) الحماسة ١٥٠٢ بشرح المرزوقى والعين ٣ : ٤٢٣ والممع ١ : ٩٣

والأشمونى ١ : ١٦٨ / ٢ : ٢٦٢ .

(٤) كان الراعى أمر ابن أخت له يقال حبت بنحر ناقة من إبل أصحابه لأنه كان في غير محله على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله ، فأوماً إليه بذلك ، أى أشار حتى لا يشعر به ، ففهم حبت إشارته لذكائه وحدة بصره .

والشاهد فيه « أيماء فَي » لم تضمنته من معنى المدح والتعجب الذى ضمنته

جدا . وأيماء رفع بالابتداء بتقدير أى فَي هو ، وما زائدة للتوكيد .

مبنيًا عليها ومبنيّةً على غيرها ، ولا تكون لتبيين العدد^(١) ولا في الاستثناء نحو قولك أتوتني إلاّ زيداً. ألا ترى أنك لا تقول : له عشرون أيّما رجلٍ ، ولا أتوتني إلاّ أيّما رجلٍ ، فالنصبُ في : لي مثله رجلاً ، كالنصب في عشرين رجلاً .
فأيّما لا تكون في الاستثناء ، ولا يختصُّ بها نوع من الأنواع ، ولا يُفسَّرُ بها عدد^(٢) .

وأيمًا قتيّ استفهامٌ . ألا ترى أنك تقول سبحان الله من هو وما هو ! فهذا استفهام فيه معنى التعجب . ولو كان خبراً لم يجوز ذلك ، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول من هو وتسكتُ .

٣٠٣

وأما أحدٌ وكرّابٌ وأرمٌ وكتيعٌ وعريبٌ ، وما أشبه ذلك ، فلا يقعن واجباتٍ ولا حالاً ولا استثناءً ، ولا يُستخرج به نوعٌ من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عمل عشرين في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً ، ولكنهن يقعن في النفي مبنيًا عليهن ومبنيّةً على غيرهن . فمن ثمّ تقول : ما في الناس مثله أحدٌ ، حملتَ أحداً على مثل ما حملتَ عليه مثلاً . وكذلك ما مررتُ بمنك أحدٍ ، وقد فسّرنا لِمَ ذلك . فهذه حالها كما كانت تلك حال أيّما .

فإذا قلت : له عسلٌ مِلْه جرةٌ ، وعليه دينٌ شعراً كلبين ، فالوجهُ الرفعُ ، لأنه وصفٌ . والنصبُ يجوزُ كنصب عليه مائةً بيضاً بعد التمام . وإن شئت قلت : لي مثله عبدٌ ، فرفعت . وهي كثيرةٌ في كلام العرب . وإن شئت رفعتَه على أنه صفةٌ وإن شئت كان على البدل .

فإذا قلت : عليها مثلها زُبدٌ ، فإن شئت رفعتَ على البدل ، وإن

(١) ط : « لتبين العدد » .

(٢) ط : « ولا تختصُّ بها نوعاً من الأنواع ولا تفسرُ بها عدداً » .

شئت رفعت على قوله ما هو؟ فتقول: زيدٌ، أى هو زيدٌ. ولا يكون الزيد
صفةً لأنه اسمٌ. والعبد يكون صفةً، وتقول: هذا رجلٌ عبدٌ. وهو قبيحٌ
لأنه اسمٌ.

هذا باب النداء^(١)

اعلم أن النداء، كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك
إظهاره. والمفردُ رُفِعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب.
وزعم الخليلُ رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا،
والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلكَ

(١) السيراني: باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ، وذلك لأن الألفاظ
في الأغلب إنما هي عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال، أو أشياء غيرها من
الألفاظ، كقولك: أكرمت زيداً، وقال زيد قولاً جميلاً. ولفظ النداء لا يعبر
به عن شيء آخر، وإنما هو لفظ مجراه مجرى عملٍ يعمله عامل. ولما كان لفظاً
احتاج إلى إجرائه على ما لا بد للفظ عنه من إعراب أو بناء، وليس معه شيء
من العوامل فيوجب ضرباً من الإعراب. وقد تكلمت العرب في المنادى بما انتهى
النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب. واختلفوا في علته، فسيويوه
وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به، وجعلوا الأصل في كل منادى
النصب، واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونحوها.
وقد ذكروا أن ما يقدر ناصباً هو «أدعو» أو «أنادي»، ولكن ذلك على
جهة التمثيل والتقريب؛ لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر.

ومذهب السيراني في هذا أنه لما احتاج المنادى إلى عطف المنادى على نفسه
واستدائه احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويته به وتبنيهاً له، وهو «يا»
وأخواتها، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادى له وتصويته، والمنادى
كالفاعل ولا لفظ له، وصار بمنزلة الفعل الذي يذكره الذاكر فيصله بمفعول =

وهو بَعْدَكَ . ورفِعوا المَفْرَدَ كما رَفَعُوا قَبْلُ وبعْدُ وموضِعُهما واحدٌ ، وذلك قولك : يا زَيْدُ ويا عمرو . وتركوا التَّنوينَ في المَفْرَدِ كما تركوه في قَبْلُ .

قلتُ : أَرَأَيْتَ قولهم يا زَيْدُ الطَّويلَ عَلامَ نَصَبِها الطَّويلُ ؟

قال : نُصِبَ لأنَّهُ صِفَةٌ لِمَنْصُوبٍ . وقال : وإن شئتَ كان نَصَباً على أَعْيُنِي .

فقلتُ : أَرَأَيْتَ الرِّفْعَ على أَى شَيْءٍ هو إذا قال يا زَيْدُ الطَّويلُ ؟

قال : هو صِفَةٌ لِمَرْفُوعٍ .

قلتُ : أَلستَ قد زَعمتَ أَنَّ هذا المَرْفُوعَ في مَوْضِعِ نَصَبٍ ، فلمَ لا يَكُونُ

كقولهِ لَقيتَهُ أَمْسَ الأَحَدِثِ ؟

قال : من قَبْلِ أَنَّ كلَّ اسمٍ مَفْرَدٍ في النِّداءِ مَرْفُوعٌ أبداً ، وليس كلُّ

اسمٍ في مَوْضِعِ أَمْسٍ يَكُونُ مَجْرُوراً ، فلَمَّا اطَّرَدَ الرِّفْعُ في كلِّ مَفْرَدٍ في النِّداءِ

صارَ عندهم بِمَنْزِلَةِ ما يَرْتَفِعُ بِالأَبْتِداءِ أو بِالفِعْلِ ، فجَعَلُوا وصِفَهُ إذا كان مَفْرَداً

بِمَنْزِلَتِهِ .

قلتُ : أفرَأَيْتَ قولَ العَرَبِ كَأَهِمَ :

أزَيْدُ أَخا وِرْقَاءَ إن كُنْتَ نائِراً فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْناهُ حَقِّ فِخْاصِمِ (١)

= ظاهر وفاعل مضمرة . وعبر سيبويه عن هذا بأنه فعل لا يستعمل إظهاره .

ثم عرض في المفرد ما أوجب ضمه وإن كان أصاه النصب ، لأنه مخاطب ، وسبيله

أن يعبر عنه بالمكنى من الأسماء كأنت وإياك .

• وذهب الكسائي والفراء ومذاهب أخرى في المنادى ، وردها السيرافي .

فارجع إليه فإنه مطول .

(١) ابن يبيش ٢ : ٤ واللسان (حنا ٢٢٣) . ورقاء : جى من قيس .

• يقول العرب : فلان أخوتيم ، أى من قومهم . والنائر : طالب النائر . وأحناه =

لأى شيء لم يميز فيه الرفع كما جاز في الطويل؟

قال : لأنَّ المُنَادَى إذا وُصِفَ بالمُضَافِ فهو بمنزلة إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن . فالمُضَافُ إذا وُصِفَ به المُنَادَى فهو بمنزلة إذا ناديتَه ، لأنَّه هنا وُصِفَ لِمُنَادَى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان مُنَادَى لأنَّه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله .

وقال الخليل رحمه الله : كأنَّهم لما أضافوا رثوه إلى الأصل . كقولك : إنَّ أَمْسَكَ قَد مَضَى .

وقال الخليل رحمه الله وسألته عن يازيد نفسه ، ويا تميم كلِّم ، ويا قيس كلِّم^(١) ، فقال : هذا كله نصب ، كقولك : يازيدُ ذا الجُمَّة . وأمَّا يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار ، إن شئت قلت أجمعون ، وإن شئت [قلت] أجمعين ، ولا ينتصب على أعني ، من قبل أنه محال أن تقول أعني أجمعين . ويدلُّك على أن أجمعين ينتصب لأنه وُصِفَ لمنصوب قولُ يونس : المعنى في الرفع والنَّصْب واحدٌ . وأمَّا المُضَافُ في الصِّفَةِ فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصباً إذا كان المفردُ ينتصب في الصِّفَةِ^(٢) .

قلتُ : أرايت قول العرب : يا أخانا زيدا أقبل؟ قال : عطفوه على هذا

= الأمور : أطرافها ونواحيها ، جمع حنو . أى إن كنت طاباً لتأرك فقد أمسكت ذلك فاطلبه وخاصم فيه .

والشاهد فيه نصب « أخا ورقاه » جريا على محل المنادى المفرد ، وهو النصب .

(١) ط : « كلِّمك » .

(٢) ط : « صِفته » .

المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل ، لأنه منصوبٌ في موضع نصبٍ .
وقال قوم : يا أخانا زيدٌ .

وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال :
هذا بمنزلة قولنا يا زيد ، كما كان قوله يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا ، فيحملُ
وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلة إذا كان منادىً . ويا أخانا زيداً أكثرُ
في كلام العرب ؛ لأنهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي
يكون فيه منادىً ، كما ردّوا ما زيدُ إلّا منطلقاً إلى أصله ، وكما ردّوا
أَتَقُولُ^(١) حين جمّله خبراً إلى أصله . فأما المفرد إذا كان منادىً فكلُّ
العرب ترّفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه أكثرُ في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة
الأصوات نحو حَوْبٍ وما أشبهه .

وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، وهو قول أبي عمرو . وزعم يونس أن
رؤية كان يقول يا زيدُ زيداً الطويلَ . فأما قول أبي عمرو فعلى قولك : يا زيدُ
الطويلُ ، وتفسيره كتفسيره . وقال رؤبة^(٢) :

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرِنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَا نَعْرُ نَعْرًا نَعْرًا^(٣)

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل ، وب : « تقول » . يعني أن « أتقول »
إذا جعل خبراً ونزع منه الاستفهام الذي يجعله بمعنى ظن فينصب المفعولين ،
رجع إلى أصله وهو رفع الجزأين بعده على الحكاية .

(٢) ملحقات ديوانه ١٧٤ والخصائص ١ : ٣٤٠ وابن يبيش ٢ : ٣ / ٣٧٢
والخزائفة ١ : ٣٢٥ والعينى ٤ : ١١٦ والممع ١ : ٤٤٧ / ٢ : ١٢١ وشرح
شواهد المغنى ٢٧٤ .

(٣) سطران : كتبت . ويعنى بالأسطار آيات الكتاب الكريم . ونصر هذا
هو نصر بن سيار . وقد فهم سيويه أن نصرا الثانية والثالثة ، عطف بيان على
الأولى . لكن قال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان =

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرًا عطفَ البيانِ ونصبه ، كأنه على قوله يا زيدُ زيداً . وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء . وتفسيرُ يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسيرِ يا زيدُ الطويلُ ، فصار وصفُ المفرد إذا كان مفرداً بمنزلة لو كان منادى . وخالفَ وصفَ أمس لأنَّ الرفع قد اطرَد في كلِّ مفردٍ في النداء . وبعضهم يُنشد :

* يا نصرُ نصرُ نصرًا *

وتقول : يا زيدُ وعمرو ، ليس إلا لأنهما^(١) قد اشتركا في النداء في قوله يا . وكذلك يا زيدُ وعبدالله ، ويا زيدُ لا عمرو ، ويا زيدُ أو عمرو ؛ لأنَّ هذه الحروفُ تدخلُ الرفعَ في الآخر كما تدخلُ^(٢) في الأول ، وليس ما بعدها بصفةٍ ، ولكنه على يا .

وقال الخليل رحمه الله . من قال يا زيدُ والنَّصرَ فنصبَ ، فإنَّما نصب لأنَّ هذا كان من المواضع التي يردُّ فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثرَ

= ونصر الثاني حاجبه ، ونصبه على الإغراء ، يريد : يا نصر عليك نصرأ . وقال الزجاج : نصر الذي هو الحاجب ، بالضاد المعجمة . وقال الجرمي : النصر : العطية فيريد : يا نصر عطية عطية . وكان المازني يقول : يا نصر نصرأ نصرأ ، ينصبهما على الإغراء ، لأن هذا نصر حاجب نصر بن سيار ، وكان حجب رؤبة ومنعه من الدخول ، فقال اضرب نصرأ وآله .

والشاهد فيه على فهم سيويوه نصب « نصرا نصرأ » حملا على محل « نصر »

الأولى لأنها في محل نصب .

(١) ط : « أنهما » .

(٢) ط : « كما دخل » .

ما رأيناهم يقولون : يا زَيْدُ والنُّضْرُ^(١) . وقرأ الأعرَجُ : « يَا جِبَالَ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(٢) » . فَرَفَعَ .

ويقولون : يا عمرو والحارثُ ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، كأنه قال : ويا حارثُ . ولو حملَ الحارثُ على يا كان غيرَ جائزِ البتةَ نَصَبَ أَوْ رَفَعَ ، من تَبَلَّ أَنْكَ لا تَنادِي اسماً فيه الألفُ واللامُ بياءً ، ولَكِنَّكَ أَشْرَكَ بين النضرِ والأولِ في يا ، ولم تجعلها خاصةً للنضر ، كقولك ما مررتُ بزيدٍ وعمرو ، ولو أردتَ عمالينِ لقلتُ ما مررتُ بزيدٍ ولا مررتُ بهمرو .

وقال الخليل رحمه الله : ينبغي لمن قال النُّضْرَ فَنَصَبَ ، لأنه لا يجوز يا النضرُ ، أن يقول : كلُّ نَعْجَةٍ وَسَخَلْتَهَا بدرهمٍ فَيَنْصَبَ ، إذا أراد لفةً من يَجْرُ ، لأنه محال أن يقول كلُّ سَخَلْتَهَا ، وإنما جَرَّ لأنه أراد وكلُّ سَخَلَةٍ لها . ورفَعَ ذلك لأنَّ قوله والنضرُ بمنزلة قوله ونضرُ ، وينبغي أن يقول :

* أَيُّ قَتَى هَيْجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا^(٣) *

لأنه محال أن يقول وأيُّ جارِها .

وينبغي أن يقول : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخَاهُ . فليس ذا من قبل ذا ، ولَكِنَّهَا

(١) السيرافي ما ملخصه : فالرفع اختيار الخليل . وذكر أبو العباس أنك إذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو الاختيار . وفرق بينه وبين النضر حيث حيث جعل الاختيار فيه الرفع ، بأن النضر ونضر علمان ، وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان في نضر . والألف واللام في الرجل قد أفادت معنى ، وهو معاقبة الإضافة ، فلما كان الواجب في المضاف النصب كان الاختيار فيما هو بمنزلة الإضافة النصب .

(٢) الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) لم أجده في غير سيويه . والهيجاء : الحرب .

حروفٌ تُشركَ الآخرَ فيما دخل فيه الأولُ . ولو جاءت تلى ما وليه الاسمُ
الأولُ كان غيرَ جائزٍ ؛ لو قلت : هنا فصيلُها لم يكن نكرةً كما كان هذه ناقةً
وفصيلُها . وإذا كان مؤخرًا دخل فيما دخل فيه الأولُ .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ وزيدُ ، ويا أيُّها الرجلُ وعبدُ الله ؛ لأن هذا
محمولٌ على يا ، كما قال رؤبة (١) :

* يا دارَ عَفراءَ ودارَ البَخدَنِ (٢) *

وتقول يا هذا ذا الجمَّة ، كقولك : يا زيدُ ذا الجمَّة ، ليس بين أحدٍ
فيه اختلافٌ . ٣٠٦

هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا

ولا يقع في موقعه غيرُ المفردِ

وذلك قولك ، يا أيُّها الرجلُ ، ويا أيُّها الرجلان ، ويا أيُّها المرأتان (٣) .
فأىُّ ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا ، والرجل وصفٌ
له كما يكون وصفاً لهذا . وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفعُ لأنك
لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيُّها ونسكت ، لأنه مبهمٌ يلزمه التفسيرُ ،
فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد ، كأنك قلت يا رجلُ .

(١) ديوانه ١٦١ واللسان (بخدن) . ولم ينسب في اللسان .

(٢) البخدن : اسم امرأة ، وفيه لغتان : كجعفر ، وكزبرج ، وبالضبط

الآخر وردت في اللسان .

والشاهد فيه نصب المعطوف المضاف ، وحمله على مثل ما حمل عليه الأول ،

بنية إعادة حرف النداء ، وكأنه قال : « ويا دار البخدن » .

(٣) السيرافي : الأصل في دخول يا أيُّها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل =

واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزل بمنزلة أيّ ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها (١) ، وتوصف بالأسماء . وذلك قولك ، يا هذا الرجلُ ، ويا هذانِ الرجلانِ . صار المبهمُ وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد .

وليس ذا بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلُ ، من قبيل أنك قلت يا زيدُ وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت أن لا يُعرفَ فعمته بالطويل . وإذا قلت يا هذا الرجلُ ، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصرفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف ، فمن ثم وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسمٍ واحد ، كأنك قلت : يا رجلُ .

فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصيرُ بمنزلة أيّ ، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجزلك أن تقف عليها . وإنما قلت : يا هذا ذا الجمّة ، لأنّ

== فلم يمكن نداؤه ، من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعها وتغيير اللفظ فأدخلوا « أي » وصلة إلى نداء الرجل على لفظه ، وجعلوه الاسم المنادى ، وجعلوا الرجل نعتاً له ، وأزموها « ها » لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه في الكلام ، وعوضاً من المحذوف منها . والذي حذف منها الإضافة ، كقولك : أي الرجابين وأي القوم ، والصلة التي توجد في نظيرتها من ... وقال سيويه : جعلوا « ها » فيها بمنزلة « يا » وأكدوا التنبية .

وأما المرأتان ، باتفاق النسخ . وهو جائز كما في المصحح ١: ١٧٥ ، والأولى : أيتها . (١) السيرافي : عدّ سيويه أولئك فيما تنزل منزلة أيّ ، وأظنه أراد عدّها في المبهمات ، وأما فيما ينادى فأولئك لا تنادى ؛ لأن الكاف للمخاطب ، وأولاء غير الذي له الكاف — يعني المخاطب — فكيف ينادى من ليس بمخاطب . ويعني السيرافي أن « أولئك » من شقين : أولاء ، وكاف الخطاب . وقد تبين أن أولاء معها لا تصاح للخطاب . وأما إذا جردت من الكاف صح أن تنادى وتخطب .

ذا الجمة لا توصف به الأسماء المهممة ، إنما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم إذا أردت أن تؤكد ، كقولك : يا هؤلاء أجمعون ، وإنما أكدت حين وقفت على الاسم . والألف واللام والمهم يصيران بمنزلة اسم واحد ، يدلك على ذلك أن أي لا يجوز لك فيها أن تقول يا أيها ذا الجمة . فالأسماء المهممة توصف بالألف واللام ليس إلا ، ويفسر بها ، ولا توصف بما يوصف به غير المهممة ، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفًا . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو ابن لؤذان السدوسي^(١) :

يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل ذي الأنساع والجلس^(٢)
ومثله قول ابن الأبرص^(٣) :

(١) مجالس ثعلب ٣٣٣ ، ٥١٣ والخصائص ٣ : ٣٠٢ وابن الشجري ٢ : ٣٢٢ ، ٢٢٢ ومجالس العلماء ١١١ وابن يمين ٢ : ٨ والخزاعة ١ : ٣٢٩ . وينسب الشاهد أيضاً إلى خالد بن المهاجر .

(٢) العنس : الناقة الشديدة الصلبة . والأنساع : جمع نسع ، بالكسر ، وهو سير يضفر وتشد به الرحال . والجلس ، بالكسر والتحريك : كل شيء ولي ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة .

والشاهد فيه رفع وصف المنادى وهو مضاف إضافة غير محضنة ، فإن « الضامر » مضاف إلى العنس ، ولكن إضافته ليست بمحضنة . والتقدير : يا هذا الذي ضمرت عنسه . وقد خوات سيويوه في رفع « الضامر » بجرها على إضافة « ذا » إليها وهي بمعنى صاحب ، على أن تكون العنس بدلا من الضامر . ويؤيد قول الخالف أن الشاعر قد جر « الرحل » بالعطف على العنس ولا يقال الضامر الرحل . وقد انتصر لسيويوه من زعم أن الضامر دال على التغير فكأنه قال : يا ذا المتغير العنس والرحل .

(٣) ديوان عبيد ٢٠ وابن الشجري ٢ : ٣٢٠ والخزاعة ١ : ٣٢١ .

٢٠٧ ياذا المخوفُفنا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَّتِي صَاحِبِ الْأَحْلَامِ (١)

ومثله ياذا الحَسَنُ الوجهِ . وليس ذا بمنزلة ياذاذا الجُمَّة ، من قبل أن الضامِرِ العَدَسِ والحَسَنِ الوجهِ كقولك : ياذا الضامِرُ وياذا الحَسَنُ ، وهذا المجرورُ هاهنا بمنزلة المنصوب إذا قلت ياذا الحَسَنُ الوجهِ ، وياذا الحَسَنُ وجهاً . وبدلِكَ على أَنَّهُ ليس بمنزلة ذى الجُمَّة ، أن ذَا معرفةً بالجُمَّة ، والضمائرُ والحَسَنُ ليس واحدٌ منهما معرفةً بما بعده ، ولكنَّ ما بعده تفسيرٌ لموضع الضمورِ والحَسَنُ ، إذا أردت أن لا تُبهمها . فكلُّ واحدٍ من المواضع من سبب الأول ، لا يكونان إلا كذلك . فاذا قلت الحَسَنُ فقد عَممت . فاذا قلت الوجهِ فقد اقتصت شيئاً منه . وإذا قلت الضامِرُ فقد عَممت ، وإذا قلت العَدَسِ فقد اقتصت شيئاً من سببه كما اقتصت ما كان منه ، وكان العَدَسُ شَيْءٌ منه ، فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرت كما صار الدرهمُ يبيِّنُ به مِّمَّ العَشْرُونَ ، حين قلت : عشرون درهماً .

ولو قلت : يا هذا الحَسَنُ الوجهِ ، لقلت يا هؤلاءِ العَشْرِينَ رَجُلًا ، وهذا بعيدٌ ، فإنَّما هو بمنزلة الفعل إذا قلت يا هذا الضاربُ [زيدا ، ويا هذا الضاربُ] الرجلَ ، كأنك قلت يا هذا الضاربُ ، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب ولا تُبهمه ، ولم يجعل معرفةً بما بعده . ومن ثمَّ كان الخليل يقول : يا زيدُ الحَسَنُ الوجهِ ، قال : هو بمنزلة قولك يا زيدُ الحَسَنُ . ولو لم يَجْز فيما بعد زيدُ الرَفْعُ لَمَّا جاز في هذا ، كما أَنَّهُ إذا لم يَجْز يا زيدُ ذوا الجُمَّة لم يَجْز يا هذا ذوا الجُمَّة

(١) يخاطب امرأ القيس بن حجر ، وكان امرؤ القيس قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه . يقول : ما تمنيتَه لن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام . والشاهد فيه وصف المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف . والقول فيه كالقول في الذى قبله .

وقال الخليل رحمه الله : إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت رفعت وإن شئت نصبت^(١) ، وذلك قولك يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيداً ، يصير كقولك : يا تميم أجمعون وأجمعين . وكذلك يا هذان زيد وعمرؤ ، وإن شئت قلت زيداً وعمرأ ، فتجري ما يكون عطفاً على الاسم مجزئ ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيد الطويل ويا زيد الطويل .

٣٠٨

وزعم لي بعض العرب أن يا هذا زيد كثير في كلام طيء .

ويقوى يا زيد الحسن الوجه — ولا تلتفت فيه إلى الطول — أنك لا تستطيع أن تناديه فتجعله وصفاً مثله منادى .

واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد ، إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها ، كان رفعاً ، من قبل أنه مرفوع غير منادى . وأطرده الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ، أو تبنى على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال . كما أن الذين قالوا يا زيد الطويل جعلوا زيداً بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة . فمن ذلك قول الشاعر^(٢) :

* يا أيها الجاهل ذو التنزي^(٣) *

(١) ط : « إن شئت نصبت وإن شئت رفعت » .

(٢) هو رؤبة . ديوانه ٦٣ وابن الشجري ٢ : ١٢١ ، ٣٠٠ وابن يعين

٦ : ١٣٨ والمعنى ٤ : ٢١٩ .

(٣) التنزي : خفة الجهل ، وأصل التنزي النوب .

والشاهد فيه نعت الجاهل بذو التنزي مرفوعة مع أنها مضافة ، لأن «الجاهل»

غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل .

وتقول: يا أيها الرجلُ زيدٌ أقبلْ ، وإنما تنوّنُ لأنه موضعٌ يرتفع فيه المضافُ، وإنما يُحذفُ منه التنوينُ إذا كان في موضعٍ ينتصب فيه المضافُ^(١).
وتقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّةِ ، إذا جعلته صفةً للطويل ، وإن حملته على زيدٍ نصبتَ . فإذا قلتَ يا هذا الرجلُ فأردتَ أن تعطفَ ذا الجُمَّةِ على هذا جاز فيه النصبُ ، ولا يجوز ذلك في أيّ لآته لا تعطف عليه الأسماء .
ألا ترى أنك لا تقول : يا أيها ذا الجُمَّةِ ، فمن ثم لم يكن مثله .

وأما قولك يا أيها ذا الرجلُ ، فإنّ ذا وصفٌ لأيّ كما كان الألفُ واللامُ وصفًا لأنه مبهمٌ مثله ، فصار صفةً له كما صار الألفُ واللامُ وما أضيف إليهما صفةً للألفِ واللامِ ؛ وذلك نحو قولك : مررتُ بالحسنِ الجميلِ ، وبالحسنِ ذى المالِ . وقال ذو الرمة^(٢) :

ألا أيها ذا المنزِلِ الدارسُ الذى كأنك لم يعهد بك الحىّ عاهد^(٣)

ومن قال يا زيدُ الطويلَ قال ذا الجُمَّةِ ، لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل . وإن رَفَعَ الطويلَ وبعده ذو الجُمَّةِ كان فيه الوجهان .

وتقول : يا زيدُ النّاكى العَدُوّ وذا الفضلِ ، إن أحملتَ ذا الفضلِ ٣٠٩ على زيدٍ نصبتَ ، لأنه وصفٌ لمنادى وهو مضافٌ . وإن حملته على غير زيدٍ انتصب على ياءٍ [كأنك قلت : وياذا الفضلِ] .

(١) السيرافى : يريد تنون ما ينصرف لأنه قد خرج من أن يكون مبنياً ، وتدع التنوين فيما ينتصب فيه المضاف .

(٢) ذيواته ١٢٢ وابن الشجرى ٢ : ١٥٢ وابن يعيش ٢ : ٧ .

(٣) يقول : كأن هذا المنزلُ لدروسه وانطلاس معاله لم يقم فيه أحد ولا عهد به فيما مضى .

والشاهد فيه نعت أيّ باسم الإشارة ، وهو مثل أى في إيهامها ، فأجرى المنزل على « هذا » لأنه مفرد مثله .

هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم

لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه

وذلك قولك : يا أيها الرجلُ وعبدَ اللهَ المسلمِينِ الصالحِينِ . وهذا بمنزلة قولك : اضنع ما سرَّ أباك وأحبَّ أخوك الرجلينِ الصالحينِ . فإذا قلت يا زيدٌ وعمرو ثم قلت الطويلينِ ، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت ؛ لأنه بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلُ .

وتقول : يا هؤلاء وزيدُ الطَّوالِ والطَّوالِ ؛ لأنه كنه رفعٌ ، والطَّوالُ ها هنا رفعٌ عطفٌ عليهم .

وتقول يا هذا ويا هذان الطَّوالِ ، وإن شئت قلت الطَّوالُ ، لأن هذا كنه مرفوعٌ والطَّوالُ ههنا عطفٌ ، وليس الطَّوالُ بمنزلة يا هؤلاء الطَّوالِ ، لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة .

وإنما فرقوا بين العطف والصفة لأن الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام ، كأنك إذا قلت مررتُ بزيدٍ أخيك فقد قلت مررتُ بزيدٍ الذي تعلم . وإذا قلت مررتُ بزيدٍ هذا فقد قلت بزيدٍ الذي ترى أو الذي عندك (٢) .

وإذا قلت مررتُ بقومك كلهم ، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا [وكذا] ، ولا مررتُ بقومك الهنِينِ .

وعلى هذا المثال جاء مررتُ بأخيك زيدٍ ، فليس زيدٌ بمنزلة الألف واللام . ومما يدلُّ على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفةٌ بنفسه

(١) ط : « فإن » .

(٢) في الأصل وب : « والذي عندك » .

لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده . فشكل شيء جاز أن يكون هو والمبهم بمنزلة اسم واحد هو عطف عليه . وإنما جرت المهمة هذا المجرى لأن حالها ليس كحال غيرها من الأسماء .

وتقول يا أيها الرجلُ وزيدُ الرجلينِ الصالحينِ ، من قبيل أن رفيعاً مختلفٌ ؛ وذلك أن زيداً على النداء والرجل نعتٌ ، ولو كان بمنزلة لقلت يا زيدُ ذو الجمة ، كما تقول يا أيها الرجلُ ذو الجمة . وهو قول الخليل رحمه الله (١) .

واعلم أنه لا يجوز لك أن تُناديَ اسماً فيه الألفُ واللامُ البتة ؛ إلا أنهم قد قالوا : يا اللهُ اغفرْ لنا ، وذلك من قبيل أنه اسمٌ يلزمه الألفُ واللامُ لا يُفارقانه ، وكثرت في كلامهم فصار كأن الألفُ واللامُ فيه بمنزلة الألفُ واللامُ التي من نفس الحروف (٢) ، وليس بمنزلة الذي قال ذلك ، من قبيل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألفُ واللامُ ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً . ألا ترى أنك تقول يا أيها الذي قال ذلك ، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه ، وكان الاسمُ واللهُ أعلمُ إلهٌ ، فلما أُدخلَ فيه الألفُ واللامُ حذفوا الألفَ وصارت الألفُ واللامُ خَلْقاً منها . فهذا أيضاً مما يقوِّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف .

(١) السيرافي : لا يجوز نعت الرجل وزيد نعت واحد ، لأن الرجل معرب مرفوع وزيد مبنى على الضم ؛ فالطريق فيما أوجب ضمهما مختلف ، فوجب حمل الصفتين على فعل مضمَر ينصبهما ، أو على ما الرجلان الصالحان . واستدل على اختلاف الضم في الرجل وفي يا زيد ، أنك لا تقول يا زيد ذو الجمة كما يقال يا أيها الرجل ذو الجمة .

ومثل ذلك أناسٌ ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس ؛ إلا أن
 ٣١٠ الناس قد تفارقهم^(١) الألف واللام ويكون نكرةً ، واسمُ الله تبارك
 وتعالى لا يكون فيه ذلك^(٢) .

وليس النجمُ والدبرانُ بهذه المنزلة ؛ لأنَّ هذه الأشياء الألف واللام فيها
 بمنزلتها في الصَّعق ، وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيءٍ غير منفصل في الكلمة ،
 كما كانت الهاء في الجحَّاجحة بدلاً من الياء ، وكما كانت الألف في يمانٍ
 بدلاً من الياء .

وغيروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره
 مما هو مثله . ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ولا تقول لم أقُ ، إذا أردت أقلُّ .
 وتقول : لا أدرِ كما تقول : هذا قاضٍ ، وتقول لم أبلُ ولا تقول لم أرمُ تريد
 لم أرامِ . فالعربُ ممَّا يغيرون الألف في كلامهم عن حال نظائره^(٣) .

وقال الخليل رحمه الله : اللهمَّ نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من ياء ، فهي ها هنا
 فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة ياءٍ أو لها ، إلا أن الميمَ ها هنا
 في الكلمة كما أنَّ نونَ المسلمين في الكلمة بُنيت عليها . فالميمُ في هذا الاسم
 حرفان أو لهما مجزومٌ ، والهاء مرتفعةٌ لأنَّه وقع عليها الإعرابُ .

وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسمَ ، من قبيل أنَّه صار مع الميم عندهم بمنزلة
 صوتٍ كقولك : يا هناة .

وأما قوله عزَّ وجلَّ : « اللهمَّ فاطرَ السمواتِ والأرضِ^(٤) » فعلى ياء ،

(١) ط : « يفارقهم » .

(٢) ط : « والله لا يكون فيه ذلك تعالى ذكره » .

(٣) انظر لتظهير هذا التعبير ما سبق في الجزء الأول ص ٢٤ .

(٤) الآية ٤٦ من سورة الزمر .

فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم ، ولأن له حالاً ليست لغيره .

وأما الألف والهاء اللتان لحقنا أي توكيذاً ، فكأنك كررت يا مرتين إذا قلت: يا أيها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا إذا قلت هاهو ذا . وقال [الشاعر (١)]:

مِنَ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي (٢)
شَبَّهَ بِيَا اللَّه .

وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أنه إذا قال يارجل ويافاسق ، فعناه كعني يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه . وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب ،

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٢٠٩ وابن يعيش ٢ : ٨ والمع ١ : ١٧٤ والخزانة ١ : ٣٥٨ .

(٢) تيمت قلبه : ذلته واستعبده . وعنى أي على ، من نيابة الحرف عن الحرف .

والشاهد فيه نداء مافيه أل ، وهو «التي» تشبيهاً بقولهم : يا الله . وقال السيرافي : كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول إن قوله : يا التي تيمت قلبي ، على الحذف ، كأنه قال : يا أيها التي تيمت قلبي . فحذف أقام النعت مقام المنعوت .

٣١١ وكما صار المجرورُ بدلاً من التنوين ، وكما صارت الكافُ في رأيتك بدلاً من رأيتُ إيتاك .

وإنما يُدخِلون الألفَ واللامَ ليعرّفوك شيئاً بعينه قد رأيتَه أو سمعتَ به ، فإذا قصدوا قصدَ الشيء بعينه دون غيره وعنوّه ، ولم يجعلوه واحداً من أُمَّةٍ ، فقد استغنوا عن الألفِ واللامِ . فمن ثم لم يُدخِلوها في هذا ولا في النداء .

ومما يدلُّك على أن يافسقُ معرفةً قولك : يا خبثَ ويا لكاعِ ويا فساقِ ، تريد يافسقةً ويا خبيثةً ويا لكعاه ، فصار هذا اسماً لهذا كما صارت جعار اسماً للضبُع ، وكما صارت حذام ورفاقش اسماً للمرأة ، وأبو الحارث اسماً للأسد^(١) .

ويدلُّك على أنه اسمٌ للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء جاءني خبثَ [وَاكعَ] ، ولا لُكعُ ولا فسقُ^(٢) . فإنما اختصَّ النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفةً ، كما اختصَّ الأسدُ بأبي الحارث إذ كان معرفةً^(٣) . ولو كان شيء من هذا نكرةً لم يكن مجروراً ، لأنها لا تُجرّ في النكرة .

ومن هذا النحو أسماءُ اختصَّ بها الاسمُ المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء ، نحو : يا نومان ، ويا هفاه ، ويا فافلُ

(١) السيرافي : استدل سيويوه على تعريف ما تقصده من الأسماء المناداة ، وأن حرف النداء يصيره إلى حالٍ هذا ويغنيه عن الألفِ واللامِ ، وأن قولهم يا خبثَ ويا لكاعِ من أدل الدليل على التعريف ، لأن فعّال المبنية على الكسر إنما تكون في حال التعريف .

(٢) ب : « جاءني خبثَ ولا لكاعِ ولا فسقُ » .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « لأن الاسم معرفة كما كان

الأسد معرفة » .

ويقوى ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول :
يا فاسقُ الخبيثُ .

ومما يقوى أنه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسمٌ يشبه الأصوات
فيكون معرفة إلا لم ينون ، وينون إذا كان نكرةً . ألا ترى أنهم قالوا
هذا عمرو بنه وعمرو بنه آخرُ .

وقال الخليل رحمه الله : إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه
منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب
وردد إلى الأصل ، كما فعل ذلك بقبيل وبعده .

وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبعدها فيقول : ابدأ بهذا قبلاً ،
فكأنه جعلها نكرةً .

فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعده ، وشبهه بهما مفردين
[إذا كان مفرداً] ، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ،
لأن المفرد في [النداء في] موضع نصب ، [كما أن قبل وبعده قد يكونان
في موضع نصب] وجري ولفظهما مرفوع ، فإذا أضفتها ردتها إلى الأصل .
وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت ، صارت بمنزلة المضاف .
وقال ذو الرمة (١) :

أداراً بحزوى هجت للعين عبرة فاه الهوى يرقض أو يترقق (٢)

(١) ط : « ومن ذلك قول الشاعر ذي الرمة . وانظر ديوان ذي الرمة
٣٨٩ وابن يعيش ٧ : ٦٣ والجمع ٢ : ١١ ، ١٣١٤ وشرح شواهد المغنى ١٦٢
والأغانى ٨ : ١٤٥ والتصريح ٢ : ٢٤٠ .

(٢) حزوى : جبل من جبال الدهناء ، قال الأزهرى : وقد نزلت به . =

وقال [الآخر] ، تَوْبَةٌ بِنِ الْحَمِيرِ (١) :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَذَّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا (٢)
وقال عبدُ يَغُوثِ (٣) :

فِيَارَا كَبًّا إِمَّا عَرَضْتَ فَبِلَغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاَقِيَا (٤)
وَأَمَّا قَوْلُ الطَّرِمَاحِ (٥) :

= والمعبرة : الدمعة . وماء الهوى ، هو الدمع لأن الهوى يعنه . يرفض : ينصب متفرقا . والترقيق : أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلاؤوا .

والشاهد نصب « دارا » ولفظها نكرة ، ولكنها طالت بما بعدها من الصفة ، وهي الجار والمجرور ، فصارت بمنزلة المضاف .

(١) نوادر أبي زيد ٧٢ . وتوبة يتوعد زوج ليلي الأخيلية لمنعه من زيارتها .

(٢) النزو للئيس : حركته عند السفاد . والمريرة : الجبل المحكم القتل .

والشاهد فيه نصب « تيسا » ولفظه نكرة لأنه طال بما بعده من الصفة ، وهي « نزا » .

(٣) المفصليات ١٥٦ والخصائص ٢ : ٤٤٨ والقالي ٣ : ١٣٢ وابن عييش ١٢٧٠١ - ١٢٩ والخزانة ١ : ٣١٣ والعيني ٣ : ٤/٤٢ : ٢٠٦ والتصريح ٢ : ١٦٧ والأشعوني ٣ : ١٤ .

(٤) البيت من قصيدة له هي آخر شعره ، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني . ويشبهه قول مالك بن الربيع من قصيدة تشبهه على الناس بقصيدة عبد يغوث ، وهو :

فيا راكباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبِلَغْنِ بِنِي مَالِكِ وَالرَّيْبِ أَنْ لَا تَلَاَقِيَا
عَرَضْتَ : أتيت للمروض ، بالفتح ، وهي مكة والمدينة وما حولها ، وقيل واليمن أيضا .

والشاهد فيه نصب « راكبا » لأنه نكرة غير مقصودة ، إنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه خبره ووداعه .

(٥) ديوان الطرمح ١٦٢ واللسان (صرم ٢٣١) .

يا دارُ أَقَوْتُ بَعْدَ أَضْرَامِهَا عَامًا وَمَا يَعْنيكَ مِنْ عَامِهَا^(١)
 فَإِنَّمَا تَرَكَ التَّنْوِينَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ أَقَوْتُ مِنْ صِفَةِ الدَّارِ ، وَلَكِنَّهُ
 قَالَ : يَا دَارُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ بَعْدُ يَحْدِثُ عَنْ شَأْنِهَا ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : يَا دَارُ ، أَقْبَلَ
 عَلَى إِنْسَانٍ فَقَالَ : أَقَوْتُ وَتَغَيَّرْتُ ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا نَادَاهَا قَالَ : إِنَّهَا أَقَوْتُ يَا فُلَانُ .
 وَإِنَّمَا أُرِدْتُ بِهَذَا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ أَقَوْتُ لَيْسَ بِصِفَةٍ .

ومثل ذلك قول الأحوص :

يَا دَارُ حَسَرَهَا الْبِلَى تَحْسِيرًا وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا^(٢)
 وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ، لَعْمَرُو بْنِ قِنْعَاسٍ^(٣) :

أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ^(٤)

(١) أَقَوْتُ : أَقْفَرْتُ . وَالْأَصْرَامُ : جَمْعُ صَرَمٍ ، بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الْفِرْقَةُ مِنَ
 النَّاسِ لَيْسُوا بِالْكَثِيرِ . يَنْكُرُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَتَشَاغَلَ بِالدَّارِ لِتَغْيِيرِهَا ، إِذْ لَا يَجْدِي
 ذَلِكَ عَلَيْهِ شَيْئًا . وَيُرْوَى : « وَمَا يَبْكُكَ مِنْ طَامِهَا » .
 وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « دَارٍ » لِأَنَّهَا لَمْ تُوصَفْ بِمَا بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا مَا بَعْدَهَا
 اسْتِثْنَاءٌ وَإِخْبَارٌ بَعْدَ النِّدَاءِ .

(٢) لَمْ أَجِدْ لَهُ مَرَجًا . حَسَرَهَا : غَيَّرَهَا وَأَخْفَى آثَارَهَا . وَالْبِلَى : الْقَدَمُ .
 وَسَفَتْ : طَيَّرَتْ . وَالْمُورُ ، بِالضَّمِّ : الْغُبَارُ الْمُرْتَدُّ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ رَفْعُ « دَارٍ » لِأَنَّهَا لَمْ تُوصَفْ بِمَا بَعْدَهَا ، بَلْ مَا بَعْدَهَا
 اسْتِثْنَاءٌ وَإِخْبَارٌ .

(٣) لَعْمَرُو بْنُ قِنْعَاسٍ ، سَاقِطٌ مِنْ طُءٍ ، وَإِنْبَاتُهُ مِنَ الشَّبْتَمَرِيِّ . وَفِي الْأَصْلِ :
 « لَعْمَرُو بْنُ قِنْعَاسٍ » ، وَفِي ب : « لَعْمَرُو بْنُ قِنْعَاسٍ » وَفِي الْمُؤْتَلَفِ ٢٣٦
 وَاللِّسَانِ (قِصَصٌ) : « عَمْرُو بْنُ قِنْعَاسٍ » . وَأَنْشَدَهُ فِي اللِّسَانِ (بَيْتٌ ٣١٩)
 بِدُونِ نِسْبَةٍ .

(٤) أَرَادَ : لِي بَيْتٌ غَيْرُكَ بِالْعَلْيَاءِ ، وَلَكِنِّي أَوْثَرْتُ عَلَيْهِ لَمَّا أُنَى أَحَبُّ أَهْلِكَ
 وَأُودِمْتُ . وَبَعْدَهُ :

٣١٢ فإنه لم يجعل بالعكياء وصفاً ، ولكنه قال : بالعلياء لى بيت ، وإنما تركته لك [أيها البيت لى حب أهله] .
وأما قول الأحوص (١) :

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ (٢)
فإنَّما لحقه التنوينُ كما لحق ما لا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النكرة ؛ لأنَّ التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصب . وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً ؛ لأنَّك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون ، ولو نصبتَه في حال التنوين لنصبتَه في غير حال التنوين ، ولكنه اسمٌ اطرُد الرفعُ فيه وفي أمثاله في النداء (٣) ، فصار كأنه يُرْفَعُ بما يرفعُ من الأفعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغيّر رفعه كما لا يغيّر رفع ما لا ينصرف إذا كان [في] موضع رفع ، لأنَّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ، فكما

= ألياً بيت قومك أبدوني كأنى كل ذنب قد جنيت

أى كأنى جنيت كل ذنب أتاها إليهم آت .

والشاهد فيه رفع « بيت » لأنه نكرة مقصودة لم توصف بما بعدها .

(١) مجالس تملب ٩٢ ، ٢٣٩ ، ٥٤٢ وابن الشجرى ١ : ٤٣١ وأمالى

الزجاجى ٨١ والأغانى ١٤ : ٦١ ، ٦٢ والإنصاف ٣١١ وشرح شواهد المنفى

٢٦٠ والحزانة ١ : ٢٩٤ والمعنى ١ : ٤/١٠٨ والمجمع ٢ : ٨٠ والتصريح

٢ : ١٧١ والأشعوى ٣ : ١٤٤ .

(٢) كان الأحوص يهوى امرأة ، فتزوجها رجل يقال له مطر ، فلحقته

الحسرة لذلك ومجاز زوجها .

والشاهد فيه تنوين « مطر » في الأول للضرورة . وللنحاة في ذلك كلام

طويل ذكره البغدادى .

(٣) ط : « اطرُد الرفع في أمثاله في النداء » .

لا يَنْتَصِبُ ما هو في موضع رفع كذلك لا يَنْتَصِبُ هذا (١) .

وكان عيسى بن عمر يقول « يا مَطْرًا » ، يشبّهه بقوله يارِجلاً ، [يجعله إذا نُونٌ وطلال كالنكرة] . ولم نَسْمَعْ (٢) عربياً يقوله ، وله وجهٌ من القياس إذا نُونٌ وطلال كالنكرة .

ويا عشرين رجلاً كقولك : يا ضارباً رجلاً (٣) .

هذا باب ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد

يَنْضَمُّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ ، وَيَنْكَسِرُ فيه قبل الحرف المجرور الذي يَنْضَمُّ قبل المرفوع ، وَيَنْفَتِحُ فيه قبل المنصوب ذلك الحرفُ . وهو « ابْنُ » ، و « امْرُؤٌ » . فإن جررت قلت : في ابْنِ [وامرئ] ، وإن نصبت قلت : ابناً وامراً ، وإن رفعت قلت : هذا ابْنٌ وامْرُؤٌ .

ومثل ذلك قولك : يازيدَ بنَ عمرو . وقال الراجز ، وهو من بني الحَرَمَازِ (٤) :

* يا حَكَمَ بنَ المُنْدَرِ بنِ الجارُودِ (٥) *

(١) سقطت كلمة « كذلك » من ط .

(٢) في الأصل فقط : « ولم يسمع » .

(٣) ط : « كقوله ضارباً رجلاً » .

(٤) ونسب أيضاً إلى رؤبة . ملحقات ديوانه ١٧٢ . وانظر ابن يعيش

٥ : ٢ والمعنى ٤ : ٢١٠ والأشْمُونِي ١ : ١٤٢ والتصريح ٢ : ١٦٩ واللسان (سردق ٢٣) .

(٥) الحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي ، من عبد القيس بن

أفصى بن دغمي . وكان الحكم هذا أحد ولاية البصرة لهشام بن عبد الملك . وبعده :

* سراق المجد عليك ممدود *

والشاهد فيه إتياع الموصوف وهو الحكم للصفة ، وهي ابن ، لأن النعت =

وقال المعجاج (١) :

* يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرَ (٢) *

وإنما حَمَلَهُمْ على هذا أنهم أنزلوا الرَّفْعَةَ التي في قولك زيد بمنزلة الرَّفْعَةَ في راء امرئ ، والجُرَّةُ بمنزلة الكسرة (٣) في الراء والنصبية كفتحة الراء وجعلوه تابعا لابن . ألا تراهم يقولون : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، ويقولون : هذه هِنْدُ بنتُ عبد الله فيمن صرف ، فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن .
وأما مَنْ قال : يا زيدُ بنَ عبد الله ، فإنه إنما قال هذا زيدُ بنُ عبد الله وهو لا يجعله اسما واحداً ، وحذف التنوين لأنه لا يتجزم حرفان (٤) .

فإن قلت : هَلَّا قالوا : هذا زيدُ الطويلُ ؟ فإنَّ القول فيه أن تقول جعل هذا لكثرتيه في كلامهم بمنزلة قولهم : لَدُ الصلاة ، حذفها لأنه لا يتجزم حرفان ولم يجرَّ كُها . واختصَّ هذا الكلامُ بحذف التنوين لكثرتيه كما اختصَّ لا أدرِ ولم أبلُ لكثرتيهما . ومن جعله بمنزلة لَدُنْ فحذفه لالتقاء

= والمنعوت كاسم ضم إلى اسم ، وهو شبيه في ذلك بقولهم : ياتيم تيم عدى ،
وبقولهم : ابنه وامرؤ على ما بينه سيويه ، حيث تبع الأول الثاني .

(١) ديوان المعجاج ١٨ .

(٢) عمر هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي ، كان سيد أهل البصرة ووالها . وانظر جهمزة ابن حزم ١٤٥ . لا منتظر : لا انتظار ، يحثه على إعطائه وتسريحه . ويروى : « يا عمر بن معمر فتى مضر » .

والقول فيه كالتقول في الشاهد السابق .

(٣) ط : « والجر بمنزلة الكسر » .

(٤) يعني لا يلتقي ساكنان .

الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال: هذه هند بنت فلان .

وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة .

وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون إلا هكذا ، من قبل أنك تقول : هذا زيد ابن أخينا ، فلا تجعله اسماً واحداً كما تقول هذا زيد أخونا . وزيد في قولك يا زيد بن عمرو في موضع نصب ، كما أن الأم في موضع جر في قولك : يا ابن أم ، ولكنه لفظه كما ذكرت لك ، وهو على الأصل (١) .

هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة

ويكون الأول بمنزلة الآخر

وذلك قولك : يا زيد زيد عمرو ، ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا .

زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء ، وهي لغة [للعرب]

جيدة . وقال جرير :

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يُلقينكم في سوءٍ عمر (٢)

وقال بعض ولد جرير (٣) :

(١) بده في الأصل وب : « يعني أنه على الأصل في موضعه لافي لفظه » . والظن أنها عبارة أبي الحسن الأخفش . وقال السيرافي تعليقا على ذلك : أم في يا ابن أم مبنى على الفتح وهو في موضع جر ، ولكنه كثر في الكلام فأتبعوا فتحة الميم فتحة النون ، وحركة النون إعراب وحركة الميم بناء . ومثله يا ابن عم . وهو عكس يا زيد بن عمرو ؛ لأن الأول في يا زيد بن عمرو إبتاع للثاني ، وفي يا ابن أم ويا ابن عم إبتاع للأول .

(٢) سبق الكلام عليه في الجزء الأول ص ٥٣ .

(٣) ونسب أيضاً إلى عبد الله بن رواحة . السيرة ٧٩٤ والروض الأنف ٢ : =

* يازيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذَّبيلِ (١) *

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأولُ نصبا،
فلما كرروا الاسمَ توكيدا تركوا الأولَ على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا (٢).

وقال الخليل رحمه الله : هو مثلُ لا أبالك ، قد عَلِمَ أنه لو لم يجيء بحرف
الإضافة قال أباك ، فتركه على حاله الأولى ؛ واللامُ وهاهنا بمنزلة الاسم الثاني
في قوله : يا تيم تيم عدي (٣) ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطرب :

= ٢٥٨ وسيرة ابن سيد الناس ٢ : ١٥٤ . وانظر المنصف ٣ : ١٦ وابن يعيش
٢ : ١٠ والحزانة ١ : ٣٦٢ والمعنى ٤ : ٢٢١ والممع ٢ : ١٢٢ وشرح شواهد
المعنى ٢٨٩ والأشعوني ٣ : ١٥٣ واللسان (عمل ٥٠٤) .

(١) اليَعْمَلاتِ : الإبل القوية على العمل ، جمع يعملة بفتح الباء والميم .
والذَّبيل : الضامرة لطول السفر . وأضاف زيدا إلى اليَعْمَلاتِ لحسن قيامه عليها
ومعرفته بجدائها . وبدءه :

* تطاول الليل عليك فانزل *

أى عن راحتك .

والشاهد فيه إقحام «زيد» الثاني بين الأول وما أضيف إليه ، والتقدير : يازيد
اليَعْمَلاتِ زيدا ، وحذف الضمير اختصاراً ، وقدم زيدا فاتصل باليَعْمَلاتِ فوجب
له النصب .

(٢) السيرافي : مذهب سيبويه أن قولك يازيد زيد عمرو ، زيد الأول هو
المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكريره ، ولا تأثير له في المضاف
إليه . ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني مضاف
إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو
الأول لاكتفاء بالثاني . قال السيرافي : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ،
وهو قوى في نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يازيد زيد عمرو ، فيكون زيد
عمرو الثاني نعتاً للأول ، مثل قولنا يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول
المبنى حركة الثاني المعرب .

(٣) قطعة من بيت جرير السابق .

* يا بؤسَ للحربِ (١) *

إنما يريد : يا بؤسَ الحربِ . وكان الذى يقول : يا تيمَ تيمَ عدىُّ لوقاه مضطراً على هذا الحدِّ فى الخبر لقال : هذا تيمُ تيمُ عدىُّ .

قال : وإن شئت قلت يا تيمُ تيمُ عدىُّ ، كقولك : يا تيمُ أخانا ، لأنك تقول هذا تيمُ تيمُ عدىُّ ، كما تقول : هذا تيمُ أخونا .

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم : يا طلحةَ أقبل ، يُشبهه : يا تيمَ تيمَ عدىُّ ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالماء لكان آخرُ الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوا الماء تركوا الاسم على حاله التى كان عليها قبل أن يُلحِقوا الماء . وقال النابغة الذبياني (٢) :

كَلَيْبِي لَهَيْمٍ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَه بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ (٣)

فصار يا تيمَ تيمَ عدى اسماً واحداً ، وكان الثانى بمنزلة الماء فى طلحة ،

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك فى الحماسة ٥٠٠ بشرح المرزوقى والخصائص ٣ : ١٠٢ وابن يمش ٢ : ١٠ ، ١٠٥٤ / ٤ : ٣٦ / ٥ : ٧٢ وابن الشجرى ١ : ٢٧٥ / ٢ : ٨٣ وشرح شواهد المغنى ١٩٨ ويس على التصريح ١ : ١٩٩ . وهو بتمامه :

يا بؤسَ للحربِ السقى وضمت أراهط فاستراحوا
ولم يمرض السنتمرى لهذا الشاهد . وشاهده إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) ديوانه ٢ وابن يمش ٢ : ١٢ ، ١٠٧ ، وابن الشجرى ٢ : ٨٣ والخزاعة ١ : ٣٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ / ٢ : ٣١٦ والعينى ٤ : ٣٠٣ والممع ١ : ١٨٥ والأشجوني ٣ : ١٧٣ / ٤ : ٢٠٠ .

(٣) كَلَيْبِي : اتركيبى ؛ من وكله إلى كذا ، تركه وإياه . وناصب : متعب ، وفعله أنصب ، فهو من الوصف الذى لم يجر على فعله وجاء على معنى ذى نصب . بطيء الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه أنها بطيئة فى سيرها .

تُحذف مرةً ويُجاءُ بها أخرى^(١) . والرفع في طلحة ، وياتيمُ تيمَ عدى القياسُ .
واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تُذهب التنوينَ من الاسم الأول ،
لأنهم جعلوا الأول والأخر بمنزلة اسم واحد ، نحو طلحة في النداء ، واستخفوا
بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء^(٢) ولا يُجعلُ بمنزلة ما جعل من الغايات
كالصوت في غير النداء ، لكثرتِه في كلامهم . ولا يُحذف هاء طلحة
في الخبر فيجوزُ هذا في الاسم مكرراً ، يعني طرح التنوين^(٣) من تيم تيم -
عدى في الخبر . يقول : لو فعل هذا بطلحة جاز هذا^(٤) .

وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرتِه في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبداً
النداء ، إلا أن تدَّعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كل كلام
لك به تعطف المكلّم عليك ، فلما كثر وكان الأول في كل موضع ، حذفوا
منه تخفيفاً ؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم^(٥) ، حتى جعلوه بمنزلة
الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة ، ويحذفون منه ،
كما فعلوا في لم أبل . وربما ألحقوا فيه كقولهم : أمهات^(٦) .

والشاهد فيه إقحام الماء بعد حذفها ضرورة فترك المنادى على حاله قبل
الماء . والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الماء .

(١) ط : « يحذف مرة ويجاء به أخرى »

(٢) في النداء ، ساقطة من ط .

(٣) يعني طرح التنوين ، ساقط من ط .

(٤) الكلام ، من « يعني طرح التنوين » إلى هنا يدو أنه من كلام الأخصس .

(٥) انظر لتفسير هذه العبارة ما سبق في حواشي ١ : ٢٤ .

(٦) السيراني : يعني زادوا في النداء كما زادوا الماء في أمهات . والذي زادوا

فيه نحو يا أبت ، ويا أمة . والترخيم لا يغير نعت المرخم عما كان عليه قبل الترخيم
لأنه ليس بتغيير لموضع الذي قدر له الإعراب فيه ، فلذلك قالوا : ياسم الكريم .

ومن قال يا زَيْدُ الحَسَنُ قال يا طَلْحَةَ الحَسَنِ^(١) ، لأنها كفتحة الحاء إذا حذفت الهاء . ألا ترى أن من قال يا زَيْدُ الكَرِيمِ قال يَا سَلَمَ الكَرِيمِ^(٢)

هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك

اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء^(٣) كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين ، لأنها بدل من التنوين ، ولأنه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم ، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً ، فحذف وترك آخر الاسم جراً ليفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم ، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء . ولم يكونوا لينبئوا حذفها إلا في النداء ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها وكانت^(٤) الياء حقيقةً بذلك لما ذكرت لك ، إذ حذفوا ما هو أقل اعتلالاً في النداء^(٥) ، وذلك قولك : يا قومٍ لا بأسَ عليكم ، وقال الله جل ثناؤه : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾^(٦) .

وبعض العرب يقول : يَا رَبِّ اغْفِرْ لِي ، ويا قومٍ لا تفعلوا . وثبت الياء فيما زعم يونس في الأسماء^(٧) .

(١) قال يا طلحة الحسن ، ساقطة من الأصل فقط .

(٢) سلم ، بفتح اللام : ترخيم سلمة بفتحها أيضاً ، اسم رجل .

(٣) ط : « في النداء » . (٤) ط : « فكانت » .

(٥) يعني ياء التكلم .

(٦) الآية ١٦ من سورة الزمر .

(٧) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وثبت الياء فيما زعم يونس

في المضاف لغة » .

[واعلم أنّ بَقِيانَ الياء لغة في النداء في الوقف والوصل، تقول: يا غلامِ
أقبل . وكذلك إذا وقفوا .

[و كان أبو عمرو يقول: « يا عِبَادِي فَاتَّقُونِ (١) » . وقال الراجز ،
وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي (٢) :

وكنْتَ إذْ كنْتَ إلهِي وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إلهِي قَبْلَكَ (٣)
وقد يُبدلون مكان الياء الألف لأنها أخفُّ ، وسنبيّن ذلك إن شاء الله ،
وذلك قولك : يَا رَبًّا تَجَاوَزْ عَنَّا ، وَيَا غُلَامًا لَا تَفْعَلْ . فإذا وقفت قلت :
يَا غُلَامَاهُ . وإِنَّمَا أَلْحَقْتَ الهاء لِيَكُونَ أَوْضَحَ لِلألف ؛ لِأَنَّهَا خَفِيَّةٌ . وعلى
هذا النحو يجوز : يَا أَبَاهُ ، وَيَا أُمَّهُ .

٣١٧

وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : يَا أَبَاهُ ، وَيَا أَبْتَ لَا تَفْعَلْ ، وَيَا أَبْتَاهُ (٤)

(١) في إتحاف فضلاء البشر ٣٧٥ : « واختلف عن رويس في يا عباد .
فجمهور العرافين على إنباتها عنه كذلك ، والآخرون على الحذف ، وهو القياس
فإنه قاعدة الاسم المنادى » .

(٢) المنصف ٢ : ٢٣٢ وابن يعميش ٢ : ١١ والعيني ٣ : ٣٩٧ وشرح
شواهد المعنى ٢٣٣ والتصريح ٢ : ٣٦ .

(٣) ط : « فكنت » . إلهي ، أي يا إلهي . وتقديره : وكنت يا إلهي إذ
كنت وحدك لم يك شيء قبلك .

والشاهد فيه إنبات الياء في « يا إلهي » على الأصل ، وحذفها أكثر
في الكلام ؛ لأن النداء باب حذف وتغيير ، والياء تشبه التنوين في الضعف
والإتصال ، فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد . واستشهد به ابن هشام
في المعنى حكاية عن ابن مالك على أن « لم » ترد للنفي المنقطع ، وقال إنه خطأ .
واستشهد به في التوضيح على إضافة « وحد » إلى كاف الخطاب .

(٤) في الأصل فقط : « ويا فتاه » .

ويا أُمَّتَاهُ ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثلُ الهاءِ في عَمَّةٍ وخَالَةٍ^(١) .

وزعم الخليل رحمه الله أنه سَمِعَ من العرب من يقول : يَا أُمَّةٌ لَا تَفْعَلِي .
وبدَّلَكَ على أن الهاءَ بمنزلةِ الهاءِ في عَمَّةٍ وخَالَةٍ^(٢) أنك تقول في الوقف : يَا أُمَّةٌ
ويا أَبَاهُ ، كما تقول يا خَالَةً . وتقول : يَا أُمَّتَاهُ كما تقول يا خَالَتَاهُ^(٣) . وإِنَّمَا
يُلْزِمُونَ هذه الهاءَ في النداءِ إِذَا أَضْفَتَ إِلَى نَفْسِكَ خَاصَّةً ، كَأَنَّهُمْ جَمَلُوهَا
عَوْضًا من حذفِ الياءِ ، وأرادوا أن لَا يُخْلُوا بِالاسْمِ حين اجْتَمَعَ فيه حذفُ
الياءِ ، وأنَّهُمْ لَا يَسْكَادُونَ يقولون يَا أَبَاهُ وَيَا أُمَّتَاهُ ، وهي قليلة في كلامهم^(٤) .
وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن
بعوضوا هذين الحرفين كما قالوا أَيْتُقُ لِمَا حَذَفُوا العَيْنَ رَأْسًا^(٥) . جملوا الياءَ
عَوْضًا ، فلَمَّا أَلْحَقُوا الهاءَ في أَبَةٍ وَأُمَّةٍ ، صَيَّرُوهَا بمنزلةِ الهاءِ التي تَلْزِمُ الاسمَ
في كُلِّ مَوْضِعٍ^(٦) ، نحو خَالَةٍ وعَمَةٍ^(٧) . واختصَّ النداءُ بذلك لكثرة
في كلامهم^(٨) كما اختصَّ النداءُ بيا أيُّهَا الرجلُ .

(١) السيرافي : الأصل في نداء الأب والام قبل دخول علامة التأنيث فهما
أن يقال يا أب ويا أم ، بالكسر من غير ياء ، وبالياء : يا أبي ويا أمي ، وبالآلف
مكان الياء : يا أبا ويا أما .

(٢) وخالة ، ساقطة من ط

(٣) في الأصل فقط : « كقولك يا خالتاه » .

(٤) ما بعد : « يا أماء » ساقط من ب ، ط .

(٥) رأساً ، من الأصل فقط .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل : « عوضاً في أبه وأمه فلما ألحقوا الهاء منها

صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع » وفي ب : « عوضاً فلما ألحقوا

الهاء صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع »

(٧) نحو خالة وعمة ، ساقط من ب . وفي ط : « نحو عمّة وخالة » .

(٨) ط : « الكلام » .

ولا يكونُ هذا في غير النداء ، لأنَّهم جعلوها [تنبيهاً] فيها بمنزلة يا^(١) .
وأكدوا التنبيه بـ «ها» [حين جعلوا يأمع ها] ، فمن ثم لم يجوز لهم أن
يسكتوا على أيّ ، ولزمه التفسير .

قلتُ : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكّرٌ .

قال : قد يكون الشيء المذكّر^(٢) يوصف بالمؤنث [ويكون الشيء
المذكّر له الاسمُ المؤنث نحو نفس ، وأنت تعني الرجل به] . ويكون الشيء
المؤنث يوصف بالمذكّر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسمُ المذكّر . فمن ذلك :
هذا رجلٌ ربعةٌ وغلّامٌ يفعّةٌ . فهذه الصفاتُ .

والأسماء قولهم : نفسٌ ، وثلاثةٌ أنفسٍ ، وقولهم ما رأيتُ عيناً ، يعني
عينَ القورم . فكانتُ أبةُ اسمٍ مؤنثٌ يقع للمذكّر ، لأنهما والدان كما تقع^(٣)
العين للمذكّر والمؤنث لأنهما شخصان . فكأنهم إنما قالوا أبوان لأنهم جمعوا
بين أبٍ وأبةٍ ، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيتَ المذكّر .
واستغنوا بالأم [في المؤنث عن أبةٍ] ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا ،
فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين ، وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد ، وكان
مؤنثه أبةٌ كما أن مؤنث الوالد والدة^(٤) .

ومن ذلك أيضاً قولك للمؤنث : هذه امرأةٌ عدلٌ . ومن الأسماء قوسٌ^(٥) ،
هو للمذكّر ، فجعلوه لها ، وكذلك عدلٌ [وما أشبه ذلك]^(٦) .

(١) في الأصل فقط : « الياء » .

(٢) ب : « مذكراً » .

(٣) ب ، ط : « يقع » .

(٤) ط : « والدة » .

(٥) ب : « قوس » . وما بعد هذه الكلمة إلى « لها » سقط من ب .

(٦) وما أشبه ذلك ، ساقط من الأصل ، ثابت في ب ، ط .

وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمّ لا تفعلی ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ^(١) قالوا : يا طلح أقبل ، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها ، ولا يجوز ذلك في غير الأمّ من المضاف .

وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأمّ لكثرتهما في النداء ، كما قالوا : يا صاح في هذا الاسم . وليس كلُّ شئ يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل ، لأنه ليس بالقياس عندهم ، فتركوا الأصل .

هذا باب ما تضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه^(٢)

وتثبت فيه الياء ، لأنه غير منادى ، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء .

فذلك قولك : يا ابن أخي ، ويا ابن أبي ، يصير بمنزلة الخبر . وكذلك يا غلام غلامي . وقال [الشاعر] أبو زبيد الطائي^(٣) :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلتني لدهر شديد^(٤)

(١) في الأصل فقط : « إذا » .

(٢) قبل المضاف إليه ، ليس في ط .

(٣) ابن يعيش ٢ : ١٢ وابن السجري ٢ : ٧٤ ، ١٣١ ، والعيني ٤ : ٢٢٢

والمع ٢ : ٥٤ والأشعري ٣ : ١٥٧ والنصري ٢ : ١٧٩ . والبيت من قصيدة له يرتى بها أخاه .

(٤) شقيق : مصغر شقيق وهو الأخ ، صغره دلالة على قربه من نفسه ولطف

محله من قلبه . وأصله من هذا شقيق هذا ، إذا انشق بنصفين .

والشاهد فيه إثبات الياء في « أمي » لأنها غير مناداة ، فجرت في إثبات الياء

مجرى المضاف إليه في قولك يا ابن زيد في إثبات التنوين .

وقالوا : يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامى . وقد قالوا أيضا : يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ ، كأنَّهم جعلوا الأوَّل والآخِر اسماً ، ثم أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أحدَ عشرَ أقبلوا . وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم (١) .

وعلى هذا قال أبو النجم (٢) :

* يا ابنةَ عمِّ لا تلومى واهجعى (٣) *

واعلم أنَّ كلَّ شيء ابتدأته (٤) في هذين البابين [أولاً] فهو فى القياس (٥) .
وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب .

(١) السيرافى ما ملخصه : فهما أربعة أوجه : فتح أم وعم إتباعاً لنون ابن وموضعها خفض بالاضافة ، ويجوز فهما الكسر لأنهما لما جعلتا كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة ، كما يفعل فى الاسم الواحد . والوجه الثالث : أن تثبت الياء ، وإبائها على وجهين : أحدها أن تثبتها كما تثبتها فى غلامى ، والآخِر ، وهو الأجود : أن تثبتها فى يا ابن أخى ويا غلام غلامى . والرابع : أن تجعل مكان الياء ألفاً .

(٢) نوادر أبى زيد ١٩ وابن يعيش ٢ : ١٢ ، ١٣ والعينى ٤ : ٢٢٤ والمسمع ٢ : ٥٤ والأشموئى ٣ : ١٥٧ والتصريح ٢ : ١٧٩ .

(٣) يخاطب امرأته ، وهى ابنة عمه ، وتدعى أم الحيار ، ولها يقول :

قد أصبحت أم الحيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

والمجوع : النوم بالليل خاصة .

استشهد به على إبدال الياء ألفاً كراهة لاجتماع الكسرة والياء ، كما ذكر

الشتى .

(٤) ط : « ابتدأناه » .

(٥) ط : « هو القياس » .

هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة^(١)

وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهلهل^(٢) :

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كَلَيْبًا يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ^(٣)

فاستغاث بهم لينشروا له كليباً^(٤) . وهذا منه وَعَيْدٌ وَتَهْدِيدٌ . وأما قوله ٣١٩ « يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ » فإنه استغاث بهم لهم ، أى لِمَ تَفْرُونَ ؟ استطالة عليهم ووعداً . وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي^(٥) :

(١) في الأصل فقط : « بحرف الجر » .

(٢) الخصائص ٣ : ٢٢٩ وحديث البسوس ٥٢ والمقد ٥ : ٧٨ ، والخزانة ١ : ٣٠٠ .

(٣) يستغيث بنو بكر بن وائل ، والمستغاث به في الحقيقة هنا مستغاث من أجله . يقول : أدعوكم لأنفسكم مطالباً لكم في إنشاركليب وإحيائه ، يتوعدهم بذلك ، وكانوا قتلوا أخاه كليباً في أمر البسوس ، وهى خالة جساس بن مرة الشيباني ، وكان لها ناقة يقال لها « سراب » فرآها كليب بن وائل فى حماه وقد كسرت بيض طير كان قد أجاره ، فرمى ضرع الناقة بهم ، فوثب جساس على كليب فقتله ، فهاجت حرب البسوس فى ذلك أربعين سنة .

والشاهد فيه إدخال لام الاستغاثة مفتوحة على « بكر » للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله ، وكانت أولى بالفتح لوقوع اننادى موقع الضمير ، ولام الجر تفتح مع الضائر .

(٤) ط : « لأن ينشروا له كليباً » .

(٥) ديوان الهذليين ٢ : ١٧٢ .

أَلَا يَا لِقَوْمٍ لَطِيفِ الْخَيَالِ أَرْقَ ، مِنْ نَازِحِ ذِي دَلَالٍ (١)

وقال قيس بن ذريح (٢) :

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَرْعَجُونِي فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمَطَاعِ (٣)

وقالوا : يا لله ، يا للناس ، إذا كانت الاستغائة (٤) . فالواحد والجميع فيه

سواء (٥) . وقال الآخر (٦) :

يَا لِقَوْمٍ مَنْ لِلْعُلَى وَالْمَسَاعِي يَا لِقَوْمٍ مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّاحِ (٧)

(١) الطيف : ما يطفف بالإنسان في نومه من خيال من يهوى . أرق تأريفاً : منع النوم . نازح : بعيد . وذكر النازح لأنه أراد الشخص ، وإلا لقال « نازحة » بمعنى الحبيبة . والدلال : المرأة في غنج وشكل بالجمال والحسن . والشاهد فيه فتح اللام الأولى وكسر الثانية ، فرقا بين المستغاة به والمستغاث من أجله .

(٢) ونسب أيضاً إلى حسان بن ثابت . ابن يعيش ١ : ١٣١ والعينى ٤ : ٢٥٩ .

(٣) تكنفوه : أحاطوا به . والكنف : الجانب . والواشي : التمام ، لأنه يزين الباطل ويشبهه . أرعجونى : ألقونى ، وأصل الإزجاج التحريك . يعنى أن صاحبته تطيع الوشاة وترضى قولهم . والشاهد فيه كما فى الذى قبله .

(٤) ط فقط : « إذا كانت الاستغائة به » .

(٥) ط : « فيها سواء » .

(٦) الشاهد من الحسين التى لم يعرف لها قائل . وانظر ابن يعيش ١ : ١٢٨ ،

١٣١ الخزانة ١٨ : ٢٩٦ والعينى ٤ : ٢٦٨ والممع ١ : ١٨٠ .

(٧) يرثى رجالاً من قومه . العلى ، بالضم : جمع عليا بالضم ، وهى الصفة

الرفيعة . والمساعى : مآثر أهل الشرف والفضل ومكرماتهم ، واحدها مسعاة .

والساح : الجود . يقول : ذهب من يقوم بذلك بعدهم .

يا لعطافينا ويا لرياح وأبني الخشرج الفتى النفاح^(١)
الأترام [كيف] سووا بين الواحد والجميع .

وأما في التعجب فقوله ، [وهو فرار الأسدى^(٢)] :

لخطاب ليلي يا لبرثن منكم أدل وأمضى من سليك المقانب^(٣)

وقالوا : يا للعجب ، ويا للفليقة ؛ كأنهم رأوا أمرا عجبا فقالوا : يا لبرثن ،
أى مثلكم دعى للعظام .

وقالوا : يا للعجب ويا للماء ، لما رأوا عجبا أو رأوا ماء كثيرا ، كأنه
يقول : تعال يا عجب | أو تعال يا ماء^(٤) | فإنه من أيامك وزمانك .

ومثل ذلك قولهم : يا للدواهي ، أى تعالين فإنه لا يستنكر لكن ،

(١) هؤلاء أسماء رجال من قومه . النفاح : الكثير العطاء ، وأصل النفع

الدفع . ويروى : « الوضاح » ، وهو المشهور بالكرم .
والشاهد فيه إدخال لام الاستغانة على المستغاث به مفتوحة .

(٢) ابن يميمش ١ : ١٣١ .

(٣) ليلي : امرأته . وكانت برثن قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه ، فقال

هذا متعجبا من فعلهم ، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها لاتزاعها منه أهدى
من سليك بن السلكة . وهو أحد عدائى العرب وصعاليكهم ، وكان يسمى
أيضا « سليك المقانب » . والمقنب : الجماعة من الخيل . وبعد هذا البيت :

تزورونها ولا أزور نساءكم ألهى لأولاد الإماء الحواطب

والشاهد فى « يا لبرثن » حيث فتح لام المستغاث به ، وإن كان بمعنى

المتعجب منه .

(٤) فى الأصل : « كأنه يقول يا ماء أو تعال يا عجب » ، وفى ب : « كأنه

يقول : تعال يا ماء أو تعال يا عجب » ، وأثبت ما فى ط .

لأنه من إبتانكن وأحيانكن^(١) .

وكلُّ هذا في معنى التعجب والاستغانة ، وإلا لم يميز . ألا ترى أنك لو قلت يا لزيد وأنت تحدّته لم يميز .

ولم يلزم في هذا الباب إلا يا للتنبيه ؛ لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك : لعمرو خيرٌ منك . ولا يكون مكانَ يا سواها من حروف التنبيه نحو أي وهيا وأيا ؛ لأنهم أرادوا أن يميّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغانة ولا تعجب .

وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : يا عَجَباهُ ويا بَكْرَاهُ ، إذا استغنت أو تعجبت . فصار كلُّ واحد منهما يعاقبُ صاحبه ، كما كانت هاء الجحاجة معاقبةً ياء الجحاجيح ، وكما عاقبت الألفُ في يمانِ الياء في يَمَنِي . ونحو هذا في كلامهم كثير ، وستراه إن شاء الله عز وجل .

هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورةً

لأنه مدعوٌّ له ها هنا وهو غيرُ مدعوٍّ

وذلك قول بعض العرب : يا للعجبِ ويا لئلاء^(٢) ، [و] كأنه نبه بقوله

(١) ط : « لأنه من أحيانكن » فقط . وفي الأصل : « لأنه من آبانك وأحيانك » وفي ب : « لأنه من آبانك وأحيانك » . وقد سويت النص بما ترى .
(٢) السيرافي : فإن قال قائل : لم كان فتح لام المدعو أولى من فتح لام المدعو له ؟ قيل : لأن المدعو له لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة ؛ لأنك إذا قلت يا للمظلوم فعناه أدعوك للمظلوم . فهو على منهاجه في غير النداء ، والمدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس ؛ لأن المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تغيير لامة أولى .

يَا غَيْرَ الْمَاءِ لِلْمَاءِ . وعلى ذلك قال أبو عمرو : يَا وَيْلُ لَكَ وَيَا وَيْحُ لَكَ كَأَنَّهُ
نَبَهُ إِنْسَانًا ثُمَّ جَعَلَ الْوَيْلَ لَهُ . وعلى ذلك قول قيس بن ذريح^(١) :

* فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأشِيِّ الْمُطَاعِ *

* يَا لِقَوْمِي لِفِرْقَةِ الْأَحْبَابِ^(٢) *

و :

كسروها لأن الاسم الذي بعدها غير منادى ، فصار بمنزلة إذا قلت
هذا لزيد . فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب ، واللام
المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو . [وذلك أن المدعو
إنما دُعي من أجل ما بعده] ، لأنه مدعو له .

ومما يدل على أن اللام المكسورة ما بعدها غير مدعو قوله :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ^(٣)

(١) ط : « قال قيس بن ذريح » . وينسب أيضا إلى حسان بن ثابت .

وقد سبق الكلام عليه قريبا ص ٢١٦ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تنتمته . وانظر مع الموامع ١ : ١٨٠ . وفي ط :

« يا لقوم » : والشاهد فيه كسر اللام الثانية لأنها لام المدعو له أى المستغاث له .

(٣) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ١١٨ وابن الشجري ١ : ٣٢٥ /

٢ : ١٥٤ وابن عيمش ٢ : ٢٤ ، ٤٠ / ٨ : ١٢٠ والمعنى ٤ : ٢٦١ والمع

١ : ٧٤ / ٧٠ . ٢ وشرح شواهد المعنى ٢٦٩ والكامل ٤٧ ، ٤٨ وسمط اللآلىء

٥٤٦ والحاسة بشرح المرزوقي ١٥٩٣ .

يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله والناس أجمعين ، لأنه لم يرع

حق الجوار .

والشاهد فيه حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه ، والمعنى يا قوم

أو يا هؤلاء ، لعنة الله على سمعان . ولذا رفع « لعنة » بالابتداء ، ولو أوقع

النداء عليها لنصبها .

فياً لغير اللعنة .

[وتقول : يا لزيدٍ ولعمريو وإذا لم تجيء بياً إلى جنب اللام كسرت
ورددت إلى الأصل] .

هذا باب الندبة

اعلم أن المندوبَ مدعوٌ ولكنه متفجعٌ عليه ، فإن شئت ألحقتَ
في آخر الاسم الألفَ ، لأنَّ الندبة كأنهم يترتمون فيها ؛ وإن شئت لم تلحق
كما لم تلحق في النداء (١) .

واعلم أن المندوب لا بُدَّ له من أن يكون قبل اسمه ياً أو وا ، كما لزم
يا المستغاث به والمتعجب منه .

واعلم أن الألف التي تلحق المندوبَ تفتح كل حركة قبلها (٢) مكسورة
كانت أو مضمومة (٣) لأنها تابعة للألف ، ولا يكون ما قبل الألف
إلا مفتوحاً .

فأما ما تلحقه الألفُ فقولك : وازيداه ، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك ،
وإن أضفتَ إلى نفسك ، فهو سواء ، لأنك إذا أضفتَ زيداً إلى نفسك
فالدالُ مكسورةٌ وإذا لم تُضِفْ فالدالُ مضمومةٌ ، ففتحت المكسور كما فتحت

(١) السرافي : الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب
عند فقده ، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشدة التي لحقته لفقده ،
كما يدعو المستغاث به لإزالة الشدة التي قد رهقته . ولما كان المندوب ليس بحيث
يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت ، فالزموا أوله ياً أو وا ، وآخره الألف ،
في الأكثر من الكلام ؛ لأن الألف أبعد للصوت ، وأمكن للمد .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل ، ب : « تفتح كل ما قبلها » .

(٣) ط : « مضمومة كانت أو مكسورة » .

المضموم . ومن قال يا غلامى وقرأ يا عبادى قال : وازيديا [إذا أضف] ؛
من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحرّ كما فى لغة من جزم الياء ؛ لأنه
لا ينجزم حرفان ، وحرّ كما بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا .
وزعم الخليل أنه يجوز فى الندبة وأعلامية ؛ من قبل أنه قد يجوز
أن أقول واغلامي فأبين الياء كما أبيتها فى غير النداء ، وهى فى غير النداء
مبيّنة فيها اللتان (١) : الفتح والوقف . ومن لغة من يفتح أن يلحق الهاء
فى الوقف حين يبين الحركة ، كما ألحقت الهاء بعد الألف فى الوقف لأن
يكون أوضح لها [فى قولك يارباه] . فإذا بينت الياء فى النداء كما بينتها
فى غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداء . قال الشاعر ، وهو ابن
قيس الرقيّات (٢) :

تبكهم دهماه مموّلةً وتقول سلمى وازيدية (٣)

وإذا لم تلحق الألف قلت : وازيد إذا لم تضيف ، ووازيد إذا أضفت ،
وإن شئت قلت : وازيدى . والإلحاق (٤) وغير الإلحاق عربى فبازعم ٢٢
الخليل رحمه الله ويونس .

(١) ط : « لنتان » .

(٢) ديوانه ٩٩ والشعراء ٥٢٥ والموشح ١٧٨ والمعنى ٤ : ٢٧٤ والتصريح

٢ : ١٨١ .

(٣) يرثى سمداً وأسامه ، ابن أخيه ، وكانا قتلا فى المدينة يوم الحرة . والدهاء :
السوداء ، وهى أيضاً العدد الكثير من الناس . والمعوّلة : الباكية ، وهى حال
مؤكدة ؛ لأن « تبكهم » دال على أنها معوّلة فذكر عويلها توكيداً . والرزية :
المصيبة ، وأصله من المهموز : رزية .

والشاهد فيه إلحاق هاء السكت بالندوب ، لبيان الحركة فى الوقف .

(٤) ط : « فالإلحاق » .

وإذا أضفتَ المندوبَ وأضفتَ إلى نفسك المضافَ إليه المندوبُ فالياءُ فيه أبداً بيّنةٌ ، وإن شئتَ ألحقتَ الألفَ ، وإن شئتَ لم تُلحِقْ . وذلك قولك : وانقطاعَ ظهريَّاهُ ، ووا انقطاعَ ظهري . وإنما لزمته الياءُ لأنه غير منادى^(١) .

واعلم أنَّك إذا وصلتَ كلامك ذهبتَ هذه الهاءُ في جميع الندبة ، كما تذهبُ في الصلَّة إذا كانت تبينُ به الحركة^(٢) .

وتقول : وا غلامَ زيدها ، إذا لم تُضِفْ زيدها إلى نفسك . وإنما حذفْتَ التنوينَ لأنه لا ينجزم حرفان . ولم يجرَّ كوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادةً غيرَ منفصلة [من الاسم] ، فصارت تعاقب ، وكانت أخفَّ عليهم^(٣) ، فهذا في النداء أحرى ، لأنه موضعُ حذفٍ . وإن شئتَ قلت : واغلامَ زيدي ، كما قلتَ وازيدُ .

وزعموا أنَّ هذا البيت يُنشدُ على وجهين ، وهو قول رؤبة^(٤) :

(١) السيرافي : القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين . ولم يذكر سيويوه سقوطها لاجتماع الساكنين في المندوب ولا في الاسم المضاف إليه المندوب . وأما أبو العباس محمد بن يزيد فقد ذكر سقوطها في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها ساكنة ، نحو يا غلامي ويا صاحبي ، ولم يذكر سقوطها في : وانقطاع ظهري ، ويا صاحب غلامي . والقياس فيهما واحد ، وهو جواز سقوطها لاجتماع الساكنين .

(٢) ط : « بها الجرركة » .

(٣) ط : « وكان أخف عليهم » .

(٤) ملحقات ديوان رؤبة ١٨٥ وابن يميث ٢ : ١٢ واللسان (بنى ٩٧) .

* فهى تُنادى بأبي وأبنيماً (١) *

ويروى : « بأباً وأبناماً » ، [فما فضلُ] ، وإتماحكى نُدبتُها .
واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تُحذف
أبدأ ياء الإضافة ولم يُكسر ما قبلها ، كراهيةً للكسرة في الياء ، ولكنهم
يلحِقون ياء الإضافة وينصبونها لثلاثينجزم حرفان . وإذا نذبت فأنت بالخيار : إن
شدت ألحقت الألف وإن لم تلحق جاز كما جاز ذلك في غيره . وذلك [قولك] :
واغلامياً [ووا قاضيته] ، وواغلامياً ووا قاضي ، يصير مجراه هاهنا كمجراه
في غير الندبة ، إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف . وكذلك الألف
إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت [إليك] .

وإذا وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرك الألف ، لأنها إن حركت
صارت ياء ، والياء لا تدخلها كسرة (٢) في هذا الموضع . فلما كان تغييرهم
إياها يدعوهم إلى ياء أخرى . وكسرة تركوها على حالها كما تركت ياء قاضي ،
إذ لم يخافوا التباساً وكانت أخف ، وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم
حرفان . فإذا نذبت فأنت بالخيار إن شدت ألحقت الألف كما ألحقتها في الأول ٢٢٣
وإن شدت لم تلحقها ، وذلك قولك : وامثنياً وامثنياً . فإن لم تُضف إلى

(١) ط واللسان : « فهى ترى » يقال رمت رثاء ، ورمت رثية ، وترمت
رثياً . حكى ما نذبت به . وقوله :

* بكاء منكلى فقدت حمياً *

والشاهد فيه أن المندوب المضاف لياء المنكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى
غير المندوب من قلب الياء ألفاً أو تركها على أصلها كما في رواية « بأباً » .
(٢) كسرة ، ساقطة من الأصل فقط .

نفسك قلت : وامشأه ، وتحذف الأول^(١) لأنه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً : فذهبت كما تذهب في الألف واللام ، ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصب .

هذا باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها

إن كان مكسوراً فهي ياء ، وإن كان مضموماً فهي واو .

وإنما جعلوها [تابعة] ليفرقوا بين المذكر والمؤنث^(٢) ، وبين الاثنين والجميع ؛ وذلك قولك : واظهره هوه ، إذا أضفت الظهر إلى مذكر ، وإنما جعلتها واواً لتفرق بين المذكر والمؤنث إذا قلت : واظهرهاه .

وتقول : واظهرهوه ، وإنما جعلت الألف واواً لتفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت : واظهرهاه .

وإنما حذفت الحرف الأول لأنه لا ينجزم حرفان ، كما حذفت الألف الأولى من قولك وامشأه .

وتقول : واغلامكه ، إذا أضفت [الغلام] إلى مؤنث . وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت : واغلامكاه .

وتقول : واقتطاع ظهرهوه ، في قول من قال : مررت بظهرهوه قبل .

وتقول : واقتطاع ظهرهيه . في قول من قال : مررت بظهرهيه قبل .

وتقول : واأبا عمرياه وإن كنت إنما تندب الأب ، وإياه تضيف إلى نفسك لا عمراً ، من قبل أن عمراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك ، لأنه

(١) ط : « الأولى » ، والمراد الألف في كل منهما .

(٢) ط : « المؤنث والمذكر » .

لا يستقيم لك إضافة الأب إليك حتى تجعل عمراً كأنه لك ، لأنَّ ياء الإضافة عليه تقع ، ولا تحذفها لأنَّ عمراً غير منادى . ألا ترى أنك تقول يا أبا عمرو . ومما يدلُّك على أنَّ عمراً هاهنا بمنزلة لو كان لك ، أنه لا يجوز أن تقول هذا أبو النضرِكَ ، ولا هذه ثلاثة الأثوابِكَ ، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة ، من قبل أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأوَّل حتى تجعل الآخر مضافاً إليك كأنه لك ^(١) .

هذا باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب

وذلك قولك : وازيدُ الظريفُ والظريفُ . وزعم الخليل رحمه الله أنه مبنيٌّ من أن يقول الظريفاهُ أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيدُ ^(٢) أنت الفارسُ البطلاهُ ؛ لأن هذا غيرُ منادى ^(٣) كما أن ذلك غيرُ نداء .

(١) السيرافي : إذا أضاف المتكلم إلى نفسه اسماً مضافاً إلى شيء فإن حق اللفظ في ذلك أن تصير الأخير مضافاً إلى اسمك الذي هو الياء وإن كان المقصد إلى إضافة الاسم الذي قبله ، ويصير الاسم الأخير كأنه مضاف إليك منفرداً . وكذلك لو كان اسم مضاف إلى منكور وأردت تعريفه عرفت الثاني كأنك أردت تعريفه منفرداً ، ويكون تعريفه تعريفاً للأول ، وذلك نحو قولك هذه مائة درهم ؛ فإن أضفت مائة إلى نفسك قلت : هذه مائة درهمي . وقد علمنا أنك لم ترد أن تضيف درهماً إلى نفسك ، ولا قصدت إلى درهم واحد بينه جعلته لنفسك ، وإنما قصدك إلى إضافة مائة إليك دون غيرها ... وعلى هذا إذا أضفت إلى نفسك أبا عمرو كنية رجل ، وليس اسم شخص تقصد إليه ، فإذا أضفت عمراً كأنه لك ، كما كان درهم في مائة درهم كأنه درهم لك .

(٢) ط : « وازيداً » ، تحريف .

(٣) ط : « نداء » .

وليس هذا كقولك : وا أمير المؤمنين ، ولا مثل : واعبد قيساه ؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم . ألا ترى أنك لو قلت عبداً أو أميراً ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك . ولو قلت هذا زيد كنت في الصفة بالخيار ، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف . ولست في المضاف إليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدل من التنوين . ويدل على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف .

وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيد الظريفاه ، [واجمعتي الشاميتناه^(١)] . ٣٢٤

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ .

وتقول : واقسروناه ، لأن هذا اسم مفرد . وكذلك رجل سمي باثني عشر تقول : واثناعشراه ، لأن اسم مفرد بمنزلة قنشرين .

وإذا نذبت رجلاً يسمى ضربوا قلت : واضربوه . وإن سمي ضرباً

(١) السيرافي : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين . والذي حكاه سيويوه عن يونس لست أدري : ألقاق علامة الندبة له من قياس يونس ، أو بما حكاه عن العرب فنحتاج له به ؟ ويقال إن الجمجمة هي القدرح ، وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبهما . . . وقد يجوز أن تكون جمعتي الشاميتناه ، من جماجم العرب (يعني ساداتهم ورؤساءهم) . وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر . وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ، لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه .

قلت : واضرباًه . فهذا بمنزلة واغلامهوه وواغلامهاه ، جعلت ألف الندبة تابعة لتفريق بين الاثنين والجمع .

ولو سميت رجلاً بغلامهم أو غلامهما لم تحرف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسماً ، ولتركته على حاله الأول^(١) في كل شيء . فكذلك ضرباًه وضربوا ، وإنما تحكى الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين^(٢) ، وصارت الألف تابعة لهما كما تبت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين ، نحو غلامها وغلامهم ، لأنهما كما لم يتغيرا في سائر المواضع لم يتغيرا في الندبة .

هذا باب ما لا يجوز أن يُندب

وذلك [قولك] : وارجلة ويارجلة . وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : إنما قبح لأنك أبهت . ألا ترى أنك لو قلت واهداه ، كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإيما ينبغى لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخص ولا تبهم^(٣) ، لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يارجلاً ظريفاً ، فكنت نادباً نكرةً . وإنما كرهوا ذلك لأنه تفاحش عندهم أن يختلطوا^(٤) وأن يتفجعوا على غير معروف . فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ، لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغى لك أن تبهم .

(١) ط : « الأولى » .

(٢) الأصل ، وب : « قبل أن يكون اسماً » .

(٣) ط : « وأن تخص فلا تبهم » .

(٤) الإختلاط ، بالحاء المهملة : الضجر والغضب . في الأصل ، ب : « أن

يختلطوا » ، صوابه في ط . وانظر ما سيأتي في ص ٢٣١ .

وكذلك : وامن في الداراه^(١) ، في القبح .

وزعم أنه لا يستقبح وامن حفر بئر زمزماه^(٢) ؛ لأن هذا معروف بعينه ، وكان التبيين في الندبة عذراً للتفجع . فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب . ولو قلت هذا لقلت وامن لا يعنيني أمرهوه . فإذا كان ذا ترك لأنه لا يُعذر على أن يتفجع عليه ، فهو لا يُعذر بأن يتفجع ويُبهم ، كما لا يُعذر على أن يتفجع على من لا يعنيه أمره .

هذا باب يكون الاسمان^(٣) فيه بمنزلة اسم واحد ممتول
وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو

وذلك [قولك] : واثلاثة وثلثيناه . وإن لم تندب قلت : يا ثلاثة وثلثين ، كأنك قلت يا ضارباً رجلاً .

وليس هذا بمنزلة قولك يا زيد وعمرو ، لأنك حين قلت يا زيد وعمرو جمعت بين اسمين كل واحد منهما مفردٌ يُتوهم على حياله ، وإذا قلت يا ثلاثة وثلثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين لتتوهم على حيالها ، ولا الثلاثين من الثلاثة . ألا ترى أنك تقول يا زيد ويا عمرو ، ولا تقول يا ثلاثة ويا ثلاثون ، لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله ، فصار بمنزلة قولك ثلاثة عشر ، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها . ولزمها النصب كما لزم يا ضارباً رجلاً ، حين طال الكلام .

(١) في الأصل : « وكذلك من في الداراه » ، صوابه في ب ، ط .

(٢) ط : « وامن حفر زمزماه » حفرها عبد المطلب بعد اسماعيل .

(٣) الأصل ، ب : « هذا باب تكون الأسماء » ، وأثبت ما في ط .

٣٢٥ وقال : يا ضارباً رجلاً معرفةً كقولك يا ضاربُ ، ولكن التنوين إنما يثبت لأنه وسطُ الاسم ، ورُجلاً من تمام الاسم ، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم . ألا ترى أنك لو سميت رجلاً خيراً منك ، لقلت يا خيراً منك فالزمته التنوين وهو معرفةٌ ، لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه ، فصار بمنزلة الذي ، إذا قلت هذا الذي فعل . فكما أن خيراً منك لزمه التنوين وهو معرفةٌ ، كذلك لزم ضارباً رجلاً ، لأن البناء ليست منتهى الاسم ، وإنما يُحذف التنوين في النداء من آخر الاسم . فلما لُزمتِ التنوينة^(١) وطال الكلام رجع إلى أصله . وكذلك ضاربُ رجلٍ إذا أُلقيتِ التنوين تخفيفاً ، لأن الرجل لا يجعل ضارباً نكرةً إذا أردت معنى التنوين ، كما لا يجعله معرفةً في غير النداء إذا أردت معنى التنوين وحذفته ، نحو قولك : هذا ضاربُك قاعداً . ألا ترى أن حذف التنوين كسبأته لا يغيّر الفاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريد معناه .

وأما قولك يا أخرج رجل ، فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرةً ، لأنه مضاف إلى نكرة ، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرةً ، ولا يكون الرجل ههنا بمنزلة إذا كان منادىً ، لأنه ثمّ يدخله التنوين ، وجزاءك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما وهو هنا غيرُ منادى وهو نكرةٌ ، يُجعل ما أُضيف إليه بمنزلة .

هذا باب الحروف التي ينه بها المدعو

فأما الاسم غيرُ المندوب فينبه بخمسة أشياء : بيا ، وأياً ، وهياً ، وأى ، وبالآلف . نحو قولك : أحرار بن عمرو . إلا أن الأربعة غير الآلف قد

(١) ب فقط : « التنوين » .

يَسْتَعْمَلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمْدُوا أَصْوَاتَهُمْ لِلشَّيْءِ الْمَتْرَاحِيِّ عَنْهُمْ ، وَالْإِنْسَانَ الْمَعْرُضَ عَنْهُمْ ^(١) ، الَّذِي يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ ^(٢) ، أَوِ النَّائِمَ الْمُسْتَقْتَلَّ . وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ الَّتِي لَهَا فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ الْأَلْفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَمْدُونَ فِيهَا . وَقَدْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْحَمْسَةَ غَيْرَ مَا ^(٣) إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ قَرِيبًا مِنْكَ ، مَقْبِلًا عَلَيْكَ ، تَوَكِيدًا .

وَإِنْ شِئْتَ حَذَقْتَهُنَّ كُلَّهِنَّ اسْتِغْنَاءً كَقَوْلِكَ : حَارِبُ بْنُ كَهْبٍ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ هُوَ مَقْبِلٌ عَلَيْهِ بِحَضْرَتِهِ بِخِطَابِهِ .

وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : هَذَا ، وَلَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : يَا هَذَا ، وَيَا رَجُلٌ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُبْهَمِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَنْبَغِي بِهِ لَزِمَ الْمُبْهَمَ كَأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ أَيْ حِينَ حَذَفْتَهُ ، فَلَمْ تَقُلْ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَلَا يَا أَيُّهَا ، وَلَكِنَّكَ تَقُولُ إِنْ شِئْتَ : مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَفْعَلُ كَذَا [وَكَذَا] ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَصْفًا لِأَيٍّ .
وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ يَأْ مِنْ النُّكْرَةِ فِي الشَّعْرِ ^(٤) ، وَقَالَ الْعَجَّاجُ ^(٥) :

(١) ط : « أَوْ لِلْإِنْسَانَ الْمَعْرُضَ عَنْهُمْ » .

(٢) ط : « إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ » .

(٣) ط : « وَلَا تَقُولُ » .

(٤) السِّيرَاقِيُّ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : قَدْ أَخْطَأَ فِي هَذَا كُلَّهُ خَطَأً فَاحْشَا . يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَعَارِفٌ بِالنِّدَاءِ ، وَقَدْ جَعَلَهَا سَيَبِيهَ نُكْرَاتٍ . ثُمَّ قَالَ السِّيرَاقِيُّ : ادْعَاءُ أَبِي الْعَبَّاسِ هَذَا عَلَى سَيَبِيهِ هُوَ الْخَطَأُ . وَالْعَجَبُ مِنْهُ كَيْفَ ذَهَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْرِي سَيَبِيهِ يَمْتَقِدُ أَنْ مَخْنُوقٌ ، وَلَيْلِ نُكْرَاتَانِ ، وَهُوَ يَضْمُهُمَا بغيرِ تَنْوِينٍ ؟ ! وَإِنَّمَا يَعْنِي مَا كَانَ نُكْرَةً قَبْلَ النِّدَاءِ فَوَرَدَ النِّدَاءُ فَصَارَ مَعْرِفَةً مِنْ أَجْلِهِ وَبِهِ . وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ .

(٥) دِيوَانُهُ ٢٦ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٨٨ وَابْنُ يَمِينٍ ٢ : ١٦ ، ٢٠ وَالْحِزَّانَةُ

١ : ٢٨٣ وَالْمَبْنِيُّ ٤ : ٢٢٧ وَالْأَشْمُونِيُّ ٣ : ١٧٢ وَالتَّنْصِيحُ ٢ : ١٨٥ وَاللِّسَانُ

(شَقْرُ ٩١ عَدْرُ ٢٢٢) .

* جَارِي لَا تَسْنِكِرِي عَذِيرِي ^(١) *

يريد يا جارية . وقال في مثل : « افتدِ مَخْنُوقٌ » ، و « أَصْبِحْ لَيْلٌ » ، ٣٢٦
و « أَطْرِقْ كَرًّا » . وليس هذا بكثير ولا بقوى ^(٢) .

وأما المستغاث به فيأ لازمة له ، لأنه يجتهد : فكذلك المتعجب منه ،
وذلك : يا للناس ويا للماء ^(٣) . وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم مترخ أو غافل
والتعجب كذلك . والندبة يلزمها يا ووا ، لأنهم يختلطون ^(٤) ويدعون ما قد
فأت ^(٥) وبعد عنهم . ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترتمون فيها ، فمن ثم
أزموها المد ، وألقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترتيم .

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له

وليس بمنادى يَنْبَهُ غَيْرُهُ ، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من

(١) يخاطب امرأته يريد : يا جارية . وعذير الرجل : ما يروم وما يحاول
مما يعذر عليه إذا فعله . وذلك أنه كان عزم السفر فكان يرم رحله ناقته لسفره
فقال له : ما هذا الذي ترم ؟

والشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة من « جاري » وهو اسم نكرة
قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه في المعارف . وسيبويه
يقصد بالنكرة هنا ما كان نكرة قبل النداء فصار معرفة بعده ، لا كما اعترض
عليه المبرد . انظر الحواشي السابقة .

(٢) ط : « ولا قوى » .

(٣) ط : « وكذلك المتعجب منه ، وهو قولك يا للناس ويا للماء » .

(٤) في الأصل وب : « يختلطون » بالخاء المعجمة ، تصحيف . انظر

ما سبق في ٢٢٧ .

(٥) ط : « من قد فات » .

بين أمته ، لأمرِك ونهيك أو خبرِك^(١) . فالاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التَّسْوِيَةَ أجزت ما ليس باستخبارٍ ولا استفهامٍ على حرف الاستفهام ؛ لأنك تسوَّى فيه كما تسوَّى في الاستفهام . فالتسويةُ أجرته على حرف الاستفهام ، والاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء .

وذلك قولك : ما أدري أفعَل أم لم يفعل . فجزى هذا كقولك أزيدُ عندك أم عمرو ، وأزيدُ أفضلُ أم خالدٌ ، إذا استفهمتَ ؛ لأنَّ علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأوَّل . فهذا نظيرُ الذي جرى على حرف النداء .

وذلك قولك : أمّا أنا فأفعلُ كذا [وكذا] أيها الرجل ، ونفعلُ نحن كذا [وكذا] أيها القوم ، وعلى المضاربِ الوضعيةُ أيها البائعُ ، واللهم اغفرْ لنا أيّتها العصابة^(٢) ، وأردت^(٣) أن تختصَّ ولا تبهمَ حين قلت : أيّتها العصابةُ وأيها الرجلُ ، أراد أن يؤكدَ لأنه قد اختصَّ حين قال أنا ، ولكنه أكد كما تقولُ للذي هو مقبلٌ عليه بوجه مستمعٍ منصتٌ لك : كذا كان الأمرُ يا أبا فلان ، توكيدا . ولا تدخل [يا] ها هنا لأنك لست تنبهه غيرك .
يعنى : اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة^(٤) .

(١) ط : « أو نهيك أو خبرك » .

(٢) السيراني : والذي عندي أن أيها الرجل وأيها العصابة في موضع اسم مبتدئ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ ، فكأنه قال : للعصابة المذكورة ، أو الرجل المذكور ، من أريد ، أو من أريد العصابة أو الرجل المذكور ، لأنه لا يقدر فيه حرف النداء .

(٣) ط : « وإنما أردت » .

(٤) ما بعد « غيرك » ساقط من ط . والظاهر أنه من كلام الأخصس .

هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء ٣٢٧

فيجىء لفظه على موضع النداء نصباً لأن موضع النداء نصبٌ ، ولا تجرى الأسماء فيه مجراها في النداء ، لأنهم لم يُجروها على حروف النداء^(١) ، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء .

وذلك قولك : إِنَّا مَعَشَرَ الْعَرَبِ نَفَعَلْ كَذَا وَكَذَا ، كَأَنَّهُ قَالَ ، أَعْنِي ، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب ، [و] أَنَّهُمْ لَا يَرِيدُونَ أَنْ يَحْمِلُوا الْكَلَامَ عَلَى أَوْلَاهُ ، ولكن ما بعده محمولٌ على أَوْلَاهُ . وذلك نحو قوله ، وهو عمرو بن الأَهمم^(٢) :

إِنَّا بَنِي مَنَقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ فِينَا سَرَاةُ بَنِي سَعْدِ وَنَادِيهَا^(٣)

وقال الفرزدق^(٤) :

(١) ط : « حروف النداء » .

(٢) ابن يبيش ٢ : ١٨ والممع ١ : ١٧١ .

(٣) بنو منقر : حى من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم . والسراة ، بالفتح :

السادة ، واحدم سرى ، وهو جمع غريب لا يجرى على واحده . والنادى والندى : مجلس القوم ، لأن بعضهم ينادى بعضاً بالحديث ، أو من الندو ، وهو التجمع ، لأن القوم يندون حوالبه . يقول : فِينَا مَجْتَمَعُ الْقَوْمِ وَخَوْضُهُمْ فِي الرَّأْيِ والتدبير وإصلاح أمر المشيرة .

والشاهد نصب « بنى منقر » على الاختصاص والفخر . وذكر الاختصاص

في باب النداء لأن العامل فيه وفي المنادى فعل لا يجوز إظهاره ، مع اشتراكهما في معنى الاختصاص والفخر .

(٤) ديوانه ٢٠٢ .

ألم ترَ أَنَا بنى دارِمٍ زُرارةٌ منا أبو معبدٍ^(١)
 فَإِنَّمَا اخْصُصَ الاسمُ هُنَا ليعْرِفَ^(٢) بما حُمِلَ على الكلامِ الأوَّلِ ، وفيه
 معنى الافتخار . وقال رؤبة^(٣) :

* بنا تَمِيماً يُكشِفُ الضَّبَابَ^(٤) *

وقال : نحن العُربُ أَقْرَى الناسِ لضيْفٍ ، فَإِنَّمَا أَدْخَلْتَ الألفَ واللامَ
 لِأَنَّكَ أَجْرَيْتَ الكلامَ على ما النداءُ عليه ، ولم تُجْرِهِ مجرى الأسماءِ في النداءِ .
 ألا ترى أَنَّهُ لا يجوزُ لك [أن تقول] : يا العُربَ ، وإِنَّمَا دَخَلَ في هذا البابِ
 من حروفِ النداءِ أَيُّ وحدَّها ، فجرى مجراه في النداءِ .
 وأما قول لبيد^(٥) :

(١) زرارة هذا ، والد معبد بن زرارة ، وكنيته أبو معبد ، وهو ابن عدس
 ابن زيد بن عبد الله بن دارم . جهرة أنساب العرب ٢٣٢ .

والشاهد فيه نصب « بنى دارم » على الاختصاص والفخر .

(٢) ب : « ثم ليعرف » .

(٣) ديوانه ١٦٩ . وابن يعيش ٢ : ١٨ والحزانة ١٠ : ٤١٢ والعيني ٤ : ٣٠٢ .

والأشئوني ٣ : ١٨٣ .

(٤) البيت مقيد الروى بالسكون ، وأطلق في ط بالضم خطأ . ورؤبة تميمي

فهو رؤبة بن المجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر بن كنيف بن عميرة بن حني

ابن ربيعة بن سعد بن مالك بن زيد مناة بن تميم . جهرة ابن حزم ٢١٥ .

والشاهد فيه نصب « تميماً » على الاختصاص .

(٥) ديوانه ٣٤٠ ومجالس ثعلب ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، والأغانى ١٤ : ٩١ والمعدة

٢٧ : ٤ والحزانة ٤ : ١٧١ .

نحن بنو أم البنين الأربعة [ونحن خيرُ عامر بن صعصعة^(١)] فلا يُشَدُّونه إلا رفعا، لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا. أن يُعرفوا ٣٢٨ بأن عدتهم أربعة، ولكنه جعل الأربعة وصفا ثم قال: المُطعمون الفاعلون، بعدما حَلَّاهم ليعرفوا^(٢).

وإذا صغرت الأمر فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب، وذلك قولك: إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على العروة.

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: بك الله نرجو الفضل، وسُبْحَانَكَ اللهُ العظيم، نصبه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم. وزعم أن دخول أي

(١) أم البنين: زوج مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وأبناؤها خمسة، وهم عامر، وطفيل، وعبيدة، ومعاوية، ولكنه جعلهم أربعة للقافية. انظر المعارف لابن قتيبة ٤٠.

والشاهد فيه رفع « بنو » لأن « الأربعة » ليس فيها معنى فخر ولا تعظيم فيكون ما قبلها منصوبا على الاختصاص والفخر، وإنما هو مخبر بنسبهم وعددهم لا مفتخر.

(٢) حَلَّاهم، من التحلية، وهي الوصف. قال السيرافي تعليقا: يجيز أبو العباس محمد بن يزيد في:

* نحن بنو أم البنين الأربعة *

النصب على وجهين: أحدهما أن أم البنين امرأة شريفة، وبنوها الأربعة كلهم سيد، والخبر:

* المطعمون الجفنة المددعه *

فنصبه على الفخر بما ذكرت لك. والوجه الآخر: أنه لم يرد معنى الفخر، ونصبه على « أعنى » بلا مدح ولا ذم.

ثم رد السيرافي هذا التجويز وقال: إن قول سيويوه أقرب.

في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء، يعني (١) أيتها العصابة فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا [فيه] يَا ، ولكنهم خزلوها وأسقطوها حين أجره على الأصل.

واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول: إني هذا أفعل (٢) [كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيدا أفعل]. ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا (٣) للمضمر [وتذكيراً] وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر. ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت إنا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان، فقبح (٤) إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهماً (٥).

وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهل البيت، وآل فلان. ولا يجوز أن تقول إنهم فعلوا أيتها العصابة، إنما يجوز هذا للمتكلم والمكلم المنادى، كما أن هذا لا يجوز إلا للحاضر (٦).
وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى (٧)

(١) يعني أيتها العصابة، ساقط من ط

(٢) ب: «أى هذا أفعل ذلك» .

(٣) ط: «إنما تذكرها هنا توكيداً وتوضيحاً» .

(٤) ط، ب: «إذا» .

(٥) ط: «أن يذكروه مبهماً» .

(٦) يعني أنه لا ينادى إلا الحاضر.

(٧) الكامل ٦٥٩ والشعراء ٤٧٧ والقالي ٢ : ١٤٢ والمؤتلف ١٤٥

يا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلهُ جَريرٌ ولكنْ في كُليبِ تَواضعٍ^(١)
 فرعما أنه غيرُ منادى وإنما انتصب على إضمارٍ كأنه قال يا قاتلَ الشَّعْرِ
 شاعراً ، وفيه معنى حَسْبُكَ به شاعراً^(٢) .

كأنه حيث نادى قال حَسْبُكَ به ، ولكنه أضمر^(٣) كما أضروا في ٣٢٩
 قوله : تالله رجلاً وما أشبهه ، مما ستجده في الكتاب إن شاء الله عز وجل .
 ومما جاء وفيه [معنى] التعجب كقولك : يالك فارساً ، قولُ الأخص
 ابن شريح الكلابي^(٤) :

(١) ط والشتنمري : « أيا شاعراً » بدون الحرم . كان الصلتان قد دعي
 ليحكم بين الفرزدق وجرير ، ففضل جريراً في الشعر ، والفرزدق في الشرف
 والفضل ، ولذا قال : « ولكن في كليب تواضع » ، وكليب رهط جرير ، من
 بنى تميم .

والشاهد فيه نصب « شاعراً » على الاختصاص والتعجب ، والمنادى محذوف
 تقديره يا هؤلاء أو يا قوم ، حسبكم به شاعراً . وإنما امتنع أن يكون منادى
 لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة ، وهو إنما قصد شاعراً بعينه
 وهو جرير فلو كان منادى لبني حينئذ على الضم ، وقوله « جرير » خبر لمبتدأ ،
 أي هو جرير الذي أتعجب منه . قال الشنمري : ويجوز عندي أن يكون قوله
 شاعراً منادى جرى على لفظ المنكور وإن كان مخصوصاً معروفًا ، لوصفه بالجملة
 التي بعده ، والجملة لا يوصف بها إلا النكرة .

(٢) شاعراً ، ساقط من ط .

(٣) ط : « أضمره » .

(٤) كذا في الأصل . وفي السيرافي : « شريح بن الأخص » وفي ب :

« الأخص بن شريح » وفي الشنمري : « الأخص أبي شريح » . وانظر
 العيني ٤ : ٣٠٠ والمعم ١ : ١٨ والأشئوني ٣ : ١٧٦ والتصريح ٢ : ١٧٤ .

تَمَنَّى لِيَلْقَانِي لَقَيْطٌ أَعَامَ لَكَ بِنَ صَعْصَعَةَ بِنِ سَعْدِ^(١)
 وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ لَمْ تَعْجِبَا ، لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْمُنَادَى يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى
 أَفْعَلْ بِهِ ، يَعْنِي يَا لَكَ فَارْسًا .

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا البيت مثل ذلك ؛ للأخطل^(٢) :
 أَيَّامٌ جُمِلَ خَلِيلًا لَوْ يَخَافُ لَهَا صُرْمًا لِحَوْلِطٍ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ^(٣)

(١) كان لقيط بن زرارة التيمي قد تواعد الأخوص الكلابي وتمنى أن يلقاه
 فيقتله ، فقال الأخوص هذا متعجبا لقومه بنى عامر من تمنيه لقتله وتوعده له .
 وبنو كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، كانوا
 قد نزلوا في معاوية بن بكر فنسبوا إليهم ، وإنما هم من بنى صعصعة بن سعد
 ابن زيد بن مناة بن تميم . وأراد يا عامر ، فرخم .
 والشاهد في قوله « لك » ، أى دعائى لك ، والمعنى معنى التعجب كما يقال
 يا لك فارسا ، أى يا هذا دعائى لك من فارس ، أى أعجب لك فى هذه الحال ،
 فيبين سيويوه بهذا أن المنادى قد يخص بالنداء على معنى التعجب ، لا على معنى
 الدعاء إلى أمر .

(٢) ليس فى ديوان الأخطل ، لكن ورد أيضا بهذه النسبة عند الشنتمرى .
 (٣) الصرم ، بالضم والفتح : القطيعة والمجران ، أو هو بالضم الاسم ،
 وبالفتح الفعل والمصدر . وخولط : اختل وتغير . وأضاف الأيام إلى « جمل »
 على تقدير أيام حال جمل وكون جمل أو نحو ذلك من التقدير . ويروى :
 « جملٌ خليل » على الابتداء والخبر ، فلا شاهد فيه .

والشاهد فيه نصبه « خليلا » على الاختصاص والتعجب ، أى أعجب بها خليلا
 وما أعجبها خليلا . وقال بعض النحويين : إنما احتج به لنصب « الأيام » على الاختصاص
 وليس بشئ ، لأن الأيام إنما نصب هنا على الظرفية للمعنى المتقدم قبلها فى قوله :
 وقد أراها وشعب الحى مجتمع وأنت صب بمن عقلت معتمد
 أى قد أرى هذه الدار فى هذا الوقت كذا .

وقال في قول الشاعر^(١) :

* يَاهِنْدُ هِنْدٌ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ^(٢) *

أنه أراد : أنتِ بينِ خَلْبٍ وَكَيْدٍ^(٣) ، فجعلها نكرةً^(٤) .

وقد يجوز أن تقول بعد النداء مقبلاً على مَنْ تحدُّهُ : هندٌ هذه بينِ خَلْبٍ وَكَيْدٍ ، فيكونُ معرفةً .

هذا باب الترخيم

والترخيمُ حذفُ أوِخِرِ الأسماءِ المفردةِ تخفيفاً ، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً ، وقد كتبناه فيما مضى ، وستراه فيما بقي إن شاء الله [تعالى] .

واعلم أنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ ، وإنَّما كان ذلك في النداء لكثرتِه في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء من قومي [ونحوه] في النداء .

(١) الشاهد من الحسين . وانظر اللسان (خلب ٣٥٢)

(٢) الخلب ، بالكسر : حليمة رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب ما بين

القلب والكبد .

والشاهد فيه رفع « هند » الثانية على إضمار مبتدأ ، وتقديرها نكرة موصوفة بما بعدها ، والتقدير أنتِ هند مستقرة بين خلب وكبد ، كما يقال أنتِ زيد من الزيدين ، فتجعل زيدا نكرة . قال الشنتمري : ويجوز أن تجعلها معرفة على أصلها مقطوعة أيضا مما قبلها ، كأنه قال : هند هذه المذكورة بين خلبي وكبدى مستقرة .

(٣) ما بعد الشطر إلى هنا ساقط من ط .

(٤) ط : « يجعلها نكرة » .

واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصفه ؛ لأنهما غير مناديين ، ولا يرخم مضاف ولا اسم منون في النداء^(١) ؛ من قبل أنه جرى على الأصل وسلم من الحذف ، حيث أجرى مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب^(٢) . يقول : إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب ، وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت هذا الإعراب ، ومع ذلك إنه إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم ، ولا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخره^(٣) ، لأن المضاف إليه من الاسم الأوّل بمنزلة الوصل من الذي [إذا قلت الذي قال ، وبمنزلة التنوين في الاسم] .

ولا ترخم مستغائبه إذا كان مجروراً ، لأنه بمنزلة المضاف إليه . ولا ترخم المندوب^(٤) لأن علامته مستعملة ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم .

(١) ط : « ولا ترخم مضافاً ولا اسماً منوناً في النداء » .

(٢) بعده في الأصل وب : « يقول إن المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب . وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذفت بناء الإعراب » .

وقال السيرافي تعليقا : الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه أن يكون منادى مفرداً معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف ، أو تكون في آخره هاء التانيث وإن كان على ثلاثة أحرف . فإن نقص من هذه الشرائط شيء لم يجز ترخيمه . ثم قال : وزعم الكسائي والفراء أن المضاف يجوز ترخيمه ، ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني فيقولان : يا أبا عمرو ، ويا آل عكرم ... وهذا عند سيبويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء .

(٣) ط : « تحذف » بالتاء في الموضعين ، وفي ب : « يحذف » بالياء في الموضعين ، وأثبت ما في الأصل .

(٤) هذا ما في ط وفي الأصل وب : « ولا يرخم المندوب بالياء » .

وإذا ثبت لم ترخم؛ لأنها كالنوين .

واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسمًا ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حذفت على حاله، لأنه ليس عندهم حرف الإعراب. وذلك قولك في حارث: يا حارث، وفي سلمة: يا سلم، وفي برثن: يا برثن، وفي هرقل: يا هرقل.

هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء

اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسمًا خاصًا غالبًا، أو اسمًا عامًا لكل واحد من أمة، فإن حذفت الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب. فأما ما كان اسمًا غالبًا فنحو قولك: يا سلم أقبيل. وأما الاسم العام العام فنحو قول المعجاج:

* جاري لا تستكري عذيري ^(١) *

إذا أردت يا سلمة، ويا جارية ^(٢).

وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك: يا شأ أرجني ^(٣) ويائب أقبلي، إذا أردت: شاة وثبة.

(١) سبق الكلام عليه في ٢٣١.

(٢) في الأصل فقط: «أى إذا أردت يا سلمة ويا جارية».

(٣) يقال شاة راجن: مقيمة في البيوت، ويقال أيضا رجن في العلف رجوناً، إذا لم يعف منه شيئاً. وهذا ما في الأصل، وفي ط، ب: «ادجني» بالدال، من الدجون، وهو إلف البيت والإقامة به.

واعلم أن ناساً من العرب يُشبتون الهاء فيقولون : يأسلمةً أقبل ، وبعض من يشبت يقول : يأسلمةً أقبل .

واعلم أن العرب الذين يجذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : يأسلمةً وياطلحةً . وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبتنوا حركة الميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمةً لها في الوقف كما لزمت الهاء وقف ارمه^(١) ، ولم يجعلوا^(٢) المتكلم بالخيار وحذف الهاء عند الوقف وإثباتها ، من قبل أنهم جعلوا الحذف لازماً لهاء التأنيث في الوصل ، كما لزم حذف الهاء من ارمه في الوصل وكأنهم ألزموا هذه [الهاء في ارمه] في الوقف ولم يجعلوها بمنزلتها إذا بينت حركة مالم يجذف بعده شيء ، نحو علكية وإليه ، ولكنها لازمة كراهية أن يجتمع في ارمه حذف الهاء وترك الحركة ، فأرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ، ليكون ثباتها عوضاً من الحذف للياء والهاء ، فبينت الحركة بالهاء في السكوت ليكون ثباتها في الاسم على كل حال ، لئلا يخلوا به .

واعلم أن الشعراء إذ اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها .
وقال [الشاعر] ، ابن الخرج^(٣) :

(١) ط : « لازمة كما لزمت الهاء في قه وارمه » .

(٢) ط : « ولم يجعل » بالبناء للمجهول .

(٣) ب : « ابن الجذع » ، تحريف . وهو عوف بن عطية بن الخرج ، بوزن كنف ، التيمي ، نسبة إلى تيم بن عبد مناة . شاعر جاهلي . الحزاة ٣ : ٨٢ .
والقاموس (خرج) والمفضليات ٣٢٧ . والبيت الشاهد في المفضليات ٤١٦ .

كادت فزارة تشقى بنا فأولى فزارة أولى فزاراً^(١)
وقال القطامي :

* قني قبل التفرق يا ضبأعا^(٢) *
وقال هذبة^(٣) :

* عوجي علينا وأربعي يا فاطماً^(٤) *

(١) تشقى بنا، أى نوقع بها فتشقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهدد، ومعناه :
الشر أقرب إليك .

والشاهد فيه ترخيم « فزارة » فى آخر البيت ، والوقف عليها بالألف عوضاً
من الألف ، لأنهم إذا رخوا ما فيه الماء ثم وقفوا عليه ردوها للوقف ، فلما
لم يمكن الشاعر رد الماء هنا جعل الألف عوضاً منها .

(٢) ديوانه ٣٧ وابن يعيش ٧ : ٩١ والحزاة ١ : ٣٩١ / ٤ : ٦٤ والمعنى
٤ : ٢٩٥ والممع ١ : ١١٩ ، ١٨٥ ، وشرح شواهد المعنى ٢٨٧ والأشعوني
٣ : ١٧٣ . وهو صدر ، وعجزه :

* ولا يك موقف منك الوداما *

وضبأعة ، هى بنت زفر بن الحارث الذى مدحه القطامى بالقصيدة . ويروى :
« ولا يك موقى » .

والشاهد فيه ترخيم « ضبأعة » والوقف على الألف بدلا من الماء ، كما مضى
القول فى الشاهد السابق .

(٣) أمالى ابن الشجرى ٢ : ٦٤ والشعراء ٦٧٢ . والحق أن الرجز لزيادة
ابن زيد العذرى ، كما فى الشعراء فى قصة ذكرها ابن قتيبة .

(٤) فاطمة هذه ، هى أخت هذبة ، شبب بها زيادة فعدا عليه هذبة فقتله .
عوجى : اعطنى وعرجى . وأربعى : أقيمى .

والشاهد فيه « يا فاطما » حيث وقف بالألف على هذا المرخم المختوم
بالماء . وانظر ما سبق .

وإنما كان الحذفُ أُلزِمَ للهاءات في الوصل^(١) ، وفيها أكثرُ منه في سائر الحروف في النداء ، من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تُبدل مكاتها التاء ، فلما صارت الهاء في موضع يُحذف منه لا يُبدل منه^(٢) شيء تخفيفاً ، كان ما يُبدل ويُغير^(٣) أولى بالحذف ، وهو له أُلزِمَ ، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف إذ كان متغيراً لا محالة^(٤) .

وسمنا الثقة من العرب يقول : يا حرمَل ، يريد يا حرملة ، كما قال بعضهم :

إرْم ، يقفون بغير هاء .

٣٣٢

واعلم أن هاء التأنيث إذا كانت بعد حرفٍ زائد لولم تكن بعده حُذف ، أو بعد حرفين لولم تكن بعدها حُذفاً زائدين ، لم يحذف^(٥) ، من قبل أن الحروف الزوائد^(٦) قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد [من الحروف^(٧)] وذلك قولك في طائفة : يا طائفة أقبلي ، وفي مرجانة : يا مرجان أقبلي .

(١) ط : « وإنما كان الحذف للهاءات أُلزِمَ » .

(٢) ط : « منها » .

(٣) ط : « يتغير » .

(٤) في الأصل فقط : « إذا » بدل : « إذ » . وقال السيرافي ما ملخصه : إنما كان الترخيم أكثر فيما آخره هاء التأنيث لعلتين : إحداهما أن هاء التأنيث شيء مضاف إلى الاسم ليس من بنيته ؛ لأنها لا تعود في جمع مكسر ولا جمع سالم كما تعود ألف التأنيث . والملة الأخرى أنها هاء في الوقف وتاء في الوصل ، وهذا التغير لازم لها ، ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألي التأنيث ، فكان حذفها أولى ، لأنها إذا حذفتم لم يختل الاسم لحذفها .

(٥) ب فقط : « لم تحذف غيرها » .

(٦) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « الحرف الزائد » .

(٧) من الحروف ، ساقط من الأصل فقط .

وفي رَعَشَنَةٍ : يارَعَشَنَ أَقْبِلِ ، وفي سَعْلَاةٍ : يا سَعْلَا أَقْبِلِ . ولو حذفت ما قبل الهاء كحذفتك إياه وليس بعده ^(١) هاء لقلت في رَجُلٍ يَسْمَى عُثْمَانَةَ يا عُمِّمَ أَقْبِلِ ، لأنَّ الهاء لو لم تكن ههنا لقلت يا عُمِّمَ أَقْبِلِ ؛ فَإِنَّمَا الكلامُ أن تقول يا عُمِّمَانَ أَقْبِلِ . فَأَجْرٌ ترخيمٌ هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعدما هو من نفس الحرف .

وَمَنْ حَذَفَ الزوائدَ مع الهاء فَإِنَّهُ ينبغي له أن يقول في فاطمة : يا فاطِـمِ لا تَفْعَلِي ، من قبل أنَّ الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت يا فاطِـمِ كما تقول يا حارِـمِ ، فأنت قد تحذف ما هو من نفس الحرف كما تحذف ازوائدَ ، فإذا ألحقته الزوائدَ لم تحذفه مع الزوائد ^(٢) . فكذلك الزوائد إذا ألحقها مع الزوائد لم تحذفها معها .

هذا بابٌ يكون فيه الاسمُ بعدما يُحذفُ منه الهاءُ
بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه ^(٣) هاء قطُّ

وذلك قول بعض العرب ، وهو عنترَةُ [العَبْسِيُّ ^(٤)] :

(١) في الأصل و ب : « وليس بعده هاء » .

(٢) فإذا ألحقته الزوائد ، ساقط من الأصل فقط ، وفي ط : « فإذا ألحقها الزوائد » . وفي ط بعد ذلك : « لم تحذفها مع الزوائد » .

(٣) ط ، ب : « لم يكن » .

(٤) في معلقته . وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ٩٠ ، ١٧٠ ، والمع ١ : ١٨٤

وشرح شواهد المغني ٢٨٢ .

يَدْعُونَ عَنْتَرًا، وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بَيْرٍ فِي لَبَانِ الْأَدَمِ (١)

جعلوا الاسم عنترا (٢) وجعلوا الرءاء حرف الإعراب .

وقال الأسود بن يعفر تصديقاً لهذه اللغة :

أَهِلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَنِ النَّاسِ، مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ (٣)

[ثم قال] :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَابِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ (٤)

(١) يقول : يستنصرون بي في الحرب وينادونني ، وقد تعاورت الرماح فرسى الأدم ، وشربعت فيه شروع الدلاء في الماء . والأشطان : الجبال ، جمع شطن بالتحريك . وفي ط : « أشطان بئر » بالهمز ، وفي ب : « تبر » وهذه معرفة . واللبان ، كسحاب : الصدر . والأدم : الأسود ، وهو فرسه .

والشاهد فيه ترخيم « عنتره » ، وبتأوه على الضم ، تشبيهاً له باسم مفرد منادى لم يحذف منه شيء ، وقد حذف حرف النداء قبل عنتره ، لأن المنادى العلم يحسن معه الحذف لأنه معرفة بنفسه ليس يحتاج إلى تعريف حرف النداء له .

(٢) في الأصل و ب : « جعل الاسم عنترا » .

(٣) نوادر أبي زيد ١٥٩ وسمط اللآلي ٩٣٥ والتصريح ٢ : ١٩٠ .

والمتلل : مصدر ميمي ، من التملل ، وهو اللهو والشغل .

يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائماً لا يشغله شيء عما يريد أن يفعله . وقد فسره الشنتمري بقوله : « يقول إن هذا الدهر يذهب بهجة الإنسان وشبابه ، ويتعلل في فعله ذلك تملل المتجنن على غيره » .

(٤) ط فقط : « ليسلبي نفسي » . وكنى عن الشباب بالرداء لأنه أجمل الثياب ، وجعل ما ذهب من شبابه حقاً غصبه إياه وغلبه عليه . ثم نادى مالك

بن حنظلة مستغيثاً بهم مستنصراً لأنه منهم ، فالأسود بن يعفر نهشلي ، من نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة .

والشاهد فيه ترخيم « حنظلة » وإجراؤه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم فلذا جره بالإضافة . وهو مما رخم في غير النداء ضرورة .

وذلك لأن الترخيم يجوز [في الشعر] في غير النداء ، فلما رخم جعل
الاسم بمنزلة اسمٍ ليست فيه هاء . وقال رؤبة^(١) :

إمّا تَرِنِي اليَوْمَ أمَّ حَمَزٍ قاربتُ بينَ عَنقِي وَجَمَزِي^(٢)
وإنما أراد : أمَّ حمزة^(٣) . وأما قول ذى الرمة :

ديارَ مَيَّةَ إذْ حَى تُسَاعِفُنَا ولا يَرى مِثْلَهَا عَجْمٌ ولا عَرَبٌ^(٤)
فزعم يونس أنه كان يسميها مرّة مَيَّةَ ومرّة مَيَّا^(٥) ، ويجعل كل واحدٍ
من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره .

== وقال السيرافي تعليقاً على البيت : قال أبو بكر محمد بن علي مبرمان : قرأت
على أبي العباس — يعني المبرد — أمالَ بنَ حنظل . فالشاهد في هذه الرواية
في ترخيم مالك وحنظلة وذلك أنه جعل مال بعد حذف الكاف منه للترخيم بمنزلة
من اسمه « مال » ، فإذا ناداه على هذا جاز أن يقول : أمالَ بنَ حنظل ،
كما تقول : أزيدَ بنَ عمرو .

(١) ديوانه ٦٤ وابن يعيش ٩ : ٦ والإنصاف ٣٤٩ والمخصص ١٤ : ١٩٥ .

(٢) يصف كبره وعلو سنه ، وأنه يقارب الخطو في عنقه وجزره ، وهما
ضربان من السير ، والجزم أشدهما وهو كالوثب والقفز .
والشاهد فيه ترخيم « حمزة » في غير النداء ، للضرورة .

(٣) كذا في ط . وفي الأصل : « وإنما أرادوا حمزة » ، وفي ب : « وإنما
أراد حمزة » .

(٤) قد سبق الكلام على البيت في ٢٨٠ . وقد علق السيرافي على
البيت بقوله : قال أبو العباس : يجوز أن يكون أجراه في غير النداء على يا حارُ
ثم صرفه لما احتاج إليه . وهذا هو الوجه عندي ، لأن الرواية كلها تنشد :

فيأى ما يدريك أين مناخنا معرفة الألقى يمانية سجرا
على الترخيم ، فهذا يدل على أنه يقصد قصد مية .

(٥) ط فقط : « مئى » بمنع الصرف ، وهما وجهان جائزان في كل علم مؤنث
ثلاثى ساكن الوسط .

وعلى هذا المثال قال بعضُ العرب إذا رَحِمُوا : يَاطَلِحُ وَيَا عَنَتْرُ . وقد يكون قولهم « يَدَعُونَ عَنَتْرُ » بمنزلة نَحْيٍ ؛ لأن ناساً من العرب يسمونه عَنَتْرًا في كل موضع . ويكون أن يجعله بمنزلة نَحْيٍ بعد ما حذفَت منه ، وقد يكون نَحْيٌ أيضاً كذلك ، يجعلها^(١) بمنزلة ما ليس فيه هاء بعد ما تحذف الهاء .

وأما قول العرب : يَا فُلُ أَقْبِلْ ، فَأَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمًا حَذَفُوا مِنْهُ شَيْئًا يَثْبُتُ فِيهِ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ، وَلَكِنَّهُمْ بَنَوْا الْأَسْمَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ دِيمٍ . والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول يَا فُلُ^(٢) فَإِنْ عَنَتُوا امْرَأَةً قَالُوا : يَا فُلَّةٌ : وهذا الاسم^(٣) اختصَّ به النداء ، وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ لِأَنَّ النِّدَاءَ مَوْضِعٌ تَخْفِيفٌ^(٤) ، وَلَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ لِأَنَّهُ جُعِلَ اسْمًا لَا يَكُونُ إِلَّا كُنْيَاةً لِمُنَادَى ، نَحْوُ يَا هَنَاهُ ، وَمَعْنَاهُ يَا رَجُلُ . وَأَمَّا فُلَانٌ فَإِنَّمَا هُوَ كُنْيَاةٌ عَنِ اسْمِهِ سُمِّيَ بِهِ الْمَحَدَّثُ عَنْهُ ، خَاصًّا غَالِبٌ . وَقَدْ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَنَاهُ عَلَى حَرْفَيْنِ فِي هَذَا الْمَعْنَى . قَالَ أَبُو النَّجْمِ :

* فِي تَلْجَةِ أَمْسِكِ فُلَانًا عَنِ فُلٍ^(٥) *

(١) ط : « وقد تكون » ، و « يجعلها » بالناء فهما .

(٢) ط : « يا فلا » .

(٣) ط : « وهذا اسم » .

(٤) كذا في ط . وفي الأصل وب : « يحذف » .

(٥) أمالي ابن السجري ٢ : ١٠١ والحزاة ١ : ٤٠١ والعيني ٤ : ٢٢٨

والهمع ١ : ١٧٧ وشرح شواهد المغني ١٥٤ والأشئوني ٣ : ١٦١ والتصريح

٢ : ١٨٠ . واللجة ، بالفتح : اختلاط الأصوات في الحرب . أمسك فلانا عن

فل ، أي خذ هذا بدم هذا ، وأسر هذا بهذا .

والشاهد فيه استعمال « فل » موضع « فلان » في غير النداء ضرورة .

هذا باب إذا حذف منه الهاء

وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء

أبدلت حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء

وإن لم يجعله بمنزلة اسمٍ ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التي كان عليها ٢٣٤ قبل أن تحذف .

وذلك قولك في عَرَقُورَةٍ وَقَمَحْدُورَةٍ إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء^(١) على حالٍ : يا عَرَقِي^(٢) ويا قَمَحْدِي ؛ من قبل أنه ليس في الكلام اسمٌ آخره كذا^(٣) . وكذلك إن رَخَّمتَ رَعُومٌ وجعلته بهذه المنزلة ، قلت : يا رَعِي .

وإن رَخَّمتَ رجلاً يسمى قَطْوَانٌ فجعلته بهذه المنزلة قلت : يا قَطْوَانُ أقبِل .

== وفي ذلك تقديران : أحدهما أن يكون أراد : عن فلان ، فحذف النون للترخيم في غير نداء ثم حذف الألف لأنها زائدة . والآخر أن يكون نقله محذوفاً من قولهم : يا فل ، للضرورة .

(١) ط : « هاء » .

(٢) في الأصل فقط : « قلت يا عرقى » .

(٣) بعده في الأصل و ب : « يعني آخره واو قبلها حرف متحرك » ، لكن

في الأصل : « قبله حرف » . ويبدو أنه من تعليقات الأخصش .

وقال السيرافي معلقاً : إذا وقع الترخيم على أن يكون المبتق بمنزلة اسم كامل غير مرخم فينبغي أن تراعى الحرف الذي يقع طرفاً . إن كان مما يغير إذا وقع طرفاً غير ، وإن بقي ما يبنى أن يزداد فيه ليتم اسماً زيداً فيه حتى يكون على منهاج الأسماء المفردة . ولذلك قالوا في عرقورة وقمحدوة : يا عرقى ويا قمحدي ، لأن الواو وقعت طرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياء وكسر ما قبلها . وكذلك فعلت العرب في جمع دلو وحقو ، حيث قالوا : أدلٍ وأحق ، وأصله أدلو وأحقو .

فإن رُحمت رجلاً اسمه طُفاوةٌ قلت : يا طُفاهُ أَقبلُ ، من قبل أنه ليس في الكلام اسمٌ هكذا آخره يكون حرفَ الإعراب ، يعنى الواو والياء إذا كانت قبلها ألفٌ زائدةٌ ساكنةٌ لم يثبتا على حالهما ، ولكن تُبدلُ الهمزة مكانهما . فإن لم يجعلهما حروفَ الإعراب فهى على حالها قبل أن تُحذفَ الهاءُ ، وذلك قولك : يا طُفاهُ أَقبلُ ، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسمٍ ليست فيه الهاءُ .

واعلم أن ما يُجعلُ بمنزلة اسمٍ ليست فيه هاءُ أَقلُّ في كلام العرب ، وتركُ الحرفِ على ما كان عليه قبل أن تُحذفَ الهاءُ أكثرُ ؛ من قبل أن حَرَفَ الإعرابُ^(١) في سائر الكلام غيره . وهو على ذلك عربىٌ .
وقد حملهم ذلك على أن رُحّموه حيثُ جعلوه بمنزلة ما لا هاءَ فيه .
قال العجاج^(٢) :

فقد رأى الراءونَ غيرَ البطلِ أنك يا معاويَ يا ابنَ الأفضَلِ^(٣)

- (١) كذا في ط . وفي الأصل ، ب : « حروف الإعراب » .
(٢) ديوانه ٤٨ نهص ٣ : ٣١٦ والخزانة ١ : ٣٩٦ والممع ١ : ١٨٤ .
وهو من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية ، على حد قوله :
* يحملنَ عباسَ بن عبد المطلب *
المراد ابن عباس ، فحذف « ابن » .

(٣) أى لقد رأى الراءون رأيا صحيحا لا باطلا ، فنصب « غير » على المفعولية المطلقة . والبطل : جمع باطل ، قياسا على أصله في الصفة .
والشاهد فيه إدخال ترخيم على ترخيم في « يامعاو » ، رجم أولا فصار « يامعاوى » ، ونائباً لفصار « يامعاو » وهى ضرورة قبيحة . قال الشنتمرى : « ويحتمل أن تكون الياء من قوله يا ابن الأفضل ياء معاوية على قوله يامعاوى ابن الأفضل =

يريد : يا معاوية .

وتقول في حيوة : يا حيوة أقبل ، فإن رفعت الواو تركتها على حالها لأنه حرف أجرى على الأصل وجعل بمنزلة غزوة ، ولم يكن التغيير لازماً وفيه الهاء .

واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسمٍ ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر . وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة : يا خبيثُ أقبلي . وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً ولا تؤنث مذكراً .

واعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاء أن لا يُحذف منها أكثر ، لأنهم كرهوا أن يُحذفوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول .

٢٣٥

وإن حذفت فحسن . وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر ، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر ، وأكثروا التسمية بها للرجال . قال مهلهل بن ربيعة^(١) :

يا حارٍ لا تجهلُ على أشياخنا إنا ذؤوب السورات والأحلام^(٢)

== فتوهمت ياء يا ابن ، التي في النداء ، وإنما هي ياء معاوية . ويرده ما حكى ابن كيسان أن بعض المنشدين له من العرب يقول : يا معاو ، فيقطع الكلمة في النداء عند الواو ، ثم يقول يا ابن الأفضل .

(١) ابن يعيش ٢ : ٢٢ . يقوله للحارث بن عباد ، الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير بن الحارث ، قتله مهلهل وقال له قولته المشهورة : « بؤ بشسع نعل كليب » ، أي كن كفتاً لشسع نعله .

(٢) الجهل : الحق . والسورة ، بالفتح : الحدة والحفة عند الغضب ، ==

وقال امرؤ القيس :
 أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُسَكَّلٍ (١)
 [وقال الأنصاري :

* يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا (٢)] *

وقال النابغة [الذبياني] :

فصالحونا جميعاً إن بدأ لكلم ولا تقولوا لنا أمثالها عام (٣)
 وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه .

== أى فينا إياه وحدة عند الغضب ، وفينا الحلم والرزانة عند الرضا :
 والشاهد فيه ترخيم « حارث » لكثرة استعماله .

(١) البيت من معلقته المشهورة . وانظر أمالي ابن السجري ٢ : ٨٨
 والخصائص ١ : ٦٩ والإنصاف ٦٨٤ وابن يعيش ٩ : ٨٩ . ويروى : « أصاح
 ترى برقاً » و « أعنى على برق » . والوميض : اللمعان الخفي ، يقال ومض
 البرق وأومض . والحبي : السحاب المعترض بالأفق ، يقال حبا لك الشيء ،
 إذا عرض وارتفع . والمسكل : المترالكب .
 والشاهد فيه ترخيم « حارث » كما في الشاهد السابق .

(٢) لم تثبت هذه الزيادة في الأصل ولا في ب كما يفهم من وضعها بين معقفي
 التكملة ، كما أن الشنتمري لم يتعرض للإشاد ولالشاهد . والبيت لعمر بن امرئ
 القيس الأنصاري كما في جمهرة القرشي ١٢٧ وديوان حسان ٢٨١ . وصدرة :
 * إِنْ بُجَيْرًا عَبْدَ لَغَيْرِكُمْ *

والشاهد في هذا الشطر ترخيم « مالك » وهو اسم قبيلة ، وهذا الترخيم

كثير في الشعر .

(٣) ديوان النابغة ٧١ يقوله لبني عامر بن صعصعة ، وكانوا عرضوا عليه
 وعلى قومه مقاطعة بني أسد ومخالفتهم دونهم ، فيقول لهم : صالحونا وإياهم جميعاً
 إن شئتم ، فلن ننفرد بصلح معكم دونهم .

والشاهد في « عام » ، وهي ترخيم عامر ، وهو علم كثير الاستعمال .

وكلُّ اسمٍ خاصٍّ رُخِّمته في النداء فالترخيمُ فيه جائزٌ وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثرَ . فمن ذلك قولُ الشاعر (١) :

فَقَلَّمْ تَمَالَ يَا بَرِيَّ بْنَ مَخْرَمٍ فَقَلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ (٢)

٣٣٦

وهو يزيدُ بنُ مخرمٍ (٣) .

وقال مجنون بنى عامر :

أَلَا يَا لَيْلَ إِن حُخِّرْتِ فِينَا بِنَفْسِي فَاَنْظُرِي يَا بِنَ الْخِيَارِ (٤)

يريد في الأول : يزيد ، وفي الثاني لَيْلَى .

وقال أوسُ بنُ حَجَرٍ (٥) :

(١) هو يزيد بنُ مخرمٍ ، بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء المهملة المشددة . وقيل : مخرمٌ ، بالحاء المهملة والزاي المشددة المفتوحة ، من بنى الحارث بن كعب ، يعرف بابن فكهة ، وهي جدته أم أبيه . وانظر الخزانة ١ : ٣٩٦ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٨١ . وقال المرزبانى فى معجمه ٤٩٤ : « ويزيد جاهلى كثير الشعر » .

(٢) ط : « محزم » ، وأثبت ما فى الأصل وب . يذكر أنه دعى إلى الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصداء ويحالف غيرهم . وصداء : حىٌ من بنى أسد ، وقيل اسم فرس له . أى لا أحتاج مع فرسى والاعتزاز بها إلى حليف . والشاهد فيه ترخيم « يزيد » .

(٣) ط : « محزم » ، وأثبت ما فى الأصل وب .

(٤) ديوانه ١٢٢ . بنفسى ، أى أفديك بنفسى ، يقول : إن خيرت بينى وبين غيرى ، فانظرى طويلاً ، فلى أمل أن أحظى باختيارك .

والشاهد فى ترخيم « ليلى » وحذف ألفها كما تحذف الماء .

(٥) ديوانه ١١٧ وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٨١ .

* تَسَكَّرَتْ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِي (١) *

يريدُ : لميس .

واعلم أن كلَّ شيءٍ جاز في الاسم الذي [في] آخره هاءٌ بعد أن حذفت الهاء منه في شعرٍ أو كلامٍ ، يجوز فيما لا هاء فيه بعد أن تحذف منه (٢) . فمن ذلك قول امرئ القيس (٣) :

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشَوُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخصرِ (٤)

جعل ما بقى بعد ما حذفت ، بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه شيءٌ ، كما جعل

(١) مطلع قصيدة له . وعجزه :

* وبعد التصابي والشباب المكرم *

يقول : أنكرتنا لمكان الكبر بعد معرفة بنا زمان الشباب .

والشاهد في ترخيم « لميس » بحذف السين كما تحذف الهاء . وليس : اسم امرأة ، وأصل معناه المرأة اللينة الملس .

(٢) ط : « أن يحذف منه » .

(٣) ديوانه ١٤٢ والعينى ٤ : ٢٨٠ والمجم ١ : ١٨١ والأشعوى ٣ : ١٨٤ .

(٤) كان طريف بن مالك قد أجاز امرأ القيس حين استجار به ، وكانت القبائل تتحاماه خوفاً مما كان يطالب به من الملك . ويقال عشا إلى النار وعشاها ، واعتشى بها : رآها ليلا على بمدقصدتها مستضيئاً بها ليصل إلى الضيافة . وفي الأصل : « يعشو » صوابه في ب ، ط . والخصر ، بالتحريك : شدة البرد .

والشاهد فيه ترخيم « مالك » في غير النداء ضرورة ، وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلذلك جره بالإضافة . وهذا حكم ما رخم في غير النداء للضرورة عند أكثر النحويين . ومذهب سيويه إجراؤه على الوجهين ؛ لأن الشاعر إذا اضطر إلى ترخيمه وحذفه فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان عليه ، وهو في ترخيم النداء متصرف على الوجهين فيجوز به في غير النداء على ذلك .

ما بقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء .

وقال رجلٌ من بني مازن :

عَلَى دِمَاهِ الْبُدْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِ أَبَا حَرْدَبٍ لَيْلًا وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ (١)

وقال ، وهو مصنوعٌ على طَرَفَةٍ ، وهو لبعض العبيدَيْن :

أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْمَلُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمًا يَقُلُّ يَصْدُقُ (٢)

واعلم أن كل اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء ؛ إذا لم تكن (٣) آخره الهاء . فزعم الخليل رحمه الله أنهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة . فإِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَقْرَبُوا الْأَسْمَ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَوْ يَصِيرُوهُ إِلَيْهَا ، وَكَانَ غَايَةَ التَّخْفِيفِ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ شَيْءٍ عِنْدَهُمْ فِي كَلَامِهِمْ مَا لَمْ يُنْتَقَصْ ،

(١) أنشده ابن السجري أيضا في أماليه ٢ : ٨٩ ، ٩١ . يخاطب ناقته ويحثها على مفارقة أبي حردبة ، وكان هذا لصا قاطعا ، وكان الشاعر من أصحابه فتاب . البدن : جمع بدنة ؛ بالتحريك ، وهي الناقة تتخذ للنحر ، أراد نحر البدن بمسكة نذرا منه إن لم تطعه ناقته . وخاطب ناقته وهو يريد نفسه ، على المجاز والاتساع . وأراد : وأصحاب أبي حردبة ، حذف « أبي » لعلم السامع . والشاهد فيه ترخيم « حردبة » في غير النداء في ضرورة ، وأجراؤه بعد الترخيم مجرى غير المرخم في الإعراب .

(٢) لم أجد له مرجعا ، وقال الشنتمري : « لبعض العبيدَيْن ، وهو مصنوع على طرفة » . ولم أجد له ديوانه .

وسعد بن مالك : حى من بكر بن وائل ، وهم رهط طرفة .

والشاهد فيه ترخيم « مالك » .

(٣) ط : « يكن » .

فكروها أن يَحذفوه إذ صار قُصاراهم أن يَنْتهوا إليه (١) .

واعلم أنه ليس من اسمٍ لا تكون في آخره هاء (٢) يُحذف منه شيء إذا لم يكن اسماً غالباً نحو زيد وعمرو ، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً . وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء ، نحو قولك : هذا زيد بن عمرو ، ولم يقولوا هذا زيد ابن أخيك (٣) .

ولو حذفتم من الأسماء غير الغالبة لقات في سُلَيْمِ : يا سُلَيْمُ أَقبِلوا ، وفي رَاكِبٍ : ياراكِ أَقبِلِ . إلا أنهم قد قالوا : يا صاحِ ، وهم يريدون يا صاحبِ ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف ، فحذفوا كما قالوا : لم أَبِلِ ، ولم يَكُ ، ولا أَدِرِ .

هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان

لأنهما زيادةً واحدةً بمنزلة حرف واحد زائد

وذلك قولك في عُثْمَانَ : يا عُثْمُ أَقبِلِ ، وفي مَرْوَانَ : يا مَرْوُ أَقبِلِ ، وفي

(١) ط : « إذا كان .. » إلخ .

(٢) ط : « الماء » .

(٣) السيرافي : « أهل البصرة كلهم ، ومعهم الكسائي ومتبعوه من أهل الكوفة ، يجمعون على أن الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لم يرخم ، سواء تحرك الوسط أو سكن ، كرجل اسمه بكر أو عمرو أو قدم أو حجر » . ثم قال : « وقال الفراء : يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف أو سطرها متحرك . تقول في نحو حجر وقدم : يا حججِ ويا قدم . وكذلك في عنق : يا عنق . وفي كتف : يا كتف . قال : لأن في الأسماء نحو بد ودم » .

أسماء : يا أَسْمَ أَقْبَلِي .

وقال الفرزدق (١) :

يَا مَرُوءَ إِنَّ مَطَيِّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبِّهَا لَمْ يَبْأَسِ (٢)

وقال الراجز (٣) :

* يَا نَعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُنَا (٤) *

(١) ديوانه ٤٨٢ وابن الشجري ٢ : ١٨٢ وابن يعيش ٢ : ٢٢ والعيني ٤ : ٢٩٢ والأشعري ٣ : ١٧٨ والتصريح ٢ : ٢٢٦ . وانظر اللسان (حبس ٣٤٠) .

(٢) مروان هذا هو مروان بن الحكم ، وكان قد ولي المدينة من قبل معاوية ، فدفع إلى الفرزدق صحيفة يوصالها إلى بعض عماله ، وأوهم الفرزدق أن فيها عطية ، وكان فيها مثل ما في صحيفة المتلمس ، فلما خرج الفرزدق عن المدينة خشي مروان أن يفتح الصحيفة فيدرى ما فيها من الأمر بقتله ، فيتسلط عليه بالهجاء ، فكتب إليه :

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس
ودع المدينة إنها مرهوبة واعمد لمكة أو لبيت المقدس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها نكراء مثل صحيفة المتلمس
فأجابه الفرزدق بأبيات أولها هذا البيت الشاهد . وبعده :

وأتيتني بصحيفة محتومة يخشى عليّ بها جباء النقرس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها نكراء مثل صحيفة المتلمس

والحباء : العطاء ، وقد أسند الرجاء إلى ناقته ، وهو يعنى نفسه ، مجازاً .
والشاهد فيه ترخيم « مروان » وم حذف الألف والنون لزيادتهما وكون
الاسم ثلاثياً بعد حذفهما .

(٣) ط : « وقال آخر » . والشاهد من الحسين .

(٤) تدينها : تجازيها ، دته بما صنع ، أى جازيته ، وفى المثل : « كما تدين
تدان » ، أى كما تفعل تجازى ، فسمى الفعل دينا وإن لم يكن جزاء لأنه سبب
الجزاء ، فأطلق المسبب على السبب .

والشاهد فيه ترخيم « نعمان » . والقول فيه كالذى قبله .

وقال لبيد^(١) :

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقٌ وَمُنْتَظَرٌ^(٢)

وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرف رابعهن الألف، من قبل أن يزيد النون التي في مروان، والألف التي في فعلاء، ولكن الحرف الآخر الذي قبله زيدياً معاً، كما أن ياء الإضافة وقعت معاً. ولم تلحق الآخرة بعد ما كانت الأولى لازمة، كما كانت ألف سلى إنما لحقت ثلاثة أحرف ثالثها الميم لازمة، ولكنها زيادتان لحقتنا معاً فحذفنا جميعاً كما لحقتنا جميعاً.

٣٨٣

(١) أو أبو زيد الطائي . والبيت لم يرد في ديوان لبيد ؛ لكن نسب إليه في ملحقاته ٣٦٤ . وانظر ابن الشجري ٢ : ٨٧ والعيني ٤ : ٢٨٨ وقد نسبته إلى أبي زيد والأشعري ٣ : ١٧٨ والتصريح ٢ : ١٨٦ . وانظر ملحقات ديوان أبي زيد ١٥١ .

(٢) الحدث : واحد أحداث الدهر ونوائبه . يقول لها : اصبري على الحوادث فإنها مترادفة على الناس ، منها ما نزل وحل ، ومنها ما هو منتظر لم يقع بعد .

قال الشنمري : « وأسماء عند سيويوه فعلاء ؛ لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معاً ، فحذفنا في الترخيم معاً كما حذفنا في مروان معاً . ولانعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم فسمي به ، وحذفت الألف مع الهمزة التي هي لام الفعل لأنها زائدة رابعة كألف عمار ، فحذفت مع الأصل كما تحذف ألفه . وإن كانت أسماء فعلاء كما ذكر سيويوه فاشتقاقها من الوسامة ، أبدلت واوها همزة استثقالا للواو أولاً ، كما قالوا امرأة وناة من الوني ، وقالوا أحد والأصل وحد ، لأنه من الواحد . فعلى هذا يخرج قوله » .

وكذلك ترخيم رجلٍ يقال له مُسَلِمُونَ ، بحذف (١) الواو والنون جميعاً من قبل أنَّ النون لم تلحق واوًّا ولا ياءً قد كانت لزمت قبل ذلك . ولو كانت قد لزمت حتَّى تكون بمنزلة شيءٍ من نفس الحرف ثم لحقتها زائدة لم تكن حرف الإعراب .

وكذلك رجلٌ اسمه مُسَلِمَانٍ : تحذف الألف والنون .

وأما رجل اسمه بَنُونٌ فلا يُطْرَحُ (٢) منه إلاَّ النونُ ، لأنَّك لا تصيِّرُ اسماً على أقلِّ من ثلاثة أحرف . ومن جعل ما بقي من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه زيادةٌ قطُّ قال يا بَنِي ، لأنه ليس في الكلام اسمٌ يتصرف آخرُه كما آخر بَنُو .

هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله

بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً

وذلك قولك في مَنْصُورٍ : يا مَنْصُ أَقْبِلُ ، وفي عَمَّارٍ : يا عَمَّ أَقْبِلُ ، وفي رجل اسمه عَمْتَرِيسٌ : يا عَمْتَرِ أَقْبِلُ . وذلك لأنَّك حذفْتَ الآخر كما حذفْتَ الزائد ، وما قبله ساكنٌ بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً ، ولم يكن لازماً لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده ، لأنَّ ما بعده ليس من الحروف التي تُزاد . فلما كانت حالُ [هذه] الزيادة حالَ تلك الزيادة وحُذفت الزيادة (٣) وما قبلها ، حُذفت هذا الذي من

(١) ط : « تحذف » .

(٢) ط : « تطرح » .

(٣) ط : « الزائدة » .

نفس الحرف^(١) .

هذا بابٌ تكون الزوائدُ فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرفُ

وذلك قولك في قَنَوْرٍ : يا قَنَوًّا أَقْبِلْ ، وفي رجل اسمه هَبِيخٌ : يا هَبِيَّ

أَقْبِلْ^(٢) ؛ لأنَّ هذه الواو التي في قَنَوْرٍ والياء التي في هَبِيخٌ ، بمنزلة الواو التي
في جَدَوَلٍ ، والياء التي في عَثِيرٍ .

وإنما لحقنا لتلحقا^(٣) ما كان على ثلاثة أحرف بينات الأربعة، وليصير^(٤)

بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف ؛ كفاءِ جَمْفَرٍ في هذا الاسم .

ويدلُّك على أنَّها بمنزلتها أنَّ الألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة

منوثةٌ كما ينون ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحوِ مَعْرَى . ومع ذلك أن

الزوائد^(٥) تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادةٌ ، نحوِ جِلْوَخٍ وِجْرِيَالٍ

وِقِرْوَاحٍ ، كما تقول سِرْدَاحٌ . وتقدِّمُ قبل هذه الزيادة الياء والواو زائدتين

كما تقدِّمُ الحرفَ الذي من نفس الحرف في فدَوْكِيٍّ وخَفَيْدِيٍّ ، وهي الواوُ

(١) بعده في الأصل وب : « يعني وما قبله » . قال السيرافي : يريد

لما كانت حال الحرف الأصلي في منصور وعمار ، والسين في عنتريس قد وجب

حذفه لأنها طرف الأسماء ، صارت هذه الحروف الأصلية في الحذف كالزائد الثاني

من الزائدين ، فقد ساوت الحروف الأصلية الزائد الثاني . والزائد الأول

من الزائدين بمنزلة الزائد الذي قبل الحرف الأصلي ، وقد ساوى الزائدان الزائد

والأصلي ، وقد وجب حذف الزائدين فوجب حذف الزائد والأصلي .

(٢) القنور : الشديد الضخم من كل شيء . والهبيخ : الأحق المسترخي .

(٣) ط : « لتلحق » .

(٤) ط : « ولتصير » .

(٥) ط : « الزيادة » .

التي في قنورِ الأولى ، والياء التي في هَبَيْخِ الأولى بمنزلة ياء سَمِيدِعِ ، فصار قنورٌ بمنزلة فدو كس ، وهَبَيْخٌ بمنزلة سَمِيدِعِ ، وجدولٌ بمنزلة جَعْفَرِ ، فأجروا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، فكروا أن يحذفوها إذ لم يحذفوا ما شبهوها به وما جعلوها بمنزلة . ولو حذفوا من سَمِيدِعِ حرفين لحذفوا من مهاجرِ حرفين فقالوا : يأمها ، وهذا لا يكون ، لأنه إخلالٌ مفرطٌ بما هو من نفس الحرف .

هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف وذلك قولك في رجل اسمه حولايا أو بردراياً : يابردراي أقبل ، ويا حولاي أقبل^(١) ، من قبل أن هذه الألف لو جيء بها للتأنيث والزيادة التي قبلها لازمة لها يقعان^(٢) معاً لكانت الياء ساكنة وما كانت حية ، لأن الحرف الذي يجعل وما بعده زيادةً واحدة ساكنٌ لا يتحرك ، ولو تحرك لصار بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف ، ولجاء بناء آخر . ولكن هذه الألف بمنزلة الهاء التي في درحاية وفي عفارية ، لأن الهاء إنما تلحق للتأنيث ، والحرف الذي قبلها بائنٌ منها قد لزم ما قبله قبل أن تلحق .

وكذلك الألف التي تجيء للتأنيث إذا جاءت وحدها ، لأن حال الحرف الذي قبلها كحال الحرف الذي قبل الهاء ، والهاء لا تكون أبداً مع شيء .

(١) السيرافي : هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في حولايا وبردرايا بمنزلة الهاء في درحاية وعفارية ، وأنا إذا رخننا حولايا وبردرايا لا نحذف غير الألف وإن كان ما قبلها زائداً ، كما لا نحذف ما قبل الهاء وإن كان ما قبلها زائداً .

قبلها زائد بمنزلة زيادة واحدة وإن كان ساكناً نحو ألف سِعْلَةٍ . ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم يقولوا^(١) سَعِيلِيَّةٌ ، ولكانت في التحقيرياء مجزومة كالياء التي تكون بدل ألف سِرْحَانٍ إذا قلت سُرَيْحِيْنٌ ، أو بمنزلة عُشْمَانٍ إذا قلت عُشْمَانٌ ، ولكنها لحقت حرفاً جياً به ليُلحِقَ الثلاثة بينات الأربعة . وكذلك ألف التأنيث إذا جاءت وحدها ، يدلك على ذلك تحركُ ما قبلها وحياته .

وإنما كانت هذه الأحرفُ الثلاثة الزوائد : الياء والواو والألف ، وما بعدها ، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضعفها ، فجعلت وما بعدها بمنزلة حرف واحد ، إذ كانت مَيْتَةً خَفِيَّةً .

ويدلك على أن الألف التي في حَوْلَايَا بمنزلة الهاء أنك تقول : حَوْلَايُ* كما تقول : دِرْحَايُ*^(٢) . ولو كانت وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لم تحذف الألف ، كما لا تحذفها إذا قلت : خُنْفَسَاوِي* .

هذا بابُ ما إذا طُرِحَتْ منه الزائدتان اللتان

بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً

٣٤٠

وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضي أقبل ، وفي رجل اسمه ناجي : يا ناجي أقبل ، أظهرت الياء لحذف الواو والنون ، وفي رجل اسمه مُصْطَفَوْنٌ : يا مُصْطَفَى أقبل .

وإنما رددت هذه الحروف لأنك لم تبين الواحد على حذفها كما بُنيت دم على حذف الياء ، ولكنها حذفتهن لأنه لا يسكن حرفان معاً ، فلما ذهب

(١) ط : « لم تقل » .

(٢) ط : « حولاني كما تقول درحاي » ياءين لا همزتين .

في الترخيم ما حذفهن لمكانه رجعتن . فحذف الواو والنون ههنا كحذفها في مسلمين ؛ لأن حذفها لم يكن إلا لأنه لا يسكن حرفان معاً والياء ، والألف يعني^(١) في قاضي ومصطفى تثبتان كما ثبتت الميم في مسلمين^(٢) .

ومثل ذلك: « غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ^(٣) » . وهذا قول الخليل رحمه الله . فإذا لم تذكر الصيد قلت محلي .

هذا بابٌ يُحرِّك فيه الحرفُ الذي يليه المحذوفُ

لأنه لا يلتقي ساكنان

وهو قولك في رجل اسمه رادُّ : يارادٍ أقبل . وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به لأنه لو لم يُدغم كان مكسوراً ، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يُدغم . وأما مفرُّ فإذا حذفته منه وهو اسم رجل ، لم تحرك الراء لأن ما قبلها متحرك^(٤) . وإن حذفته من اسم مُحَمَّرٍ أو مُضَارٍّ ، قلت : يا مُحَمَّرٍ ويا مُضَارٍّ ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل ، كأنك حذفته من مُحَمَّرٍ ، حيث لم يجوز لك أن تُسكن الراء الأولى . ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلا على الأصل ، وذلك قولك لم يُحَمَّرِ ، فقد احتجت إلى تحريكها في الترخيم

(١) ط : « في » .

(٢) ط : « تثبتان كما ثبتت الميم في مسلمين » .

(٣) « الآية الأولى من سورة المائدة » . وما بعده إلى « رحمه الله »

ساقط من ط .

(٤) السيرافي : الراء لا يميز سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فيرد

مفرُّ إلى مفرر ، فيحذف الراء الآخرة وتبقى التي قبلها مفتوحة .

كما احتجت إليه هنا^(١) حين جزمت الراء الآخرة .

وإن سميته بمضارٍ وأنت تزيد المفعول قلت : يا مضاراً أقبل ، كأنك حذف من مضارٍ .

وأما محمرٌ إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخته تركت الراء الأولى مجزومة ، لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها . ومن زعم أن الراء الأولى زائدة كزيادة الواو والياء والألف ، فهو لا ينبغي له أن يحذفها مع الراء الآخرة ، من قبل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة^(٢) ، وإنما يزداد في التضعيف ، فأشبهه عندهم المضاعف الذي لا زيادة فيه نحو مرتدٍ وممتدٍ ، حين جرى مجراه ولم يجي زائداً غير مضاعف ، لأنه ليس عندهم من حروف الزيادة ، وإنما جاء زائداً في التضعيف ، لأنه إذا ضوعف جرى مجرى المضاعف الذي ليس فيه زيادة .

ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت^(٣) في التحقير والجمع الذي يكون ثلثه ألفاً . ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادة نحو جرد حلٍ وما أشبه ذلك .

وأما [رجل اسمه] أسحار^(٤) فإنك إذا حذف الراء الآخرة لم يكن

(١) ط : « ها هنا » .

(٢) السيرافي : يعني أن الذي يجعل الراء الأولى من محمر زائدة ، لا يحذفها مع حذف الراء التي بعدها ، كما حذف واو منصور مع الراء ، لأن الراء وما جانسها لا تجرى مجرى حروف المد واللين في الحذف ، كما لم تجر مجراها في التصغير .

(٣) ط : « لثبتت » .

(٤) الأسحار ، بفتح الهمزة وكسرها مع تشديد الراء : بقل يسمن عليه

المال ، الواحدة إسحارة وأسحارة .

لك بُدْثٌ من أن تحرك الرء الساكنة^(١) لأنه لا يلتقى حرفان ساكنان^(٢).
 وحركته الفتحة^(٣)، لأنه يلبى الحرف الذى منه الفتحة، وهو الألف .
 ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم فى موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه
 لا يلتقى ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب المتحرك كات منه . وذلك
 قولك : لم يرُدُّ ولم يرتدَّ ولم يفرَّ [ولم يعصَّ] . فإذا كان أقرب من المتحرك
 إليه الحرف الذى منه الحركة المفتوحة^(٤) ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا ، كان
 أجدر أن تكون حركته مفتوحة ، لأنه حيث قرُب من الحرف الذى منه
 الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحا ، فإذا قرُب منه هو كان أجدر أن
 تفتح ، وذلك لم يضارَّ .

وكذلك تقول : يا أسحارَّ أقبل ، فعلت بهذه الرء ما كنت فاعلاً بالراء
 الآخرة لو ثبت الراءان ولم تكن الآخرة حرف الإعراب^(٥) ، فجرى عليها
 ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميمٍ مُدِّ ما كان بعد الدال الساكنة^(٦) ،
 وأمُدُّ هو الأصل . وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت [على فتحة]
 انطلق ، ولم يلدَّ^(٧) إذا جزموا اللام^(٨) . وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع

(١) ط : « من تحريك الرء الساكنة » .

(٢) ط : « لا يلتقى ساكنان » .

(٣) ط : « وتحريكه الفتحة » .

(٤) ط : « الذى منه الفتحة » .

(٥) هذا ما فى ط . وفى الأصل وب : « ولم يكن الآخر حرف إعراب »

(٦) بعده فى الأصل وب : « يقول : تضم الدال على ضمة الميم » ، ويبدو

أنه من تفسير الأخفش .

(٧) ط : « ولم يلد » .

(٨) السيراني : شبهوا طليقاً ، ويولد ، بفخذ ، فأسكنوا الحرف المكسور =

العرب يقولون ، وهو قول رجلٍ من أزدِ السَّراةِ (١) :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ (٢)

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحرّكات منه . فهذا كأين وكيف (٣) .

وإنما منع أسحاراً أن يكون بمنزلة محمارٍ أن أصل محمارٍ محمارٍ ، يدلّك

على ذلك فعنه إذا قلت لم يحمارٍ (٤) . وأما إسحارٌ فإنما هو اسمٌ وقع

مدغماً آخره ، وليس لرائه الأولى في كلامهم نصيبٌ في الحركة ، ولا تقع

إلا ساكنة ، كما أن الميم الأولى من الحمر (٥) ، والراء الأولى من شرابٍ

= استثقلاً للكسرة ، فاجتمع ساكنان اللام والقاف ، واللام والداد ،

وفتحوا القاف والداد . وفي فتحهما ثلاثة أوجه : أحدها الحمل على الطاء

في انطلق والياء في يلد ، والساكن الذي بينهما كالساكن الذي بين الراء والداد

في لم يردد . والوجه الثاني: أنهم حملوه على أخف الحركات وهي الفتحة . والوجه

الثالث : أنهم في التسكين إنما هربوا من الكسرة ، فكرهوا التحريك بما قد

هربوا منه .

(١) أو لعمرو الجنبى يقوله لامرى القيس حين لقبه في بعض المفاوز

كما في العيني ٣ : ٣٥٤ . وانظر الخصائص ٢ : ٢٣٣ وابن يعيش ٤ : ٢٨ / ٩ :

١٢٣ ، ١٢٦ ، والحزانية ١ : ٣٩٧ والهمع ١ : ٥٤ / ٢ : ٢٦ والنصريح ٢ : ١٨ .

(٢) المولود الذى ليس له أب ، هو عيسى عليه السلام . والذى لم يلد

أبوان هو آدم عليه السلام .

والشاهد في « يلد » أراد : لم يلد بسكون الدال ، فلما التقى ساكنان اللام

والداد حرك الدال بحركة أقرب المتحرّكات إليها ، وهى الياء ، وهى الفتحة ،

لأن الساكن حاجز غير حصين .

(٣) ط : « هذه كأين وكيف » .

(٤) فى الأصل فقط : « إذا قلت يحمارر » ، بإسقاط « لم » .

(٥) الحمر ، كقبر : ضرب من العصافير ، الواحدة حمرة . وفى الأصل

وب : « الحمر » تحزيف ، صوابه فى ط .

لا يقعان إلا ساكتين^(١) ، ليستا عندهم إلا على الإسكان في الكلام
وفي الأصل .

وسبب ذلك في باب التصريف إن شاء الله .

هذا باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم منها من شيئين

كانا بائنين فضم أحدهما إلى صاحبه فجعلنا اسماً واحداً بمنزلة

عَنْتَرَيْسٍ وَحَلَكَوَكٍ

وذلك مثل حَضْرَمَوْتٍ ، وَمَعْدِي كَرَبٍ ، وَبُخْت نَصْرٍ ، وَمَارَسْرَجِسٍ ،
ومثل رجلٍ اسمه خمسة عشر ، ومثل عَمْرَوَيْهِ . فزعم الخليل رحمه الله أنه
يُحذف^(٢) الكلمة التي ضُمَّت إلى الصدر رأساً وقال : أراه بمنزلة الهاء .
ألا ترى [أني^(٣)] إذا حقرته لم أُغَيِّر الحرف الذي يليه كما لم أُغَيِّر الذي
يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يُحَقَّر ، وذلك قولك
في تَمْرَةٍ تَمَيْرَةٌ ، فحالُ الراء واحدةٌ . وكذلك التحقيرُ في حَضْرَمَوْتٍ تقول
حُضَيْرَمَوْتٍ ، وقال : أراني إذا أضفتُ إلى الصدر وحذفتُ الآخرَ فأقولُ
٣٤٢ في مَعْدِي كَرَبٍ : مَعْدِيٌّ ، وأقول في الإضافة إلى أربعة عشر أربَعِيٌّ ،
فحذفُ الاسم الآخرِ بمنزلة الهاء ، فهو^(٤) في الموضع الذي يُحذف فيه ما يتبنت

(١) ط : « لا تقعان إلا ساكتين » .

(٢) ط : « يحذف » .

(٣) أني ، ساقطة من الأصل ، وبدلها في ب : « أنك » .

(٤) السيرافي : « فهي » .

في الإضافة أجدر أن يحذف إذا أردت أن ترخم^(١).

وهذا يدل على أن الهاء تُضمُّ إلى الأسماء كما يُضمُّ الاسمُ الآخر إلى الأول . ألا ترى أنها لا تلحق بناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة ، كما أن هذه الأسماء الآخرة لم تُضمَّ إلى الصدر لتلحق الصدرَ ببنات الأربعة ، ولا لتلحقه ببنات الخمسة ، وذلك لأنها ليست زائدات^(٢) في الصدور ، ولا هي منها ، ولكنها موصولةٌ بها وأجريت مجرى عَشْرَتَيْسٍ ونحوه ، ولا يغيّر لها بناء كما لا يغيّر لياء الإضافة أو ألف التأنيث أو لغيرها من الزيادات . وسترى ذلك في موضعه إن شاء الله عز وجل ذكره .

كما أن الأسماء الآخرة لم تغيّر بناء الأولى عن حالها قبل أن تُضمَّ إليها ، لم تغيّر خمسة في خمسة عشر عن حالها . فالهاء وهذه الأسماء الآخرة مضمومة إلى الصدور^(٣) كما يُضمُّ المضاف إليه إلى المضاف لأنهما كانا بائنين وُصل أحدهما بالآخر ، فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه ، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخره بائناً من أوله .

وإذا رُخمت رجلا اسمه خمسة عشر قلت : يا خمسة أقبيل ، وفي الوقف تبين الهاء — يقول لا تجعلها تاء^(٤) — لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة

(١) السيرافي : وذلك أنا إذا كنا نحذف في الإضافة — وهي النسبة — الاسم الثاني إذا قلنا معدى وأربعى ، كان الاسم الثاني في الترقيم أولى بالحذف إذ كنا نحذف في الترقيم ما لا نحذف في الإضافة التي هي النسبة ، وذلك قولك في النسبة إلى جعفر جعفرى ، وتقول في ترخيمه : يا جعفاً .

(٢) ط : « زيادات » .

(٣) ط : « الصدر » .

(٤) واضح أنها تعليق من الأخفش أو غيره . وفي الأصل :

« لا يجعلها » بالياء .

قبل أن تُضمَّ إليها عشر. كما أنك لو سمَّيت رجلاً مُسليماً قلت في الوقف^(١) :
يا مُسليماً ؛ لأنَّ الهاء لو أبدلتَ منها تاء لُتَلحِق الثلاثة بالأربعة لم تحرك الميم .
وأما اثنا عشرَ فإذا رُخِّمته حذفَ عشرَ مع الألف ، لأنَّ عشرَ بمنزلة
نون مُسليماً ، والألفُ بمنزلة الواو ، وأمرُهُ في الإضافة والتحقيق كأمر
مُسليماً . يقول : تُلقي عشرَ مع الألف كما تُلقي النون مع الواو .
واعلم أنَّ الحكاية لا ترخِّمُ ، لأنَّكَ لا تريد أن ترخِّمَ غيرَ منادى ،
وليس مما يغيِّره النداء ، وذلك نحو تَأَبَّطُ شَرًّا وَبَرِّقَ نَحْرُهُ وما أشبه ذلك .
ولو رُخِّمْتَ هذا لرخمتَ رجلاً يسمَّى بقولِ عنترَةَ :

* يادار عَيْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَسْكَلِي^(٢) *

هذا باب ما رُخِّمَتِ الشُعْرَاءُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ اضْطِرَّاراً

قال الراجز^(٣) :

* وَقَدْ وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلًا^(٤) *

- (١) ط : « كنت قائلاً في الوقف » .
(٢) صدر بيت هو أول معلقة عنترَةَ . وعجزه :
* وعمي صباحا دار عيلة واسلمي *
وانظر شرح شواهد الشافية ٢٣٨ والتصريح ٢ : ١٨٥ . وسييده سيويهِ
في ٢ : ٣٠٢ بولاق .
والجواء ، بالكسر : واد في ديار عبس وأسد في أسافل عدنة . وعم صباحا :
كلمة تحية عندهم ، من النعمة كأنه محذوف من نعم نعم ، كما تقول كل من يأكل .
(٣) هو غيلان بن حريث كما في اللسان (وسط ٣٠٨) . وانظر أمالي
ابن الشجري ١ : ١٢٧ ومجالس ثعلب ٣٠٦ واللسان (صيب ٢٥) .
(٤) وسطنهم : توسطتهم في الشرف . ومالك هو مالك بن حنظلة
ابن تميم ، وهو أبو دارم بن مالك .
والشاهد فيه ترخيم « حنظلة » في غير النداء ، للضرورة .

وقال ابن أحمَرَ (١) :

أَبُو حَنْشٍ يُورِقُنَا وَطَلَقُ وَعَمَّارٌ وَأَوْتَةٌ أُنَالَا (٢)

يريد : أُنَالَةٌ (٣) .

وقال جرير (٤) :

أَلَا أَضَحْتُ حِبَالِكُمْ رِمَامًا وَأَضَحْتُ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا (٥)

(١) ابن السجري ١ : ١٢٦ ، ١٢٨ / ٢ : ٩٢ ، ٩٣ والخصائص ٢ : ٣٧٨
والإنصاف ٥٣٤ والعيني ٢ : ٤٢١ والأشعوني ٢ : ٣٣ .

(٢) هؤلاء جماعة من قومهم رثاهم بهذا الشعر، وإنما أرقه حزنه عليهم .
أوتة : جمع أوانٍ ، ونصب على الظرف . وفي الأصل فقط : « يورقي » .
والشاهد فيه ترخيم « أنالة » في غير النداء ضرورة ، وقد تركه على لفظه
وإن كان مرفوعاً . وسيدويه يميز معاملة غير المنادى معاملة المنادى على وجهي
الترخيم ، والمبرد لا يجوز في هذا إلا التصرف بوجوه الأعراب فقط ، ويرى
أن « أنالا » هنا محمول على الضمير المنصوب في « يورقنا » . وفيه تخريج آخر
ذكره الشنتمري ، وهو نصب « أنالا » بفعل مضمَر تقديره « أذكر » .
(٣) الجملة ساقطة من ط .

(٤) ديوانه ٥٠٢ والنوادر ٣١ وابن السجري ١ : ١٢٦ / ٢ : ٧٩ ، ٩١
والإنصاف ٣٥٣ والحزائنة ١ : ٣٨٩ والعيني ٤ : ٢٨٢ ، ٣٠٢ والأشعوني ٣ : ١٨٤
والتصريح ٢ : ١٩٠ . وبين البيت الأول وتاليه في الديوان ٢٧ بيتا . ورواية
التالي فيه :

من العيدي في نسب المهاري تطير على أخشتها اللغاما
(٥) الحبال هنا : جبال الوصل وأسبابه . والرمام : جمع رميم ، وهو الخلق
البالي . والشاسعة : البعيدة .

والشاهد فيه ترخيم « أمامة » في غير النداء للضرورة ، وترك الميم على
لفظها مفتوحة وهي في موضع رفع . والقول فيه كالقول في سابقه .

يَشُقُّ بِهَا الْمَسَاقِلَ مُؤَجَّدَاتٌ وَكُلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي اللَّغَامَا (١)
وقال زهير (٢) :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالغَيْبِ تَذْكُرُ (٣)
وقال آخر ، وهو ابن حَبْنَاء التَّمِيمِي (٤) :

(١) بها ، أى بأمامة ، يصف سيرها فى العودة إلى محضرها بعد انقضاء زمان الانتجاع . والمساقل : جمع عسقلة ، وهى مكان فيه صلابة وحجارة بيض . والعسقلة أيضاً : تلعب السراب وتريمه . والمؤجَّدات : جمع مؤجَّدة ، وهى الناقة القوية . والعرنَدس : الجمل الشديد . واللغام : ما يطرحه من الزبد نشاطه .

(٢) ديوانه ٢١٤ وابن الشجرى ١ : ٢٢٦ / ٢ : ٨٨ والإنصاف ٤٣٧ وابن يعيش ٢ : ٢٠ والحزانة ١ : ٣٧٣ والعينى ٤ : ٢٩٠ والممع ١ : ١٨١ .

(٣) عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر . خذوا حظكم ، أى نصيبكم من ودنا ، واذكروا الأواصر ، وهى القرايات ، الواحدة أصرة . والرحم التى بين زهير المزنى وبينهم ، أن مزينة من ولد أد بن طابخة بن الياس ابن مضر ، وهؤلاء من ولد قيس عيلان بن مضر . فهو ينهائم عن إفساد هذه الصلة بما يعود عليهم مكرهه ، وذلك حين بلغه أنهم يريدون الإغارة على غطفان . وفى الأصل وب : « يذكر » والرحم مؤنثة .

والشاهد فيه ترخيم « عكرمة » وتركه على لفظه . ويحتمل أن تقدر فتحته فتحة إعراب على أنه علم مؤنث ممنوع من الصرف ، باعتبار القبيلة .

(٤) هو المغيرة بن حبناء ، وحبناء : اسم أمه . وأما أبوه فهو عمرو بن ربيعة بن أسيد بن عبد عوف بن عامر بن ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن عبد عوف بن عامر بن ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . المؤلف ٢٠٥ . ط : « وقال الآخر وهو ابن حبناء » فقط . وانظر للبيت ابن الشجرى ١ : ٢٢٦ / ٢ : ٩٢ والإنصاف ٣٥٤ والعينى ٤ : ٢٨٣ والممع ٢ : ٢٨٣ والأشمونى ٣ : ١٨٤ .

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيَيْهِ

أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (١)

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَمْفَرٍ (٢) :

٣٤٤

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَادٌ بِبَصْرَ مِنْهُ إِنْ ابْنُ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي (٣)

فَإِنَّمَا أَرَادَ أُمَّهُ جُلْهَمَ . وَالْعَرَبُ يَسْمُونَ الْمَرْأَةَ جُلْهَمَ وَالرَّجُلَ جُلْهَمَةً .

وَأَمَّا قَوْلُهُ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي يَشْكُرٍ (٤) :

(١) ابْنُ حَارِثَةَ ، يَعْنِي ابْنَ حَارِثَةَ بْنِ بَدْرِ الْغَدَانِيِّ ، أَبُوهُ سَيِّدُ غَدَانَةَ .

قَدْ عَلِمُوا ، أَيَّ قَدْ عَلِمُوا سَبَبَ ذَلِكَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَرْخِيمٌ « حَارِثَةَ » وَتَرْكُهُ عَلَى لَفْظِهِ مَفْتُوحًا كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّرْخِيمِ وَهَذَا يَنْصُرُ مَذْهَبَ سَيِّبِيهِ فِي حَمْلِ الْمَرْخِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ضَرْوَةً عَلَى مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي النَّدَاءِ عَلَى اللَّغَتَيْنِ : أُمَّةٌ مِنْ يَنْتَظِرُ وَلُغَةٌ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ . وَبَيَانَ ذَلِكَ أَنَّ « حَارِثَ » مِضَافٌ إِلَيْهِ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَجْرَّ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةَ مَعَ التَّوِينِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ قَبِيلَةٍ وَلَا يَعْلَمُ مَوْثِقٌ حَتَّى يَعَامَلَ مَعَامَلَةَ الْمَنْوُوعِ مِنَ الصَّرْفِ ، فَهُوَ هُنَا جَارٌ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَنْتَظِرُ الْحَرْفَ الْمَحْذُوفَ فِي الْمُنَادَى الْمَرْخِ .

(٢) الْإِنْصَافُ ٣٥٢ وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٣٨٢ عَرْضًا وَاللِّسَانُ (جُلْهَمُ) .

(٣) الصَّرْمَةُ ، بِالْكَسْرِ : الْقِطْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ .

أَوْدَى بِهَا : ذَهَبَ بِهَا . حَيَّةُ الْوَادِي : كُنْيَاةٌ عَنْ أَنَّهُ يَحْمِي حَوْزَتَهُ وَيَتَّقِي النَّاسَ مِنْهُ كَمَا يَتَّقِي مِنَ الْحَيَّةِ الْحَامِيَةَ لَوَادِيهَا الْمَانِعَةَ لَهُ . وَالْوَادِي : الْمَطْعَمُ مِنَ الْأَرْضِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ بِنَاءٌ عَلَى مَا يَقُولُهُ سَيِّبِيهِ فِيمَا يَلِي ، وَأَنَّ « جُلْهَمَ »

مَرْخٌ « جُلْهَمَةُ » اسْمُ أَبِيهِ . وَأَمَّا إِذَا عُدَّ « جُلْهَمُ » اسْمًا لِأُمَّهِ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ وَلَا تَرْخِيمَ فِيهِ .

(٤) هُوَ أَبُو كَاهِلِ الْيَشْكُرِيِّ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (رَبِّ ، تَمْرٌ ، شَرْرٌ ، وَخَزٌ)

وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ٤٤٣ . وَيَنْسَبُ أَيْضًا إِلَى النَّمْرِ بْنِ تَوَابِ الْيَشْكُرِيِّ . وَانظُرْ =

لها أشاريرُ من لحمٍ تَمَرُّهُ من الثعالِيِ ووُخزُ من أَرَانِيهَا (٤)
 فزَعَمَ أَنَّ الشاعِرَ لما اضْطُرَّ إلى الياءِ أَبَدَها مكانَ الباءِ ، كما يُبَدِّلُها مكانَ
 الهمزة . وقال أيضاً (٥) :
 وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حُوازِقُ وَرِضْفَادِي جَمَّهِ نَقَانِقُ (٦)

== مجالس نعلب ٢٢٩ وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ ، والمعنى ٤ : ٥٨٣ والجمع
 ١ : ١٨١ / ٢ : ١٥٧ والأشموني ٤ : ٢٨٤ . وهو يصف فرخة عقاب تسمى
 « غُبَّة » كانت لبني يشكر .

(٤) الأشارير : جمع إشزارة ، وهي القطعة من اللحم يجفف للدخار .
 تتمره : تجففه وتيبسه . والثعالى : الثعالب ، أبدل من الباء فيه ياء ، كما صنع
 فى الأرانى وأصلها الأرانب . والوخز : الشيء القليل .
 وإنما ذكر سيوييه هذ الشاهد لثلاثيهم أن ما فيه من باب الترخيم وان
 الياء زيدت للمعوض ، لأن الترخيم مبنى على التخفيف ، فلو عوض منه لرجع
 إلى التثقيل وخالف أصله . فالشاهد إبدال الياء من الباء فى الثعالب والأرانب
 للضرورة ؛ لأن الوزن يقتضى إسكان كل من هاتين الباءين .

(٥) قال الشنتمرى : « هو مصنوع ، لحلف الأحمر » . وانظر ابن يعيش
 ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ وشرح شواهد الشافية ٤٤١ والدرر ٢ : ٢١٣ والأشموني
 ٤ : ٣٣٧ واللسان (حزق ٣٣١) .

(٦) المنهل : المورد . والحوازق : الجماعات ، واحدها حزيقة ، فجمعها
 جمع فاعلة كأن واحدها حازقة ، والجمع قد يبنى على غير واحد . وقال ابن برى :
 « ويقال هو جمع حوزقة » . يقول : هو منهل قفر لا ترده الجماعات . والضفادى :
 الضفادع ، بالإبدال . والجم : جمع جمه ، وهى معظم الماء ومجمعه . والنقانق ،
 أصوات الضفادع ، واحدها قنقة بفتح النونين .

والشاهد فيه إبدال الياء من العين فى الضفادع للضرورة . والقول فيه
 كالقول فى سابقه .

وإنما أراد ضفادع^(١)، فلما اضطرر إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الجر والرفع^(٢). وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه؛ لو كان ذلك لعوّضت حارثاً الياء حيث حذفته الناء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت يا حارث. ولو قلت هذا لقلت يا مروى إذا أردت أن تجعل ما بقي من مروان بمنزلة ما بقي من حارث حين قلت: يا حارث.

هذا باب النفي بلا

٣٤٥

و«لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها.

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر. فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئاً يعينه كما لا تذكر ذلك بعد رب، وذلك لأن رب إنما هي للعدة بمنزلة كم، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما

(١) ط: «الضفادع».

(٢) ط: «الرفع والجر».

خولف بأبيهم حين خالفت الذي ، وكما قالوا يا الله حين خالفت مافيه الألف واللام ، وسترى أيضاً نحو ذلك إن شاء الله عز وجل .

فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيها بعدها ، كما قالوا يا ابن أم ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر . وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة .

فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك ^(١) : هل من عبدٍ أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة ^(٢) .

واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ . وكذلك : ما من رجلٍ ، وما من شيء ، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان ، ولكنك تُضمره ، وإن شئت أظهرته . وكذلك لا رجل ولا شيء ، إنما تريد لا رجل في مكان ، ولا شيء في زمان .

والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في موضع

(١) ط : « لقوله » بدل « في قولك » .

(٢) المسألة : السؤال . السيرافي : لا رجل في الدار جواب : هل من رجل في الدار ؟ وذلك أنه إخبار ، وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة ، ولما كان لا رجل في الدار نفيًا عامًا كانت المسألة عنه مسألة عامة ، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال « من » ؛ وذلك أنه لو قال في مسألته : هل رجل في الدار ؟ جاز أن يكون سائلًا عن رجل واحد ، كما تقول : هل عبد الله في الدار . فالذي يوجب عموم المسألة دخول « من » لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس .

اسم مبتدأ في لغة بني تميم^(١) قولُ العرب من أهل الحجاز: لا رجلٌ أفضلُ منك .

وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك، كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك. واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفى، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه^(٢)، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل. ومع ذلك أنهم جعلوا الأ وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها.

هذا باب المنفى المضاف بلام الإضافة

اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامٌ لك كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلُ زيد. والدليل على ذلك قولُ العرب: لا أبالك، ولا غلامي لك، [ولا مسلي لك].

وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة.

٣٤٦

وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أبالك، في معنى لا أبالك، فعلوا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في لا مثلُ زيد.

(١) ط: « في لغة تميم » .

(٢) ط: « وما تعمل فيه » .

فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان (١) المعنى واحداً ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تُفَعَّى [به] في النداء ، ولم يغيروا الأوّل عن حاله قبل أن تجيء (٢) به ، وذلك قولك : يا تَيْم تَيْم عِدِّي ، وبمنزلة الهاء إذا لحقتُ طَلْحَة في النداء ، لم يغيروا آخِر طَلْحَة عما كان عليه قبل أن تلحق ، وذلك قولهم :

* كِلِينِي لَهُمْ يَا مُيَمَّةَ ناصِبِ (٣) *

ومثلُ هذا الكلام قولُ الشاعر إذا اضطرَّ ، للنابغة (٤) :

(١) ط و ب : « إذا كان » .

(٢) السيرافي : إذا كان بعد الاسم المنفي لام إضافة في الاسم الأول وجهان : أحدهما أن يبنى الاسم الأول مع لا وتكون اللام في موضع النعت للاسم ، أو في موضع الخبر وهذا هو الأصل والقياس ، وتكون منزلة اللام كمنزلة سائر حروف الجر والوجه الآخر : أن يكون الاسم الذي بعد لا مضافاً إلى الاسم الذي بعد اللام ، وتكون اللام زائدة مؤكدة للإضافة ، ولا عاملة فيه غير مبنية معه . وذلك قولك : لا أبا لزيد ، ولا أخالك ، ولا مسلمي لك . وعلم بثبات الألف في أبا وأخا أنهما مضافان ، إذ كانت هذه الألف وأختها الواو والياء إنما يدخلن على أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال إذا كانت مضافة ، فتكون الواو علامة الرفع ، والياء علامة الحذف ، والألف علامة النصب . وعلم بسقوط النون من لا غلامي لزيد ، ولا جاريتي لأخيك ، ولا مسلمي لك ، أنه مضاف ، وزيادة اللام شاذة ، ولا تتراد إلا في لا وفي النداء .

(٣) سبق الكلام عليه في ص ٢٠٧ . وعجزه :

* وليل أقاسيه بطيء الكواكب *

واستشهد به هنا على إقحام الهاء في «أقيمه» توكيدا للترخيم والدلالة عليه .
(٤) للنابغة ، ساقط من ط . وانظر ديوان النابغة ٧١ والخصائص ٣ : ١٠٦ =

* يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ (١) *

حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت يا بؤس الجهل .

وإنما فعل هذا في المنفى تخفيفاً ، كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذ قالوا
ياطلحة أقبل فكأنهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء
من طلحة لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، كما لا تغير الهاء الاسم
عن حاله قبل أن تلحق ، فالنق في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف ،
فمن جاء فيه مثل ما جاء في النداء .

وإنما ذهبت النون في لا مُسْلِمِيْ لَكَ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ ، جعلوه بمنزلة
ما لو حذف بعده اللام كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبت بعده
اللام ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مُسْلِمِيْكَ
فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسْلِمِيْ لَكَ ، وذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا

== والإيضاف ٣٣٠ وابن الشجري ٢ : ٨٠ ، ٨٣ وابن يعيش ٣ : ٦٨ / ٥ : ١٠٤
والخزاعة ١ : ٢٨٥ / ٢ : ١١٩ والجمع ١ : ١٧٣ .

(١) صدره :

* قالت بنو عامر خالوا بنى أسد *

خالوا ، من المخالاة ، وهي المتاركة والمقاطعة . وكانت بنو عامر بن صعصعة
قد بنوا إلى حصن بن حذيفة الفزاري الذياني ، وابنه عينة ، أن يقطعوا حلف
ما بينهم وبين بنى أسد ويلحقوهم بيني كنانة ، على أن تحالف بنو عامر بنى ذبيان ،
فهم عينة بذلك فقالت بنو ذبيان : أخرجوا من فيكم من الحلفاء ، ونخرج من
فينا . فأبوا ، فقال النابغة في ذلك قصيدة مطلعها هذا البيت . يا بؤس للجهل ،
يعنى ما أبأس للجهل على صاحبه وأضره له .

والشاهد فيه : إقحام اللام بين المتضاميين توكيداً للإضافة .

مَسْلَمِيكَ . [قال مسكين الدارمي^(١) :

وقد مات شماخ ومات مزرد وأى كريم لا أبالك يمتع^(٢)
ويروى : « مخلص^(٣) » .

وتقول : لا يدنين بهالك ، ولا يدنين اليوم لك ، إثبات النون أحسن ، وهو الوجه . وذلك أنك إذا قلت : لا يدنى لك ولا أبالك ، فالاسم بمنزلة ٣٤٧ اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ؛ نحو لا مثل زيد ؛ فكما قبج أن تقول لا مثل بهازيد فتفصل ، قبج أن تقول لا يدنى بها لك ، ولكن تقول : لا يدنين بهالك ، ولا أب يوم الجمعة لك ، كأنك قلت : لا يدنين بها ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبراً ، فراراً من القبح .

وكذلك إن لم تجعل لك خبراً ولم تفصل بينهما ، وجئت بك بعد أن تُضمر مكاناً وزماناً^(٤) كما ضمرك إذا قلت : لا رجل . ولا بأس ، وإن أظهرت

(١) من المقرر أن هذه التكملة كأخواتها من ط . ولم يتعرض الشنتمري ، للبيت التالي ، وهو دليل على سقوطه من نسخته أيضاً كما سقط من الأصل و ب . وانظر له الخزانة ٢ : ١١٦ . وقد أتى بقافية « مخلص » في ابن يعيش ٢ : ١٠٥ . وبقافية « يخلص » في الكامل ٣١٣ ، ٣٦٥ ، ٥٦٣ وعنه اللسان (أبي ١٢) .
(٢) مزرد : أخو شماخ ، وكان شاعراً أيضاً . ويروى : « لا أبالك يمتع » فلا شاهد فيه هنا . والبيت من أبيات عينية في الخزانة أورد فيها أسماء عدة من الشعراء ، وذكر مساقط رأسهم وقبورهم ، وأنهم ذهبوا ولم يبق منهم أحد ، فهو نا بذلك من أمر الدنيا .

والشاهد فيه حذف لام الإضافة في « لا أبالك » شذوذاً .

(٣) ويروى : « مخلص » أيضاً ، كما سبقت الإشارة .

(٤) ط : « في مكان أو زمان » ، ب : « زماناً أو مكاناً » ، وأثبت

ما في الأصل .

فحسن . ثم تقول لك لتبين المنفى عنه ، وربما تركتها استغناءً بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيداً وإن لم تعلم من تعنى . فكما قبّح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبّح أن تفصل بين لك وبين المنفى الذى قبله ؛ لأن المنفى الذى قبله إذا جعلته كأنه اسم لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قبّح فيه ما قبّح في الاسم المضاف إلى اسم لم يجعل بينه وبينه شيئاً ؛ لأن اللام كأنها [ههنا] لم تُذكر .

ولو قلت « هذا » لقلت لا أخاً هذين اليومين لك . وهذا يجوز في الشعر ؛ لأن الشاعر إذا اضطرَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه . قال الشاعر ، وهو ذو الرمة :

كأن أصوات من إيغالهنّ بنا أو آخر الميس أصوات الفراريج^(١)

وإنما اختير الوجه الذى تثبت فيه النون في هذا الباب كما اختير في كم إذا قلت كم بهارجلًا مصابًا ، وأنت تخبير ، لغة من ينصب بها ، لثلا يفصل بين الجار والمجرور . ومن قال : كم بهارجلٍ مصابٍ فلم يُبالِ التبع قال : لا يدي بها لك ، ولا أخاً يوم الجمعة لك ، ولا أخاً فاعلم لك^(٢) .

والجر في كم بها [رجلٍ مصابٍ] ، وترك النون في لا يدي بها لك ، قول

(١) سبق في ١ : ١٧٩ كما أعيد به الاستشهاد به في هذا الجزء الثاني ص ١٦٦ ، وقال السيرافي : أضاف أصوات إلى أو آخر الميس وفصل بما بينهما من الكلام ، ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظروف وحروف الجر . وقد استقبح سيويوه الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم . وأجاز يونس الفصل بما لا يتم الكلام به ، كقولك : لا يدي بها لك ، ومعناه لا طاقة بها لك . وبها في هذا الموضع لا يكون خبراً ولا يتم ، وقد احتج عليه سيويوه بما ذكرته .

(٢) ط : « ولا أبا فاعلم لك » .

يونس ، واحتجَّ بأنَّ الكلام لا يَسْتغنى إذا قلت كم بها [رجلٍ] . والذي يَسْتغنى به الكلام وما لا يَسْتغنى به قبجُهما واحدٌ إذا فصلت بكلّ واحدٍ منهما بين الجارِّ والمجرور . ألا ترى أنَّ قبجَ كم بها رجلٍ مِصابٍ ، كقبجِ رَبِّ فيها رجلٍ (١) ، فلو حُسِّن بالذي لا يَسْتغنى به الكلامُ لحُسِّن بالذي يَسْتغنى به ، كما أنَّ كلَّ مكانٍ حُسِّن لك أن تَفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوتُ حُسِّن لك أن تَفصل فيه بينهما بما يقبج عليه السكوتُ . وذلك قولك : إنَّ بها زيدا مِصابٌ ، وإنَّ فيها زيدا قائمٌ ، وكان بها زيدٌ مِصاباً ، وكان فيها زيدٌ مِصاباً . وإنما يُفَرِّق بين الذي يَحسُن عليه السكوتُ وبين الذي لا يَحسُن عليه في موضعٍ غيرِ هذا (٢) .

وإثباتُ النون قولُ الخليل رحمه الله .

وتقول : لا غلامين ولا جاريتيَّ لك ، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خيراً له ، وصار الأولُ مضمراً له خبرٌ ، كأنك قلت : لا غلامين في ملكك ٣٤٨ ولا جاريتيَّ لك ، كأنك قلت : ولا جاريتيَّ في التمثيل ، ولكنهم لا يتكلمون به .

فإنَّما اختصَّتْ لا في الأب بهذا كما اختصَّ لدُنْ مع غُدُوَّة بما ذكرتُ لك . ومن كلامهم أن يَجْرى الشيء على ما لا يستعمل (٣) في كلامهم ، نحو

(١) هذا ما في ط ، وهو الوجه ، وفي الأصل وب : « قبج كم فيها رجل » .
(٢) السيرافي : يعني نحو قوله في الدار زيد قائم وقائماً ، لأن الكلام يتم بقولك في الدار ، ولا تقول : بعمر زيد كفيلاً ، لأنك لا تقول زيد عمرو ، وتسكت .

(٣) ط : « على ما لا يستعملونه » .

قولهم : مَلَّحٌ وَمَذَا كَبِيرٌ ، لَا يَسْتَعْمَلُونَ [لَا] مَلْمَحَةً وَلَا مِذْكَارًا ، وَكَمَا جَاءَ عَدِيرَكَ عَلَى مِثَالِ مَا يَكُونُ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً نَحْوَ ضَرْبًا وَضَرْبَكَ ، وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا مَعْرِفَةً مُضَافَةً^(١) . وَسَتْرَى نَحْوَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) . وَمِنْهُ مَا قَدْ مَضَى .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لِأَغْلَامِينَ وَلِأَجَارِيَتَيْنِ لَكَ ، إِذَا جَعَلْتَ لَكَ خَيْرًا لِهَمَّا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لِأَغْلَامِينَ لَكَ وَجَعَلْتَ لَكَ خَيْرًا ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِضَافَةً وَهُوَ خَيْرٌ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَحْتَاجُ إِلَى الْخَبَرِ مُضْمَرًا أَوْ مُظْهِرًا . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جَازَ تَسِيمٌ تَسِيمٌ عَدِيٌّ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لَمْ يَسْتَقِمْ لَكَ إِلَّا أَنْ تَقُولَ ذَاهِبُونَ . فَإِذَا قُلْتَ لَا أَبَالَكَ فَهَذَا إِضَارٌ مَكَانٍ ، وَلَكِنَّهُ تَرِكَ^(٣) اسْتِخْفَافًا وَاسْتِغْنَاءً^(٤) . قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ تَهَارُ بْنُ تَوْسِعَةَ الْيَشْكُرِيُّ فِيمَا جَعَلَهُ خَيْرًا^(٥) :

أَبِي الْإِسْلَامِ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَحَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ^(٦)

(١) ط : « مضافا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَبِزِيَادَةِ : « عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ حَسْبِي » .

(٣) ط : « يترك » .

(٤) السِّيرَافِيُّ : إِنْ قِيلَ : ذَكَرْتُمْ أَنْ قَوْلَ الْقَائِلِ : لَا أَخَالَكَ ، تَقْدِيرُهُ لَا أَخَاكَ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ، فَإِذَا قَالَ لَا أَخَالَي وَجَعَلْتَ اللَّامُ زَائِدَةً ، بَقِيَ لَا أَخَاي ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ رَأَيْتُ أَخَاي ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقَالَ رَأَيْتُ أَخِي لَكِنِّهِمْ اسْتَنْقَلُوا تَشْدِيدَ الْبَاءِ فَحَذَفُوا اللَّامَ الْفِعْلَ وَشَبَّهُوهَا بِمَا حَذَفَ لِأَنَّهُ نَحْوُ يَدِي وَدَمِي . فَإِذَا فَصَلُوا بَيْنَهُمَا بِاللَّامِ رَجَعَ الْحَرْفُ إِلَى أَصْلِهِ ، وَنَطَقَ بِهِ عَلَى قِيَاسِهِ فِي لَا أَخَالَكَ وَغَيْرِهِ .

(٥) انظر ابن يعيش ١٢ : ١٠٤ والهمع ١ : ١٤٥

(٦) يَقُولُ : إِنَّمَا غَرَّهُ بِدِينِهِ لَا بِنَسَبِهِ . قَالَ الْأَعْمَى : « وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا لِأَنَّ يَشْكُرَ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ فِي غَيْرِ الْبَيْتِ وَمَوْضِعِ الشَّرْفِ » . وَالشَّاهِدُ فِيهِ جَمَلُهُ =

وإذا ترك التنوين فليس الاسمُ مع لا بمنزلة خمسة عشرَ ، لأنه لو أراد ذلك لجعل لك خبراً وأظهر النونَ ، أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بلك [توكيداً] ، ولكنّه أجراه مجرى ما ذكرتُ لك في النداء ، لأنّه موضعُ حذفٍ وتخفيفٍ ، كما أن النداء كذلك .

وتقول أيضاً إن شئت : لا غلامين ولا جاريتين لك ، [ولا غلامين و جاريتين] ، كأنك قلت : لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا لك ، فجاء بلك بعد ما بنى على الكلام الأوّل في مكان كذا وكذا ، كما قال : لا يدين بها لك ، حين صيره كأنه جاء بلك فيه بعد ما قال لا يدين بها في الدنيا .

واعلم أن المنقّى الواحد إذا لم يل لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من [آخر] خمسة عشرَ ، كما أذهب من المضاف . والدليل على ذلك أن العرب تقول : لا غلامين عندك ، ولا غلامين فيها ، ولا أب فيها ؛ وأثبتوا النون لأنّ النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو وما بعده^(١) بمنزلة اسم واحد . ألا تراهم قالوا : الذين في الدار ، فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جعلا اسمًا واحداً ، ولم يحذفوا النون^(٢) لأنها لا تجيء على حدّ التنوين . ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف .

٣٤٩

== الجار والمجرور خبر لافى قوله : « لا أب لى » . ولو كان قاصدا للإضافة وتوكيدها باللام الزائدة لقال لا أبالى ، فاحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه فى الإضافة إذا قال : لا أباك ، كما فى قوله :

* وأى كريم لا أباك يخلد *

(١) ط : « وما بعده » .

(٢) ط : « ولم تحذف النون » .

وإنما صارت الأسماء حين وُلِيَتْ لَكَ بمنزلة المضاف^(١) لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافا ، كما أنك حين قلت : يا تيم تيم عدي فإِنَّمَا ألحقت الاسمَ اسماً كان مضافا ، ولم يغيّر الشانِي المعنى كما أنَّ اللام لم تغيّر معنى لا أباك . وإذا قلت : لا أبَ فيها ، فليست « في » من الحروف التي إذا ألحقت بعد مضاف لم تغيّر المعنى الذي كان قبل أن تلحق . ألا ترى أنَّ اللام لا تغيّر معنى المضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما ، كما أنَّ الاسم الذي يثنى [به] لا يغيّر المعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه ، فمن ثَمَّ صارت اللام بمنزلة الاسم يثنى به .

وتقول : لا غلامَ وجاريةَ فيها ، لأنَّ لا إِنَّمَا تُجْعَلُ وما تعمل فيه اسماً واحدا إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوز أن تفصل خمسةً من عشر ، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبّه به ، فإذا فارقه جرى على الأصل .
قال الشاعر^(٢) :

(١) ط : « بمنزلة مضاف » .

(٢) ط : « لأنهم كانوا » .

(٣) ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١١٠ . وفي الخزانة ٢ : ١٠٣ : « من أبيات سيويه الحمسين التي لا يعرف لها قائل . وقال ابن هشام في شواهد : إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة » . وقال الشنقيطي في الدرر ٢ : ٩٨ : « قلت : ونسبه في شرح شواهد الكشاف للفرزدق » . وأقول : ليس في ديوان الفرزدق ، والذي فيه ٢٨٠ :

فدى لهم حيا نزار كلاهما إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا

وفي ٢٩٥ :

لقيم بنى . أستاذهن ابن حرة إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا =

لا أَبَ وَاِبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا^(١)
 وتقول : لا رجل ولا امرأة يا فتى إذا كانت لا بمنزلتها في لَيْسَ حين
 تقول : ليس لك لا رجل ولا امرأة فيها . وقال رجل من بني سُليم ، وهو
 أنسُ بن العباس^(٢) :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٣)

= وفي العينى ٢ : ٣٥٥ : « أقول قائله هو رجل من عبد مناة بن كنانة ،
 فيما زعمه أبو عبيد البكرى » . وانظر المصع ٢ : ١٤٣ والأشعوني ٢ : ١٣
 والتصريح ١ : ٢٤٣ .

(١) يعنى مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك بن مروان . والرداء : الثوب
 يلتحف به . والإزار نحوه . جعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له المتردين به .
 وجعل الخبر عن أحدهما وهو يعينهما اختصارا ، لعلم السامع .

والشاهد فيه عطف « ابن » مع تنوينه على اسم لا ، لأن المعطوف لا يجعل
 وما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف اللفظ ثلاثة أشياء ، والثلاثة
 لا تجعل اسما واحدا .

(٢) أنس بن العباس بن مرداس السلمى ، وقيل أبو عامر جد العباس
 ابن مرداس . ونسب عجز البيت الشاهد مع صدر آخر فى المؤلف ٩٢
 إلى ابن حمام الأزدي . وانظر ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١١٣ / ٩ : ١٣٨ والعينى
 ٢ : ٣٥١ / ٤ : ٥٦٧ والمصع ٢ : ١٤٤ ، ٢١١ والأشعوني ٢ : ٩ والتصريح
 ١ : ٢٤١ .

(٣) فى صلب ط : « على الرائق » ، وأشير فى حواشيه إلى رواية « على الرائق »
 فى نسخ أخرى . ومثله فى السمط ٣ : ٣٧ والعينى ٢ : ٣٥١ واللسان (قر
 ٤٢٨) . وكلتا القافيتين مرويتان . قال العينى : وأصل هذا الشعر أن النعمان
 ابن المنذر بعث جيشا إلى بنى سليم فهزمته بنو سليم ، فر الجيش على غطفان
 فاستجاشوا على بنى سليم بالرحم التى كانت بينهم ، فقال الشاعر وهو من بنى سليم =

وتقول: لا رجل ولا امرأة فيها ، فتعبدُ لا الأولى كما تقول : ليس عبدُ الله
وليس أخوه فيها ، فتكونُ حالَ الآخرة في تثنيتهما كحال الأولى . فإن قلت :
لا غلامين ولا جاريتين لك ، إذا كانت الثانية هي الأولى ، أثبت النون ، لأنَّ
لَكَ خبرٌ عنهما ، والنون لا تذهب إذا جعلتهما ^(١) كاسم واحد ، لأنَّ النون
أقوى من التثنية ، فلم يُجروا عليها ما أُجروا على التثنية في هذا الباب ؛
لأنه مفارقٌ للنون ، ولأنَّها تثبت فيما لا يثبت فيه . ٣٥٠

واعلم أن كلَّ شيءٍ حسنٌ لك أن تعمل فيه ربُّ حسنٌ لك أن
تعمل فيه لآ .

وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : ولا سيمًا زيدٍ ، فزعم أنه مثل
قولك : ولا مثلَ زيدٍ ، وما لَفَوْ . وقال : ولا سيمًا زيدٍ كقولهم دَعُ ما زيدٍ ،
وكقوله : « مثلاً ما بعوضة ^(٢) » ؛ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل ، فمن ثمَّ
عملت فيه لا كما تعمل [ربُّ] في مثل ، وذلك قولك : « ربُّ مثلِ زيدٍ .
وقال أبو محجن الثقفي :

ياربُّ مثلكِ في النساءِ غريرةٍ بيضاء قد متعتها بطلاق ^(٣)

=الشعر المذكور ، يقول : لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا وقد تفاقم الأمر بحيث
لا يرجى خلاصه ، فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع . والحلّة ،
بالضم : الصداقة .

والشاهد فيه نصب المعطوف وتثنيه على إفاء لا الثانية وزيادتها تأكيداً
للتثني ، وتقديره : لا نسب وخلة اليوم . وانظر ما قبل في الشاهد السابق .

(١) في الأصل فقط : « جعلتها » ، تحريف .

(٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة .

(٣) ليس في ديوان أبي محجن ، وقد سبق في ١ : ٢٧٧ . والشاهد فيه

أن « رب » تلزم العمل في النسكرة ، كما تلزمه لا النافية للجنس .

هذا باب ما يثبت فيه التنوين^(١) من الأسماء المنفية

وذلك من قبل أن التنوين لم يصّر منتهى الاسم ، فصار كأنه حرفٌ قبل آخر الاسم ، وإِنَّمَا يُحَدَفُ في النفي والنداء منتهى الاسم . وهو قولك : لا خيراً منه لك ، ولا حسناً وجهه لك ، ولا ضارباً زيداً لك ؛ لأن ما بعد حَسَنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم^(٢) فُجِّحَ عندهم أن يُحذفوا قبل أن يَنْتَهوا إلى منتهى الاسم ؛ لأنّ الحذف في النفي في أواخر الأسماء . ومثل ذلك قولك : لا عشرين درهماً لك .

وقال الخليل رحمه الله : كذلك لا آمراً بالمعروف لك ، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به ، كأنك قلت : لا آمراً معروفاً لك . وإن قلت لا آمراً بمعروفٍ ، فكأنك جئت بمعروفٍ بعد ما بنيت على الأول كلاماً^(٣) ، كقولك : لا آمراً في الدار يوم الجمعة . وإن شئت جعلته كأنك قلت : لا آمراً يوم الجمعة فيها ؛ فيصيرُ المبنى على الأول مؤخراً ، ويكون المُلغى مقدماً^(٤) . وكذلك لا راعباً إلى الله لك^(٥) ، ولا مُغيراً على الأعداء لك ، إذا جعلت الآخر^(٦) متصلاً بالأول كاتصال منك بأفعل . وإن جعلته منفصلاً من

(١) في الأصل وب : « ما تثبت فيه النون » .

(٢) ط : « الأسماء » .

(٣) السيرافي : فان الباء ليست في صلة أمر ، كأنك قلت : لا آمر ، وسكت وأضمرت خبره ، ثم جئت بالباء للتبيين ، كأنك قلت : أعني بمعروف ، كما تقول سقياً ، ثم تجيء بك ، على أعنى .

(٤) هذا الصواب من ط ، يعني الظرف الملغى ، وهو « يوم الجمعة »

وفي الأصل وب : « ويكون المعنى مقدماً » .

(٥) ط : « لا داعياً إلى الله لك » .

(٦) ط ؛ « إذا كان الآخر » .

الأوّل كانفصال لك من سَقِيًّا لك لم تنون ، لأنه يصير حينئذ بمنزلة يوم الجمعة . وإن شئت قلت : لا أمراً يوم الجمعة إذا نَفَيْتَ الأمرين يوم الجمعة لامن سواهم من الأمرين ، فإذا قلت : لا أمراً يوم الجمعة فأنت تنفي الأمرين كلهم ثم أعلمت في أيّ حين . وإذا قلت لا ضارباً يوم الجمعة فأنت تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره ، وتَجْمَلُ يوم الجمعة فيه منتهى الاسم . وإتما نَوَّنتَ لأنه صار منتهى الاسم اليوم ، كما صار ما ذكرت منتهى الاسم ، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره نحو واو مضروب وألف مُضَارِبٍ ، فنَوَّنتَ كما نَوَّنتَ في النداء كلَّ شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه .

فنونٌ في هذا ما نَوَّنتَهُ في النداء مما ذكرتُ لك إلا النكرة فإنَّ النكرة ، في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء . ولا تعمل إلا في النكرة ، ٣٥١ تَجْمَلُ معها بمنزلة خمسة عشر ، فالنكرة ههنا بمنزلة المعرفة هناك ، إلا ما ذكرتُ لك (١) .

هذا باب وصف المنقّى

اعلم أنّك إذا وصفت المنقّى فإن شئت نَوَّنتَ صفة المنقّى وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون . وذلك [قولك] : لا غلامَ ظَريفًا لك ، ولا غلامَ ظَريفَ لك (٢) .

(١) ط : « فالنكرة هنا كالمعرفة هناك » نقط .

(٢) السيرافي : الذي يفسر من هذا الباب أن الاسم والصفة لم يبنيا ، ودلا قد دخلت عليهما ، وهي بنى مع ما بعدها فتصير ثلاثة أشياء كشيء واحد ؟ فالجواب أنهما بنيا لأن الموضع الذي وقعا فيه موضع تغيير وبناء بنى مع غيره . =

فأما اللذين نَوَّنوا فإنَّهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسمٍ واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلة في غير النفي (١) .

وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك ، فإنَّهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد .

فإذا قلت : لا غلامَ ظريفًا عاقلًا لك ، فأنت في الوصف الأوَّل بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منونًا ، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد .

ومثل ذلك : لا غلامَ فيها ظريفًا ، إذا جعلتَ فيها صفةً أو غيرَ صفة (٢) .

وإن كررتَ الاسمَ فصار وصفًا فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نَوَّنتَ وإن شئت لم تنوِّن . وذلك قولك : لاء ماء باردًا ، ولا ماء باردًا . ولا يكون باردًا إلا منونًا ، لأنه وصفٌ ثانٍ .

هذا باب لا يكون الوصفُ فيه إلا منونًا (٣)

وذلك قولك : لارجلَ اليومَ ظريفًا ولا رجلَ فيها عاقلًا ، إذا جعلتَ فيها

فإذا كان قد بني فيه الاسم مع حرف فبناء اسم مع اسم أولى ، لأن ذلك أكثر في الكلام كخمسَ عشرَ وأخواتها ، ويجارى بيت بيت ، وغير ذلك . فإذا أدخلنا « لا » على الاسم والصفة وقد بني أحدهما مع الآخر كانت هي غير مبينة معهما ، بل تكون عاملة في موضعها .

(١) ط : « المنفي » .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « صفة وغير صفة » .

(٣) الكلام التالي للعنوان إلى نهاية الباب ساقط من الأصل ثابت في ب ، ط .

وجعل مكانه في الأصل ما يلي العنوان التالي ، ثم جعل ما يلي العنوان الثالث =

خبيراً [أو لغوياً] ، ولا رجلَ فيك راغبياً ، من قبيل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسمٍ واحد وقد فصلت بينهما ، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر .

ومما لا يكون الوصفُ فيه إلا منوناً قوله : لاماء سماء لك بارداً ، ولا مثله عاقلاً ، من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر ، وإنما يذهب التنوينُ منه كما يذهبُ منه في غير هذا الموضع ، فن ثم صار وصفهُ بمنزلة في غير هذا الموضع . ألا ترى أن هذا لو لم يكن مضافاً لم يكن إلا منوناً كما يكون في غير باب النقي ؛ وذلك قولك : لا ضارباً زيداً لك ، ولا حسناً وجه الأخ فيها . فإذا كفت التنوين وأضفت كان بمنزلة في غير هذا الباب كما كان كذلك غير مضاف ، فلما صار التنوينُ إنما يسكف للإضافة جرى على الأصل . فإذا قلت : لاماء ولا لبن ، ثم وصفت اللبن ، فأنت بالخيار في التنوين وتركه . فإن جعلت الصفة للماء لم يكن الوصفُ إلا منوناً ؛ لأنه لا يفصل بين الشئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمراً أو مظهرراً ، لأنهما قد صارا اسماً واحداً بمنزلة زيد ، ويحتاجان إلى الخبر مضمراً أو مظهرراً . ألا ترى أنه لو جاز تيمُّ تيمٍ عدى لم يستقم لك إلا أن تقول ذاهبون . فإذا قلت لا أبالك فما هنا إضمارُ مكانٍ .

هذا بابٌ لا تسقط^(١) فيه النونُ وإن وليت لك

وذلك قولك : لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك ، من قبل

٣٥٢

== للعنوان الثاني، وما يلي العنوان الرابع للعنوان الثالث ، ثم سقط العنوان الرابع وجعل مكانه « باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع » ، واستمرت الأبواب بعده مطردة .

(١) ط : « لا يسقط » .

أن الظرفين والصالحين نعتٌ للمنفى ومن اسمه ، وليس واحداً من الاسمين
وَلِي لَاتِمَّ وَلَيْتَهُ كَ ، ولكنه وصفٌ وموصوفٌ ، فليس للموصوف سبيلٌ
إلى الإضافة . ولم يجز ذلك في الوصف لأنه ليس بالمنفى ، وإنما هو صفة ،
وإنما جاز التخفيف في النفي فلم يجز ذلك إلا في المنفى^(١) ، كما أنه يجوز في
المنادى أشياء لا تجوز في وصفه ، من الحذف والاستخفاف . وقد بين ذلك .

هذا باب ما جرى على موضع المنفى

لا على الحرف الذي عمل في المنفى

فمن ذلك قول ذى الرمة^(٢) :

بها العينُ والآرامُ لا عِدَّ عندها ولا كَرَعُ إلا المغاراتُ والرَّيْلُ^(٣)

وقال رجل من بني مذحج^(٤) :

(١) في الأصل وب : « في النفي » .

(٢) ديوانه ٤٥٨ وأساس البلاغة (كرع) .

(٣) يصف فلاة لا ماء بها إلا ما غار من ماء السماء ، ولا شجر إلا الربل ،
وهو ما تربل في أصول الينيس . والعين : بقر الوحش ، واحدها عين وعيناء ،
لسعة عينه . والآرام : جمع رعم ، وهو الظبي الخالص البياض . ط : « والآرام »
بهمز ما بعد الراء ، يقال آرام ، وأرام . والكرع ، بالتحريك : ما تكرع
فيه الواردة من ماء السماء مما يظهر على وجه الأرض . والمغارات : جمع مغارة ،
حيث يغور ماء السماء .

والشاهد فيه رفع « كرع » عطفاً على موضع الاسم المنسوب بلا ، والتقدير :

لا فيها عد ولا كرع . ولو نصب حمل على اللفظ لجاز .

(٤) ط : « من مذحج » . ونسب أيضاً إلى زرافة الباهلي ، وإلى هني بن أحمز

الكناني ، وإلى ضمرة بن ضمرة . انظر ابن يعيش ٢ : ١١٠ والعيني ٢ : ٣٣٩
والهمع ٢ : ١٤٤ وشرح شواهد المغنى ٣١١ والأشمونى ٢ : ٩ والتصريح
١ : ٢٤١ واللسان (حيس ٣٦٢) . وانظر أيضاً ما سبق في ١ : ٣١٩ حيث
وردت قصة الشعر .

هذا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِينِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبٌ^(١)
 فزعم الخليل رحمه الله أن هذا يجرى^(٢) على الموضع لا على [الحرف]
 الذى عمل فى الاسم ، كما أن الشاعر حين قال :
 * فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣) *

أجراه على الموضع .

ومن ذلك^(٤) أيضاً قول العرب : لا مال له قليل ولا كثير ، رفموه
 على الموضع .

ومثل ذلك أيضاً قول العرب : لا مثله أحد ، ولا كزيد أحد . وإن
 شئت حملت الكلام على لا نصبت .

وتقول : لا مثله رجل إذا حملته على الموضع ، كما قال بعض العرب :
 لا حول ولا قوة إلا بالله . وإن شئت حملته على لا فتوته ونصبت . وإن
 شئت قلت : لا مثله رجلاً ، على قوله : لى مثله غلاماً . وقال دوازمة^(٥) :

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيُّ لَاهِلِكِ جِيرَةٌ لِيَالِي لَأَمْثَالَهُنَّ لِيَالِيَا^(٦)

(١) الصغار ، كسحاب : الذل . والشاهد فيه عطف « أب » على موضع
 « أم » كما سبق فى الشاهد السالف .

(٢) ط : « أجرى » .

(٣) سبق الكلام عليه فى ١ : ٦٧ . وهو لعقبة الأسدى .

(٤) ط : « ومثل ذلك » .

(٥) ديوانه ٦٥٠ وابن يعيش ٢ : ١٠٣ وشرح شواهد المعنى ٥٢ .

(٦) يقول : هى الدار التى أحل لها فى نفسى أطيب التذكرى حيث كان

الشمس مجتمعا ، والأحياء متجاوزة زمن المرتبوع ، فليس كلياها فى التثام
 بالوصال والتثام الشمس .

وقال الخليل رحمه الله : يدلك على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ٣٥٣ مرفوع ، قولك : لا رجل أفضل منك ، كأنك قلت : زيد أفضل منك . ومثل ذلك : بحسبك قول السوء ، كأنك قلت : حسبك قول السوء . وقال الخليل رحمه الله : كأنك قلت : رجل أفضل [منك] ، حين مثله (١) . وأما قول جرير (٢) :

[يا صاحبي دنا الرواحُ فسيراً] لا كالعشية زائراً ومزوراً (٣)

فلا يكون إلا نصباً ، من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالعشية زائراً ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، فكاليوم كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم . وفيه معنى التعجب ، كما قال : تالله رجلاً ، وسبحان الله رجلاً ، وإنما أراد : تالله ما رأيت رجلاً ، ولكنه

= والشاهد فيه نصب « أمثالهن » بلا ، و « ليالي » على البيان لها ، ولو حمل على المعنى وهو الرفع لجاز . ويجوز نصب « ليالي » على التمييز كما تقول : لا مثلك رجلاً ، وفيه قبح لأن حكم التمييز أن يكون واحداً يؤدي عن الجميع .

(١) في ط : « وقال الخليل حين مثله » بتقديم « حين مثله » .

(٢) ط : « وأما قول الشاعر ، وهو جرير » . وانظر ديوان جرير ٢٩٠

والخرزاة ٢ : ١١٤ وابن يعيش ٢ : ١١٤ .

(٣) هو من قصيدة له في هجاء الأخطل مطلعها :

صرم الخليط تباينا وبكورا وحسبت بينهم عليك يسيرا

الرواح : السير بالعشى . والشاهد فيه نصب « زائراً » « مزوراً » بإضمار فعل ، والتقدير : لا أرى كالعشية زائراً ومزوراً ، وأصله لا أرى زائراً ومزوراً كزائر العشية ومزورها ، كما تقول : ما رأيت كالיום رجلاً ، أي رجلاً كرجل أراه اليوم .

يترك الإظهار^(١) استغناءً ، لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا الموضع إنما يُضمر فيه هذا الفعل ، لكثرة استعمالهم إيَّاه .

وتقول : لا كالعشية عشيةً ، ولا كزيد رجلٌ ؛ لأنَّ الآخر هو الأوَّل ، ولأنَّ زيدا رجلٌ ، وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحدَ كزيد ، ثم قلت رجلٌ ، كما تقول : لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ ، على الموضع . قال [الشاعر] ، امرؤ القيس :

ويلمِّها في هواءِ الجوّ طالبةً ولا كهذا الذي في الأرض مطَّوبٌ^(٢)
كأنه قال : ولا شيءٌ كهذا ، ورفعَ على ما ذكرتُ لك^(٣) . وإن شئت نصبتَه على نصبيهِ :

* فهل في معدِّ فوقَ ذلك مرفداً^(٤) *

كأنه قال : لا أحدَ كزيدٍ رجلاً ، وحملَ الرجلَ على زيد ، كما حمل المرفد على ذلك . وإن شئت نصبتَه على ما نصبتَ عليه لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً .

٣٥٤

(١) ط : « يترك إظهار الفعل » .

(٢) ديوان امرئ القيس ٢٢٧ والخزانة ٢ : ١١٢ . يصف عقاباً تقفو ذئبا لتصيده . فهو يعجب من شدة طلبها له ، ومن سرعته وشدة هربه . وأراد : ويل أمها فحذف الهمزة استخفافاً ، ثم أتبع حركة اللام حركة الميم . ويجوز ضم اللام ، أي بدون الإتيان . ويروى : « لا كالتى في هواء الجوّ طالبة » . (٣) السيرافى : يعنى رفع على موضع لا وما عملت فيه .

(٤) سبق الكلام عليه فى ١٧٣ . وهو لكعب بن جعيل . وصدوره :

* لنا مرفد سبعون ألف مدجج *

واستشهد هنا على نصب رجل على التمييز فى قولك : لا مثلك رجلاً . والتقدير فيه : فهل فى معد مرفد فوق ذلك مرفداً .

ونظيرُ لا كزيدٍ في حذفهم الاسمَ قولهم : لا عليك ، وإنما يُريدُ^(١) : لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه .

هذا باب ما لا تُغَيَّرُ فيه لآ الأسماء عن حالها

التي كانت عليها قبل أن تدخل لآ

ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيدَ لآ الثانية؛ من قبل أنه جواب لقوله: أعلامٌ عندك أم جاريةٌ ، إذا ادَّعيتَ أن أحدهما عنده . ولا يحسن إلا أن تُعيدَ لآ ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه أم إلا أن تذكرها مع اسم بعدها . وإذا قال لا غلامٌ ، فإنما هي جوابٌ لقوله : هل من غلام ، وعملت لا فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء ، كما عملت من في الهملام وإن كان في موضع ابتداء .

فمما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه لا قولُ الله عزَّ وجلَّ ذكره : « لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ »^(٢) . وقال [الشاعر] ، الراعي^(٣) : وما صرمتك حتى قلت معلنةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملٌ^(٤)

(١) ط : « تريد » .

(٢) في الآيات ٣٨ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ من سورة البقرة و ١٧٠ من آل عمران و ٦٩ من المائدة و ٤٨ من الأنعام و ٣٥ من الأعراف ، و ٦٢ من يونس و ١٣ من الأحقاف .

(٣) ابن يعيش ٢ : ١١١ ، ١١٣ والمعنى ٢ : ٣٣٦ والأشْمُونِي ٢ : ١١ والتصريح ١ : ٢٤١ ونهاية الأرب ٣ : ٥٩ وجمع الأمثال للميداني في (لا) .

(٤) وروى : « فاجهرتك » . صرمتك : قطعتك . وعجز البيت مثل يضرب عند التبرى من الأمر والتخلي عنه . والشاهد فيه رفع ما بعد « لا » على الابتداء والخبر ، وذلك لتكررها . ولو نصب على الإعمال لجاز . والرفع =

وقد جعلت ، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة لَيْسَ .
 وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال لا ، في أنها في موضع ابتداء
 وأنها لا تعمل في معرفة . فمن ذلك قول سعد بن مالك :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(١)

واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأنَّ لا لا تعمل
 في معرفة أبدأ . فأما قول الشاعر^(٢) :

* لَا هَيْثِمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٣) *

فإنه جعله نكرة [كأنه قال : لا هَيْثِمَ من الهَيْثِمِينَ] . ومثل ذلك :
 لا بَصْرَةَ لَكُمْ . وقال ابن الزبير الأَسَدِيُّ^(٤) :

== أكثر لأن ذلك جواب لمن قال : ألك في ذا ناقة أو جل ؟ فقلت له : لاناقة لي
 في هذا ولا جل . فجرى ما بعد لا في الجواب مجراه في السؤال .

(١) سبق الكلام عليه في ١ : ٥٨ . وأضف إلى ما سبق من المراجع
 أمالي ابن الشجري ١ : ٢٣٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٢ / ٢ : ٢٢٤ والخزانة ٢ : ٩٠
 والعيني ٢ : ١٥٠ وابن يعيش ١ : ١٠٨ والمهمع ١ : ١٢٥ والإنصاف ٣٦٧
 وشرح شواهد المغني ٢٠٨ والأشعوني ١ : ٢٥٤ والتصريح ١ : ١٩٩ .

(٢) ابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن يعيش ٢ : ١٠٢ ، ١٠٣ / ٤ : ١٢٣
 والخزانة ٢ : ٩٨ والمهمع ١ : ١٤٥ والأشعوني ٢ : ٤ .

(٣) الشاهد فيه نصب « هيثم » بلا وهو علم معرفة ، وجاز ذلك لأنه
 أراد : لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي ، فصار العلم شائعا ،
 إذ أدخله في جملة المنفيين ، وهو كقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد على
 ابن أبي طالب ، والمغني ولا قاضي ولا فاصل مثل أبي حسن لها .

(٤) ابن الشجري ١ : ٣٢٩ وابن يعيش ٢ : ١٠٢ والأغاني ١٠ : ١٦٣
 مع نسبه لعبد الله بن فضالة ، والخزانة ٢ : ١٠٠ والمهمع ١ : ١٤٥ والأشعوني ==

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِيدَنَّ وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ^(١)
وتقول : قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ ، تجعله نكرة . قلتُ : فكيف يكون
هذا وإنما أراد عَلِيًّا رضى الله عنه^(٢) فقال^(٣) : لأنه لا يجوز لك أن تُعْمِلَ
لا فى معرفة ، وإنما تُعْمِلُهَا فى النكرة^(٤) فإذا جعلتَ أبا حَسَنِ نكرةً حَسُنَ
لك أن تُعْمِلَ لآ ، وعلم المحاطَبُ أَنَّهُ قد دخل فى هؤلاء المنكورين على^٥ ،
[وأنه قد غيَّبَ عنها] .

فإن قلت : إنه لم يُرَدُّ أن ينفى كلَّ من اسمه على ؟ فأبما أراد أن ينفى
منكورين كلَّهم فى قَضِيَّتِهِ مثلُ على^(٥) كأنه قال : لا أمثالَ علىُّ لهذه
القضية ، ودلَّ هذا الكلام على أنه ليس لها علىُّ ، وأنه قد غيَّبَ عنها .
وإن جعلته نكرةً ورفعتَه كما رفعت لا بَرَاخُ ، فجازُ . ومثله [قول
الشاعر ، مُزَارِحِمُ العُقَيْلِيُّ] :

== ٢ : ٤ . والزبير ، هنا بفتح الزاى ، وأصل معناه طى البئر . وعبد الله هذا
شاعر كوفى من شعراء الدولة الأموية توفى سنة ٧٥ .

(١) البيت من أبيات يهجو بها عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان شديد
البخل ، وكان الشاعر قد سأله زاداً وراحلة ، فلم يطلبه طلبته . وأبو خبيب :
كنية عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان له بنون ثلاثة يكنى بكل واحد
منهم ، وهم خبيب ، وبكر ، وعبد الرحمن ، وكان لا يكنى بخبيب إلا من
أراد ذمه . نكدن : ضغن وتعذرن . ويروى : « فى البلاد » .

والشاهد فيه نصب « أمية » بالتبرئة ، على معنى : وإلا أمثال أمية . والقول
فيه كلقول فيما قبله .

(٢) ط : « عليه السلام » .

(٣) الظاهر أن القائل هو الخليل .

(٤) فى الأصل و ب : « أن تعمل لا إلا فى نكرة » .

(٥) فى الأصل و ب : « كلهم فى صفة على » .

فَرَطْنٌ فَلَا رَدُّ لِمَا بُتُّ وَاِنْقَضَى وَلَكِنْ بَفَوْضٍ أَنْ يُقَالَ عَدِيمٌ^(١)

وقد يجوز في الشعر رَفَعُ المعرفة، ولا تثنى لا^(٢). قال الشاعر^(٣):

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرَجَمْتُ ثُمَّ آذَنْتُ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٤)

واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بِحَشْوٍ لم يحسن إلا أن تُعيد لا الثانية، لأنه جعل جواب: أذَا عندك أم ذا؟ ولم يجعل لا في هذا الموضع

(١) لم أجده مرجعاً. ط: «وانقضى». قال الشنتمري: «وصف كبره وذهاب شبابه وقوته وفتوته»، فيقول: فرطن، أي ذهبن وتقدمن، فلا ردمسا فات منهن». بت: قطع. بغوض: مبغض إلى الناس، فقول بمعنى مفعول، كجزور بمعنى مجزور. عديم: عدم شبابه. ويروى: «تعوض» بالأمر، أي تعوض من شبابك حلاً خشية أن يقال هو عديم شباب وحلم. والشاهد فيه رفع «رد» تشبيهاً للابليس.

(٢) في الأصل فقط: «ولا يثنى لا».

(٣) البيت من الحمسين. وانظر ابن الشجري ٢: ٢٢٥ وابن يعيش

٢: ١١٣/٤، ٦٥، ٦٦ والحزاة ٣: ٨٨ والهمع ١: ١٤٨ والأشعوني ٢: ١٨

ويس ٢: ١٩٩.

(٤) يذكر أنها فارقت فبكت بكاء جزع، أو لجزعها من الفراق.

ويروى: «قضت وطرا». استرجعت: طلبت الرجوع من الرحيل كراهية منها لفارقة الأحباب، أو قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، كما ذكر البغدادي. آذنت: أشعرت وأعلمت. والركائب: جمع ركوبة، وهي الرحلة تركب. جعل تهيو الإبل للركوب عليها كأنه إيذان بالفراق. وأن مفسرة لوقوعها بعد معنى القول، أو هي مخففة من الثقبلة اسمها ضمير شأن محذوف.

والشاهد فيه وقوع المعرفة بعد «لا» المفردة، وإنما تقع المعارف بعد

«لا» إذا كررت كقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو.

بمَنْزِلَةِ لَيْسَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا ، إِذَا رَفَعْتَ ، مِثْلَهَا إِذَا نَصَبْتَ ؛ لَا تَفْصَلُ ٣٥٦
لأنها ليست بفعل .

فَمَا فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَا بِحَشْوٍ قَوْلُهُ جَلِ ثَنَاؤُهُ : « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ
عَنْهَا يُنْزَفُونَ » (١) . وَلَا يَجُوزُ لِأَيِّهَا أَحَدٌ إِلَّا ضَعِيفًا ، وَلَا يَحْسَنُ لِأَيِّكَ خَيْرٌ ؛
فَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا ؛ لِأَنَّ لَا لَا تَعْمَلُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَسْمِ ،
رَافِعَةً وَلَا نَاصِبَةً ، لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

وَتَقُولُ : لَا أَحَدٌ أَفْضَلُ (٢) مِنْكَ ، إِذَا جَمَعْتَهُ خَبْرًا ، وَكَذَلِكَ : لَا أَحَدٌ خَيْرٌ
مِنْكَ : قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً ۖ وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُصْبُوحٌ (٤)

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٢) في الأصل و ب : « لا أحد أفضل منك » .

(٣) هو حاتم الطائي . ديوانه ١٢٣ . ونسب إلى رجل من النبيت ، وإلى
أبي ذؤيب الهذلي ، وليس في أشعار الهذليين . وانظر ابن الشجري ٢ : ١١٢
و ابن يعيش ١ : ١٠٤ ، ١٠٧ ، والعيني ٢ : ٣٦٨ والأشموني ٢ : ٢١٢ .

(٤) البيت ملحق من بيتين في ديوان حاتم ، وهما :

ورد واردهم جرفا مصرمة في الرأس منها وفي الأشلاء تمليح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

يصف ما هم فيه من جذب ، فجازرهم يرد عليهم من الرعي ما ينحرون ، إذ لا
لبن عندهم . والحرف : الناقة الضامر ، أو القوية الصلبة ، شبهت بحرف الجبل
وهو طرف منه وناحية . المصرمة : المقطوعة اللبن لقلة الرعي . مصبوح : يستقى
الصبوح ، بفتح الصاد ، وهو شرب الغداة .

والشاهد فيه رفع « مصبوح » خبراً ل لا ، لأن لا وما عملت فيه في موضع
اسم مبتدأ . ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، والخبر
محذوف لعلم السامع ، تقديره موجود .

لَمَّا صار خبراً جرى على الموضع ؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا ،
 فجرى مجرى : لا أحد فيها إلا زيد^(١) . وإن شئت قلت : لا أحد أفضل منك ،
 في قول من جعلها كَلَيْسَ وَيَجْرِيهَا مجراها ناصبة في الموضع^(٢) ، وفيما يجوز
 أن يُحْمَلَ عليها^(٣) . ولم تُجْعَلْ لِأَلَّتِي كَلَيْسَ مع ما بعدها كاسم واحد ، لئلا
 يكون الرفع كالنصب . وليس أيضاً كلُّ شَيْءٍ يَخَالِفُ بلفظه يَجْرِي مجرى
 ما كان في معناه^(٤) .

هذا باب لا يجوز فيه المعرفة إلا أن تُحْمَلَ على الموضع^(٥)

لأنه لا يجوز للإلّا أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذلك لرُبِّ

فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . فإن قلت : أحمله على لا ؟
 فإنه ينبغي لك أن تقول : رب غلام لك والعباس ، وكذلك لا غلام
 لك وأخوه .

فأما من قال : كل شاة وسخلتها بدرهم^(٥) فإنه ينبغي له أن يقول : لارجل

(١) ط : « التوضع » بالإفراد . يعني أن الرافعة محمولة على الناصبة ، من
 حيث العمل في النكرة ، وعدم جواز الفصل بينها وبين اسمها . على أن إعمال
 لا عمل ليس قليل ، والكثير إعمالها عمل إن ، فلما لزم في أقوى حالها
 - وهو عملها عمل إن - أن تعمل في نكرة ولم يجز معها الفصل ، لزم هذا
 الحكم أيضاً في أضعف حالها ، وهو عملها عمل ليس .

(٢) في الأصل وب : « تحمّل عليها » .

(٣) بعده في الأصل وب : « يعني بالموضع هنا أن لا إنما تعمل في
 النكرة خاصة وإن كانت بمنزلة ليس » .

(٤) في الأصل فقط : « لا يجوز » ، و « يحمل » .

(٥) ط : « كل نعجة وسخلتها بدرهم » . والسخلة : ولد الشاء من
 العز والضان ، ذكر أكان أو أنثى . والجمع سخل ، وسخال ، وسخلة كعنية .

لك وأخاه، لأنَّ كأنه قال: لا رجل لك وأخاه .

هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله
التي كان عليها قبل أن تلحق

وذلك لأنَّها لحقت ما قد عمل فيه غيرها، كما أنها إذا لحقت الأفعال
التي هي بدلٌ منها لم تُغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق . ولا
يلزمك في هذا الباب تثنيةُ لا ، كما لا تثنى « لا » في الأفعال التي هي
بدلٌ منها .

وذلك قولك : لا مَرَحِبًا ولا أَهْلًا ، ولا كَرَامَةً ، ولا مَسْرَةً ، ولا شِلًّا ،
ولا سَفِيًّا ولا رَعِيًّا ، ولا هَنِيئًا ولا مَرِيئًا ، صارت لا مع هذه الأسماء بمنزلة
اسم منصوب ليس معه لا ، لأنها أُجريت مجراها قبل أن تلحق لا .
ومثل ذلك : لا سلامٌ عليك ، لم تُغير الكلام عما كان عليه قبل
أن تلحق .

وقال جرير :

وَنُبِئْتُ جَوَّابًا وَسَكْنًا يَسْبِي
وعمر بن عفراء لا سلامٌ على عمرو^(١)

فلم يلزمك في ذا تثنيةُ لا ، كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه ،
وذلك لا سلم الله عليه . فدخلت في ذا الباب لتثنى ما كان دعاءً كما دخلت
على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه .

(١) ديوان جرير ٢٧٩ واللسان (سكن ٨٢) . والشاهد فيه رفع « سلام »
على الابتداء مع عدم تكرار « لا » ، لأنه في المعنى بدل من لفظ فعل الدعاء .
وأفرد « يسبى » اكتفاءً بنحبر الواحد عن خبر الاثنين . وقد قصر « عفراء »
بضرورة الشعر . وفي اللسان عن ابن حبيب أنه يقال في أعلامهم : سكن ،
وسكن ، بفتح الكاف وإسكانها ، وأتى بهذا البيت شاهدًا للإسكان .

ومثلُ لا سلامٌ على عمرو : لا بك السوء ؛ لأنَّ معناه لا ساءك الله .
 ومما جرى مجرى الدعاء مما هو تطلُّقٌ عند طلب الحاجة وبشاشة ، نحو
 كرامةً ومسرَّةً ونعمةً عَيْن . فدخلتُ على هذا كما دخلتُ على قوله :
 ولا أُكْرِمُك ولا أُسْرُك ، ولا أُنْعِمُك عَيْنًا . ولو قبُح دخولها هنا لقبُح
 في الاسم ، كما قبُح في لا ضَرْبًا ، لأنَّه لا يجوز : لا أضرب ، في الأمر .
 وقد دخلتُ في موضعٍ غيرِ هذا فلم تغيِّره عن حاله قبل أن تدخله ،
 وذلك قولهم : لا سَوَاءٌ ^(١) . وإنما دخلتُ [لا] هنا لأنَّها عاقبت ما ارتفعتُ
 عليه [سواء] . ألا ترى أنَّك لا تقول هذان لا سَوَاءٌ ، فجاز هذا كما جاز :
 لاها الله [ذا] ، حين عاقبتُ ولم يجز ذكرُ الواو .

وقالوا : لا نُوَلِّك أن تفعل ؛ لأنهم جعلوه معاقبًا لقوله : لا ينبغي أن تفعل
 كذا وكذا ، وصار بدلًا منه ، فدخل فيه ما دخل في يَنْبَغِي ، كما دخل
 في لا سلامٌ ما دخل في سلم .

واعلم أنَّ [لا] قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحدٍ والمضافُ
 إليه [ليس معه شيء] ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذَنْبٍ ، [وأخذته
 بلا شيء] ، وغَضِبْتَ مِنْ لا شيءٍ ، وذهبتَ بلا عِتَادٍ ، والمعنى معنى ذهبتَ
 بغيرِ عِتَادٍ ، وأخذته بغيرِ ذَنْبٍ ، إذ لم ترد أن تجعل غيرًا شيئًا أخذَه [به]
 يعتدُّ به عليه ^(٢) .

(١) في الأصل فقط : « سوءا » تحريف .

(٢) السيرافي : لا بمعنى غير ، واستعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك
 في الجحد ، لأنَّ « غير » مسلوب عنها ما أضيفت إليه . فإذا قلت : مررت بغير
 صالح فغير هو الذي مررت به وصالح لم تمرر به ، وقد سلب من غير الصالح الذي
 هو لما أضيف إليها . فإذا قلت : أخذته بغير ذنب وغضبت من لا شيء فمعناه =

ومثل ذلك قولك للرجل : أَجِئْنَا بِغَيْرِ شَيْءٍ ، أَيْ رَائِقًا .
وتقول إذا قَلَّتِ الشَّيْءُ أَوْ صَغُرَتْ أَمْرُهُ : مَا كَانَ إِلَّا كَلَا شَيْءٍ ، وَإِنَّكَ
وَلَا شَيْئًا سِوَاهُ . ومن هذا النحو قولُ الشاعر ، وهو أَبُو الطَّفِيلِ (١) :
تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلِبًا (٢)
وَالرَّفْعُ عَرَبِيٌّ (٣) عَلَى قَوْلِهِ :

* حِينَ لَا مُسْتَصْرَخٍ (٤) *

=أخذه بغير ذنب وغضبت من غير شيء ، فغير مخفوض . بحرف الحفض الذي
دخل ، فإذا جعلت مكان غير « لا » فلا حرف لا يقع عليه حرف الحفض ،
فوقع حرف الحفض على ما بعد لا . . . ومعنى قوله جئت بغير شيء لا يراد به
جئت بشيء هو غير شيء ، وإنما يراد به جئت خاليًا من شيء معك . وهذا معنى
قوله رائقًا ، لأن الرائق الخالي .

(١) وهو أبو الطفيل ، ساقط من ط وجميع أصولها إذ لم يرد هناك إثبات
فروق للنسخ . واسمه عامر بن وائلة كما في الأغاني ١٣ : ١٠٩ . وانظر ابن
يعيش ١ : ٢٣٩ والخزانة ٢ : ٩٠ والهمع ١ : ٢١٨ .

(٢) من أبيات يرثى فيها ابنه « الطفيل » . جن الزمان : اشتد ، وكذا كلب ،
وأصل الكلب داء يشبه الجنون يأخذه فيمقر الناس .

والشاهد فيه إضافة « حين » إلى « مال » مع إلغاء لا . وزيادتها في اللفظ
على حد قولهم : جئت بلا زاد .

(٣) وذلك على تشبيهه لا بليس أو على إهمال لا وعدم الاعتداد بالإضافة
فيهما . وجوز أبو على الفارسي وجهًا ثالثًا ، هو البناء على الفتح مع عدم
إعمال إضافة الحين ، كما تقول جئت بخمسة عشر فلا تعمل الباء .

(٤) قطعة من شطر للمعجاج في ديوانه ١٤ . وهو بتمامه وما قبله وما بعده :

والله لولا أن تحشَّ الطبخ بي الجحيم حين لامسترخ
في دخل النار وقد تسلخوا لم الجبال أنى مفتح =

و : * لا بَرَّاحٌ ^(١) * :

والنصبُ أجودٌ وأكثُرُ من الرفعِ ؛ لأنَّك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثرُ من الرافعة التي بمنزلة لَيْسَ . قال الشاعر ، وهو المعجَّاجُ ^(٢) :
* حنَّتْ قُلُوصِي حينَ لا حينَ مَحَنٌ ^(٣) *

= وأنشدها في اللسان (طبخ ، فنخ ، حشش) بدون نسبة . ولم يتعرض له الشنتمري ، وجاء في جميع نسخ سيبويه متصلا بقوله « ولا براح » التالي على أنهما شطر واحد ، والصواب أنهما جزءان من شاهدين اثنين على ما أثبت في الكتابة . أي لولا خوفا الملائكة الموكلين بعذاب الكفار ، وهم الطبخ الذين ذكروا . تحش الجحيم : تجمع لها الوقود وتوقدها . لامستصرخ : لاستصرخ ، أو لا وقت استصراخ ، وهو الإغاثة . والمفنخ : الذي يذل أعداءه ويشج رأسهم كثيرا ، صيغة مبالغة . أي لولا خوف العقاب الأخرى لصنعت ذلك بالأعداء .

والشاهد فيه رفع « مستصرخ » على تشبيه « لا » بليس ، والقول فيه كلقول في سابقه .

(١) قطعة من بيت لسعد بن مالك القيسي ، كما سبق في ١ : ٥٨ . وتمامه :

من فر عن نيرانها فأنا ابن قيس لابرّاح

(٢) وهو المعجَّاج ، ليس في ط ولا في أصل من أصولها . ولم يرد الشطر في ديوان المعجَّاج ولا ملحقاته . ونص البغدادي في الخزانة ٢ : ٩٣ على أنه من الحُسين . وأنشده ابن الشجري ١ : ٢٣٩ بدون نسبة .

(٣) حنت : صوتت شوقا إلى أصحابها . والقلوص : الفتية من الإبل بمنزلة التجارية من الأناس . والمعنى أنها حنت في غير وقت الحنين ، أو هي في مكان بعيد من أصحابها ولا سبيل لها إليهم .

والشاهد فيه نصب « حين » الثانية بلا التبرئة مع إضافة « حين » الأولى إلى الجملة ، وخبر لا محذوف تقديره « لها » . ولو جر « حين » على إلغاء « لا » لجاز ، كالذي في شاهد أبي الطفيل .

وأما قول جرير^(١) :

ما بالُ جهلكَ بعدَ الحلمِ والدينِ وقد علَاكَ مَشيبٌ حينَ لا حينَ^(٢)
فإنَّما هو حينَ حينٍ ، ولا بمنزلة ما إذا أُلغيت .

واعلم أنه قبيحٌ أن تقول : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ، حتى تقول : لا فارسٍ
ولا شجاعٍ . ومثلُ ذلك : هذا زيدٌ لا فارساً ، لا يحسن حتى تقول : لا فارساً
ولا شجاعاً . وذلك أنه جوابٌ لمن قال ، أو لمن يجعله ممن قال : أبرجلٍ شجاعٍ
مررتَ أم بفارسٍ؟ وكقوله^(٣) : أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ؟

وقد يجوز على ضعفه ، في الشعر . قال رجلٌ من بني سَلولٍ^(٤) :

وأنتَ امرؤٌ منا خلقتَ لغيرنا حَيَاتُكَ لا نفعٌ وموتُكَ فاجيعٌ^(٥)

(١) ديوانه ٥٨٦ ابن الشجري ١ : ٢٣٩ / ٢ : ٢٣٠ والخزانة ٤ : ٩٤

والهمع ١ : ١٩٧ . وهو مطلع قصيدة له يهجو بها الفرزدق .

(٢) الجهل : نقيض الحلم والعقل والخبرة ، والمراد الفعل المستهجن . حين

لا حين ، أي حين حدوثه ووجوده ، قال الشنتمري : « هذا تفسير سيويوه ،
ويجوز أن يكون المعنى ما بال جهلك بعد الحلم والدين حين لا حين جهل ولا صبا ،
فيكون لا لغواً في الكلام » .

والشاهد فيه إضافة « حين » إلى « حين » مع اعتبار « لا » زائدة

لفظاً ومعنى .

(٣) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وكقولك » .

(٤) وكذا في ابن يمش ٢ : ١١١ والهمع ١ : ١٤٨ والأشعوني ٢ : ١٨

بدون نسبة معينة في جميعها . وحكي صاحب الخزانة ٢ : ٨٩ نسبته إلى الضحاك
ابن هنام . وانظر هذه النسبة في التصحيف للمسكوي ٤٠٥ وزهر الأداب ٦٥٢ .

(٥) ويروي : « أنت » بالحرم . يقول : أنت منا في النسب ، إلا أن نفعك

لغيرنا ، فحياتك لا تنفعنا لعدم مشاركتك لنا ، ولكن موتك يفجعنا
لأنك أحدنا .

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً للأسماء ، [نحو : زيدٌ لا فارسٌ
ولا شجاعٌ] .

واعلم أن لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ،
فن ذلك قوله ، البيتُ لحسان بن ثابت ^(١) :

أَلَا طِعَانَ وَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشَّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ ^(٢)

وقال في مثل : « أَفَلَا قِمَاصَ بِالْعَيْرِ » ^(٣) .

٣٥٩

= والشاهد فيه رفع ما بعد « لا » مع عدم تكرارها ، وهو قبيح ، وإنما
سوغه ما يقوم بعده مقام التكرير في المعنى ، لأنه إذ قال : « وموتك فاجع »
دل على أن حياته لا تضر ، وإنما تضر وفاته .

(١) البيت لحسان بن ثابت ، ساقط من الأصل ، وإنباته من ط ، ب ، لكن
في ب : « البيت لحسان » فقط . والبيت في ديوانه ٢١٥ من قصيدة يهجو فيها
بني الحارث بن كعب ، رهط النجاشي الشاعر . وانظر الخزانة ٢ : ١٠٣ .
والعيني ٢ : ٣٦٢ والهمع ١ : ١٤٧ وشرح شواهد المعنى ٧٥ والأشعوني ١ : ٢٤٠ .
(٢) يقول : هم أهل نهم وحرص على الطعام لأهل غارة وقتال . العادية :
الحيل تمدو بأصحابها . ويروى : « غادية » بالمعجمة ، وهي التي تعدو للقتال .
والتجشؤ : تنفس المعدة عند الامتلاء . والتناير : جمع تنور ، وهو نوع من
كواوين الوقود ، أو الذي يختبز فيه .

والشاهد فيه عمل « ألا » عمل « لا » لأن معناها كمعناها وإن كانت ألف
الاستفهام داخلة عليها للتقرير . وكذلك الحكم إذا دخلت عليها لمعنى التمني ،
لأن الأصل فيه كله لحرف التبرئة ، فلم تغير تلك المعاني الطارئة عمل
« لا » وحكمها .

ويجوز رفع « تجشؤ » على البديل من موضع الاسم المنفي ، ونصبه على
الاستثناء المنقطع .

(٣) القصاص بالكسر والضم : الوثب . والعير : الحمار الوحشي ، وفي اللسان =

ومن قال : لا غلامٌ ولا جاريةٌ ، قال : ألا غلامٌ وألا جاريةٌ .
واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت
فيها بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع ^(١) إلا فيما تعمل فيه
في الخبر ، وتسقط النون والتونين في التمني كما سقطا في الخبر ^(٢) . فمن ذلك :
ألا غلامٌ لي وألا ماءً باردًا . ومن قال : لا ماءً باردًا قال : ألاماء باردًا .
ومن ذلك : ألا أبالي ، وألا غلامي لي .

وتقول : ألا غلامين أو جارين لك ^(٣) كما تقول : لا غلامين و جارين لك .
وتقول : ألاماء ولبنًا كما قلت : لا غلامٌ و جاريةٌ لك ، تُجرى بها مجرى
لأ ناصبةً في جميع ما ذكرت لك .

= (قص) مع العزو إلى سيويه : « بالبعير » ، وهو الثابت في نسخة ب فقط ،
ثم قال : « وقد ورد المثل المتقدم بغير هذا فقيل : ما بالبعير من قاص ، وهو الحمار .
يضرب لمن ذل بعد غز » . وقد ورد بهذه الصيغة الأخيرة في أمثال الميداني
٢ : ١٩٨ وقال : « يضرب لمن لم يبق من جلده شيء » . . وقال السيرافي
هنا : يضرب للرجل المعبي الذي لاحراك به .

(١) ط : « في ذا الموضع » .

(٢) ط : « ويسقط » وفي الأصل و ب « من التمني » ، وفي ط : « كاسقط »
وفي ب : « كما تسقط » ، وأثبت ما في الأصل . وقال السيرافي مالمخضه : مذهب
سيويه أن الألف الداخلة على « لا » إذا كانت استفهاما جازفيا بعد لا من الرفع
والنصب ما جاز فيه قبل دخول الألف ، وأما إذا كانت بمعنى التمني فذهب وجوب
النصب . ثم قال : وعلى قول المازني أن الحروف الدواخل على لا لا تغير حكم
اللفظ فيما بعد لا ، ولها خبر مظهر أو مضمير كما كان لها قبل دخول الألف ،
والجملة يراد بها التمني كما يراد بالاستفهام التقرير .

(٣) ط : « و جارين لك » .

وسألت الخليل رحمه الله عن قوله (١) :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحصِّلةٍ تَبَيَّتْ (٢)

فزعمَ أنه ليس على التثنية، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاً خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تُروني (٣) رجلاً جزاه الله خيراً .
وأما يونس فزعم أنه نون مضطرباً ، وزعم أن قوله :

(١) هو عمرو بن قعاس ، أو قنعاس المرادى المذحجى . وانظر نوادر أبى زيد ٥٦ وابن يعيش ٧/٥ : ٩/٨٠ والحزاة ١ : ٤٥٩ / ٣ : ١١٢ ، ١٥٦ / ٤ : ٤٧٧ والعنى ٢ : ٣٦٦ / ٣ : ٣٥٢ والممع ١ : ٥٨ : ١ وشرح شواهد المغنى ٧٧ ، ٢١٩ والأشمونى ٢ : ١٦ .

(٢) المحصلة : المرأة تحصل تراب المعدن ، قال البغدادي بعد أن ذكر العلماء الذين فسروا هذا التفسير : « وهذا كما ترى ركيك ، والظاهر ما قاله الأزهرى فى التهذيب ، فإنه أنشد هذا البيت وما بعده وقال : هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة . فصاده مفتوحة . وأنشد الأخصب هذا البيت فى كتاب المعايمة وقال : قوله محصلة : موضع يجمع الناس ، أى يحصلهم » . وبعده :

ترجل لمتى وتقم يتي وأعطها الإتاوة إن رضيت
ففى البيت تضمين لتعلقه بما بعده . ويروى : « تَبَيَّتْ » مضارع أبات ، أى تجعل لى بيتاً ، أى امرأة بنكاح . وعليه فلا تضمين . والشاهد فيه نصب رجل وتنوينه ، لأن سيبويه حمله على إضمار فعل وأن الأحرف تحضيض ، والتقدير : ألا ترونى رجلاً ، ولو كانت للتثنية لنصب ما بعدها بغير تنوين فى مذهب الخليل وسيبويه . ويونس يرى أنه منصوب بالتثنية ، ونون ضرورة . والأول أولى لأنه لا ضرورة فيه ، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها .

(٣) ط : « ترونى » ، وهما وجهان جائزان فى كل ما اجتمع فيه نون الرفع مع نون الوقاية ، مع وجه ثالث هو الإدغام . قال ابن هشام فى المغنى عند الكلام على النون : « ونحو تأمرونى يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة ، وقد قرئ بهن فى السبعة » .

* لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلْمَةً (١) *

على الاضطرار . وأما غيره فوجهه على ما ذكرتُ لك . والذي قال مذهبٌ .

ولا يكون الرفعُ في هذا الموضع ، لأنه ليس بجوابٍ لقوله : إذا عندك أم ذا ؟ وليس في ذا الموضع معنى لَيْسَ .
وتقول : ألاماء وعسلاً بارداً حلواً ، لا يكون في الصفة إلا التنوين ، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء ، والحلاوة للعسل .
ومن قال : لا غلام أفضل منك ، لم يقل في الأ غلام أفضل منك إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التثنية ، وصار مستغنياً [عن الخبر] كاستغناء اللهم غلاماً ، ومعناه اللهم هب لي غلاماً (٢) .

هذا باب الاستثناء

فحرفُ الاستثناء إلا . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغيرٌ ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يَكُونُ ، وليس ، وعداء ، وخلاً . وما فيه ذلك المعنى من حروف الاضافة وليس باسم فحاشى (٣) وخلا في بعض اللغات . وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول فالأول .

(١) سبق في ص ٢٨٥ . وعجزه :

* اتسع الحرق على الراقع *

(٢) بعده في الأصل وب تعليقة لأبي عثمان المازني بكر بن محمد هذا نصها : « قال أبو عثمان بكر بن محمد : الرفع عندى في التثنية جيد بالغ ، أقول : الأ غلام ولا جارية ، كما قلت في الخبر . وقال : أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء ، أقول : الأ رجل أفضل منك » .

(٣) في الأصل فقط : « فحاشا » بالألف

هذا باب ما يكون استثناءً بالآ^(١)

اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن « لا » حين قلت : لا مرحباً ولا سلاماً ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك إلا ، ولكنها تجيء بمعنى كما تجيء « لا » لمعنى .

والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق إلا فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك [قوله] : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا ، تجرى الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيدا ، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا ، لأنها بعد إلا محمولة على ما يجز و يرفع وينصب ،

(١) السيرافي : أفرد هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه إلا فلا تغيره عما كان عليه . وذلك في كل ما كان فيه ما قبل إلا محتاجاً إلى ما بعده ، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا . فان قيل : كيف سمى استثناء ولم يذكر المستثنى منه ؟ يجاب بأن هذا وإن حذف واعتمد لفظ ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل ، فلا يخرج ذلك من معنى الاستثناء ، كما أن الفعل إذا حذف فاعله وبني للمفعول فرفع به لم يخرج من أن يكون مفعولاً .

كما كانت محمولةً عليه قبل أن تلتحق إلا ، ولم تشغل عنها قبل أن تلتحق إلا الفعل بغيرها .

هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه^(١) ما أدخل فيه

وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ أحداً إلا زيداً^(٢) ، جعلتَ المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : ما مررتُ إلا بزيدٍ ، وما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيتُ إلا زيدا . كما أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ زيدٍ ، فكأنك قلت : مررتُ بزيدٍ . فهذا وجهُ الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجتَ منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القومُ إلا عمرو ، وما فيها القومُ إلا زيدٌ ، وليس فيها القومُ إلا أخوك ، وما مررتُ بالقومِ إلا أخيك . فالقوم ههنا بمنزلة أحد .

ومن قال : ما أتاني القومُ إلا أباك ، لأنه بمنزلة^(٣) أتاني القومُ إلا أباك ، فإنه ينبغي له أن يقول : « ما فعلوه إلا قليلاً منهم »^(٤) .

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجهُ ما أتاني القومُ إلا عبدالله . ولو كان هذا بمنزلة أتاني القومُ لما جاز أن تقول : ما أتاني أحدٌ ، كما أنه

(١) ب : « ينفي عنه » .

(٢) ط : « وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو ، وما رأيتُ أحداً إلا عمرا » .

(٣) ط : « قوله » .

(٤) الآية ٦٦ من سورة النساء . وهذه قراءة أبيّ ، وابن أبي إسحاق ، وابن عامر ، وعيسى بن عمر . وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور . تفسير أبي

لا يجوز أتاني أحدٌ ، ولكن المستثنى في هذا للموضع (١) مبدلٌ من الاسم الأول ، ولو كان من قبيل الجماعة لما قلت : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » (٢) ، وكان ينبغي له أن يقول ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذلك إلا زيدٌ ، لأنه ذَكَرَ واحداً .

ومن ذلك أيضاً : ما فهم أحدٌ اتَّخَذْتُ عنده يداً إلا زيدٌ ، وما فهم خيراً إلا زيدٌ ، إذا كان زيد هو الخير .

وتقول : ما مررتُ بأحدٍ يقول ذلك إلا عبد الله ، وما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلا عبد الله (٣) ، وما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلا زيداً . هذا وجه الكلام . وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيتُ أحداً يقول ذلك إلا زيدٌ [ورفعت فجزئ حسن . وكذلك ما علمتُ أحداً يقول ذلك إلا زيداً . وإن شئت رفعت (٤)] فعربيٌّ . قال الشاعر ، وهو عدي بن زيد (٥) :

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها (٦)

(١) ط : « في ذا الموضع » .

(٢) الآية ٦ من سورة النور .

(٣) هذا المثال ساقط من ط ومن أصولها أيضاً .

(٤) ما بين المعكفين من الأصل فقط ، وهو ساقط من ط ، ب .

(٥) كذا في ط . وفي الأصل و ب : « قال عدي بن زيد » . وانظر

ملحقات ديوانه ١٩٤ والأغاني ١٣ : ١١٥ وابن الشجري ١ : ٧٣ وشرح

شواهد المغنى ١٤٢ والحزانة ٢ : ١٨ والمجمع ١ : ٢٢٥ وحاشية الدمنهورى ٩٩

وقد نسب في الأغاني إلى أحيحة بن الجلاح .

(٦) يصف ليلةً خلا فيها بمن يحب ، ولم يطلع عليهما فيها أحد فيخبر بحالهما

إلا الكواكب لو كانت ممن يخبر . يحكى علينا ، من الحكاية بمعنى الرواية .

و « على » بمعنى « عن » . ويقال ضمن يحكى معنى نيم ، كما في الباب الأول من =

وكذلك ما أظنُّ أحداً يقول ذلك إلاً زيداً . وإن رفعتَ فجائزَ حسنٌ .
وكذلك ما علمتُ أحداً يقول ذلك إلاً زيداً ، وإن شئتَ رفعت .

وإنما اختيرَ النصبُ هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدلِ
منه ، وأن لا يكون [بدلاً] إلاً من منفيٍّ ، فالمبدلُ منه منصوبٌ منفيٌّ ومضمره
مرفوعٌ ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفيٌّ ، وهذا وصفٌ
أو خبرٌ وقد تكلموا بالآخر ، لأن معناه ^(١) النفيُّ إذا كان وصفاً لمنفيٍّ ،
كما قالوا : قد عرفتُ زيدُ أبو مَنْ هو ، لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، لأن معناه معنى
المستفهمَ عنه .

وقد يجوز : ما أظنُّ أحداً فيها إلاً زيدُ ، ولا أحدَ منهم اتَّخَذْتُ عنده
يداً إلاً زيدِ ، على قوله : « إلاً كواكبها » .

وتقول : ما ضربتُ أحداً يقول ذلك إلاً زيداً ، لا يكون في ذا إلاً النصبُ ،
وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تُخبرَ بموقعِ فعلِكَ ، ولم ترد أن تُخبرَ
أنه ليس يقول ذلك إلاً زيدُ ، ولكنتك أخبرت أنك ضربت ممن ^(٢) يقول
ذاك زيداً . والمعنى في الأول ^(٣) أنك أردت أنه ليس يقول ذلك إلاً زيدُ ،

== المعنى لابن هشام . و « لا ترى » هي رواية ط . وفي الأصل وب :
« لا ترى » بالتاء .

والشاهد فيه رفع « كواكبها » بدلا من ضمير « يحكي » لأنه في المعنى منفي .
قال الشنتمري : « ولو نصب على البدل من أحد لسكان أحسن ، لأن أحداً
منفي في اللفظ والمعنى ، والبدل منه أقوى » .

(١) كلمة « معناه » ساقطة من الأصل ، ثابتة في ط ، ب .

(٢) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « من »

(٣) يعني المثال السابق الذي يلي الشاهد الأخير .

ولكنك قلت رأيتُ أو ظننتُ أو نحوها لتجعل ذلك فيما رأيتَ وفيما ظننتَ .
ولو جعلتَ رأيتُ رؤية العين كان بمنزلة ضربتُ . قال الخليل رحمه الله :
ألا ترى أنك تقول : ما رأيتُه يقول ذلك إلا زيدُ ، وما ظننتُه (١) يقوله إلا عمرو .
فهذا يدلُّك على أنك إنما انتحيت على القول ولم ترد أن تجعل عبد الله موضعَ
فعلٍ كضربتُ وقتلتُ ، ولكنه فعلٌ بمنزلة ليسَ يجيء لمعنى ، وإنما يدلُّ
على ما في علمك .

وتقول : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلا زيدُ ، لأنه صار في معنى ما أحدٌ فيها
إلا زيدُ (٢) .

وتقول : قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدُ ، فليس زيدُ بدلاً من الرجل
في قلَّ ، ولكن قلَّ رجلٌ في موضع أقلُّ رجل ، ومعناه كعناه . وأقلُّ رجلٍ
مبتدأٌ مبنيٌّ عليه ، والمستثنى بدلٌ منه ؛ لأنك تُدخله في شيءٍ تُخرجُ منه من
سواه (٣) .

وكذلك أقلُّ من [يقول ذلك] ، وقلُّ من [يقول ذلك] ، إذا جعلتَ

(١) ط : « ما أظنه » .

(٢) السيرافي : لا يصح البدل من لفظه ، لأنَّ إن أبدلنا زيداً من « أقلُّ
رجل » اطرحناه في التقدير ، فبقي « يقول ذلك إلا زيد » ، وهذا لا يصح ،
ولكننا نرده إلى معناه ونفصله بما يصح معه البدل . وأقلُّ ينصرف على معنيين :
أحدهما النفي العام ، والآخر ضد الكثرة . فإذا أريد النفي العام جعل تقديره :
ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، كما تقول : ما أحد يقول ذلك إلا زيد . وإن أريد
به ضد الكثرة فتقديره : ما يقول ذلك كثير إلا زيد ، ومعناها يؤول إلى
شيء واحد .

(٣) ط : « يخرج منه من سواه » .

مَنْ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ . حدثنا بذلك يونس عن العرب ، يَجْعَلُونَهُ نَكْرَةً ،
كما قال (١) :

٣٦٢

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنْ الْآ مِرِّ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٢)
فَجَعَلَ « مَا » نَكْرَةً .

هَذَا بَابٌ مَا تُحْمَلُ عَلَى مَوْضِعِ الْعَامِلِ فِي الْأَسْمِ وَالْأَسْمِ

لِأَعْلَى مَاعْمَلٍ فِي الْأَسْمِ ، وَلَكِنَّ الْأَسْمَ وَمَاعْمَلٍ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ
أَوْ مَنْصُوبٍ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا زَيْدًا (٣) .

(١) هُوَ أَمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلَاتِ . دِيْوَانُهُ ٥٠ وَالْحَيْوَانُ ٤٩ : ٣ وَالْبَيَانُ ٣ : ٢٦٠
وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ١٦٦ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢ : ٢٣٨ وَابْنُ يَعِيْشٍ ٤ : ٨/٢ : ٣٠
وَالْحِزَانَةُ ٢ : ٤/٥٤١ : ١٩٤ وَالْعَيْنِيُّ ١ : ٤٨٤ وَالْمَعْمَعُ ١ : ٨ ، ٩٢ وَالْأَشْمُونِيُّ
١ : ١٥٤ وَاللِّسَانُ (فَرَجٌ ١٩٦) .

(٢) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ١٠٩ .

(٣) السِّيْرَانِيُّ : مَا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ يَخْتَصُّ بِالْجَمْعِ فَلَا يَجُوزُ دَخُولُهُ
عَلَى الْمَوْجِبِ ، وَلَا تَعْلِيْقُ الْمَوْجِبِ بِهِ . فَإِذَا قَاتَ : مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ لَمْ يَجُزْ
خَفْضُ زَيْدٍ ، لِأَنَّ خَفْضَهُ مَعْلَقٌ بَيْنَ ، وَلَا يَجُوزُ دَخُولُ مِنْ هَذِهِ عَلَى مَوْجِبٍ ،
وَلَا تَعْلِيْقُ الْمَوْجِبِ بِهَا ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِي التَّنْفِيْ عَلَى نَكْرَةٍ لِتَنْقُلَهُ مِنْ مَعْنَى الْوَاحِدِ
إِلَى مَعْنَى الْجَمْعِ . وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى التَّنْفِيْ وَالْمَوْجِبِ لَجَازَ خَفْضُ
مَا بَعْدَ إِلَّا بِهَا ، كَقَوْلِكَ : مَا أَخَذْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ وَمِثْلُ الْأَوَّلِ :
مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يَعْأُ بِهِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْبَاءَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَنْفِيٍّ لِتَأْكِيدِ
الْجَمْعِ . وَلَا يَجُوزُ مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ إِلَّا مَوْجِبٌ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ =

وإنما منَعَكَ أن تحمل الكلام على من أنه خَلَفُ أن تقول: ما أتاني إلا من زيدٍ ، فلمَّا كان كذلك حمَّله على الموضوع فجعله بدلاً منه كأنه قال : ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ ؛ لأنَّ معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدٌ ، ولكنَّ من دخلتُ هنا توكيداً ، كما تدخل الباء في قولك : كُنِّي بالشيب والإسلام ، وفي : ما أنت بفاعلٍ ، ولست بفاعلٍ .

ومثل ذلك : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به ، من قبل أن بشيءٍ في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلمَّا قبُح أن تحمله على الباء صار كأنه بدلٌ من اسم مرفوع ، وبشيءٍ^(١) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوبٍ ، ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به ، استوت اللغتان ، فصارت « ما » على أقيس الوجهين^(٢) ؛ لأنك إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به فكأنك قلت : ما أنت إلا شيءٌ لا يُعبأ به .

وتقول : لست بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به ، كأنك قلت : لست إلا شيئاً لا يُعبأ به ، والباء ههنا بمنزلة ما قال الشاعر^(٣) :

== جحد وقال الكوفيون : يجوز فيما بعد إلا الخفض في النكرة ولا يجوز في المعرفة . فأجازوا : ما أتاني من أحدٍ إلا رجل ، وما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به .

(١) في الأصل : « وشيء » ، وأثبت ما في ط ، ب .

(٢) كلمة « ما » ساقطة من ط وأصولها . ويعنى بأقيس الوجهين وجه

التمييز ، وهو الإهمال . انظر الرضى على الكافية ١ : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) هو أوس بن حجر . ديوانه ٢١ . ونسبه ابن يعيش ٢ : ٩٠ وصاحب

تنزيل الآيات ٩٤ إلى طرفة ، وليس في ديوانه .

يا ابني ألبيني لستمَا بيدي إلا يداً ليست لها عضدٌ (١)

ومما أُجْرِي على الموضع لا على ما عمل في الاسم : لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله ، فلا أحدَ في موضع اسم مبتدأ ، وهي ههنا بمنزلة من أحدَ في ما أتاني . ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ ، من قبل أنه خالفُ أن تحمّل المعرفة على من في ذا الموضع ، كما تقول لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمروٌ ، لأن المعرفة لا تحمّل على لا ، وذلك أن هذا الكلام جوابٌ لقوله : هل من أحدٍ ، أو هل أتاك من أحدٍ ؟

٦٣

وتقول : لا أحدَ رأيتُه إلا زيدٌ ، إذا بنيت رأيتُه على الأول ، كأنك قلت : لا أحدَ مرّتي . وإن جعلت رأيتُه صفةً فكذلك ، كأنك قلت لا أحدَ مرّتيًا .

وتقول : ما فيها إلا زيدٌ ، وما علمتُ أن فيها إلا زيداً . فإن قلبته فجعلته يلى أن وما في لغة أهل الحجاز قبيح ولم يجوز ؛ لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجوز فيهما التقديم والتأخير ولم يجوز ما أنت إلا ذاهباً ، ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك ، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزاد حسناً . وسترى ذلك إن شاء الله ، ومنها ما قد مضى (٢) .

(١) لبني : اسم امرأة ، وبنو لبني من أسد بن وائلة ، يعيهم بأنهم أبناء أمة ، إذ ينسبهم إلى الأم ، تهجيناً لشأنهم وأنهم هُجِناء . لستم يدي ، أي أتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها . ويروى : « مخبولة العضد » . والحبل : الفساد . والشاهد فيه نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه ، والتقدير : لستم يداً إلا يداً لا عضد لها . ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ، لأن ما بعد إلا موجب ، والباء مؤكدة للنفي .

(٢) السيرافي : إنما جاز ذلك لأنك تقول : ما علمتُ فيها زيداً وما علمتُ =

وتقول: إنَّ أحداً لا يقولُ ذلك ، وهو ضعيفٌ خبيثٌ ، لأنَّ أحداً لا يُستعمل في الواجب ، وإنما نفيتَ بعد أن أوجبت ، ولكنه قد احتُمِلَ حيث كان معناه النفي ، كما جازى في كلامهم : قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو ، حيث كان معناه أبو من زيدٌ . فمن أجاز هذا قال : إنَّ أحداً لا يقولُ هذا إلاَّ زيدا ، كما أنه يقولُ على الجواز : رأيتُ أحداً لا يقولُ ذلك إلاَّ زيدا ، يصير هذا بمنزلة ما أعلمُ أن أحداً يقولُ ذلك ، كما صار هذا بمنزلة ما رأيتُ حيث دخله معنى النفي . وإن شئت قلت إلاَّ زيدٌ ، فحملته على يقولُ ، كما جاز :

* يحكى علينا إلاَّ كواكبها (٢) *

وليس هذا في القوة كقولك : لا أحدَ فيها إلاَّ زيدٌ ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلاَّ عمرو ، لأنَّ هذا الموضع إنما ابتدئ مع معنى النفي ، وهذا موضع إيجاب ، وإنما جرى بالنفي بعد ذلك في الخبر ، فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء ، حين وقع منفيًا . ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم يقل أقلُّ رجلٍ ولا رجل ، لأنَّ الاستثناء لا بدُّ له هاهنا من النفي . وجاز أن يُحْمَلَ على إنَّ هاهنا ، حيث صارت أحد كأنها منفيّة .

= أن فيها زيدا ، بمعنى واحد . فمن حيث جاز ما علمت فيها إلاَّ زيدا أجاز ما علمت أن فيها إلاَّ زيدا ، لأنَّ أن للتوكيد ، والناصب لزيد في ما علمت فيها إلاَّ زيدا ، علمت . وما في علمت أن فيها إلاَّ زيدا ، أن . ولو قلت : ما علمت أن إلاَّ زيدا فيها ، لم يحز ، وذلك أن الاستثناء لا يجوز أن يكون في أول الكلام ، لا تقول إلاَّ زيدا قام القوم . وكذلك لا يجوز الاستثناء بعد حرف يدخل على جملة ولا يلي الحرف إلا .

(٢) سبق الكلام عليه في ٣١٢ . وصدده :

* في ليلة لا نرى بها أحداً *

هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً

حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: مامرتُ بأحدٍ إلاّ زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً . وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً ، فينصبُ (١) زيداً على غير رأيتُ ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأوّل ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأوّل . والدليلُ على ذلك أنّه يجيء على معنى : ولكنّ زيداً ، ولا أعني زيداً . وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً .

ومثله في الاتقطاع من أوله : إنّ لفلانٍ والله مالاً إلاّ أنّه شقيٌّ ؛ فإنّه لا يكون أبداً على إنّ لفلانٍ ، وهو في موضع نصبٍ وجاء على معنى : ولكنه شقيٌّ .

هذا بابٌ يختار فيه النصبُ لأنّ الآخر ليس من نوع الأوّل

وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً ، جاءوا به على معنى ولكنّ حماراً ، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأوّل ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكنّ ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم .

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلاّ حماراً (٢) ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأنّ يعلم أنّ ليس فيها أدبى ،

(١) ط : « فتصب » بالتاء .

(٢) السيرافي : رفعوه ونحوه على تأويلين ذكرهما سيبويه وقال

المازني : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبّر عن جماعة =

ثم أبدلَ فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ . وإن شئت جعلته إنسانها (١) . قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي (٢) :

فإن تمس في قبرٍ برهوةً ناويًا أنيسك أصداء القبور تصيح (٣)

فجعلهم أنيسه . ومثل ذلك قوله : مالى عتابٌ إلا السيف (٤) ، جعله عتابه . كما أنك تقول : ما أنت إلا سيرًا ، إذا جعلته هو السير . وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة [الذبياني] :

== ذلك . بأحد ، ثم أبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره . ونظيره قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه » .. الآية ، لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين ، بما لا يعقل وهو الحية التى تمشى على بطنها والبهايم التى تمشى على أربع ، خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل ، وهو « منهم » « ومن » . ولو كان ما لا يعقل لقال : فمنها ما يمشى .

(١) أى نزلته منزلة العاقل ادعاءً ومجازاً .

(٢) ديوان الهذليين ١ . ١١٦ . والخزاعة ٢ : ٣ ومعجم البلدان (رهوة) .

(٣) يرثى رجلاً يدعى « نشية » . ناويا : مقياً . والأصداء : جمع صدى ، وهو طائر يقال له الهامة ، تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القليل إذا لم يدرك بثأره فيصيح : اسقونى اسقونى ! حتى يثأر به . قال الشنتمرى : « وهذا مثل ، وإنما يراد به تحريض ولى المقتول على طلب دمه ، فجعله جهلة الأعراب حقيقة » .

والشاهد فى جملة الأصداء أنيس المرثى ، اتساعاً ومجازاً ، لأنها تقوم فى استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناسى . وهو تقوية لمذهب تميم فى إبدال ما لا يعقل بمن يعقل ، فيجعلون ما فى الدار أحد إلاحار بمنزلة ما فى الدار أحد إلا فلان . والنصب فى مثل هذا أجود لأنه استثناء منقطع ، وهو لغة الحجازيين .

(٤) إشارة إلى شاهد هو الرابع بعد الشاهد التالى .

يادارمئةً بالعلياء فالسند [أقوت وطال عليها سالف الأبد (١)]
 وقفت فيها أصيلاً أسائلها [عيت جواباً وما بالربع من أحد (٢)]
 إلا أوارى لآياً ما أبيتها والنوى كالحوض بالظلومة الجلد (٣)
 وأهل الحجاز ينصبون (٤) .
 ومثل ذلك قوله: (٥)

(١) هكذا سقط هذا العجز وصدر البيت التالى فى كل من الأصل وب ، وإثباتهما من ط والديوان . العلياء والسند : موضعان . أقوت : خلت من أهلها .
 (٢) أصيلاً : مصفر أصيل شذوذاً ، أو هو مصفر أصلان بالضم ، وهذا جمع أصيل أو هو مفرد كerman وقربان . والأصيل : العشى . عيت : عجزت ولم تستطع الجواب ، وجواباً تمييز منقول من عى جوابها ، على المجاز .
 (٣) ديوان النابغة ١٦ والإنصاف ٢٦٩ والحزاة ٢ : ١٢٥ والعينى ٤ : ٨ / ٤٩٦ : ١٢٩ والممع ١ : ٢٢٣ ، ٢ / ٢٢٥ : ١٥٨ . والأوارى : محابس الخيل ، واحدها آرى ، وهو من تأريت بالمكان : تحبست به . لآياً : بطناً ، ومعناه أينها بعد لآى لتغيرها . والنوى : حاجز حول الحياء يدفع عنه الماء ، من نأى : بعد . وشبهه فى استدارته بالحوض . والمظلومة : أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة ، لأنها فى فلاة ، فظلمت لذلك ، والظلم : وضع الشئ فى غير موضعه . عنى أن حفر الحوض لم يعمق ، فذلك أشبه للنوى به . والجلد : الصلبة ، ولذا لم يتيسر تعميق الحفر .

والشاهد فيه رفع « أوارى » على البدل من الموضع ، والتقدير : ما بالربع أحد إلا أوارى ، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً .
 (٤) وذلك على الاستثناء المنقطع ، لأنها من غير جنس الأحدين .
 (٥) هو جران العود . ديوانه ٥٣ . وقد سبق الشطر الأول فى ١ : ٢٦٣ .
 وأضف إلى مراجعته الإنصاف ٢٧١ ، ٣٧٧ وابن يمش ٢ : ٨٠ ، ١١٧ / ٧ : ٨ / ٢١ : ٥٢ والممع ١ : ٢ / ٢٢٥ : ١٤٤ والأشعوني ٢ : ١٤٧ والتصريح ١ : ٣٥٣ .

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)
 جعلها أنيسها . وإن شئتَ كان على الوجه الذى فسرتُه فى الحمار
 أوّل مرّة .

وهو فى ^(٢) كَلَا المَعْنِيَيْنِ إِذَا لَمْ تَنْصَبْ بَدَلًا .

ومن ذلك من المصادر : ماله عليه سُلْطَانٌ إِلَّا التَّكْفُفُ ، لأن التَّكْفُفَ لَيْسَ
 مِنَ السُّلْطَانِ . وكذلك : إِلَّا أَنَّهُ يَتَّكَّفُ ، هو بمنزلة التَّكْفُفِ . وإنما يجىء هذا
 على معنى وَلَكِنْ . ومثل ذلك قوله عز وجل ذكره : « مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ
 الظَّنِّ »^(٣) ، ومثله : « وَإِنْ أَنْشَأْنَا نَعْرَقَهُمْ فَلَا صَرْيَحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ .
 إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا »^(٤) . ومثل ذلك قول النابغة^(٥) :

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ^(٦)

(١) اليعافير : جمع يعفور ، وهو ولد الظبي . والعيس : جمع أعيس وعيساء ،
 وهى بقر الوحش لبياضها ، وأصله فى الإبل فاستعاره للبقر .

والشاهد فيه رفع « اليعافير والعيس » بدلا من الأنيس على الاتساع والمجاز .

(٢) ط : « على » .

(٣) الآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٤) الآية ٤٣ — ٤٤ من سورة يس .

(٥) ديوانه ٣ والخصائص ٢ : ٢٢٨ والتصريح ٢ : ٢٢٧ .

(٦) المثنوية : الاستثناء فى اليمين ، أى يمينا قاطعة لا يقول الخائف فيها :

إلا أن يشاء الله غيره ، أو نحو ذلك . يقول : حسن ظنى بصاحبي وثقتى به يقوم
 مقام العلم .

والشاهد فيه نصب « حسن » على الاستثناء المنقطع ، لأن حسن الظن ليس

من العلم . ورفع « حسن ظن » على البدل من موضع « علم » جازئ ، كأنه أقام

الظن مقام العلم اتساعا ومجازا .

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون أتباع الظن علمهم ، وحسن الظن علمه ، والتكلف سلطانه . وهم يئشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً (١) :

ليس بيني وبين قيس عتابُ
غير طعن السكلى وضرب الرقاب (٢)
جعلوا ذلك العتاب (٣) .

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذى ذكرنا .

وزعم الخليل أن الرفع فى هذا على قوله (٤) :

وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ تحيةً بينهم ضربٌ وجميع (٥)
جعل (٦) الضرب تحيتهم ، كما جعلوا أتباع الظن علمهم . وإن شئت

(١) ابن يعيش ٢ : ٨٠ . وابن الأيهم هذا هو عمرو ، والبيت التالى من أبيات فى معجم المرزبانى ٢٤٢ .

(٢) وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من عداوة وحرب . وقبل البيت :

قاتل الله قيس عيلان طرا ما لهم دون غارة من حجاب
والشاهد فيه رفع « غير » على البدل من « عتاب » . وجعل الطعن والضرب من العتاب اتساعا ومجازا .

(٣) ذلك ، أى الطعن والضرب .

(٤) هو عمرو بن معديكرب . نوادر أبى زيد ١٥٠ والخصائص ٤ : ٣٥

وإبن يعيش ٢ : ٨٠ والعمدة ٢ : ٢٢٤ والحزارة ٤ : ٥٣ والتصريخ ١ : ٣٥٣
والمرزوقى ٢٤٦ ، ٥٨١ ، ٦٤١ ، ١٣٨٧ ، ١٤٨١ ، ١٧٦٥ .

(٥) الخيل : الفرسان . دلفت : زحفت . وجميع : موجه . يقول :

إذا تلاقوا فى الحرب جعلوا الضرب الوجيع بدلا من تحية بعضهم لبعض .

والشاهد فيه جعل الضرب تحية على الاتساع والمجاز . وذكر سيويوه هذا

تقوية لجواز البدل فيما لم يكن من جنس الأول حقيقة .

(٦) كذا فى ط . وفى الأصل وب : « جعلوا » .

كانت على ما فسرتُ لك في الحمار إذا لم يجعله أنيس ذلك المكان . وقال
الحارث بن عباد^(١):

والحَرْبُ لا يَبْقَى لِحَا حِمَا التَّخِيلُ والمِرَاحُ^(٢)
إلا الفَتَى الصَّبَّارُ في الذَّ جَدَاتِ والفرسُ الوَقَاحُ^(٣)
وقال :

لم يَفْذُهَا الرُّسْلُ ولا أَيْسَارُهَا إلا طَرِيُّ اللَّحْمِ واستجزارُهَا^(٤)
وقال^(٥) :

(١) ويروى أيضا لسعد بن مالك في الحماسة ٥٠١ . وانظر الخزانة
٤ : ٢/٢٢٥ .

(٢) جاحم الحرب : معظمها وأشدّها . لجامها ، أى بسبب جاحمها أو عند
جامحها . التخيل : الحيلاء والتكبر . والمراح بالكسر : المرح واللعب .
(٣) الصبار : الشديد الصبر . والنجدات : جمع نجدة ، وهى الشدة . الوقاح ،
كسحاب : الصلب الحافر ، وإذا صلب حافره صلب سائرّه .

والشاهد فيه إبدال « الفتى » من « التخيل والمراح » على الاتساع والمجاز .
(٤) لم أجده مرجعا . يصف امرأة منعمة تغتذى طوى اللحم مما تستجزر
لنفسها من مالها . ونفى عنها التغذى بالرسل ، وهو اللبن ؛ لأنه غذاء من لا يقدر
على اللحم من المحتاجين ، كما نفى أن يكون غذاؤها لحم الأيسار ، وهو جمع
يسر ، بالتحريك ، ويسر ، وهو الضارب بقداح الميسر . ولحم الميسر كانوا
يطعمونه ضعفاء الحى ومساكين الجيران .

والشاهد فيه إبدال « طرى » من « الرسل » وإن لم يكن من جنسه
اتساعا ومجازا .

(٥) القائل ضرار بن الأزور . الخزانة ٢ : ٥ والعينى ٣ : ١٠٩ والأشعوني
١٤٧ : ٢ . على أن البيت التالى جاء فى قصيدة منضوبة الروى فى المفضليات ٦٥
والخزانة ٢ : ٧ منسوباً إلى الحصين بن الحمام المرى .

عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبِيلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَّمُّ (١)
وهذا يقوى : ما أتاني زيدٌ إلا عمرو ، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه ؛
لأنها معارفٌ ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها .

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن

فمن ذلك قوله تعالى (٢) : « لِعَاصِمٍ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ » (٣)
أى ولكن من رحم . وقوله عز وجل : « فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا
إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا » (٤) أى ولكن قوم يونس لما آمنوا .
وقوله عز وجل : « فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةً يَنْهَوْنَ
عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ » (٥) ، أى ولكن قليلا
من أنجينا [منهم] . وقوله عز وجل : « أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا
أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ » (٦) ، أى ولكنهم يقولون : ربنا الله .
وهذا الضربُ في القرآن كثيرٌ .

- (١) مكانها : ظرف لقوله « لا تغني » قال العيني : « الضمير في « مكانها »
للحرب ، يدل عليه لفظ الجهاد ؛ لأنه لا يكون إلا بمكان الحروب . والنبل :
السهام العربية ، لا واحد لها من لفظها ، بل الواحد سهم . والمشرفي : السيف
المنسوب إلى مشارف الشام ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف .
والمصم : الذي يمضى في العظم ويقطعه .
والشاهد فيه إبدال « المشرفي » وهو السيف ، من « الرماح » و « النبل » ،
وإن لم يكن من جنسهما ، وذلك على المجاز كما تقدم .
- (٢) ط : « عز وجل » .
- (٣) الآية ٤٣ من سورة هود .
- (٤) الآية ٩٨ من سورة يونس .
- (٥) الآية ١١٦ من سورة هود .
- (٦) الآية ٤٠ من سورة الحج .

ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام .
ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطّاب : ما زاد إلا ما نقص
وما نفع إلا ما ضرّ . فإمعان الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر . كما أنك
إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيداً ، فهو ما أحسن كلمة زيداً^(١) . ولولا « ما »
لم يجز الفعل بعد إلا في [ذا] الموضع كما لا يجوز بعد « ما » أحسن بغير ما ،
كأنه قال : ولكنه ضرّ ، وقال : ولكنه نقص . هذا معناه .

ومثل ذلك من الشعر قولُ النابتة^(٢) :

ولا عيبَ فيهمَ غيرَ أنْ سيوفهمَ بينَ فلولٍ من قراعِ الكنائِبِ^(٣)
أى ولكن سيوفهم بين فلول . وقال [النابتة] الجعدى^(٤) :

(١) السيرافي : كأنه قال : ما زاد إلا النقصان ، ولا نفع إلا الضرر .
وفي زاد ونفع ضمير فاعل جرى ذكره ، كأنه قال : ما زاد النهر إلا النقصان
وما نفع زيد إلا الضرر ، على معنى ولكنه . وتقديره : ما زاد ولكن النقصان
أمره ، وما نفع ولكن الضرر أمره . فالنقصان والضرر مبتدأ ، وخبره
محذوف وهو أمره .

(٢) ديوانه ٦ والخزانة ٦.٢ والهمع ١ : ١٣٢ وشرح شواهد

المغنى ١٢١ .

(٣) يمدح آل جفنة ملوك الشام من غسان . الفلول : جمع فل ، وهو النلم .
والقراع والمقارعة : المضاربة . والكتائب : جمع كتيبة ، وهو القطعة
العظيمة من الجيش ، وقيل : من المائة إلى الألف .

وفي البيت ما يسميه البلاغيون المدح بما يشبه الذم .

والشاهد فيه نصب « غير » على الاستثناء المنقطع .

(٤) ديوانه ١٧٣ والوشح ٦٧ والقالى ٢ : ٢ والخزانة ٢ : ١٢ وشرح

شواهد المغنى ٢٠٩ والهمع ١ : ٢٣٤ ويس ٢ : ٢٥٥ والجماسة ٩٦٩ .

فَقِي كَمَلْتُ خَيْرَاتِهِ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيًا^(١)
كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ جَوَادٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٢) :

وَمَا سَجَّوْنِي غَيْرَ أَنِّي ابْنُ غَالِبٍ وَأَتَى مِنَ الْأَثْرَيْنِ غَيْرِ الزَّعَانِفِ^(٣)

كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنِّي ابْنُ غَالِبٍ . وَمِثْلُ ذَلِكَ^(٤) فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ . وَمِثْلُ ٣٦٨
ذَلِكَ قَوْلِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ بَنِي مَازَنٍ^(٥) يُقَالُ لَهُ عَنَزُ بْنُ دَجَاجَةَ^(٦) :

(١) ط : « فَمَا يُبْقِي » . يَقُولُهُ فِي رِثَاءِ أَخِيهِ لِأَمِهِ . وَقَبْلَهُ :

وَمِنْ قَبْلِهِ مَا قَدَرَزْتُ بِوُحُوحٍ وَكَانَ ابْنُ أُمِّي وَالْحَلِيلُ الْمَصَافِيَا
وَيُرْوَى : « كَمَلْتُ أَخْلَاقَهُ » ، وَ« كَمَلْتُ أَعْرَاقَهُ » ، وَ« كَمَلْتُ فِيهِ الْمَرْوَةَ كُلَّهَا » .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالشَّاهِدِ فِيمَا قَبْلَهُ . اسْتَنْتَى جُودَهُ وَإِتْلَافَهُ لِلْعَالِ ، مِنَ الْخَيْرَاتِ
الَّتِي كَمَلَتْ لَهُ ، مِبَالِغَةً فِي الْمَدْحِ ، فَجَعَلَهُمَا فِي اللَّفْظِ كَأَنَّهُمَا مِنْ غَيْرِ الْخَيْرَاتِ ،
كَأَجْعَلُ تَفَلُّلَ السِّيُوفِ كَأَنَّهُ مِنْ عِيُوبِ الْمَدُوحِينَ .

(٢) دِيْوَانُ ٥٣٦ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ فِيهَا هِشَامًا ، وَيَذْكَرُ حَبْسَ

خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ لَهُ ، وَيَسْتَعْدِي عَلَيْهِ هِشَامًا . وَانظُرِ الْأَغَانِي
١٩ : ٢٣ وَالشُّنْتَمَرِي .

(٣) جَعَلَ سَجْنَهُ غَيْرَ مَعْدُودٍ عِنْدَهُ سَجْنًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْهُ وَلَا حَظَّ مِنْ

شَرَفِهِ وَلَا أَذْلَ عِزِّهِ ، لِأَنَّ عِزَّهُ فِي اتِّسَابِهِ إِلَى أَبِيهِ غَالِبٌ لَا يَدَانِيهِ عِزٌّ ، وَلَا يَبَالِي
مَعَهُ مَا جَرَى عَلَيْهِ مِنْ حَبْسٍ . الْأَثْرَيْنِ : الْأَكْثَرُ عَدْدًا . وَالزَّعَانِفُ : الْأَدْعِيَاءُ
الْمَلْصُقُونَ بِالصِّمِيمِ ، وَأَصْلُ الزَّعَانِفِ أَجْنَحَةُ السَّمَكِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَصْبُ « غَيْرٍ » عَلَى الْإِسْتِنَاءِ النَّقْطِ . وَالْمَبْرَدُ يَرَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ
عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ .

(٤) ط : « ذَا » .

(٥) فِي الْأَصْلِ فَقَطُّ : « وَهُوَ بَعْضُ بَنِي مَازَنٍ » .

(٦) الْبَيْتُ الْأَوَّلُ بَدُونَ نِسْبَةٍ فِي اللِّسَانِ (نَبْت) ، وَالثَّانِي نَسْبٌ فِي الْمَخْصُصِ

٦ : ٦٨ إِلَى الْأَعْشَى خَطَأً ، وَوَرَدَ فِي الْحَيَوَانَ ٦ : ٥٠٠ بَدُونَ نِسْبَةٍ .

من كانَ أَشْرَكَ في تفرُّقِ فالجِ فلبَّونه جَرَبَتْ مَعًا وَأَعَدَّتْ (١)
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الذِي ضَيَّعْتُمْ كَالغُضْنِ في غُلُوءِهِ المُنْتَبِتِ (٢)
كَأَنَّهُ قالَ : وَلَكنَ هَذا كَنَاشِرَةٌ . وقالَ (٣) :

لولا ابنُ حارِثَةَ الأَميرِ لَقَد أَغْضَيْتَ من شَتْمِي على رَغمِ (٤)

(١) فالج هذا هو فالج بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، سعى عليه بعض بني مازن وأساء إليه ، فارتحل عنهم ولحق بيني ذكوان بن بهثة بن سليم بن قيس عيلان فنسب إليهم ، وكانت بنو مازن أيضا قد ضيقوا على رجل منهم يسمى ناشرة حتى انتقل عنهم إلى بني اسد ، فدعا هذا الشاعر المازني على قومه حيث اضطروا فالجاً وألجئوه على الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ، لأنه لم يرض فعلهم ، ولأنه قد امتحن محنة فالج بهم . واللبنون : ذوات اللبن من الإبل ، تقع للواحدة وللجماعة كما هنا . أعدت : صارت فيها الغدة ، وهي كالغدة تعترى البعير فلا تمهله .

(٢) كناشرة ، كان المبرد يجعل الكاف في مثله زائدة ، وليس بشيء ، لأنه أراد ناشرة ومن كان مثيله ممن لا يظلم غيره ، كما تقول : مثلك لا يرضى بهذا ، أي أنت وأمثالك لا ترضون به . والغلواء : النمو والارتفاع . والمنتبت بفتح الباء المشددة : المنمي المغذى ، ويروى بكسر الباء ومعناه النبات النامي . هذا قول الشنتمري . ولم أجد ثبت متعدي فيما لدى من المعاجم . وقال ابن منظور بعد أن ذكر أن تثبت بمعنى نبت : « وقيل المنتبت هنا المتأصل » يعني ما هو بكسر الباء المشددة .

والشاهد في « كناشرة » ، ونصبه على الاستثناء المنقطع ، ومعناه : لكن مثل ناشرة لا جربت لبونه وأعدت ، لأنه لم يشرك في تفرق فالج .

(٣) هو النابغة الجعدي . ديوانه ٢٣٤ . يقوله لرجل شتمه وله من الأمير مكانة ، فلم يقدم على سبه والاتصاف لمكانته ، ثم استثنى رجلاً آخر يقال له « معرض » فجعله ممن يباح له شتمه لشتمه إياه ظالماً .

(٤) يقول للأول : لولا هذا الأمير ومكانك منه لشتمتك فأغضيت من شتمي على رغم وهوان .

إِلَّا كَمُعْرِضٍ الْمَحْسَرِ بَكْرَهُ عَمْدًا يَسْتَبِينِي عَلَى الظُّلْمِ^(١)

هذا باب ما تكون فيه أَنْ وَأَنْ مع صلتها

بمنزلة غيرهما من الأسماء

وذلك قولهم^(٢) ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا ، فإن في موضع اسم مرفوع كأنه قال : ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا .

ومثل ذلك قولهم : ما منعتني إلا أن يغضب عليّ فلان .

والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب

الموثوق بهم ، من يُنشد هذا البيت رفعا للكناني^(٣) :

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٤)

(١) أي ولكن معرضا المحسر بكره ، المكث من سبى ، مباح لى سبه .

التحسير : الإتعاب . والبكر : الفقى من الإبل ، وهو لا يحتمل الإتعاب والتحسير لضعفه ، فضر به مثلا في تقصيره عن مقاومته في السباب والهجاء . سبه : أكثر سبه . وبهذا البيت استشهد في اللسان (سبب) بدون نسبة ، كما استشهد به في (حسر) للتحسير ، وبدون نسبة أيضا .

(٢) ط : « قولك » .

(٣) للكناني ، ساقط من ط ثابت في بعض أصولها ، وعند الشنتمرى :

« لرجل من كنانة » . ونسب في الحزاة ٢ : ٤٦ / ٣ : ١٤٤ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى ١٥٦ إلى أبي قيس بن الأسلت وهو انصارى . وانظر ابن الشجرى ١ : ٤٦ / ٢ : ٢٦٤ وابن يعيش ٣ : ٨٠ / ٨ : ١٣٥ والجمع ١ : ٢١٩ والتصريح ١٥ : ١ واللسان (وقل) .

(٤) منها ، من الوجناء ، وهى الناقة ، فى بيت قبله . يريد لم يمنعها أن تشرب

إلا انها سمعت صوت حمامة فنفرت ، يعنى أنها حديدة النفس يخامرها فرع وذعر لحدة نفسها ، وذلك محمود فيها . والأوقال : جمع وقل ، بالفتح ، وهو المقل اليابس

ويروى : « فى سحق » وهو بالفتح : ما طال من شجر الدوم .

وزعموا أن ناساً^(١) من العرب يَنصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل رحمه الله : هذا^(٢) كَنصب بعضهم يَوْمَئِذٍ في كلِّ موضع^(٣) ، فكذلك غيرَ أن نطقت . وكما قال النابغة^(٤) :

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصُّبا
وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازرع^(٥)
كأنه جعل حينَ وعاتبتُ اسماً واحداً .

هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا

لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً . وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك

== وقد اورد الشاهد للاحتجاج على أن المصدر في « إلا ان يفضب » هو في موضع رفع على الفاعلية ، كما كانت « غير » هنا مرفوعة على الفاعلية . وإذا كانت « غير » بالبناء على الفتح ، كما هو مروى بعد ، كانت علتها أنها مضافة إلى مبنى غير متمكن . قال ابن هشام : جعلوا ما يلاقى المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه ، وقال الدماميني : وأما الحرف المصدرى وصلته فبنى .
(١) في الأصل فقط : « أناساً » .

(٢) في الأصل : « ينصبون هذا كَنصب بعضهم » ، وإكمال العبارة من ط ، ب .

(٣) يعني بنصبها في كل موضع أنها مبنية . والعلامة في بنائها هنا أنها مضافة إلى مبنى . وانظر ما كتبت في الحاشية السابقة .

(٤) ديوانه ٥١ وابن الشجرى ١ : ٤٦ / ٢ : ١٣٢ ، ٢٦٤ ، وابن يعيش ١٦ : ٣ ، ٨١ / ٤ : ٩١ / ٨ : ١٣٦ ، والإنصاف ١ : ٥٨ ، والنصف ١ : ٥٨ ، وشرح شواهد اللغى ٢٩٨ ، والحزانة ٣ : ١٥١ ، والعينى ٢ : ٤٠٦ / ٤ : ٣٥٧ ، والهمع ١ : ٢١٨ .

(٥) يذكر أنه بكى على الديار في حين مشييه ومعاتبته لنفسه على طريقه ==

قولك : أتاني القومُ إلاّ أباك ، ومررتُ بالقومِ إلاّ أباك ، والقوم فيها إلاّ أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً ، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام ؛ كما أنّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حملت عليه وعمل فيها .

وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتاني إلاّ أبوك كان محالاً . وإنما جاز ما أتاني القومُ إلاّ أبوك لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلاّ أبوك^(١) فليبدلُ إنما يجيء أبداً كأنه لم يُذكر قبله شيء ؛ لأنك تُخلى له الفعل وتجمعه مكان الأول . فإذا قلت : ما أتاني القومُ إلاّ أبوك فكأنك قلت : ما أتاني إلاّ أبوك .

وتقول : ما فيهم أحدٌ إلاّ وقد^(٢) قال ذلك إلاّ زيدا ، كأنه قال : قد قالوا ذلك إلاّ زيدا .

هذا باب ما يكون فيه إلاّ وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وغيرِ
٣٧٠ وذلك قولك : لو كان معنارجلٍ إلاّ زيدٌ لغليننا .

والدليلُ على أنه وصفٌ أنك لو قلت : لو كان معنا إلاّ زيدٌ لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحكمت . ونظير ذلك قوله عز وجل :

= وصباء . والوازع : الناهي الزاجر ، وإسناد الوزع إلى المشيب مجاز ، والمعنى عاتبت نفسي على الصبا ، لمكان شيبى .

والشاهد بناء « حين » على الفتح لإضافتها إلى مبنى غير متمكن .

(١) بعده في الأصل فقط : « فكأنك قلت ما أتاني إلاّ أبوك » ، وهي

عبارة مقحمة .

(٢) ط : « إلا قد » بإسقاط الواو .

« لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ^(١) » .

ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرمة ^(٢) :

أَنِخَتْ فَأَلَقَتْ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامَهَا ^(٣)

كأنه قال : قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بغامها ، إذا كانت غيرُ

غيرَ استثناءٍ .

ومثل ذلك قوله تعالى ^(٤) : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ

(١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء . وقال السيرافي ما ملخصه :

لا يكون في لو بدل بعد إلا ، لأنها في حكم اللفظ تجزى مجرى اللوجب ، وذلك أنها شرط بمنزلة إن . ولو قلت إن أتاني رجل إلا زيد خرجت ، لم يجز ، لأنه يصير في التقدير إن أتاني إلا زيد خرجت ، كما لا يجوز أتاني إلا زيد . فهذا وجه من الفساد . وفيه وجه آخر ذكره سيويه بقوله : والدليل على أنه وصف الخ ، أي لأنه يصير في المعنى لو كان معنا زيد لهلكننا ، لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب . وكذلك : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، لو كان على البدل لكان التقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا . وهذا فاسد .

(٢) ديوانه ٦٣٨ والحزارة ٢ : ٥١ والهمع ١ : ٢٢٩ وشرح شواهد

المغنى ٧٨ ، ٢٤٨ والأشعوني ٢ : ١٥٦ واللسان (بغم ٣١٨) .

(٣) يذكر ناقة أناخها في فلاة لا يسمع فيها صوت إلا صوت هذه الناقة ،

لسابها من وحشة وجذب . والبلدة الأولى : ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت ، والثانية الفلاة . والبغام ، أصله للظبي ، فاستعاره للناقة .

والشاهد فيه وصف « الأصوات » بقوله : « إلا بغامها » على تأويل

« غير » ، ومعناه قليل بها الأصوات غير بغامها ، أي الأصوات التي هي غير

صوت الناقة . قال الشنتمري : « ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات ،

على أن يكون قليل بمعنى النقي ، فكانه قال : ليس بها صوت إلا بغامها .

(٤) في الأصل و ب : « تبارك وتعالى ذكره » .

أُولِي الضَّرَرِ (٥) ، وقوله عزّ وجلّ ذكره : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
 غير الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » . ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة (٢) :
 وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ
 وَقَالَ أَيْضًا (٣) :

لو كان غيري سُليْمِي اليومَ غَيْرُهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ (٤)

(١) الآية ٩٥ من سورة النساء .

(٢) ديوانه ١٧٩ ومجالس نعلب ٥١٥ والحزانة ٤ : ٦٨ ، ٤٧٧ والعيني

٤ : ١٧٦ والتصريح ١ : ١٩١ / ٢ : ١٣٥ .

(٣) الفتى : السيد اللبيب . والبيت حث على مجازاة الخير والشر ، يقول :

إِن الَّذِي يَجْزِي بِمَا يَعَامَلُ بِهِ مِنْ حَسَنٍ أَوْ قَبِيحٍ هُوَ الْإِنْسَانُ لَا الْبَيْمَةَ . ويروى :
 « ليس الجمل » .

والشاهد فيه نعت « الفتى » بكلمة « غير » . والفتى وإن كان معرف اللفظ

فإن معناه الجنس فلا يخص واحداً بعينه فهو مقارب للتكرة . وكذلك « غير »
 مع إيغالها في التكرير ، فإن إضافتها إلى معرفة بعدها تجعلها مقاربة للمعرفة ،
 فصارت الكلمتان بمنزلة واحدة .

(٣) سقطت كلمة « أيضاً » من الأصل و ب . وفي بعض أصول ط :

« وقال آخر » . والحق أن البيت للبيد في ديوانه ٦٢ من قصيدة في ٣٦ بيتاً .
 وانظر الأشموني ٢ : ١٥٦ واللسان (إلا ٣١٦) .

(٤) سليمي ، أي ياسليمي . والدهر منصوب على الظرفية . والصارم :

القاطع من السيوف . والذكر والمذكر : الذي حديده فولاذ . يعني أن وقع
 الحوادث لا يغيره كما لا يغير الصارم الذكر . عني أنه كالصارم الذكر ، وغيره
 هو غير الصارم الذكر .

والشاهد فيه جرى « إلا » وما بعدها على « غير » نعتاً لها ، والتقدير :

لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث .

كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذَّكْر ، لغيره وقعُ الحوادث ، إذا جعلتَ غيراً الآخِرَةَ صفةً للأولى . والمعنى أنه أراد أن يُخبر أن الصارم الذَّكْر لا يغيره شيء .

وإذا قال : ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فأنت بالخيار إن شئت جعلتَ إلاَّ زيدٌ بدلاً ، وإن شئت جعلته صفةً . ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلاَّ زيدٌ وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، وإنما يجوز ذلك صفةً^(١) . ونظير ذلك من كلام العرب « أجمعون » ، لايجري^(٢) في الكلام إلاَّ على اسم ، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جازٌ . وقال عمرو بن معدى كرب^(٣) :

وكلُّ أخٍ مفارقةٌ أخوه لعمرُ أبيك إلاَّ الفرقدان^(٤)

(١) يريد أن إلا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور ، كما أن أجمعين لا يكون إلا تابعا للأسماء المذكورة قبله ، ولا يقوم مقام المنعوت كما يقام مثل وغير مقام المنعوت في قولك : مررت بمثل زيد وبغير زيد ، تريد برجل مثل زيد وبرجل غير زيد ؛ لأن مثلاً وغيراً اسمان ينعمت بهما ، وهما يتصرفان تصرف الأسماء والأحرف . وإنما ينعمت بها حملا على غير لأن غير قد حمل عليه في الاستثناء . فلما كان نفس غير إذا لم يكن قبلها اسم لم تكن نعما لم يكن المشبه به نعما . وليس باسم يلحقه ما يلحق الأسماء من دخول حرف الجر عليه ، فلم يجوز : ما مررت بالازيد كما جاز ما مررت بزيد وبغير زيد .

(٢) في الأصل فقط : « لايجيء » .

(٣) أو حضرمي بن عامر . انظر الإنصاف ٢٦٨ وابن يعيش ٢ : ٨٩ والخزائفة ٢ : ٥٢/٤ : ٧٩ والهمع ١ : ٢٢٩ وشرح شواهد المفتي ٧٨ والأشمونى ١٥٧ : ٢ .

(٤) الفرقدان : نجران قريبان من القطب ، لا يفترقان . يقول : كل أخوين غير الفرقدين لا بد أن يفترقا بسفر أو موت . وشاهده وصف « كل » بقوله « إلا الفرقدان » أى غير الفرقدين .

كأنه قال : وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقةُ أخوه ، إذا وصفتَ به كلاً ،
كما قال الشماخ :

وكلُّ خَلِيلٍ غيرُ هاضِمٍ نفسه لوَصَلَ خَلِيلٍ صارِمٌ أو مُعارِزٌ (١)
ولا يجوز [رفع زيد] على إلا أن يكون ، لأنك لا تُضَمُّ الاسمَ الذي
هذا من تمامه ، لأنَّ « أن » يكونُ امْتِثالاً (٢) .

هذا باب ما يقدمُ فيه المستثنى

وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، ومالي إلا أباك صديقٌ .

وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما
وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه ؛ لأنَّ الاستثناء إنما جده
أن تداركه (٣) بعد ما تنفى فتبدله ، فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه
على وجهٍ قد يجوز إذا أخرجتَ المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحو أن يكون
الاسمُ صفةً في قولهم : فيها قائماً رجلٌ ، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخرجتَ
الصفة ، وكان هذا الوجهُ أمثلاً عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه .
قال كعب بن مالك (٤) :

(١) قد سبق الكلام عليه في ١١٠ .

والشاهد فيه نعت « كل » بغير ، ولذا وردت مرفوعة .

(٢) يعني أن « أن » تؤول ما بعدها بمصدر .

(٣) ط : « أن تداركه » وفي ب : « أن تدارك به » ، وأثبت ما في الأصل .

(٤) ط : « وقال كعب بن مالك رضى الله عنه » . وانظر الإنصاف ٢٧٦

النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرٌّ^(١)
 سمعناه من يرويه عن العرب الموثوق بهم ، كراهية أن يجعلوا ما حدث المستثنى
 أن يكون بدلا منه بدلا من المستثنى . ٣٧٢

ومثل ذلك : مالى إلا أباك صديق .

فإن قلت : ما أتانى أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ
 إلا عمروٌ خيرٌ من زيدٍ [وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ من زيدٍ] ، كان
 الرفعُ والجرُّ جائزين^(٢) ، وحسنُ البديلُ لأنك قد شغلتَ الرفعَ والجارَّ ، ثم
 أبدلته من الرفعِ والجرورِ ، ثم وصفتَ بعد ذلك .

وكذلك : من لى إلا أبوك صديقا ، لأنك أخليت من للأب ولم تُفردَه
 لأنَّ يَعْمَلُ كما يَعْمَلُ المبتدأ^(٣) .

(١) فيك ، يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم . والألب ، بفتح الهمزة
 وكسرهما : القوم يجتمعون على عداوة إنسان . والقنا : الرماح . والوزر :
 الملجأ والحصن .

والشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه ، والتقدير : ما لنا وزر
 إلا السيوف ، برفع السيوف على البديل أو نصبها على الاستثناء ، فلما قدمت
 على المستثنى منه لم يجز الإبدال ، فوجب نصبها على الاستثناء .

(٢) ط : « جائزا » ، وما أثبت من الأصل وب يوافق إحدى أصول ط .
 وبعده فى الأصل وب وثلاثة من أصول ط تعليقة من المازنى نصها : « قال
 أبو عثمان : والنصب عندى الوجه . ولا يكون خير من زيد صفة لأحد ؛ لأن
 البديل منه لئو فلا يوصف ، وقد أبدلت منه عمرا ، فلما نصبت عمرا زال
 عنه الإبدال » .

(٣) السيرافى : إن أبا العباس محمد بن يزيد كان يقدره على أن من مبتدأ
 وأبوك خبره . ومثله بقوله : ما زيد إلا أخوك ، وصديقا حال . والوجه عندى =

وقد قال بعضهم : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداَ خيراً منه ، وكذلك مَنْ لى إلا زيداَ صديقاً ، ومالى أحدٌ إلا زيداَ صديقٌ ؛ كرهوا أن يقدموا^(١) وفى أنفسهم شىء من صفته إلا نصيباً ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصيباً .

وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالى إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون^(٢) أحداً بدلا كما قالوا : ما مررتُ بمثله أحد ، فجعلوه بدلا . وإن شئت قلت : مالى إلا أبوك صديقاً^(٣) ، كأنك قلت : لى أبوك صديقاً ، كما قلت : مَنْ لى إلا أبوك صديقاً^(٤) حين جعلته مثل : ما مررتُ بأحدٍ إلا أيبك خيراً منه . ومثله قول الشاعر ، وهو الكَلْحَبَةُ الثعلبي^(٥) :

[أمرتكمُ أمرى بمنقطعِ اللوى] . ولا أمرَ للمعصيّ إلا مضيعاً^(٦)

— أن من مبتدأ ، ولى خبره ، وأبوك بدل من من كأنه قال : ألى أحدٍ إلا أبوك . وقولك : لأنك أخليت من للأب ولم تفرد ، معنى أخليت من للأب أى أبدلت الأب منه ولم تفرد من ؛ لأن لى خبرها . وقد فسر مثل ما فسرت غير أنى العباس من مفسرى كلام سيويه :

(١) ط : « يقدموه » .

(٢) فى الأصل فقط : « فيجعلون » .

(٣) فى الأصل فقط : « من لى إلا أبوك صديقا » . وما بعده إلى « صديقا »

الثالثة ساقط من ب .

(٤) فى الأصل : « مالى إلا أبوك صديقا » .

(٥) الثعلبي ، ساقطة من ط وأصولها . وإبائها من الأصل ، وفى ب :

« الثقفى » تحريف . وإنما هو هبيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلبة بن يربوع .

وانظر المفضليات ٣١ ، وللبيت المفضليات ٣٢ وقائض جرير والأخطل ٩٤

والخزاة ٢ : ٣٦ ونوادى أبى زيد ١٥٣ .

(٦) وكذا فى الشنتمرى ، ويروى : « بمنعرج اللوى » . واللوى : مسترق

==

الرملى حيث يلتوى وينقطع .

كأنه قال : للمعصي أمرٌ مضيئاً ، كماجاز فيها رجلٌ قائماً . وهذا قول الخليل رحمه الله . وقد يكون أيضاً على قوله : لأحدٌ فيها إلا زيدا .

هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار

وذلك قولك : مالي إلا زيدا صديقٌ وعمراً وعمرو ، ومن لي إلا أبك صديقٌ وزيداً وزيدٌ .

أما النَّصب فعلى الكلام الأول ، وأما الرفع فكأنه قال : وعمرو لي (١) ، لأن هذا المعنى لا يتقضى ما تريد في النصب . وهذا قول يونس والخليل رحهما الله .

هذا باب تثنية المستثنى (٢)

وذلك [قولك] : ما أتاني إلا زيدا إلا عمراً . ولا يجوز الرفع في عمرو ، من قبيل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى . وذلك أنك لا تريد أن تُخرج الأول من شيء تُدخل فيه الآخر .

وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو ، فتجعل الإثنين لعمرو ، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو ، فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول .

٣٧٣

والشاهد نصب « مضيئاً » على الحال من « أمر » ؛ وفيه ضعف أن يكون صاحب الحال نكرة . ويجوز أن ينصب على الاستثناء ، وتقديره إلا أمراً مضيئاً ؛ وفيه قبح وضع الصفة موضع الموصوف .

(١) الأصل وب : « وأبوك لي » .

(٢) المراد بالتثنية التكرار .

وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ ، كأنك قلت : ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشراً ، فجملتَ بشراً بدلا من أحد ثم قدمتَ بشراً فصار كقولك : مالي إلا بشراً أحدٌ ؛ لأنك إذا قلت : مالي إلا عمراً أحدٌ إلا بشراً ، فكأنك قلت : مالي أحدٌ إلا بشراً^(١) .

والدليل على ذلك قول [الشاعر ، وهو] الكُمَيْتُ :

فألي إلا الله لا ربَّ غيره وما لي إلا الله غيرك ناصر^(٢)
فغيرك بمنزلة إلا زيدا .

وأما قوله ، وهو حارثة بن بدر الغداني^(٣) :

(١) السيراني : الاسمان المستنيان وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء ، وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجهه تصحيح اللفظ . فإذا قلت ما أتاني إلا زيدا إلا عمراً فلا بد من رفع أحد الاسمين لأن الفعل المنفي لا فاعل معه ، وإذا جعلنا المرفوع زيدا وبعده إلا عمرو لم يجوز رفع عمرو ؛ لأن المرفوع بعد إلا إما أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل إلا ، أو يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله . وليس في عمرو وجه من وجهي الرفع ، لأن الفعل قد ارتفع به زيد وفرغ له ، ولا اسم قبله يدل منه . ثم قال السيراني : وما يدل على أنهما مستنيان جميعا أنك لو أخرجت المستنني منه وقدمتهما نصبتهما كقولك : مالي إلا عمراً إلا بشراً أحد .

(٢) لم أجده له مرجعا .

والشاهد فيه تكرار المستنني في عجز البيت مرة بإلا ، وأخرى بغير ، وتقديره : ومالي ناصر إلا الله غيرك ، فكان « الله » بدلا من ناصر و « غيرك » منصوبا على الاستثناء ، فلما قدما لزما النصب جميعا ، لأن البدل لا يقدم .

(٣) الأغاني ٢١ : ٣١ .

يَا كَعْبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَا كَعْبُ لَمْ يَبْقَ مَنَّا غَيْرُ أَجْلَادٍ (١)
 إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نَخْشَرُجُهَا كِرَاحِلٍ رَاحٍ أَوْ بَاكِرٍ غَادِي (٢)
 فَإِنَّ غَيْرَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ مِثْلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ يَبْقَ مَنَّا مِثْلُ أَجْلَادٍ (٣)
 إِلَّا بَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ .

وعلى ذا أنشد بعضُ الناس هذا البيتَ رفعاً للفرزدق :

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروان (٤)

(١) كعب هذا : مولى حارثة بن بدر ، وكان حارثة قد اشتكى وأشرف على الموت ، فجعل قومه يعودونه فقالوا : هل لك من حاجة أو شيء تريد ؟ قال : نعم ، اكسروا رجل مولاى كعب لثلاثي يريح من عندي ، فإنه يؤنسني ! ففعلوا ، فأنشأ يقول هذا الشعر . والأبيات خمسة في الأغاني ، بعد الثاني ثلاثة أخرى . وهذا الخبر من الأغاني ، لكن في الشنمري : « إنما قال هذا في محاربتة الأزارقة ، وكان أحد من عقده في محاربتهم » . والأجلاذ : جسم الإنسان وجماعة شخصه . وفي طبعة بولاق والأغاني : « غير أجساد » خلافاً لما في ط والأصل و ب ، ولم ترد في أصل من أصول ط .
 (٢) نخرجها : زرددها في حلوقنا .

والشاهد فيه بدل إلا وما بعدها من قوله « غير أجلاذ » لأنه أنزل « غير » منزلة « مثل » في وضعها للإخبار عنها ، ولم يقصد بها معنى الاستثناء فينصبها لتقدمها على إلا . وتقديره : لم يبق منا شيء هو غير أجلاذنا ، إلا بقيات أنفاسنا .
 (٣) ط والأصل : « أجساد » وأثبت ما في ب وبعض أصول ط .

(٤) لم يرد البيت في ديوان الفرزدق . وفي ط : « مروانا » ، وأثبت ما في الأصل و ب وبعض أصول ط . ومروان هو مروان بن الحكم .

والشاهد فيه إجراء « غير » على « دار » نصّاً لها ، فلذا رفع ما بعد إلا . ومعناه : ما بالمدينة دار هي غير واحدة ، وهي دار الخليفة كذلك ، إلا دار مروان . فما بعد إلا بدل من دار الأولى . ولو جعل « غير » استثناء بمنزلة إلا واحدة ، =

جعلوا غيرَ صفةٍ بمنزلةٍ مثل ، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء^(١) لم يكن له
بُدُّ من أن ينصب أحدهما ، وهو قول ابن أبي إسحاق .
وأما إلا زيدٌ فإنه لا يكون بمنزلةٍ مثل إلا صفةً .

ولو قلت : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيِّداً ، إذا كان
أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره ، لأنَّ هذا يكرَّرُ توكيداً ، كقولك : رأيتُ
زيداً زيداً .

وقد يجوز أن يكون غيرَ زيدٍ على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول :
رأيتُ زيداً عمراً ، لأنه إنما أراد عمراً فنسى فتداركَه .

٣٧٤ وقد يجوز أن يكون غيرَ زيدٍ على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول :
رأيتُ زيداً عمراً ، لأنه إنما أراد عمراً فنسى فتداركَه .
ومثلُ ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله ، إذا أردت أن تبين
وتوضح^(٢) قوله^(٣) :

مالك من شيخك إلا عملُه إلا رسيه وإلا رمله^(٤)

== لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البدل ، فإذا رفعت على البدل وجب نصب
ما بعد «إلا» لأنه استثناء بعد استثناء . ومعنى غير واحدة إذا كانت نعنا :
هي مفضلة على دور . ودور الخليفة تبين للدار الأولى وتكرير .

(١) ط : « ومن جعله استثناء » ، وأثبت ما في ب . وفي الأصل :
« بمنزلة مثل الاستثناء » ، وهي عبارة مبتورة .

(٢) ط : « إذا أراد أن يبين ويوضح » .

(٣) الرجز من الحسين ، وانظر العيني ٣ : ١١٧ والممع ١ : ٢٢٧
والأشموني ٢ : ١٥١ والتصريح ١ : ٣٥٦ .

(٤) الشيخ هنا : الجمل . ويروى : « شنجك » ، وهو بمعناه ، وأصل حركة
نونه الفتح . والرسيم : ضرب من السير سريع مؤثر في الأرض . والرمل : سير
فوق المشى ودون العدو . وفسره الشنتمري تفسيراً غريباً إذ فهم أن الشيخ هو =

هذا باب ما يكون مبتدأً بعد ^٤إلا

وذلك قولك : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلت : مررتُ
بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلا أنك أدخلتُ إلا لتجعلُ زيداَ خيراً من جميع
من مررتُ به .

ولو قال (١) : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، لجاز أن يكون قد مرَّ بناسٍ
آخرينَ (٢) هم خيرٌ من زيد ، فإيَّما قال : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه
ليُخبر أنه لم يمرَّ بأحدٍ يَفضلُ زيدا .

ومثل ذلك قول العرب : واللهِ لأفعلنَ كذا وكذا إلا حلَّ ذلك أن أفعلَ
كذا وكذا . فإن أفعلَ كذا وكذا بمنزلةِ فِعْل كذا وكذا ، وهو مَبْنِيٌّ
على حلِّ ، وحلٌّ مبتدأٌ ، كأنه قال : ولكن حلَّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا .

وأما قولهم : واللهِ لا أفعلُ إلا أن تفعلَ ، فإن تَفَعَّلَ في موضع نصب ،
وللمعنى حتى تفعلَ ، أو كأنه قال : أو تَفَعَّلَ . والأولُ مبتدأٌ ومبنيٌّ عليه .

=الراجز نفسه وقال : « وأراد بالرسم السعي بين الصفا والمروة ، وبالرمل السعي
في الطواف . أي لا منتفع في ولا عمل عندى أفوت به غيرى إلا هذا » .

والشاهد فيه أن « رسمه ورملة » بدل تفصيل من « عمله » وتبين له ،
وإلا مؤكدة . وبعض النحاة يستشهد به على اجتماع البدل والعطف في « إلا
رسيمه وإلا رملة ، أي إلا عمله : رسيمه ورملة ؛ وذلك لأن « رسيمه » موافقة
لمعنى عمله ، و « رملة » مخالف للرسيم ، فلذا وجب العطف .

(١) في الأصل : « ولو قلت » .

(٢) في الأصل فقط : « قد » مر بأخرين .

هذا باب غير

اعلم أن غيراً - أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلاّ فيجْرَى مجرى الاسم الذى بعد إلاّ ، وهو الاسم الذى يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره .

فأما دخوله (١) فيما يخرج منه غيره فأتانى القوم غير زيدٍ ، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلاّ ، فصار بمنزلة الاسم الذى بعد إلاّ .
وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيدٍ . وقد يكون (٢) بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلاّ .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالإلاّ جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد إلاّ ، لأنه اسمٌ بمنزلة وفيه معنى إلاّ . ولو جاز أن تقول : أتانى القومُ زيداً ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلاّ لما كان إلاّ نصباً .

ولا يجوز أن يكون غيرٌ بمنزلة الاسم الذى يُبتدأ بعد إلاّ ، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلاّ مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء فى كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزى من الاستثناء . ألا نرى أنه لو قال : أتانى غيرٌ عمروٍ كان قد أخبر أنه لم يأتِه وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به فى مواضع من الاستثناء . ولو قال : ما أتانى غيرُ زيدٍ ، يريد بها منزلة مثل لكان مجزئاً من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتانى الذى هو غيرُ زيدٍ ،

(١) فى الأصل فقط تأخرت هذه الفقرة عن تاليتها ، فتقدمت فقرة « وأما خروجه » . . الخ .

(٢) فى الأصل : « وقد تكون غير صفة واسما » .

فهذا يُجْزَى من قوله : ما أتاني إلا زيد^(١) .

هذا باب ما أُجْرَى على موضع غير لاعلى ما بعد غير

زعم الخليل رحمه الله ويونس [جميعاً] أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو .
فالوجه الجر . وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه ، فملوه على
الموضع كما قال :

* فلنسا بالجبال ولا الحديداً^(٢) *

فلما كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمنه ، حملوه على الموضع .
والدليل على ذلك أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قد قلت إلا زيد .
ألا ترى أنك تقول : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو ، فلا يقبح الكلام ،
كأنك قلت : ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو .

هذا بابٌ يُحذف المستثنى فيه استخفافاً

وذلك قولك : « ليس غير » ، و « ليس إلا » ، كأنه قال : ليس إلا ذاك

(١) السيرافي : بين سيويه أن « غيرا » تجزى من الاستثناء وإن لم تكن
للاستثناء ؛ ليقوى الاستثناء بها في الموضع الذي جعلت فيه بمنزلة إلا . وذلك قولك :
أتاني غير عمرو ، و « غير » فاعل أتاني ، ولا يكون بمعنى إلا ، لأنك لا تقول
أتاني إلا عمرو . وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأن الذي يفهم به أن عمرا ما أتاك ،
فخرج عمرو عن الإتيان كخروجه بالاستثناء إذا قلت : أتاني كل آت إلا عمرا .
وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون عمرو أتاه ؛ وذلك لأن قوله أتاني غير
عمرو ، ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه ، وليس في إتيان غير عمرو نفي لإتيان
عمرو ، كما لو قال أتاني عدو زيد لم يكن فيه دلالة على أن زيدا لم يأتته .

(٢) سبق الكلام عليه في ١ : ٦٧ كما سبق إنشاده في ٢٩٢ .

وهو لعقبة الأسدي .

وليس غيرُ ذلك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى .

وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات ^(١) حتى رأيتُه في حال كذا [وكذا] ، وإنما يريد ما منهم واحد مات . ومثل ذلك قوله تعالى جده : « وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ » ^(٢) . ومثل ذلك من الشعر قول النابغة ^(٣) :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقَيْشٍ يَقَعَّقُ حَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشَنٍّ ^(٤)
أَي كَأَنَّكَ بَجَلٌ ^(٥) مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقَيْشٍ .
ومثل ذلك أيضا قوله ^(٦) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْنَمَ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ ^(٧)

(١) ط ، ب : « ما منهما » في هذا الموضع وتاليه ، وأثبت ما في الأصل .

(٢) الآية ١٥٩ من سورة النساء .

(٣) ديوانه ٧٩ وابن يعيش ١ : ٣/٦١ : ٥٩ ، ٦٠ والخزانة ٢ : ٢١٣

والعيني ٤ : ٦٧ والأشعوني ٣ : ٧١ .

(٤) أقيش : حى من اليمن في إبلهم نفار ، ويقال هم حى من الجن . كذا

قال الشنتمرى . وفي العرب بنو أقيش بن عبد بن كعب بن عوف . الجهرة ١٩٩ .

والقعقة : أن يحرك الشيء ليتقعق فيسمع له صوت . والشن : الجلد اليابس .

يصف جبن عينية بن حصن الفزارى .

والشاهد فيه حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه .

(٥) في الأصل فقط : « كأنه » .

(٦) هو حكيم بن معية . انظر الخصائص ٢ : ٣٧٠ وابن يعيش ٣ : ٥٩ ،

٦١ والخزانة ٢ : ٣١١ والعيني ٤ : ٧١ والهمع ٢ : ١٢٠ والأشعوني ٣ : ٧٠

والتصريح ٢ : ١١٨ .

(٧) تينم : أصلها تائم ، ثم كسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء تفعل ،

يريد : ما في قومها أحدٌ ، فحذفوا هذا كما قالوا : لو أن زيدا هنا (١) ،
 وإنما يريدون : لكان كذا وكذا . وقولهم : ليس أحدٌ أى ليس هنا أحدٌ .
 فكلُّ ذلك حذف تخفيفاً ، واستغناءً بعلم المخاطب بما يعنى (٢) :
 ومثل البيتين الأولين قول الشاعر ، وهو ابن مقبل (٣) :
 وما الدهرُ إلا تارتانِ فنهما أموتُ وأخرى أبتغى العيشَ أكُدحُ (٤)
 إنما يريد منهما (٥) تارة أموتُ وأخرى .
 ومثل قولهم ليس غَيْرُ : هذا الذى أمس ، يريد الذى فعلَ أمس .

== فاقبلت الهمزة ياء . وهى لغة جائزة لجميع العرب إلا أهل الحجاز ، يجوزون
 جميعاً كسر حرف المضارعة سوى الياء فى الثلاثى المبنى للفاعل ، إذا كان ماضيه
 على فعل بكسر العين ، وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف . انظر
 شرح الشافية ١ : ١٤١ . والميسم : الجمل ، من الوسامة .
 والشاهد فيه حذف الموصوف ، والتقدير : لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها
 لم تكذب فتأم .

(١) ط : « ها هنا » فى هذا الموضع وتاليه .
 (٢) السيرافى : الحذف الذى استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت
 إلا وغير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد
 لم يجوز الحذف ، لا تقول بدل : ليس إلا : لم يكن إلا ، ولا : لم يكن غير .
 (٣) ديوان تميم بن مقبل ٢٤ والحيوان ٣ : ٤٨ والكامل ٥٣٨ وحاسة
 البحترى ١٨٣ والحزارة ٢ : ٣٠٨ والجمع ٢ : ١٥١ .
 (٤) التارة : الحين والمر ، وألفها واو . يقول : لراحة فى الدنيا ،
 فوقها قسمان : موت مكروه لدى النفس ، وحياة كلها كدح ومعاناة المشقة
 للكسب . وقدم الموت ليعبر عن ضجره .
 والشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه ، والتقدير : فهما تارة أموت فيها .
 (٥) ط : « فهما » .

وقوله ، وهو العجاج (١) :

* بعد اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي (٢) * *

فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف تمام الاسم.

هذا باب لا يَكُونُ وَلا يَسَ وما أشبههما

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنَّ فيهما إضماراً ، على هذا وقعَ فيهما معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهى في حسبك إلا أن يكون مبتدأً .

وذلك قولك : ما أتاني القومُ ليس زيدا ، وأتوني لا يكونُ زيدا ، وما أتاني أحدٌ لا يكونُ زيدا ، كأنه حين قال : أتوني ، صار المخاطبُ عنده قد وقعَ في خَلده أن بعض الآتينَ زيدٌ ، حتى كأنه قال : بعضهم زيدٌ ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا . وترك إظهارَ بعض استغناءً ، كما ترك الإظهارَ في لآت حين .

(١) ديوانه ٦ ونوادر أبي زيد ١٢٢ وابن السجري ١ : ٢٤ ، ٢٥ وابن يعيش ٥ : ١٤٠ واللسان (نقر ٨٦ لتي ١٠٦) .

(٢) يذكر أن الله أنقذه من مرض أشفى به على الموت . وقبله :

* دافع عنى بنقير موتى * *

واللتيا : تصغير التي على غير قياس ، وهو تصغير في معنى التشجيع والتفطيع . والشاهد فيه حذف صلة « التي » اختصاراً ، لعلم السامع بما أراد . قال الشنتمري بعد ما أنشد الشطر الذي بعده ، وهو :

* إذا علتها أنفس تردت * *

« وهذا يكون صلة لتي . فإما أن يكون سيويوه لم يرد هذا بعده ، وإما أن يكون قد رواء فجعله صلة لتي وحدها ، وحذف صلة اللتيا في ذلك . وحسن حذف صلة اللتيا لتصغيرها الدال على شناعتها . »

فهذه حالهما في حال الاستثناء ، وعلى هذا وَقَعَ فيهما الاستثناء ، فأجرهما كما أجرهما .

وقد يكون^(١) صفةً ، وهو قول الخليل رحمه الله . وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ ليس زيدا ، وما أتاني رجلٌ لا يكونُ بشرا^(٢) إذا جعلتَ ليسَ ولا يَكُونُ بمنزلة قولك : ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك ، إذا كان لا يَقُولُ في موضع قائلُ ذاك .

ويدلُّك على أنه صفةٌ أن بعضهم يقول : ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةً ، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةً . فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤثروه^(٣) لأن الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارٌ مذكَّرٌ^(٤) . ألا تراهم يقولون : أتيتني لا يكون فلانةً وليس فلانةً ، يريد : ليس بعضهم فلانةً ، والبعض^(٥) مذكَّرٌ .

وأما عداً وخلاً فلا يكونان صفةً ، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في ليسَ ولا يَكُونُ ، وهو إضمارٌ قصته فيهما قصته في لا يكون وليس^(٦) . وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ خلاً زيدا ، وأتاني القومُ عداً عمراً ، كأنك قلت : جاوزَ بعضهم زيدا . إلا أنَّ خلاً وعداَ فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوزَ لأمثلُ لك به ، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع^(٧) .

(١) في الأصل فقط : « تكون » .

(٢) ط : « زيدا » .

(٣) ط : « لم يؤثوا »

(٤) في الأصل فقط : « مذكَّره » .

(٥) ط : « فالبعض » .

(٦) العبارة من « وهو إضمار » الى هنا من نسخة الأصل فقط ، وليس

في أصل من أصول ط .

(٧) السيرافي : إن قيل لم لم يستثن بجاوز كما استثنى بعدا وخلا ،

و « جاوز » أبين وأجلى في المعنى ، وإليه رد سيويه عداً وخلا لهما مثلهما ؟ =

وتقول : أتانى القومُ ما عدا زيدا ، وأتوتنى ما خلا زيدا . فأهنا اسمٌ ،
 وخلا وعدا صلةٌ له كأنه قال : أتوتنى ما جاوزَ بعضهم زيدا . وما هم فيها عدا
 زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوزَ بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا منات
 ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غيرَ موصولٍ قلت : أتوتنى مجاوزتهم زيدا ، مثلته
 بمصدرٍ ما هو فى معناه ، كما فعلته فيما مضى . إلا أن جاوزَ لا يقع فى الاستثناء .
 وإذا قلتُ : أتوتنى إلا أن يكون زيدٌ فالرفعُ جيدهُ بالغٌ ، وهو كثيرٌ فى
 كلام العرب ^(١) ، لأنَّ يكونُ صلةٌ لأنَّ وليس فيها معنى الاستثناء ، وأنَّ يكونَ
 فى موضع اسمٍ مستثنى كأنك قلت : يأتونك إلا أن يأتيك زيدٌ .
 والدليل على أنَّ يكونَ ليس فيها هنا ^(٢) . معنى الاستثناء : أنَّ ليسَ وعدا
 وخلا ، لا يقعن هنا .

ومثُلُ الرفعِ قولُ الله عز وجل : «إلا أن تكونَ تجارةٌ عن تراضٍ
 منكم» ^(٣) . وبعضهم ينصب ، على وجه النصب فى لا يكونَ ، والرفعُ أكثرُ .
 وأما حاشا فليس باسمٍ ، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ،
 وفيه معنى الاستثناء . وبعضُ العرب يقول : ما أتانى القومُ خلا عبدِ الله ،

= فالجواب أن اللفظين قد يجتمعان فى معنى ثم يختص أحدهما بموضع
 لا يشاركه فيه الآخر كالسمر (أى بالضم) والسمر ، (أى بالفتح) فى البقاء ،
 ثم يختص المفتوح بالعين . وله نظائر كثيرة تجرى هذا الجرى .

(١) ط : «كلامهم» .

(٢) ط : «ها هنا» .

(٣) الآية ٢٩ من سورة النساء . وقراءة رفع «تجارة» هى قراءة ما عدا

الكوفيين ، وقرأ الكوفيون : عاصم وحزرة والكسائى «تجارة» بالنصب .

تفسير أبى حبان ٣ : ٢٣١ .

فيجعل (١) خلاً بمنزلة حاشأ . فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا (٢) ، وهي ما التي في قولك : أفعل ما فعلت . ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشأ زيدا ، لم يكن كلاما .
وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحدٌ مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء .

هذا باب مجرى علامات المضميرين وما يجوز فيهن كلهن (٣)
وسنبين ذلك إن شاء الله .

هذا باب علامات المضميرين المرفوعين (٤)

اعلم أن المضمير المرفوع ، إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا ، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال : نحنُ ، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال : نحنُ .

ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلتُ ، لا يجوز أن تقول فعلتُ أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . ولا يقع نحنُ في موضع نا التي في فعلنا ، لا تقول فعلتُ نحنُ .

وأما المضمير المخاطبُ فعلامته إن كان واحداً : أنت ، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما : أنتما ، وإن خاطبت جميعاً (٥) فعلامتهم : أنتم .

٣٧٨

(١) ط : « فجعل » .

(٢) ط ، ب : « هاهنا » .

(٣) كلهن ، ساقطة من ط ، ثابتة في أحد أصولها .

(٤) هذا العنوان ساقط من الأصل فقط .

(٥) ب فقط : « جمعا » .

واعلم أنه لا يقع أنتَ في موضع التاء التي في فعلتَ ، ولا أنتما في موضع
 تُمَّا التي في فعلتُمَا . ألا ترى أنك لا تقول فَعَلَّ أنتُمَا . ولا يقع أنتمُ في موضع
 تُم التي في فعلتُمُ ، لو قلت فَعَلَّ أنتمُ لم يجز . [ولا يقع أنتَ في موضع التاء
 في فعلتَ] ، ولا يقع أنتنُ في موضع تنَّ التي في فعلتُنَّ ، لو قلت فَعَلَّ أنتنَّ
 لم يجز .

وأما المضمر المحدث عنه فعلامته : هُوَ ، وإن كان مؤنثاً فعلامته : هِيَ ، وإن
 حدثت عن اثنين فعلامتهما : هُمَا . وإن حدثت عن جميع فعلامتهم : هُمْ ، وإن
 كان الجميعُ جميعَ المؤنثِ ^(١) فعلامته : هُنَّ . ولا يقع هُوَ في موضع المضمر الذي
 في فَعَلَّ ، لو قلت فَعَلَّ هُوَ لم يجز إلا أن يكون صفةً ^(٢) . ولا يجوز أن يكون
 هُمَا في موضع الألف التي في ضَرَبَا ، والألف التي في يَضْرِبَانِ ، لو قلت ضَرَبَ
 هُمَا أو يَضْرِبُ هُمَا لم يجز . ولا يقع هُمْ في موضع الواو التي في ضَرَبُوا ، ولا الواو
 التي مع النون في يَضْرِبُونَ . لو قلت ضَرَبَ هُمْ أو يَضْرِبُ هُمْ لم يجز . وكذلك
 هِيَ ، لا تقع موضع الإضمار الذي في فعلتَ ، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له
 علامةٌ . ولا يقع هُنَّ في موضع النون التي في فَعَلْنَ وَيَفْعَلْنَ ، لو قلت فعل
 هُنَّ ^(٣) لم يجز إلا أن يكون صفةً ، كما لم يجز ذلك في المذكر ، فالْمؤنثُ يَجْرِي
 مجرى المذكر .

فأنا وأنتَ وتَحْنُ ، وأنتُمَا وأنتمُ وأنتنَّ ، وهُوَ وهِيَ وهُمَا وهُمْ وهُنَّ

(١) ب : « وإن كان الجمع جمع ، مؤنث » وفي ط : « وإن كان الجميع

جمع مؤنث » .

(٢) هو ما يسمى بالتوكيد . انظر لتوضيح ذلك ما سيأتي في

ص ٣٩٣ بولاق .

(٣) ب ، ط : « فعلت هي » ، والصواب من نسخة الأصل .

لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمر
الذي لا علامة له ، لأنهم استغنوا بهذا فأسقطوا ذلك .

هذا باب استعمالهم علامة الإضمار

الذي لا يقع موقع ما يضم في الفعل إذا لم يقع موقعه (١)

فمن ذلك قولهم : كيف أنت ؟ وأين هو ؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء
هنا ، ولا على الإضمار الذي في فعلك . ومثل ذلك : نحن وأنتم ذاهبون ؛ لأنك
لا تقدر [هنا] على التاء والميم التي في فعلتُم كما لا تقدر في الأوّل على
التاء التي في فعلت . وكذلك جاء عبدُ الله وأنت ؛ لأنك لا تقدر على التاء
التي تكون في الفعل . وتقول : فيها أنتم ، لأنك لا تقدر على التاء والميم [التي
في فعلتُم] ها هنا . وفيها هم قياماً ، بتلك المنزلة ؛ لأنك لا تقدر [هنا] على
الإضمار الذي في الفعل (٢) .

ومثل ذلك : أمّا الخبيثُ فأنت ، وأمّا العاقل فهو ؛ لأنك لا تقدر هنا
على شيء مما ذكرنا . وكذلك : كنّا وأنتم ذاهبين ، ومثل ذلك (٣)
أهو هو (٤) . وقال الله عز وجل : « كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوْتِينَا الْعِلْمَ » (٥) ؛ فوقع هو
ها هنا لأنك لا تقدر على الإضمار الذي في فعلك . وقال الشاعر (٦) :

(١) في الأصل فقط : « إذ لم يقع ذلك موقعه » .

(٢) ط : « في فعل » .

(٢) ط : « وكذلك » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل و ب : « هو هو » ، بدون استفهام .

(٥) الآية ٤٢ من سورة النمل . وفي ط : « وأوتين العلم » ، تحريف

لم يقرأ به .

(٦) هو ليبيد . ديوانه ١٤٣ واللسان (أرن ، شوه) .

فكأنتها هي بعد غيب كلالها أو أسفع الخلدتين شاة إران (١)
وتقول: ما جاء إلا أنا. قال عمرو بن معدى كرب (٢):

٣٧٩

قد علمت سلمي وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا (٣)

وكذلك هاأناذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، [وهاهاذانك، وهاهم
أولئك]، وها أنت ذا، [وها أنتا ذان]، وها أنتم أولاء، وها أنتن أولاء،
[وها هن أولئك (٤)] .

(١) أي كأن ناقته تلك السفينة التي ذكرها في بيتين قبله . غيب كلالها ،
أي بعد كلال تلك الناقة بيوم . والسكلال : التعب والنصب . أسفع الخلدتين :
يعنى من السفعة ، وهى سواد يضرب إلى الحمرة ، يعنى الشاة وهو الثور ، وذلك
في خفته ونشاطه . وإيران : النشاط والمرح . وفى الأصل « اراق » وفى ب :
« أوان » صوابه فى ط والمراجع المتقدمة .

والشاهد فيه إظهار « هى » لأن « كأن » حرف لا يستكن فيه ضمير
الرفع ، كما يستكن فى الفعل ، لقوة الفعل وضعف الحرف .

(٢) ابن يعيش ٣ : ١٠١ ، ١٠٣ وشرح شواهد المغنى ٢٤٥ واللسان
(قطر ٤١٨) والحماسة بشرح المرزوقى ٤١١ .

(٣) كان عمرو قد حمل على مرزبان يوم القادسية فقتله ، وهو يرى
أنه رستم ، فقال هذا الشعر . قطره : صرعه على أحد قطريه ، أى جانبه .
والشاهد فيه إظهار « أنا » وانفصاله بعد إلا ، حيث لم يقدر على
الضمير المتصل .

(٤) السيرافى : إنما يقول القائل : ها أنا ذا ، إذا طُلب رجل لم يُدر أحاضر
هو أم غائب ، فقال المطلوب : ها أنا ذا ، أى الحاضر عندك أنا . وإنما يقع
جوابا . ويقول القائل : أين من يقوم بالأمر ؟ فيقول له الآخر : ها أنا ذا ،
أو ها أنت ذا ، أى أنا فى الموضع الذى التمس فيه من التمس ، أو أنت فى ذلك
الموضع . . . ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذى ذكرناه . فقال : هذا أنت =

وإنما استعملت هذه الحروف هنا لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامة في الفعل ، ولا على الإضمار الذي في فعلك .

وزعم الخليل رحمه الله أن ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا ، وإنما أرادوا أن يقولوا هذا أنت^(١) ، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا ، وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا ، فقدّموا «ها» وصارت «أنا» بينهما .

وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا . ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر^(٢) :

ونحن اقتبسنا المال نصفين بيننا فقلت : لم هذا لهاها وذالياً^(٣)
كأنه أراد أن يقول : وهذا لي ، فصير الواو بين ها وذا .

وزعم أن مثل ذلك : إي ها الله ذا ، إنما هو هذا .
وقد تكون ها في ها أنت ذا^(٤) غير مقدّمة ، ولكنها تكون [للتنبية] بمنزلة ها في هذا ؛ يدلّك على هذا قوله عز وجل : «ها أنتم هؤلاء»^(٥) .

== وهذا أنا ، يريد أن يعرفه نفسه كان محالاً ، لأنه إذا أشار له إلى نفسه فالإخبار عنه بأن لا فائدة فيه ؛ لأنك إنما تعلمه أنه ليس غيره . ولو قلت : ما زيد غير زيد كان لغواً لا فائدة فيه .

(١) في الأصل فقط : «ها أنت ذا» تحريف .

(٢) هو ليبيد ، كما عند الشنتمري . وليس في ديوانه ولا ملحقاته . وانظر

ابن عيش ٨ : ١١٤ . والمع ١ : ٧٦ والحزانة ٢ : ٤٧٩ / ٤ : ٤٧٨ .

(٣) الشاهد فيه الفصل بين «ها» وذا بالواو ، والتقدير : وهذا لي ،

كما قالوا ها نذا . والتقدير هذا أنا .

(٤) في الأصل : «وقد تكون ها في أنت ذا» فقط .

(٥) في الآيات ٦٦ ، ١١٩ من آل عمران ، و ١٠٩ من النساء و ٣٨

من محمد .

فلو كانت ها هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء ، لم تعد «ها» هاهنا بعد أنتم .

وحدثنا يونس أيضاً تصديقا لقول أبي الخطاب ، أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا ، لم يرد بقوله هذا أنت ، أن يعرفه نفسه ، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره (١) . هذا محال ، ولكنه أراد أن يبينه ، كأنه قال : الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا [وكذا] أنت .

وإن شئت لم تقدم ها في هذا الباب ، قال تعالى : « ثُمَّ أَنْتُمْ هؤلاء تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ » (٢) .

هذا باب علامة المضمير المنصوبين

٣٨٠

اعلم أن علامة المضمير المنصوبين « إيا » ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك ، وكما التي في رأيتكما ، وكم التي في رأيتكم ، وكن التي في رأيتكن ، والهاء التي في رأيتي ، والهاء التي في رأيتها (٣) ، وهما التي في رأيتهما ، وهم التي في رأيتهم ، وهن التي في رأيتهن ، وني التي في رأيتني ، ونا التي في رأيتنا .

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع إيا ذلك الموضع

(١) ط فقط : « كأنك تريد أن تعلمه أنه ليس غيره » .

(٢) الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٣) كذا وردت العبارة عن «ها» بلفظ «الهاء» في جميع النسخ ، وهذا بناء على القول بأن الضمير هو الهاء ، وأما الألف فزائدة ، وهو القول الصحيح . وقال قوم : إن الضمير مجموع الهاء والألف ، وبه جزم ابن مالك .
الهمع ١ : ٥٨ .

لأنهم استغنوا بها عن إيتاء ، كما استغنوا بالثناء واخوانها في الرفع عن أنت وأخوانها .

هذا باب استعمالهم إيتاء إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا
 فن ذلك قولهم : إيتاك رأيت وإيتاك أعني ، فإنما استعملت إيتاك
 هاهنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف . وقال الله عز وجل : « وإيتاء أوليائكم
 لعلى هدى أو فى ضلالٍ مبينٍ » (١) من قبل أنك لا تقدر على كم ههنا .
 وتقول : إيتى وإيتاك منطلقان ، لأنك لا تقدر على الكاف . ونظير ذلك
 قوله تعالى جدّه : « ضلّ من تدعون إلا إيتاءه » (٢) .

فلو قدرت على الهاء التي فى رأيت لم تقل إيتاءه . وقال الشاعر (٣) :
 مبراً من عيوب الناس كلهم فإيتاءه برعى أبا حرب وإيتاءنا (٤)
 لأنه لا يقدر على « نأ » التي فى رأيتنا . وقال الآخر (٥) :

(١) الآية ٢٤ من سبأ .

(٢) الآية ٦٧ من الإسراء .

(٣) الشاهد من الحسين . وانظر ابن يعيش ٣ : ٧٥ والهمع ١ : ٦٣ .

(٤) رواية الهمع : « برعى أبا حفص » .

والشاهد فيه استعمال « إيتاءنا » الضمير المنفصل حيث لم يقدر على المتصل .

(٥) هو فاختة بنت عدى . وعدى هذا ملك غسانى ، وهو ابن أخت
 الحارث بن أبى شمر . وكان عدى قد أغار على نبي أسد ، فلقبته بنو سعد بن ثعلبة
 بن دودان ، فاقبتلوا قتالا شديداً ، فقتلت بنو سعد عدياً ، قتله عمرو وعمير ابنا
 حذار - وأمهما تماضر ، وهى التي يقال لها « مقيدة الحمار » - فقالت فاختة هذا
 الشعر . الأغاني ١٠ : ١٦ وثمار القلوب ٥٣ .

والرواية فهما : « على عدى » فى البيتين . أما على رواية « على أبى » =

لعمرُك ما خشيتُ على سُهْدَى سُوْفَ بنى مقيِّدةِ الحمارِ (١)
ولسكني خشيتُ على عدى سُوْفَ القومِ أو إِيَّاكَ حارِ (٢)
[ويروى : « رماح القوم (٣) »] ، لأنه لم يقدر على الكاف .

وتقول : إن إِيَّاكَ رأيتُ ، كما تقول إِيَّاكَ رأيتُ ، من قبَلِ أنك إذا
٣٨١ قلت إن أفضلهم لقيتُ فأفضلهم منتصب بَلَقَيْتُ .
هذا قولُ الخليل ، وهو في هذا غيرُ حَسَنٍ في الكلام ، لأنه إنما يريد
إنه إِيَّاكَ لقيتُ ، فَتَرَكَ الهاء ، وهذا جائز في الشعر .

فإن قلت : إن أفضلهم لقيتُ ، فنصبتُ أفضلهم (٤) بِيَانٍ فهو قبيحٌ حتَّى
تقول لقيتُهُ ، وقد بُيِّنَ وجه ذلك ، [وقد بيناه في باب إن وأخواتها .
واستعملت إِيَّاكَ] لقبح الكاف والهاء هاهنا (٥) .

وتقول : عَجِبْتُ من ضَرَبِي إِيَّاكَ . فإن قلت : لم وقد تقع الكافُ
هاهنا وأخواتها ، تقول عَجِبْتُ من ضَرَبِيكَ ومن ضَرَبِيهِ ومن ضَرَبِيكُمْ ؟
فالعربُ قد تَكَلَّمُ (٦) بهذا ، وليس بالكثير .

== فإن الجاحظ في الحيوان ٦ : ٢١٩ ينسبه إلى الأسدى يقوله للحارث الملك
الغساني . وانظر آكام المرجان ١١٦ واللسان (ربح ، قيد ، حمر) .

(١) مقيِّدة الحمار ، هي تماضر التي سبق ذكرها . أو هي الحرة من
الأرض ، لأنها تعقل الحمار ، فكأنها قيدٌ له .

(٢) القوم ، أراد قوماً بأعيانهم ، مدحهم وفخِّمهم .

والشاهد في « إِيَّاكَ » حيث لم يقدر على الضمير المتصل .

(٣) ويروى أيضاً : « رماح الجن » ، وهي الطاعون .

(٤) أفضلهم ، ساقطة من ط ، ب .

(٥) ما بعد المعقفين من الأصل و ط نقط .

(٦) أى تتكلم ، بحذف إحدى التاءين . وفي ط : « تتكلم » .

ولم تستحکم علامات الإضمار التي لا تقع إيتا مواقفها كما استحكمت في الفعل، لا يقال عجبت من ضربكني إن بدأت به قبل المتكلم ، ولا من ضربتنيك إن بدأت بالبعيد قبل القريب . فلما قُبِح هذا عندهم ولم تستحکم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت إيتا عندهم في هذا الموضع لذلك عنزتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف .

ومثل ذلك : كان إيتاه ، لأنَّ كأنه قليلةٌ ، ولم تستحکم هذه الحروفُ ها هنا ، لا تقول كاني وليسني ، ولا كأنك . فصارت إيتا ههنا بمنزلتها في صرني إيتاك .

وتقول : أتوني ليس إيتاك ولا يكون إيتاه ؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء ها هنا ، فصارت « إيتا » بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع . قال الشاعر (١) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرَبِيًّا (٢)
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّايَا كَ وَلَا نَحْشَى رَقِيبًا (٣)

(١) هو عمر بن أبي ربيعة كما في الشنتمري . وانظر ديوانه ٤٣١ والحزانة ٤٢٤ : ٢ وابن يعيش ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ ، والمنصف ٣ : ٦٢ . وفي الحزانة أن صاحب الأغاني ، والجوهري في الصحاح ، نسباه إلى الشاعر العرجي .

(٢) عربيا ، أى أحداً ، فعيل بمعنى مُفْعِل ، أى متكلمنا يخبر عنا ويعرب عن حالنا .

(٣) الشاهد فيه إيتانه بالضمير بعد ليس منفصلا لوقوعه موقع خبرها . وهذا هو المختار ، ولو وصل لقال ليسني ، وهو جائز ، لأن « ليس » فعل ، وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . وليس في هذا البيت تحتمل تقديرين : أحدهما أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها ، بمعنى غريبا غيرى وغيرك ، والآخر أن تكون استثناء بمنزلة إلا . وقال السيرافي ما ملخصه : إنما كان الاختيار =

وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : لَيْسَنِي وكذلك كَأَنِّي .
وتقول : عجبتُ من ضَرَبَ زيدَ أنتَ ، ومن ضَرَبَكَ هو ، إذا جعلت
زيداً مفعولاً ، وجعلت المضمر الذى علامته الكافُ فاعلاً (١) فجاز أنتَ
ههنا للفاعل كما جاز إِيَّاءَ للمفعول ، لأن إِيَّاءَ وأنتَ دلالتنا الإضرار ، وامتناعُ
الناء يقوى دخولَ أنتَ ههنا .

وتقول : قد جَرَّبْتُكَ فوجدتُكَ أنتَ أنتَ ، فأنتَ الأولى مبتدأةً
والثانية مبنيةٌ عليها ، كأنك قلت فوجدتُكَ وجِهَكَ طليقٌ . والمعنى أنك
أردت أن تقول : فوجدتُكَ أنتَ الذى أعرفُ .

ومثل ذلك : أنتَ أنتَ ، وإن فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ ، أى فأنتَ الذى
أعرفُ ، أو أنتَ (٢) الجواد والجلدُ ، كما تقول : الناسُ الناسُ ، أى الناسُ
بكلِّ مكانٍ وعلى كلِّ حالٍ كما تعرفُ .

وإن شئت قلت : قد وُلِّيتَ عملاً فكنتَ أنتَ إِيَّاكَ ، وقد جَرَّبْتُكَ
فوجدتُكَ أنتَ إِيَّاكَ ، جعلتَ أنتَ صفةً وجعلتَ إِيَّاكَ بمنزلة الظريف إذا

== فى ذلك الضمير المنفصل لعل ثلاث : منها أن كان وأخواتها أفعال دخلت على
مبتدأ وخبر ، فأما الاسم الخبر عنه فإن ضميره يتصل ، لأنه بمنزلة فاعل هذه
الأفعال ، والاسمية لازمة له ، ويصير مع الفعل كشيء واحد ، وتغير بيته له .
وأما الخبر فقد يكون فعلاً وجملةً وظرفاً غير متمكن ، بلما كانت هذه الأشياء
لا يجوز إضرارها ولا تكون إلا منفصلة من الفعل ، اختير فى الخبر الذى يمكن
إضراره إذا أضمر أن يكون على منهاج ما لا يضم من الأخبار ، فى الخروج عن
الفعل . وانظر بقية التفصيل فيه .

(١) ط : « مفعولاً » ، صوابه فى الأصل وب .

(٢) فى الأصل فقط : « وأنت »

قلتَ : فوجدتُكَ أنتَ الظريفُ . والمعنى أنك أردت أن تقول وجدتكُ كما كنتُ أعرفُ . وهذا كله قول الخليل رحمه الله ، سمعناه منه .
وتقول : أنتَ أنتَ ، تكررهما ، كما تقول للرجل أنتَ وتسكتُ ،
على حد قولك (١) : قال الناسُ زيدٌ . وعلى هذا الحد تقول : قد جُرِّبْتُ
فكنتُ كنتَ ، إذا كررتها توكيداً ، وإن شئتَ جعلتَ كنتَ صفةً ،
لأنك قد تقول : قد جُرِّبْتُ فكنتُ ، ثم تسكتُ .

هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل

وذلك إن و لعلَّ و لَيتَ وأخواتها ، ورؤيد ورؤيدك وَعَلَيْكَ (٢) وهَلُمَّ
وما أشبه ذلك . فعلاماتُ الإضمار حالهن هاهنا كحالهن في الفعل ، لا تقوى
أن تقول : عليك إِيَّاهُ ولا رُوَيْدَ إِيَّاهُ ؛ لأنك [قد] تقدر على الهاء ، تقول
عَلَيْكَهُ وَرُوَيْدَهُ . ولا تقول : عليك إِيَّايَ ، لأنك قد تقدر على (٣) نِي .

(١) ط فقط : « قوله » .

(٢) في ط : « ورؤيدك ورؤيد » . وفي الأصل فقط : « وعليه »

موضع « وعليك » .

(٣) السيراني : ما في هذا الباب على ثلاثة أضرب في الاتصال أو الانفصال :
فأقواها فيهما إن وأخواتها ، لأنهن أجرين مجرى الفعل الماضي في فتح الآخر ،
وفي لزومها الاسم المنصوب المشبه بالمفعول والخبر المرفوع المشبه بالفاعل ،
ومنصوبها يليها ، ولا يدخل عليها حرف يمنع من التصاق المنصوب بها ، فوجب
فيها ماوجب في المفعولات بالأفعال من الضمير المتصل . وبعدها « رؤيد »
تقول : رؤيد زيدا ، ورؤيدك زيدا . . . وبعدها « عليك » ، وهي أقوى
في الفصل : يجوز عليك وعليكني ، عليك إِيَّايَ وعليك إِيَّاهُ . وإنما جاز
إِيَّايَ لأنه بالإضافة إلى الكاف قد أشبه المصدر المضاف الذي قد جاز فيه الفصل .

وحدثنا^(١) يونس أنه سمع [من العرب] من يقول عَلَيْكَ ، من غير تلقين ، ومنهم من لا يستعمل نِي وَلَا نَا في ذا الموضع استغناءً بِعَلَيْكَ بِي وَعَلَيْكَ بِنَا عَنِ نِي وَنَا ، وَإِيَّاي وَإِيَّانَا .

ولو قلت عليك : إِيَّاه كان هاهنا جائزاً [في عَلَيْكَ وَأَخواتها] ، لأنه ليس بفعل وإن شُبِّه به (٢) . ولم تقوَ العلامات هاهنا كما قويت في الفعل ، فهي مضارعة في ذلك الأسماء (٣) .

واعلم أنه قبيح أن تقول : رأيتُ فيها إِيَّاكَ ، ورأيتُ اليوم إِيَّاه ؛ من قبل أنك قد تجرد الإضمار الذي هو سَوَى إِيَّأ ، وهو الكاف التي في رأيتُك فيها ، والهاء التي في رأيتُه اليوم ، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض (٤) معنى ما أرادوا لو تكلموا بإِيَّاكَ ، استغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وَإِيَّاه (٥) . ولو جاز هذا لجاز ضَرْبُ زَيْدٍ إِيَّاكَ (٦) وإنَّ فيها إِيَّاكَ ، ولكنهم لما وجدوا إنَّكَ فيها وضَرْبُهُ زَيْدٌ ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا : إنَّ فيها إِيَّاكَ ، وضَرْبُ زَيْدٍ إِيَّاكَ (٦) استغنوا به عن إِيَّأ (٧) .

وَأَمَّا : مَا أَنَا إِلَّا أَنْتَ ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى هَذَا ؛

(١) ط : « وحدثنى » .

(٢) في الأصل فقط : « وإنما شبه به » .

(٣) ط : « للأسماء » .

(٤) هذا ما في ط وأصولها . وفي الأصل و ب : « ينقض » بالصاد المهملة

في هذا الموضع وتاليه .

(٥) في الأصل : « لو تكلموا بإيَّاها لاستغنوا بهذا عن إِيَّاكَ وإِيَّاه » .

(٦) ط : « إِيَّاه » .

(٧) في الأصل فقط : « إِيَّاه » .

من قبل أنه لو أُخِّرَ إِلَّا كَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا . ولو أَسْقَطَ إِلَّا كَانَ الْكَلَامُ
منقلب المعنى (١) وصار [الكلام] على معنى آخر .

هذا باب ما يجوز في الشعر من إِيَاءٍ ولا يجوز في الكلام

فمن ذلك قول حُمَيْدِ الأَرْقَطِ (٢) :

* إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَاءًا كَمَا (٣) *

وقال الآخر ، لبعض اللُّصُوصِ (٤) :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى ! نَمَّا نَقْتُلُ إِيَاءَنَا (٥)

[قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ قَتَى أَيْبُضَ حُسَانًا]

هذا باب علامة إضمار المجرور

اعلم أن أنت وأخواتها لا يكنَّ علاماتٍ لمجرور ، من قبل أن أنت اسمٌ
مرفوع ، ولا يكون المرفوعُ مجروراً . ألا ترى أنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ
وأنت ، لم يجوز . ولو قلت : ما مررتُ بأحدٍ إِلَّا أنت لم يجوز . ولا يجوز إِيَاءاً

(١) ط : « ولو أَسْقَطَ إِلَّا لَانْقَابَ الْمَعْنَى » .

(٢) ط : « من ذلك قول الشاعر » فقط . وانظر ابن السجري ١ : ٤٠ :

والخصائص ١ : ٣٠٧ / ٢ : ١٩٤ والإنصاف ٦٩٩ وابن يعيش ٣ : ١٠٢ والعقد

٤ : ١٨٦ والحزاة ٢ : ٤٠٦ عرضاً .

(٣) أى سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك . وقبل الشطر :

* أَتَتْكَ عَنَسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَ *

والشاهد فيه وضع « إِيَاءٍ » موضع الكاف ضرورة .

(٤) ط : « وقال بعض اللصوص » .

(٥) سبق الكلام عليه في ١١١ .

أن تكون علامةً لمضمرٍ مجرور ، من قبل أن إِيًّا علامةً للمنصوب ، فلا يكون المنصوبُ في موضعِ المجرور ، ولكنَّ إضمارَ المجرورِ علامتهُ كعلاماتِ المنصوبِ التي لا تقعُ مَواقِعهنَّ إِيًّا ، إلاَّ أن تضيفِ إلى نفسك نحو قولك : يي ولي وعندي^(١) .

وتقول : مررتُ بزَيْدٍ وبك ، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ بك ، أعدتَ مع المضمَرِ الباءَ من قبلَ أنهم لا يتكلمون بالكافِ وأخواتها منفردَةً ، فلذلك أعادوا الجارَّ مع المضمَرِ . ولم توقعِ إِيًّا ولا أنتَ ولا أخواتها ههنا من قبل أن المنصوبِ والمرفوعِ لا يقعان في موضعِ المجرورِ .

هذا باب إضمارِ المفعولَيْنِ اللَّذينِ تَعَدَّى إليهما فعلُ الفاعلِ

اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقعُ إِيًّا مَوقِعها ، وقد تكون علامته إذا أضمرَ إِيًّا .

فأمَّا علامة الثاني التي لا تقعُ إِيًّا مَوقِعها فقولك : أعطانيه وأعطانيك ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلمُ بنفسه . فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكيني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح

(٤) السيرافي : المجرور لا يتقدم على عامله ، ولا يفصل بينه وبين عامله بشيء ؛ لأن الجر إنما يكون بإضافة اسم إلى اسم ، أو دخول حرف جر على اسم . ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا الفصل بين المضاف والمضاف إليه . ومن أجل ذلك لم يكن ضميره إلا متصلاً بعامله . فإن عرض أن يعطف على المجرور أو يبدل منه في الاستثناء اقتضى حرف العطف وحروف الاستثناء الضمير المنفصل ، وليس للجر ضمير منفصل ، ولا يكون ضميره إلا مع عامله . فأعادوا الضمير مع العامل ، كقولك : مررت بزَيْدٍ وبك ، وما نظرت إلى أحدٍ إلا إليك .

لا تُسَكِّمُ به العربُ ، ولكنَّ النحويين قاسوه .

وإنَّما قُبِحَ عند العرب كراهيةً أن يبدأ المتكلمُ في هذا الموضع بالأبعد

قبل الأقرب ، ولكن تقولُ أعطاك إِيَّايَ ، وأعطاه إِيَّايَ ، فهذا كلام العرب .

وجعلوا إِيَّايًا تقع هذا المرقع إذ قُبِحَ هذا عندهم كما قالوا : إِيَّاكَ رأيتُ ، وإِيَّايَ

رأيتُ ، إذ لم يجز لهم نِي رأيتَ ولا كَ رأيتُ .

فإذا كان المفعولان اللذان تَعَدَّى إليهما فعلُ الفاعل مخاطبًا وغائبًا ،

فبدأت بالمخاطب قبل الغائب ، فإنَّ علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها

إِيَّايَ ، وذلك قوله : أَعْطَيْتُكَهْ وَقَدْ أَعْطَاكَهْ ، وقال عزَّ وجلَّ : « فَعَمِيَّتْ

عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَاهُ مَكُونُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ »^(١) . فهذا هكذا إذا بدأت

بالمخاطب قبل الغائب .

وإنَّما كان المخاطبُ أولى بان يبدأ به من قبل أن المخاطبَ أقربُ

إلى المتكلمِ من الغائب ، فكما كان المتكلمُ أولى بان يبدأ بنفسه قبل

المخاطبِ ، كان المخاطبُ الذي هو أقرب من الغائب أولى بان يبدأ به

من الغائب .

فإن بدأت بالغائب فقلت : أَعْطَاهُوكَ ، فهو في القبح وأنه لا يجوز ،

بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بدئُ بهما قبل المتكلمِ ، ولكنك إذا بدأت

بالغائب قلتَ قد أعطاه إِيَّاكَ .

وأما قول النحويين : قد أعطاهوكَ وأعطاهوني ، فإنَّما هو شؤ قاسوه

لم تُسَكِّمُ به العربُ ، ووضعوا^(٢) الكلام في غير موضعه ، وكان قياسُ هذا

لو تُسَكِّمُ به كان هَيِّنًا .

(١) الآية ٢٨ من سورة هود .

(٢) ط : « فوضعوا » .

وَيَدْخُلُ عَلَى مَنْ قَالَ هَذَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا مَنْحَتَهُ نَفْسَهُ : [قَدْ] مَنْحَتَيْنِي . الْأَتْرَى أَنْ الْقِيَاسَ قَدْ قُبِحَ إِذَا وَضَعْتَ يَمِي فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ، فَإِذَا (١) ذَكَرْتَ مَفْعُولِينَ كِلَاهِمَا غَائِبٌ فَقُلْتَ أَعْطَاهُوهَا وَأَعْطَاهَاهُ ، جَازٌ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ . وَلَا عَلَيْكَ بِأَيِّهِمَا بَدَأْتَ ، مِنْ قَبْلِ أُهْمَا كِلَاهِمَا غَائِبٌ .

وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِالْكَثِيرِ فِي كَلَامِهِمْ ، وَالْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ : أَعْطَاهُ إِيَّاهُ . عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطْيِبُ لَضَعْمَةٍ لَضَعْمِيهَا يَقْرَعُ الْعِظْمَ نَابِئَهَا (٣)

وَلَمْ تَسْتَحْكَمْ الْعَلَامَاتُ هَاهُنَا كَمَا لَمْ تَسْتَحْكَمْ فِي : سَجَّيْتُ مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ، وَلَا فِي كَانَ إِيَّاهُ ، وَلَا فِي لَيْسَ إِيَّاهُ .

وَتَقُولُ : حَسَبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَحَسَبْتُنِي إِيَّاهُ ، لِأَنَّ حَسَبْتُنِيهِ وَحَسَبْتُكَهُ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ حَسَبْتُ بِنَزَلَةٍ كَانَتْ ، إِنَّمَا يَدْخُلَانِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ ، فَيَكُونَانِ فِي الْاِحْتِيَاجِ عَلَى حَالٍ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الْأَسْمِ الَّذِي يَتَّبَعُ بَعْدَهَا كَمَا لَا تَقْتَصِرُ (٤) عَلَيْهِ .

(١) ط : « فَإِنْ » .

(٢) هُوَ لَقِيْطُ بْنُ مَرَّةٍ ، أَوْ مَغَالِسُ بْنُ أَقِيْطٍ . ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ : ٩/١

٢ : ١٠١ وابن يعيش ٣ : ١٠٥ والحزاة ٢ : ٤١٥ والعيبي ١ : ٣٣٣ والأشْمُونِيُّ ١ : ١٢١ .

(٣) يَذْكُرُ إِخْوَانٌ لَهُ قَلْبًا لَهُ نَظِيرُ الْمَجْنُوعِ بَعْدَ مَوْتِ نَالَئِمَا الَّذِي كَانَ بَارًا بِهِ ، فَيَقُولُ : جَعَلْتَ نَفْسِي تَطْيِبُ لِإِصَابَتِيهَا بِمِثْلِ الشَّدَةِ الَّتِي أَصَابَانِي بِهَا . وَالضَّعْمَةُ : الْعِضَّةُ ، أَرَادَ بِهَا الشَّدَةَ ، وَجَعَلَ لَهَا نَابًا عَلَى الْجِازِ . يَقْرَعُ الْعِظْمَ ، أَيَّ يَصِلُ إِلَى الْعِظْمِ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ « ضَعْمَتِيهَا » ، وَوَجْهَ الْكَلَامِ لَضَعْمَتِيهَا إِيَّاهُ .

(٤) ط : « يَقْتَصِرُ » .

مبتدأ . والمنصوبان بعد حَسِبْتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد لَيْسَ وكان .
وكذلك الحروف التي بمنزلة حَسِبْتُ وكان ؛ لأنها إنما يجملان المبتدأ والمبني
عليه فيما مضى يَقِينًا أو شَكًّا أو عِلْمًا ، وليس بفعل أحدثه منك إلى غيرك
كضَرَبْتُ وأَعْطَيْتُ ، إنما يجملان الأمر في علمك يقينًا أو شكًّا فيما مضى (١) .
[ولا يجوز أن تقول ضربتني ولا ضربت إيتاي ، لا يجوز واحد منهما
لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإيتاي ضربت] .

هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمر المخاطب

ولا علامة المضمر المتكلم ، ولا علامة المضمر المحدث عنه الغائب
وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب : اضربك ، ولا اقتلك
ولا ضربتك ، لما كان المخاطب فاعلا وجعلت مفعوله نفسه قبيح ذلك ،
لأنهم استغنوا بقولهم اقتل نفسك وأهلك نفسك ، عن الكاف ها هنا
وعن إيتاك (٢) .

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل : « إنما يجعل الأمر في علمك أو ما مضى »
وفي ب : « إنما يجملان الأمر في علمك أو فيما مضى » . وما بعده إلى آخر
الباب ساقط من الأصل و ب .

(٢) السيرافي : اعتمد المبرد وغيره من أصحابنا في إبطال اضربك وضربتني
وضربتك ونحو ذلك على أن الفاعل بكليته لا يكون مفعولا بكليته فأبطلوا من
أجله ضربتني وضربتك واضربك وما أشبهه . وهذا كلام إذا قتش وسبرلم يثبت ؛
وذلك لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعل وأخرجه من العدم إلى الوجود ،
نحو خلق الله للأشياء التي كونها ولم تكن كائنة من قبل ، وما يفعله الإنسان
من القعود والقيام . ولا يجوز أن يكون الفاعل موجوداً قبل وجود المفعول ...
فإذا قلنا ضرب زيد عمرا فالذي فعله زيد إنما هو الضرب ، وهذا شيء يحيط به
العلم بأن زيدا لم يفعل عمرا . وإطلاق التحويين أنه مفعول مجاز .

وكذلك المتكلم ، لا يجوز له أن يقول أهلكني [ولا أهلكني] لأنه جعل نفسه مفعوله قبض ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن ني ، وعن إيتي .

وكذلك الغائب لا يجوز [لك] أن تقول ضربته إذا كان فاعلا وكان مفعوله ^(١) نفسه ؛ [لأنهم] استغنوا عن الهاء وعن إيتاه بقولهم ظم نفسه وأهلك نفسه ، ولكنه قد يجوز ما قبضها هنا في حسبت وظننت وخلت ، وأرى وزعمت ، ورأيت إذا لم تعن رؤية العين ، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة ، [وجميع حروف الشك] ، وذلك قولك : حسبتني وأراني ووجدتني فعلت كذا وكذا ، ورأيتني لا يستقيم لي هذا ^(٢) . وكذلك ما أشبه هذه الأفعال ، تكون حال علامات المضمرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب .

ومما ثبت علامة ^(٤) المضمرين المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال النفس ها هنا . لو قلت يظن نفسه فاعلة وأظن نفسي فاعلة ^(٥) على حد يظنه وأظني ^(٦) ليُجزئ هذا من ذا ^(٧) لم يُجزئ كما أجزأ أهلكت نفسك عن أهلكتكَ ، فاستغنى به عنه .

(١) ط : « وجعلت مفعوله » .

(٢) في الأصل و ب : « ورأيتني » ، مع تكرارها فيما بعد .

(٣) ط : « ذلك » .

(٤) ط : « علامات » .

(٥) ط : « لو قلت تظن نفسك فاعلة أو أظن نفسي تفعل » .

(٦) ط : « تظنك وأظني » . وفي الأصل : « يظنه وأظنه وأظني » ،

وأثبت ما في ب .

(٧) ط : « ذلك من ذا » .

وإنما افرقت حسبت وأخواتها والأفعال الأخر لأن حسبت وأخواتها
 إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه (١) لتجعل الحديث شكاً أو علماً .
 ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ ،
 والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها . ألا ترى أنك
 لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبني على المبتدأ ، فلهذا صارت حسبت
 وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إن وأخواتها إذا قلت إنني ولعلني
 [ولكتني وليتني] ، لأن إن وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي
 يقع بعدها لأنها إنما دخلت (٢) على مبتدأ ومبني على مبتدأ .

٣٨٦

وإذا أردت برأيت رؤية العين لم يجوز رأيتني ، لأنها حينئذ بمنزلة ضربت .
 وإذا أردت التي بمنزلة علمت صارت بمنزلة إن وأخواتها ، لأنهن لسن بأفعال ،
 وإنما يجئ ليعني (٣) . وكذلك هذه الأفعال إنما جئن ليعلم أو شك ، ولم يرد
 فعلاً سلف منه إلى إنسان يبتدئه (٤) .

هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم

اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم «ني» ، وعلامة إضمار المجرور
 المتكلم الياء . ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب :
 ضربتني وقتلتني ، وإنني ولعلني .

(١) ط : « ومبني على مبتدأ » .

(٢) ط فقط : « أدخلت » .

(٣) في الأصل فقط : « تجيء ليعني » .

(٤) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « ولم ترد فعلاً سلف منك إلى

إنسان » فقط .

وتقول إذا أضمرت نفسك مجروراً: غلامى^(١)، وعندي ومعى .
فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: إني وكأني ولعلي ولكيني؟ فإنه
زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستقلون
في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف^(٢) ،
حذفوا التي تلى الياء .

فإن قلت: لعل ليس فيها نونٌ . فإنه زعم أن اللام قريب من النون ،
وهو أقرب الحروف من النون^(٣) . ألا ترى أن النون [قد] تدغم مع اللام
حتى تبدل مكانها لامٌ ، وذلك لقربها منها ، فحذفوا هذه النون كما يحذفون
ما يكثر استعمالهم إياه .

وسأله رحمه الله عن الضاربي فقال : هذا اسمٌ ، ويدخله الجرُّ ، وإنما قالوا
في الفعل: ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي ، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء
كما تدخل الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِعَ الجرُّ^(٤) .

فإن قلت: قد تقول اضرب الرجل فتكسر ، فإنك لم تكسرها
كسراً يكون للأسماء ، وإنما يكون هذا لالتقاء الساكنين . [قد] قال

(١) ط : « وأنت مجرور غلامى » .

(٢) ط : « فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها وتضعيف الحروف » .

(٣) ط : « قرينة من النون ، وهى أقرب الحروف من النون » .

(٤) ط : « كراهية أن يدخله الكسرة كما منع الجر » ، وبإسقاط ما بين

ذلك من كلام . وقال السيرافي : ذكر الكوفيون [في فعل التعجب إسقاط
النون نحو ما أقربي منك وما أحسنى وما أجملى ، وهم يعنون : ما أحسنى
وما أجملنى . ولم يذكر البصريون من هذا شيئاً ، ولست أدري : أعن العرب
حكوا هذا ، أو قاسوه على مذهبهم في ما أفعل زيدا ، لأنه اسم عندهم في الأصل .

الشعراء : « ليتي » إذا اضطرُّوا^(١) ، كأنَّهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي
والمضمرُ منصوبٌ . قال [الشاعر] زيد الخليل^(٢) :

كُفِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلِّيَّ مَالِي^(٣)
وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ [عَنِّي وَقَدْنِي] ، وَقَطَّنِي وَمِنِّي وَلَدُنِّي ، [فقلت] :

مَا بِالْمِ جَعَلُوا عَلَامَةَ [إِضْمَارِ] الْمَجْرُورِ هَا هُنَا كَعَلَامَةِ [إِضْمَارِ] الْمَنْصُوبِ ؟
فَقَالَ : لِإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَرْفِ^(٤) تَلْحَقَهُ يَاءُ الْإِضَافَةِ إِلَّا كَانَ مَتَحْرِّكًا مَكْسُورًا ،

وَلَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَجْرُوكُوا الطَّاءَ الَّتِي فِي قَطُّ وَلَا النُّونَ الَّتِي فِي مِرْنٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ
بَدٌّ مِنْ أَنْ يَجِيئُوا بِحَرْفٍ لِيَاءِ الْإِضَافَةِ مَتَحْرِّكٍ إِذْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَجْرُوكُوا الطَّاءَ

وَلَا النُّونَاتِ ، لِأَنَّهَا لَا تُدَكَّرُ أَبَدًا إِلَّا وَقَبْلَهَا حَرْفٌ مَتَحْرِّكٌ مَكْسُورٌ . وَكَانَتْ
النُّونُ أَوْلَى لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ تَكُونَ النُّونُ وَالْيَاءُ عَلَامَةَ الْمَتَكَلِّمِ^(٥) ؛ فَجَاءُوا

٣٨٧

(١) ط : « وقد قال الشاعر حيث اضطر لي » .

(٢) نوادر أبي زيد ٦٨ ومجالس ثعلب ١٢٩ وابن يعيش ٣ : ١٢٣ ، ٩٠ .

والخزاعة ٢ : ٤٤٦ ، والعيبي ١ : ٣٤٦ ، والممع ١ : ٦٤ ، والأشموني ١ : ١٢٣ ،
واللسان (ليت ٣٩٣) .

(٣) (النية ، بالضم : واحدة المنى ، ما يتمناه المرء . وجابر : رجل من
غطفان عني أن يلتقي زيدا ليقتله كما تمنى قبله مزيد أن يلتقي زيدا ، فشبَّهت مناهما .
وفي ط ، وب : « وأتلف بعض مالي » ، وفي اللسان : « وأتلف جل مالي » ،
وأثبت ما في الأصل والخزاعة والممع .

والشاهد فيه حذف نون الوقاية مع ضمير المنصوب في ليتي ، وكان الوجه
ليتني ، كما تقول ضربني . فشبه ليت في الحذف ضرورة بإِنَّ ، ولعل ، إذا قلت :
إني ولعلي .

(٤) ط : « ليس في الدنيا حرف » ، وما أثبت من الأصل وب يطابق

ما في الخزاعة ٢ : ٤٤٩ .

(٥) في الأصل فقط : « علامة للمتكلم » .

بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار
وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار .

وإنما حملهم على أن لا يجرّوا كوا الطاء والنونات كراهية أن تُشبه الأسماء
نحو يدٍ وهنٍ^(١) . وأما ما تحرك آخره فنحو معٍ ولدٌ كتحرّيك أو آخر هذه
الأسماء ؛ لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر [هذه] الأسماء . فمن ثمّ لم
يجعلوها بمنزلتها . فمن ذلك قولك معي ، ولدي في لدٍ .

وقد جاء في الشعر^(٢) : قَطِي وَقَدِي . فأما الكلام فلا بُدّ فيه من النون ،
وقد اضطرّ الشاعرُ فقال قَدِي ، يشبهه بحسبي ؛ لأنّ المعنى واحد . قال
الشاعر^(٣) :

قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي [ليس الإمامُ بالشَّيخِ الْمُلْحَدِ^(٤)]

(١) السيرافي : لأن الاسم الذي آخره متحرك بإعراب أو بناء ، إذا اتصل
به ياء المتكلم كسر آخره ؛ ويد ، وهن ، من الأسماء العربية المتحركة الأواخر ،
وهن عبارة عن كل اسم منسكور ، كما أن قولنا فلان عبارة عن كل اسم علم
كما يعقل .

(٢) ط : « وقد جاء في الشعر » .

(٣) هو أبو نخيلة ، وقيل حميد الأرقط ، أو أبو بجدلة . انظر النوادر
لأبي زيد ٢٠٥ وابن الشجري ١ : ١٤ / ٢ : ١٤٢ وابن يعيش ٣ : ١٢٤ /
٧ : ١٤٣ والإيضاف ١٣١ والحزاة ٢ : ٤٤٩ / ٣ : ٣٤ والعين ١ : ٣٧٥ والممع
١ : ٦٤ وشرح شواهد المغني ١٦٦ والأشعوني ١ : ١٢٥ والتصريخ ١ : ١١٢ .

(٤) الحبيبان ، هيئة التصغير ، هما عبد الله بن الزبير — وكنيته أبو خبيب —
ومصعب أخوه ، غلبه عليه لشهرته . وروى : « الحبيبين » على الجمع ،
يريد أبا خبيب وشيعته . وقدني ، أي حسبي وكفاني ، وهو مبتدأ خبره الجار
والجرور ، والمعنى حسبي من نصرة هذين الرجلين ، أي لا أنصرهما بعد . وقدني =

لَمَّا اضْطُرَّ شَبْهَهُ بِحَسْبِي وَهَبِي ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ هَيْنٍ وَحَسْبٍ مَجْرُورٌ كَمَا أَنَّ
 مَا بَعْدَ قَدْ مَجْرُورٌ ، فَجَعَلُوا عَلَامَةَ الْإِضْمَارِ فِيهِمَا سَوَاءً ، كَمَا قَالَ لَيْتِي حَيْثُ اضْطُرَّ
 [فَشَبَّهَهُ بِالْأَسْمِ نَحْوِ الضَّارِبِي ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا فِي الْإِظْهَارِ سَوَاءٌ ، فَلَمَّا اضْطُرَّ جُعِلَ
 مَا بَعْدَهُمَا فِي الْإِضْمَارِ سَوَاءً] .

وسألناه رحمه الله عن إلی ولدی وعلى فقلنا : هذه الحروف ساكنة ،
 ولا تری النون دخلت عليها (١) . فقال : من قبل أن الألف في لَدَى والياء
 في عَلَى اللذين قبلهما حرف مفتوح (٢) لا تَحْرُكُ في كلامهم واحدة منهما (٣)
 لياء الإضافة ، ويكون التحريك لازماً لياء الإضافة ، فلما علموا أن هذه
 المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيلٌ بتحريك ، كما كان لها السبيلُ على سائر
 حروف المُعْجَمِ لم يَجْعَلُوا بالنون ، إذ علموا أن الياء في ذا الموضع والألف
 ليستا (٤) من الحروف التي تَحْرُكُ لياء الإضافة .

ولو أضفت إلى الياء الكاف التي تجرُّ بها لقلت : ما أنت كي ، والفتحُ

== الثانية توكيد . وقد يكون النصر العطية ، فيكون مضافاً إلى فاعله . والإمام
 تعريض بعد الله بن الزبير لأنه كان شحيحاً بخيلاً . الملحد ، يعني الذي استحل
 حرمة البيت واتهمكها .

والشاهد فيه حذف النون من « قدي » تشبيهاً بحسبي ، وإبانتها هو المستعمل
 لأنها في بنائها ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن ، فلزمها نون الوقاية لئلا يغير
 آخرها عن السكون .

(١) ط : « فيها » .

(٢) هذا ما في ط . وفي ب : « قبلها مفتوح » ، وفي الأصل : « من قبل

أن الألف التي قبلها مفتوح والياء التي قبلها مكسور » .

(٣) في الأصل فقط : « لا يحرك في كلامهم واحد منهما » . .

(٤) في الأصل فقط : « ليسا » .

خطأً وهي متحرّكة^(١) كما أن أواخر الأسماء متحرّكة ، وهي تَجْرَ كما أن الأسماء تَجْرَ ، [ولكنّ العرب قلّموا تكلموا بذا] .

وأما قَطْ وعن وُلْدُنْ فإنهن تَبَاعَدُنْ^(٢) من الأسماء ، ولزِمْنِ ما لا يدخل الأسماء المتمكنة ، وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك [على] الفعل نحو خذُوزِنْ ، فصارعت الفعل وما لا يُجْرُ [أبداً] ، وهو ما أشبه الفعل ، فأجريت بجره ولم يجرّ كوه .

هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم

متحوّلاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم

وذلك لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ ، إذا أضرت الاسم فيه جُراً ، وإذا أظهرت رُفْعَ . ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت ، كما قال سبحانه : « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ^(٣) » ، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً .

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع . قال [الشاعر] ، يزيد بن الحكم^(٤) :

(١) في الأصل وب : « لأنها متحرّكة » موضع : « والفتح خطأ وهي متحرّكة » .

(٢) في الأصل ، ب : « يتباعدن » .

(٣) الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٤) ط والشننمري : « يزيد بن أم الحكم » ، صوابه في الأصل وب .

وانظر الخزانة ١ : ٥٤ . وانظر للشاهد ابن الشجري ٢ : ٢١٢ والخصائص

٢ : ٢٥٩ والمنصف ١ : ٧٢ والإنصاف ٦٩١ وابن يعيش ٣ : ١١٨ / ٩ : ٢٣

والقالى ١ : ٦٨ والخزانة ٢ : ٤٣٠ والغني ٣ : ٢٦٢ والمصع ٢ : ٣٣ والأشعوني

٢ : ٢٠٦ / ٤ : ٥٠ ويس ١ : ٣١٠ .

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِطِحَتْ كَمَا هَوَى

بأجرامه من قَلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوَى (١)

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس .

وأما قولهم : عَسَاكَ فَالْكَافُ مَنْصُوبَةٌ . قال الراجز ، [وهو] رُؤْبَةٌ (٢) :

(١) يعاتب أخاه ، أو ابن عمه . وكم لإنشاء التكثير ، خبرها تقديره لى . والموطن : الموقف من مواقف الحرب . طاح يطوح ويطيح : هلك . والجملة وصف لموطن ، وقد سدت مسد جواب لولا عند من يجعلها على بابها ، أو الجملة الشرطية كلها في موقع الصفة . هوى : سقط . والأجرام : جمع جرم ، بالكسر وهو الجسد . والقلة : ما استدار من رأس الجبل . والنيق : أعلى الجبل . وهوى وانهوى ، بمعنى .

والشاهد فيه الإتيان بضمير الخفض بعد لولا ، وهي من حروف الابتداء . ووجه ذلك أن المبتدأ بعد لولا لا يذكره خبره ، فأشبهه المجرور في انفراده . والأكثر أن يقال لولا أنت .

السيرافي : كان أبو العباس المبرد ينكر لولاي ولولاك ، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة ، وأن الذي استفواهم بيت الثقي ، وأن قصيدته فيها خطأ كثير . قال السيرافي : ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة ؛ ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب . ثم اختلف النحويون بعد في موضع الياء والكاف . فقال سيويه : موضعه جر ، وحكاه عن الخليل ويونس . وقال الأخفش ، وهو قول الفراء أيضاً : الكاف والياء في إليك ولولاك ولولاي في موضع رفع .

(٢) ملحقات ديوانه ١٨١ وابن الشجري ٢ : ١٠٤ ، ٧٦ ، والخصائص ٢ : ٩٦ ، والإنصاف ٢٢٢ وابن يعيش ٢ : ١٢ / ٣ : ١٢٠ / ٧ : ١٣٢ ، والحزانة ٢ : ٤٤١ ، والمعجم ١ : ١٣٢ ، وشرح شواهد المغني ١٥١ والأشئوني ١ : ٢٦٧ / ٣ : ١٥٨ ، والتصریح ١ : ٢١٣ / ٢ : ١٧٨ ، ويس ١ : ٢١٣ .

* يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ (١) *

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني .
قال عمران بن حطان (٢) :

ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعتني لعلّي أو عساني (٣)
فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ
في هذا الموضع .

فهذان الحرفان لها في الإضمار هذا الحال (٤) كما كان للدن حال مع غدوة ٣٨٩
ليست مع غيرها ، وكما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها (٥) ،
فهي معها بمنزلة كيس ، فإذا جاوزتها فليس لها عمل (٦) . ولا يستقيم أن

(١) للبغدادى تحقيق في نسبة هذا الرجز ونصه ، بلغ فيه الغاية ، فارجع إليه .
والشاهد فيه أن الكاف في « عسك » منصوبة المحل ، تشبيهاً لعسى بلعل
لأنها في معناها .

(٢) الخصائص ٣ : ٢٥ وابن يعيش ٣ : ١٠ ، ١٨٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ ، ٧ :
١٢٣ والحزارة ٢ : ٤٣٥ والعينى ٢ : ٢٢٩ .

(٣) يقول : إذا نازعتني نفسى إلى أمر من أمور الدنيا خالقتها ، وقلت
لعلى أو عسانى أتورط فيه ، فأكف عما تدعونى إليه نفسى .

والشاهد فيه أن اتصال ضمير النصب بعسى ودخول نون الوقاية دليل على
أن الكاف في « عسك » في الشاهد السابق ، في موضع نصب لا جر ، لأن
النون والياء علامة المنصوب .

(٤) ط : « هذه الحال » .

(٥) ط : « إن لم تعملها في الأحيان لم تعمل فيما سواها » .

(٦) بمد هذا في الأصل و ب وبمض أصول ط تعليقة لأبى الحسن الأخفش

هذا نصها : « رأى أبى الحسن أن الكاف في لولاك في موضع رفع على غير
قياس ، كما قالوا : ما أنا كأت ، ولا أنت كأتنا . وهذان علم الرفع ،
وكذلك عسانى » .

تقول وافقَ الرُّفْعُ الجُرِّ في لَوْلَايَ ، كما وافقَ النِّصْبُ الجُرْحِينَ (١) قلت :
مَعَكَ وَضْرَبَكَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضْفَتَ إِلَى نَفْسِكَ اخْتَلَفَا ، وَكَانَ الجُرُّ مَفَارِقًا
لِلنَّصْبِ فِي غَيْرِ الْأَسْمَاءِ . وَلَا تَقُلْ (٢) : وافقَ الرُّفْعُ النِّصْبَ فِي عَسَائِي كَمَا وافقَ
النِّصْبُ الجُرَّ فِي ضْرَبِكَ وَمَعَكَ ، لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ إِذَا أَضْفَتَ إِلَى نَفْسِكَ كَمَا
ذَكَرْتُ لَكَ (٣) .

وزعم ناسٌ أنَّ الْبَاءَ فِي لَوْلَايَ وَعَسَائِي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، جَعَلُوا لَوْلَايَ
مُؤَافِقَةً لِلجُرِّ ، وَبِئْسَ مُؤَافِقَةً لِلنِّصْبِ ، كَمَا اتَّفَقَ الجُرُّ وَالنِّصْبُ فِي الْهَاءِ وَالْكَافِ .
وَهَذَا وَجْهٌ رَدِيٌّ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَلِأَنَّكَ لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَكْسُرَ الْبَابَ
وَهُوَ مُطْرَدٌ وَأَنْتَ تَجِدُ لَهُ نِظَائِرَ (٤) . وَقَدْ يُوَجِّهُ الشَّيْءُ عَلَى الشَّيْءِ الْبَعِيدِ إِذَا
لَمْ يُوَجِدْ غَيْرَهُ . وَرَبَّمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ ، وَقَدْ بَيَّنَّ بَعْضُ ذَلِكَ وَسْتَرَاهُ فِيهَا
تَسْتَقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

هذا باب ما رده علامة الإضمار إلى أصله (٥)

فمن ذلك قولك : لعبد الله مالٌ ، ثم تقول لك مالٌ وله مالٌ ، [فتفتح
اللام] ، وذلك أنَّ اللامَ لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا
قال إنَّ هذا لعلِّي (٦) ولهذا أفضلُ منك ، فأرادوا أن يميزوا بينهما ، فلما أضمروا

(١) في الأصل : « كما وافقه النصب » ، وفي ب : « كما وافق النصب » .

(٢) ط : « ولا تقول » .

(٣) في الأصل و ب : « لأنهما إذا أضفت إلى نفسك اختلفا » .

(٤) في ط : « وهو مطرد تجد له وجهاً » .

(٥) هذا الباب مؤخر عن تاليه في الأصل و ب والسيرافي وبعض

أصول ط .

(٦) ط : « لفلان » .

لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر^(١) .
 ألا تراهم قالوا : يَا لَبَكْرٍ ، حين نادوا^(٢) ؛ لأنهم قد علموا أن تلك اللام
 لا تدخل ها هنا .

وقد شبهوا به قولهم : أَعْطَيْتُكُمْوهُ ، في قول من قال : أَعْطَيْتُكُمْ
 ذلك فيجزم ، رده بالإضمار إلى أصله ، كما رده بالألف واللام^(٣) ، حين قال :
 أَعْطَيْتُكُمْ اليومَ ، فشبهوا هذا بلك وله وإن كان ليس مثله ، لأن من كلامهم
 أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله . وقد بينا ذلك فيما مضى ، وستراه
 فيما بقي .

وزعم يونس أنه يقول : أَعْطَيْتُكُمْهُ [وَأَعْطَيْتُكُمْهَا] ، كما يقول
 في المظهر . والأول أكثر وأعرف .

هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمرة فيما عمل

وما يقبح أن يشرك المظهر المضمرة فيما عمل فيه^(٤) .

أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمرة المنصوب ، وذلك قولك :
 رأيتك زيدا ، وإنك وزيدا منطلقان .

(١) السيرافي : إنما كسروا اللام مع الظاهر وفتحوها مع المضمرة لأن
 حروف الظاهر وصيغتها لا تتغير بتغير الإعراب ولا تدل على مواضعه من الرفع
 والنصب والجر . وحروف المضمرات بألفها تدل على مواضعها من الإعراب ،
 فلذلك كسروا اللام مع الظاهر ، لأنهم لو فتحوا لم يعلم : أي لام الإضافة
 والتمليك الخافضة ، أم لام التوكيد . وإنما كان أصلها الفتح لأن الباب في الحروف
 المفردة أن تبنى على الفتح ، فإذا وصلت بالمسكن عادت إلى أصلها .

(٢) ط : « نادوه » .

(٣) في الأصل و ب : « رده إلى الأصل كما رده بالألف واللام » .

(٤) ورد هذا الباب في الأصل و ب قبل سابقه .

وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع^(١) وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله .

وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يُبني عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه . وإنما حسنت^(٢) شِرْكُهُ المنصوب لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمَر ، فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر ، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمَرَ فيه^(٣) .

وأما فَعَلْتُ فَأَتَمُّ قَدِّمٌ غَيْرُوهُ عن حاله في الإظهار ، أُسَكَنْتُ فِيهِ اللَّامُ فكَرِهُوا أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ مَضْمَرًا يُبْنَى لَهُ الْفِعْلُ غَيْرَ بِنَائِهِ فِي الْإِظْهَارِ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ شَيْءٌ فِي كَلِمَةٍ لَا يَفَارِقُهَا كَأَلْفٍ أُعْطِيَتْ .

فإن نعمته حُسن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك : ذهبتَ أنتَ وزيدٌ ، وقال الله عز وجل : « اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ^(٤) » و : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ^(٥) » . وذلك أَنَّكَ لَمَّا وَصَفْتَهُ حُسْنَ الْكَلَامِ حَيْثُ طَوَّلَهُ وَأَكَّدَهُ^(٦) كما قال : قد علمتُ أن لا تقولُ ذاك ، فإن أخرجتَ لا قَبِيحَ [الرفع] .

(١) في الأصل : « فهو المضمر المنصوب » وفي ب : « فهو المضمر المرفوع » ، وأثبت ما في ط .

(٢) ط : « حسن » .

(٣) ط : « تضر فيه » .

(٤) الآية ٢٤ من سورة المائدة . وفي ط : « فاذهب » . والاقْتِباسُ من

القرآن الكريم بطرح الباء أو الواو جائز . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

(٥) الآية ٣٥ من سورة البقرة و ١٩ من سورة الأعراف .

(٦) ط : « حيث طولته ووكدته » .

فَأنتَ [وأخواتها] تَقْوَى المَضْرَمَ وتَصِيرُ عَوْضًا من السكون والتغيير
و [مِن] ترك العلامة في [مثل] ضَرَبَ . وقال الله عزَّ وجلَّ : « لَوْ شَاءَ اللهُ
مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا [وَلَا حَرَمْنَا ^(١)] ، حَسُنَ لِمَكانَ لِآءِ . وقد يجوز
في الشعر ، قال الشاعر ^(٢) :

قَلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعِجِ المَلَأَ تَعَسَفَنَ رَمَلًا ^(٣)

واعلم أنه قبيح أن تصفَ المَضْرَمَ في الفعل بِنَفْسِكَ وما أشبهه ، وذلك أنه
قبيحٌ أن تقولَ فَعَلْتَ نَفْسُكَ ، إِلَّا أن تقولَ : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ . وإن قلتَ
فعلتم أجمعون حسن ، لأنَّ هذا يُعْمُ به . وإذا قلتَ نَفْسُكَ فَإِنَّمَا تريد أن
تؤكدَ الفاعلَ ، ولَمَّا كانتَ نَفْسُكَ يُتَكَلَّمُ بها مبتدأةً وتَحْمَلُ على ما يُجْرُ
ويُنْصَبُ ويرْفَعُ ، شَبَّهَها بما يشرك المَضْرَمَ ، وذلك قولك : نزلتُ بنفسي
الجبل ، ونفسيَ الجبلَ مُقَابِلِي ، ونحو ذلك .

وأما أَجْمَعُونَ فلا يكون في الكلام إِلَّا صَفَةً .

(١) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٢) بدله في الأصل وب : « قال أبو الحسن : سمعته من يونس لابن

أبي ربيعة » . وانظر ملحقات ديوان عمر ٤٩٠ والخصائص ٢ : ٣٨٦ والإيضاح
٤٧٥ ، ٤٧٧ وابن عيش ٣ : ٧٤ ، ٧٦ والعيني ٤ : ١٦١ والأشعري ٣ : ١١٤ .

(٣) زهر : جمع زهراء ، أي يضاء مشرقة . تهادى : تهادى ، تمشى

المتشى الرويد الساكن . والنعاج : بقر الوحش ، شبه النساء بها في سعة عيونها
وسكون مشيها . تعسفن : سرن بغير هداية ولا توخى صواب . وإذا مشت
في الرمل كان أسكنَ لمشيها لصعوبة ذلك . والملا : القلاة الواسعة .

والشاهد فيه عطف « زهر » على الضمير المستكن ضرورة ، والوجه أن

يقال : أقبلت هي وزهر ، بتأكيد الضمير المستتر ، ليقوى ثم يعطف عليه .

وَكُلُّهُمْ قَدْ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ أَجْمَعِينَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى أَجْمَعِينَ ، فَهِيَ تَجْرَى مَجْرَاهَا .

وَأَمَّا عَلَامَةُ الْإِضْمَارِ الَّتِي تَكُونُ مَنْفَصِلَةً مِنَ الْفِعْلِ وَلَا تَغَيِّرُ مَا عَمِلَ فِيهَا عَنْ حَالِهِ إِذَا أُظْهِرَ فِيهِ الْأِسْمُ ^(١) فَانْه يَشْرَكُهَا الْمَظْهَرُ ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمَظْهَرَ ^(٣) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ذَاهِبَانِ ، وَالكَرِيمُ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ : ذَهَبْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَذَهَبْتُ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَذَهَبْتَ وَأَنَا ، لِأَنَّ أُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَظْهَرِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَظْهَرَ لَا يَشْرَكُ ^(٤) إِلَّا أَنْ يَجِيءَ فِي الشَّعْرِ . قَالَ الرَّاعِي ^(٥) :

٣٩١

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لِكَلْبٍ وَعَاظَرَيْنَا لِعَامِرٍ ^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ فَقَطْ : « فَايْمَا » .

(٢) أَيَّ يَعْطَفُ عَلَيْهَا الْأِسْمُ الظَّاهِرُ .

(٣) أَيَّ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَنْفَصَلَ يَشَبُّهُ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ .

(٤) أَيَّ أَنَّ الْمَظْهَرَ لَا يَعْطَفُ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمَتَّصِلِ . وَفِي الْأَصْلِ فَقَطْ :

« يَشْرَكُهُ » .

(٥) اللَّسَانُ (عَزَا ٢٨١) .

(٦) يَقُولُ : خَرَجْنَا فِي طَلَبِهِمْ فَلَحِقْنَاهُمْ عَشِيَّةً . اعْتَرَيْنَا ، مِنَ الْعِزَاءِ وَالْمَعْرُوءَةِ

وَهِيَ دَعْوَةُ الْمُسْتَعِيثِ ، يَقُولُ : يَا لِفُلَانٍ ، أَوْ يَا لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ ، كَمَا فِي اللَّسَانِ .

وَقَالَ الشَّنْتَمَرِيُّ : « فَاعْتَرَيْنَا إِلَى قِبَائِلِنَا ، وَالرَّاعِي مِنْ نَمِيرِ بْنِ عَامِرٍ » . جَعَلَ

الْإِعْتِزَاءُ الْإِتْسَابَ . وَكَلْبٌ : قَبِيلَةٌ مِنْ قِضَاعَةَ ، وَهِيَ كَلْبُ بْنُ وَبَرَةَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ « الْجِيَادِ » عَلَى الضَّمِيرِ الْمَتَّصِلِ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ قَبِيحٌ حَتَّى

يُؤَكِّدُ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصَلَ فَيُقَالُ : لَحِقْنَا نَحْنُ وَالْجِيَادُ . وَعَلَى رِوَايَةِ اللَّسَانِ :

فَلَمَّا التَقْتُمْ فِرْسَانَنَا وَرَجَالَهُمْ دَعَوْا يَا لِكَلْبٍ وَعَاظَرَيْنَا لِعَامِرٍ

لَا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ .

ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمَر المجرور، وذلك قولك :
 مررتُ بكُ وزيدٍ ، وهذا أبوكُ وعميرو ، كرهوا أن يشركَ المظهرَ مضمراً
 داخلاً فيما قبله (١) ؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتُ أنَّها (٢) لا يُستكَمُّ
 بها إلاَّ معتمِدةً على ما قبلها ، وأنَّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم
 بمنزلة التنوين ، فلما ضُغفتُ عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسمَ ، ولم يجز أيضاً
 أن يتبعوها إياه وإن وصفوا (٣) ؛ لا يحسن لك أن تقول مررتُ بك أنتَ
 وزيدٍ كما جاز فيما أضمرت في الفعل [نحو فت أنتَ وزيدٌ] ، لأنَّ ذلك وإن
 كان قد أنزل منزلة آخر الفعل (٤) ، فليس من الفعل ولا من تمامه ، وهما حرفان
 يستغنى كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبنيِّ عليه ، وهذا يكون من تمام
 الاسم ، وهو بدلٌ من الزيادة التي في الاسم ، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثلُ
 حاله منفرداً (٥) ، لا يستغنى به ، ولسكتهم يقولون : مررتُ بكمُ أجمعين ، لأنَّ
 أجمعين لا يكون إلاَّ وصفاً .

و [يقولون] : مررتُ بهم كلِّهم ؛ لأنَّ أحد وجهيها مثلُ أجمعين .
 وتقولُ أيضاً : مررتُ بك نفسك ، ، لما أجزتُ فيها ما يجوز (٦)

(١) السيرافي : احتج أبو عثمان المازني لذلك بأن قال : لما كان المضمَر
 المجرور لا يعطف على الظاهر إلاَّ بإعادة الحافض ، كقولك مررتُ بزيد وبك ،
 كذلك تقول مررتُ بك وبزيد ، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه . وشيعة
 أبو العباس المبرد في ذلك .

(٢) في الأصل : « أنه » .

(٣) ط : « وإن وصفوه » .

(٤) في الأصل و ب : « منزلة آخر الفعل » .

(٥) ط : « كحاله إذا كان منفرداً » .

(٦) في الأصل : « أجزت » .

فِي فَعَلْتُمْ مِمَّا يَكُونُ مَعطُوفًا عَلَى الْأَسْمَاءِ (١) اِحْتَمَلَتْ هَذَا ؛ إِذْ كَانَتْ لَا تَعْمُرُ
عِلْمَةَ الْإِضْمَارِ هَاهُنَا مَا عَمِلَ فِيهَا ، فَضَارَعَتْ هَاهُنَا مَا يَنْتَسِبُ ، فَجَازَ
هَذَا فِيهَا .

وَأَمَّا فِي الْإِشْرَاكِ فَلَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ [الْإِشْرَاكُ] فِي فَعَلْتَ وَفَعَلْتُمْ
إِلَّا بِأَنْتَ وَأَنْتُمْ . وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ [وَتَفْصِيلُهُ عَنِ الْعَرَبِ .

وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ،
إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ] .

وَجَازَقَتْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَلَمْ يَجْزِ مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ
يَسْتَعْنَى بِالْفَاعِلِ ، وَالْمُضَافُ لَا يَسْتَعْنَى بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ .
وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ . قَالَ (٢) :

أَبْكَ أَيْهَ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ (٣)

(١) ط : « الاسم » .

(٢) المعاني الكبير ٨٣٢ واللسان (أوب ٢١٥) .

(٣) يُقَالُ لِمَنْ تَصَحَّحَهُ وَلَا يَقْبَلُ ، ثُمَّ يَقَعُ فِيهَا حَذْرَتَهُ مِنْهُ : أَبْكَ ، أَيْ
وَيْلَكَ . وَأَصْلُ التَّأْيِيهِ دَعَاءُ الْإِبْلِ ، وَيُقَالُ أَيَّهْتَ بِفُلَانٍ تَأْيِيهَا ، إِذَا دَعَوْتَهُ وَنَادَيْتَهُ
كَأَنَّكَ قَلْتَ لَهُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ . وَالْمُصَدَّرُ : الشَّدِيدُ الصَّدْرُ . وَالجِلَّةُ : الْمَسَانِ ،
وَحَدَّهَا جَلِيلٌ . وَالجَابُ : الْغَلِيظُ . وَالْحَشُورُ : الْمُنْتَفِخُ الْجَنْبِينِ . شَبَّهَ نَفْسَهُ بِهِ
الصَّلَابَةُ وَالشَّدَّةُ .

وَالشَّاهِدُ عَطْفُ « مُصَدَّرٍ » عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ فِي « بِي » دُونَ إِعَادَةِ
الْجَارِ ، وَهُوَ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَةِ .

وَجَاءَ بَعْدَ هَذَا الرَّجْزِ فِي كُلِّ مِنَ الْأَصْلِ وَبِ : « هَذَا الْبَيْتَانِ مِنَ الرَّجْزِ
لَمْ يَقْرَأْهُمَا أَبُو عَثْمَانَ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَهِيَ فِي الْكِتَابِ » . وَلَمْ يَرِدْ هَذَا
فِي أَصُولِ ط .

وقال الآخر (١) :

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا فَاذْهَبْ فابكِ وَالْأَيَّامَ مِنْ عَجَبِ (٢)

هذا باب مالا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجر

وذلك الكاف في أنت كزيد ، وحيّ ، ومذ .

وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلى وشبهى عنه فأسقطوه .

واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم : رأيتهم حتى ذاك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذاك ، وبالإضمار في إلى إذا قال دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كي وكه .

واستغنوا عن الإضمار في مذ بقولهم : مذ ذاك ؛ لأن ذاك اسم مبهم ، وإنما يذكر

(١) البيت من الحسين . وانظر الإنصاف ٤٦٤ وابن يعين ٣ : ٧٨ ، ٧٩ والكمال ٤٥١ والخزانة ٢ : ٣٣٨ والعينى ٤ : ١٦٣ والممع ١ : ١٢٠ / ٢ : ١٣٩ والأشعري ٣ : ١١٥ .

(٢) قربت : أخذت وشرعت . يقول : إن هجاءك الناس وشتمهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه ، فلا تعجب إذا أخذت في هجائنا ، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر .

والشاهد فيه عطف « الأيام » على الضمير في « بك » بدون إعادة الخافض وبعد هذا البيت في كل من الأصل وب هذا التعليق في صلب الكتاب : « هذا البيت في كتاب سيويه : فاليوم قربت تهجونا . وقد سمعته من يرويه ، إلا أن أبا عثمان رآه في الكتاب ولا يدرى ما هو » .

حين يُظن أنه قد عرفت ما يعنى (١) . إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمرُوا
 في الكاف (٢) ، فيجرونها على القياس . قال العجاج (٣) :
 * وأمَّ أوَعَالٍ كَهَا أو أقرَبَا (٤) *

وقال [العجاج (٥)] :

فلا تَرَى بَعْلًا ولا حَلَالًا كَهُ ولا كَهَنٍ إلاَّ حَاطِلًا (٦)

(١) ط : « قد عرف ما يعنى » ، وتقرأ « عرف » بالبناء المفعول .

(٢) ط : « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر في الكاف » .

(٣) ط : « قال الشاعر العجاج » . وانظر ملحقات ديوانه ٧٤ وابن

يعيش ٨ : ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ والحزاة ٤ : ٢٧٧
 والأشموني ٢ : ٢٠٨ والتصريح ٢ : ٣ .

(٤) يذكر حمار وحش يسرع إلى ورود الماء ويقطع البلاد . وقوله :

* نحى الذنابات شمالا كتبنا *

وأم أو عال : هضبة في ديار بني تميم . وهى بالنصب عطف على الذنابات ،
 وبالرفع على الاستثاف ، وخبره « كهأ » أى مثل الذنابات في القرب منه ،
 أو أقرب إليه منها .

والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورة ، تشبيها لها بلفظ « مثل »
 لأنها في معناها .

(٥) وكذا نسب في الشنتمري وبعض المراجع ، والحق أنه لرؤية في ديوانه
 ١٢٨ من أرجوزة طويلة في ٢٦٧ سطرا ، يمدح بها سليمان بن على . وانظر
 الحزاة ٤ : ٢٧٤ والعينى ٣ : ٢٥٦ والممع ٢ : ٣ والأشموني ٢ : ٢٠٩
 والتصريح ٢ : ٤ .

(٦) يصف حماراً وأتمه . والبعل : الزوج . والحليلة : الزوجة . والحاطل
 والعاضل سواء ، وهو المانع من التزويج ؛ لأن الحمار يمنع أتمه من حمار آخر
 يريدهن . يعنى أن تلك الأتن جديرات بأن يتمتعن هذا العير .
 =

شبهوه بقوله لهُ ولهنَّ .

ولو اضطرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنتِ كي (١) . وكى خطأ ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء الإضافة .

هذا باب ما تكون فيه أنتَ وأنا ونحنُ

وهو وهي وهم وهن وأنتنَّ وهما وأنتما وأنتمُ وصفا

٣٩٣ اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضميرين (٢) ، وذلك قولك : مررتُ بك أنتَ ، ورأيتُك أنتَ ، وانطلقتُ أنتَ . وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلتُ مررتُ بزيدٍ الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلتُ مررتُ به نفسه وأتاني هو نفسه ، ورأيتُهُ هو نفسه . وإنما تريد بهنَّ ما تريد بالنفس إذا قلتُ : مررتُ به هو هو ، ومررتُ به نفسه ولست تريد (٣) أن تحلِّيه بصفة ولا قرابةٍ كأخيك ، ولكنَّ النحويين صاروا عندهم صفةً لأنَّ حاله كحال الموصوف (٤) كما أنَّ حال الطويل وأخيك (٥)

= والشاهد فيه قوله « كه » و « كهن » ، من دخول الكاف على الضمير ضرورة ، كسابقه .

(١) في الخزانة : أجاز سيبويه وأصحابه أنتِ كي وأنا كك ، وضعفه الكسائي والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب . وقال الفراء : أنشدني بعض أصحابنا :

* وإذا الحرب شممت لم تكن كي *

(٢) ط : « وصفاً للمضمير المجرور والمنصوب والمرفوع » .

(٣) ط : « وليس تريد » .

(٤) ط : « كحال الوصف والموصوف » .

(٥) ط : « كما كان أخوك والطويل » .

في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء ، لأنه يلحقها ما يلحق الموصوف من الإعراب .

واعلم أنّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر ، كراهية أن يصفوا المظهرَ بالمضمر ، كما كرهوا أن يكون أجمعونَ ونفسُهُ معطوفاً على النكرة في قولهم (١) : مررتُ برجلٍ نفسه ومررتُ بقومٍ أجمعين (٢) .

فإن أردت أن تجعل مضمرًا بدلاً من مضمرٍ قلت : رأيتُك إياك ، ورأيتُهُ إياه . فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت : فعلتَ أنتَ ، وفعلَ هو . فأنتَ وهوَ وأخواتهما نظائرُ إياه في النصب (٣) .

واعلم أنّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر ، وليس بمنزله في أن يكون وصفاً له ؛ لأنّ الوصف تابعٌ للاسم مثلُ قولك : رأيتُ عبدَ الله أبا زيدٍ . فأما البدل فنفرِدُ كأنك قلت : زيدا رأيتُ أو رأيتُ زيدا ثم قلت إياه رأيتُ . وكذلك أنتَ وهوَ وأخواتهما في الرفع .

(١) في الأصل : « على نكرة » ، وفي ط : « في قوله » .

(٢) السيرافي : إن اعترض معترض عليه فقال : وما تكره من هذا ، ومن كلامهم وصف المضمر بالمظهر في قولك : قتم أجمعون ، ومررت بكم كلكم ورأيتة نفسه ، فما بين المظهر والمضمر تباين يوجب ألا يؤكد أحدهما بالآخر . فالجواب عن ذلك أن المضمر لا يوصف بما يعرفه ، وإنما يوصف بما يؤكد عمومه أو يؤكد عينه ونفسه . والظاهر يشارك المضمر في التوكيد بالعموم وبالنفس . . ويختص الظاهر بالصفة التي هي تحلية عند التباسه بظاهر آخر مثله ، نحو مررت بزید البراز والطويل وما أشبهه . وفي شرط الصفات ألا تكون الصفة أعرف من الموصوف ، فلما كان المضمر أعرف من الظاهر لم يجعل توكيداً للظاهر ؛ لأن التوكيد كالصفة .

(٣) ط : « نظيرة إيا في النصب » .

واعلم أنه قبيح أن تقول مررتُ به وبزيدٍ هما ، كما قبيح أن تصف المظهرَ
والمضمرَ بما لا يكون إلا وصفاً للمظهر^(١) . ألا ترى أنه قبيح أن تقول : مررتُ
بزيدٍ وبه الظرفين^(٢) . [وإن أراد البدل قال : مررتُ به وبزيدٍ بهما ؛ لا بدُّ
من الباء الثانية في البدل] .

هذا بابٌ من البدل أيضاً

وذلك قولك : رأيتُهُ إياه نفسه ، وضربتُهُ إياه قائماً .

وليس هذا بمنزلة قولك : أظنُّهُ هو خيراً منك ، من قبيل أن هذا موضعُ
فصل ، والمضمرُ والمظهرُ في الفصل سواء . ألا ترى أنك تقول رأيتُ زيداً
هو خيراً منك ، وقال الله عز وجل : « وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ
إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ »^(٣) . وإنما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء
بعدها بمنزلة لها في الابتداء . فأما ضربتُ وقتلتُ ونحوهما فإن الأسماء بعدها
بمنزلة المبني على المبتدأ ، وإنما تذكر قائماً بعد ما يستغنى الكلام ويكتفى ،
وينتصب على أنه حالٌ ، فصار هذا كقولك : رأيتُهُ إياه يوم الجمعة . فأما
نفسه حين قلت : رأيتُهُ إياه نفسه ، فوصفُ بمنزلة هو ، وإياه بدلٌ ، وإنما
ذكرتهما توكيدها ، كقوله جل ذكره : « فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ
أَجْمَعُونَ »^(٤) ؛ إلا أن إياه بدلٌ والنفس وصفٌ ، كأنك قلت : رأيتُ الرجلَ
زيداً نفسه ، وزيدٌ بدلٌ ونفسه على الاسم . وإنما ذكرتُ هذا للتشليل . وإنما

(١) ط : « كما قبيح أن تشترك المظهر والمضمر فيما يكون وصفاً للمظهر » .

(٢) ط : « الطويلين » .

(٣) الآية ٦ من سورة سبأ .

(٤) الآية ٣٠ من الحجر ، ٧٣ من ص .

كان الفصل في أَظُنُّ ونحوها (١) لأنه موضعٌ يلزم فيه الخبرُ ، وهو ألزم له من التوكيد ؛ لأنه لا يجزئ منه بدءاً . وإنما فصل لأنك إذا قلت كان زيدٌ الظريفُ ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتاً لزيد ، فإذا جئتَ بهوً أعلمت أنها متضمنةٌ للخبر . وإنما فصل لما لا بدُّ له منه ، ونفسه يجزئ من إِيَاءٍ ، كما تجزئ منه الصفة (٢) ؛ لأنك جئتَ بها توكيداً وتوضيحاً ، فصارت كالصفة (٣) .

ويدلُّك على بعده أنك لا تقول إنك أنت إِيَاك خيرٌ منه . فإن قلتُ أَظُنُّه خيراً منه ، جاز أن تقول إِيَاءه ؛ لأنَّ هذا ليس موضعَ فصلٍ ، واستغنى الكلامُ ، فصار كقولك (٤) : ضربته [إِيَاءه] .

وكان الخليل يقول : هي عربيَّةٌ : إنك إِيَاك خيرٌ منه . فإذا قلتُ إنك فيها [إِيَاك] ، فهو مثلُ أَظُنُّه خيراً منه ، يجوز أن تقول : إِيَاك .

ونظير إِيَاءٍ في الرفع أنتَ وأخوانها .

(١) ط : « كان البدل بعيداً في أَظُنُّ ونحوها » .

(٢) بعده في الأصل و ب : « يعني كما تجزئ أنت التي للصفة من أنت التي للفصل » .

(٣) السيرافي ما ملخصه : يريد أنا إذا قلنا رأيتك نفسك أو رأيتك نفسه ، أجزاء نفسك عن إِيَاك ، ويكون معنى رأيتك نفسك كعنى رأيتك إِيَاك ؛ كأن أنت إذا قلت رأيتك أنت أجزاء عن أن تقول : رأيتك إِيَاك ، لأنهما جميعاً للتوكيد . غير أن النفس يجوز أن يؤتى بها مع الضمير الذي للتوكيد ، فيكون توكيدان . ولا يجوز أن يؤتى بضميرين متوالين للتوكيد ؛ لا تقول : رأيتك أنت إِيَاك .

(٤) ط : « كأنه قال » .

واعلم أنها في الفعل أقوى منها^(١) في إن وأخواتها . ويدلك على أن الفصل كالصفة ، أنه لا يستقيم أظنه هو إياه خيراً منك إذا كان أحدهما لم يكن الآخر^(٢) ، لأن أحدهما يجزئ من الآخر ؛ لأن الفصل هو كالصفة ، والصفة كالفصل .

وكذلك أظنه إياه هو خيراً منه ؛ لأن الفصل يجزئ من التوكيد ، والتوكيد منه .

هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً

اعلم أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل ، ولا يكنّ^(٣) كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء . فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء ، إعلماً بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقّعه منه ، مما لا بدّ له من أن يدكره للمحدث ؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبدئه لما بعده ، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بدّ منه ، وإلا فسد الكلام ولم يسع لك ، فكأنّه ذكر هو ليستدلّ المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرج منه مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه . هذا تفسير الخليل رحمه الله .

(١) ط : « أنه في الفعل أقوى منه » .

(٢) ط : « فإذا ثبت أحدهما سقط الآخر » . وبدل الكلام التالي في كل من الأصل وب : « ولا يجوز أظنه هو هو أخاك إذا جمعت إحداهما صفة والأخرى فصلاً ؛ لأن كل واحدة منهما تجزئ من أختها » .

(٣) ط : « ولا تكون » .

وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب ، فأجره كما أجره . فن تلك الأفعال : حَسِبْتُ وَخَلْتُ وَظَنَنْتُ وَرَأَيْتُ إِذَا لم ترد رؤية العين ؛ وَوَجِدْتُ إِذَا لم ترد وَجِدَانَ الضَّالَّةَ ، وَأَرَى ، وَجَعَلْتُ إِذَا لم ترد أَنْ تَجْعَلَهَا بمنزلة عملت (١) ولكن تَجْعَلَهَا بمنزلة صيرته خيراً منك ، وَكَانَ وَلَيْسَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى .

ويدللك على أن أَصْبَحَ وَأَمْسَى كذلك ، أَنَّكَ تقول أَصْبَحَ أَبَاكَ ، وَأَمْسَى أَخَاكَ ، فلو كانتا بمنزلة جاء وَرَكِبَ ، لَقُبِحَ أَنْ تقول أَصْبَحَ الْعَاقِلَ وَأَمْسَى الظَّرِيفَ ، كما يَقْبِحُ ذَلِكَ فِي جَاءَ وَرَكِبَ وَنَجَّوْهُمَا . فما (٢) يدللك على أَنَّهُمَا بمنزلة ظَنَنْتُ أَنَّهُ يُدْكَرُ بَعْدَ الْأَسْمِ فِيهِمَا مَا يُدْكَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ .

واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُدْكَرَ ، وذلك قولك : حَسِبْتُ زَيْدًا هُوَ خَيْرًا مِنْكَ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ الظَّرِيفَ ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ » (٣) .

وقد زعم ناس أن هُوَ هَاهُنَا صِفَةٌ ، فَكَيْفَ يَكُونُ صِفَةً وَلَيْسَ مِنَ الدُّنْيَا عَرَبِيٌّ يُجْعَلُهَا هَاهُنَا صِفَةً لِلْمُظْهَرِ (٤) . ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه ، فهو هَاهُنَا مُسْتَكْرَهَةٌ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا الْعَرَبُ (٥) لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِهَا عِنْدَهُمْ . وَيَدْخُلُ عَلَيْهِمْ : إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ الظَّرِيفَ ، وَإِنْ كُنَّا

(١) ط : « عملته » .

(٢) في الأصل ، وب : « وإنما » .

(٣) انظر ما سبق في ص ٣٨٥ — ٣٨٦ .

(٤) ط : « وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر » .

(٥) ط « لا يتكلم بها العرب » .

لنَحْنُ الصَّالِحِينَ . فالعربُ تَنْصَبُ هذا والنحويونُ أجمعون . [ولو كان صفةً لم يجز أن يدخل عليه اللامُ ؛ لأنَّك لا تُدخِلُها في ذا الموضع على الصفة فتقول : إن كان زيدٌ للظريفُ عاقلاً] . ولا يكونُ هوَ ولا نحنُ ها هنا صفةً وفيهما اللامُ .

ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ (١) » ، كأنه قال : ولا يحسبنَّ الذين يبخلون البُخْلَ [هو] خيراً لهم . ولم يذكر البخلَ اجترأء بعلم المخاطب بأنه البخل ، لذكره يَبْخُلُونَ (٢) .

ومثل ذلك قول العرب : « مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ » ، يريد كان الكذبُ شرًّا له ، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذبُ (٣) ، لقوله كَذَبَ في أوَّل حديثه ؛ فصار هوَ وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًّا ، في أنها لا تفسِّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر .

(١) الآية ١٨٠ من آل عمران . وقرأ حمزة فقط : « ولا تحسبن » بالياء . تفسير أبي حيان ٣ : ١٢٨ .

(٢) السيراني : يقرأ بالياء والياء . فمن قرأ بالياء فتقديره : ولا تحسبن بخل الذين يبخلون ، حذف البخل وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو الذين ، كما قال : واسأل القرية ، ومعناه أهل القرية . ومن قرأ بالياء فتقديره : ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيراً لهم . وفي هذه القراءة استشهاد سيويوه ، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو ، وذلك أن الذي يقرأ بالياء يضم البخل قبل أن يجرى لفظ يدل عليه ، والذي يقرأ بالياء يضم البخل بعد ما ذكر يبخلون .

(٣) في الأصل و ب : « لا تقول كان الكذب استغناء ؛ فإن المخاطب قد علم أنه الكذب » .

واعلم أنها تكون في إن وإخواتها فصلاً وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوعٌ، لأنه مرفوعٌ قبل أن تذكر الفصل.

واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفةً أو ما شبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيداً وعمراً نحو خير منك ومثلك، وأفضل منك وشرّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل الأً وقبلها معرفة [أو ما ضارعها]، كذلك لا يكون ما بعدها الأ معرفة أو ما ضارعها. لو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام (١).

وأما قوله عزّ وجلّ: «إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا» (٢) فقد تكون أنا فصلاً وصفةً، وكذلك «وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا» (٣).

وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هوَ وإخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ (٤) وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول (٥): «أظنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه»، [ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه]. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول: «أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك». وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها (٦):

(١) في الأصل و ب: «لم تدخله الألف واللام».

(٢) الآية ٣٩ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٤) ط: «في هذا الباب اسماً مبتدأ».

(٥) ط: «فكأنه يقول».

(٦) هذا ما في ب. وفي الأصل: «وحدثنا عيسى أن ناساً يقرءون».

وفي ط: «وناس كثير من العرب يقولون».

« وَمَا ظَلَمْنَاكُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ (١) ». وقال الشاعر ، قيس بن ذريح (٢) :

تَبَكِّيَ عَلَى لُبِّي وَأَنْتَ تَرَكَتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ (٣)

وكان أبو عمرو يقول : إن كان لهو العاقل .

٣٩٦

وأما قولهم (٤) : « كلُّ مولود يُولدُ على الفِطْرَةِ ، حتَّى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه » ، ففيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان والنصب وجه واحد (٥) .

فأحد وجهي الرفع (٦) أن يكون المولود مضمراً في يَكُونُ ، والأبوان مبتدآن (٧) ، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما ، كأنه قال : حتَّى يكون المولود أبواه

(١) الآية ٧٦ من الزخرف . و « الظالمون » قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين . تفسير أبي حيان ٨ : ٢٧ .

(٢) ابن يعيش ٣ : ١١٢ وتفسير أبي حيان ٨ : ٢٧ واللسان (ملا ١٦١) .

(٣) يذكر تتبع نفسه للبي بعد طلاقها . والملا : ما اتسع من الأرض .

أى كنت أكثر قدرة عليها وأنت مقيم معها بالملا قبل طلاقها . يأسى على ما كان منه في ذلك .

والشاهد فيه استعمال « أنت » هنا مبتدأ ورفع « أقدر » على الخبر . ولو كانت القوافي منصوبة لنصب أقدر وجعل « أنت » فصلاً .

(٤) هذا حديث رواه البخارى فى كتاب الجنائز وكتاب القدر ، وكذا

رواه مسلم فى كتاب القدر . انظر الألف المختارة ١ : ١٣٨ الحديث ٩٦ .

(٥) ط : « فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد » .

(٦) ذكر السيرافى وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون فى يكون ضمير الشأن ،

وما بعده مبتدأ وخبر مفسر له .

(٧) ط : « والوالدان مبتدآن » .

اللَّذان يهودانه وينصّرانه . ومن ذلك قول الشاعر ، رجل من بني عَبَس (١) :
 إِذَا مَا الْمَرْءُ كَانَ أَبُوهُ عَبَسٌ فَحَسْبُكَ مَا تَرِيدُ إِلَى السَّكَّامِ (٢)
 وَقَالَ آخَرَ :

مَتَى مَا يُفِدُ كَسْبًا يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يَوْمٍ وَمَا أَكَلُ (٣)
 وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنْ تَعْمَلَ يَكُونُ فِي الْأَبْوِينَ ، وَيَكُونُ هُمَا مُبْتَدَأً [وَمَا بَعْدَهُ
 خَبْرًا لَهُ] .

وَالنَّصْبُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ هُمَا فَصْلًا .

وَإِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَكُنْتَ أَنَا يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مِنْكَ (٤)
 فَلَيْسَ إِلَّا الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَفْصِلُ بِالَّذِي تَعْنَى بِهِ الْأَوَّلَ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ الْفَصْلِ
 هُوَ الْأَوَّلُ وَكَانَ خَبْرَهُ ، وَلَا يَكُونُ الْفَصْلُ مَا تَعْنَى بِهِ غَيْرَهُ (٥) . أَلَا تَرَى أَنَّكَ

(١) ط ، ب : « من عبس » . وانظر اللسان (نصر ٦٨ ، منى ١٦٢) .

(٢) في الأصل فقط : « من الكلام » ، وأثبت ما في ط ، ب واللسان .

نسب البلاغة والفصاحة إلى عبس لأنه منهم ، وهم عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان . قال الشنتمري : « وإلى هنا بمعنى من ، وفيها بعد لأنها ضدها . والأجود أن يريد فحسبك ما تريد من الشرف إلى الكلام أي مع الكلام » .

(٣) البيت من الحمسين ، ولم أجد له مرجعا ، ولم يورده الشنتمري ،

كما أنه ساقط من ب وبعض اصول ط .

والشاهد فيه إضمار اسم « يكن » . والتقدير : يكن هو كل كسبه له مطعم

ومأكل من صدر يومه ، أي أوله .

(٤) ط : « أو كنت يومئذ أنا خير منك » .

(٥) ط : « بما تعنى به غيره » .

لو أخرجت أنتَ لاستحجال الكلامَ وتغيّر المعنى ، وإذا أخرجت هُوَ من قولك كان زيدٌ هو خيراً منك لم يفسد المعنى .

وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت : هذا عبدُ الله هو خيرٌ منك ، وضربتُ عبدَ الله هو قائمٌ^(١) ، وما شأنُ عبد الله هو خيرٌ منك ، فلا تكون هُوَ وأخواتها فصلاً فيها [وفي أشباهها ها هنا] ؛ لأن ما بعد الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ ، وإنما ينتصب على أنه حالٌ كما انتصب قائمٌ في قولك : انظرْ إليه قائماً . ألا ترى أنك لا تقول هذا زيدٌ هو القائمُ ، ولا ما شأنك أنت الظريفُ . أولاً ترى أن هذا بمنزلة راكبٍ في قولك مرٌّ [زيدٌ] راكباً .

فليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أن يكون هُوَ وأخواتها فصلاً ؛ لأن ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركه الكلامَ ، فيكون دليلاً على أنه فيما تكلمه به ، وإنما يكون هُوَ فصلاً في هذه الحال .

هذا بابٌ لا تكون هُوَ وأخواتها [فيه] فصلاً

ولكن يكن^(٢) بمنزلة اسم مبتدأ . وذلك قولك : ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك ، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك ، وما إخالُ رجلاً هو أكرمُ

(١) هذا ما في ط . وفي الأصل وب : « وأما هذا عبد الله هو خير منك » فقط . وقال السيرافي تعليقا : سيويوه وأصحابه لا يجيزون فيه النصب إذا أدخلت هو ، لأن نصبه على الحال ، تمام الكلام قبله . وأجاز الكسائي فيه النصب ، وأجرى هذا مجرى كان ، وعبد الله مرتفع بهذا . والاعتماد في الإخبار على الاسم المنسوب ، وخرج عليه قراءة : هؤلاء بقاى من أظهر لكم ، أى بالنصب . (يعنى فى الطهر) .

(٢) ط : « ولكن تكون » .

منك^(١) . لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة ، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة^(٢) ، فاستقبحوا^(٣) أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة ، فلم تصر فصلاً إلا للمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا للمعرفة .

وأما أهل المدينة فيُنزلون سُورَها هنا بمنزلة بين المرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع^(٤) . فزعم يونس أن أبا عمرو رآه كُفناً ، وقال : احتبى

(١) في الأصل و ب : « ما أظن أحداً هو خير منك ، وما أجعل أحداً هو أفضل منك » .

(٢) في الأصل : « لا يكرر على نكرة » ، وفي ب : « لا يكون على نكرة » .

(٣) في الأصل و ب : « فاستقلوا » .

(٤) في الأصل و ب : « بمنزلتها في المعرفة في كان وأخواتها » . والذي في السيراني : « وأما أهل المدينة فينزلون هوها هنا بمنزلتها في المعرفة في كان ونحوه » . وقال السيراني أيضاً ما ملخصه :

هذا الكلام إذا حمل على ظاهره غلط وسهو ، لأن أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حكى عنهم هؤلاء بناتى هن أطهر لكم (أى بالنصب) ، وهؤلاء بناتى جميعا معرفتان ، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل . والذي أنكر سيويه أن يجعل ما أظن أحداً هو خيراً منك ، فصلاً . وليس هذا مما حكى عن أهل المدينة . والذي يصحح به كلام سيويه أن يقال : هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد .

قلت : والذين رويت عنهم قراءة « أطهر » بالنصب هم الحسن ، وزيد بن علي ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان السدي . والحسن مولى الأنصار مدني ، وزيد بن علي بن الحسين مدني ، وعيسى بن عمر ثقفى ، وسعيد بن جبير من أزد قريش ، أما محمد بن مروان فكوفي .

ابنُ مروان في ذمه في اللحن^(١) . يقول : لحنَ ، وهو رجل من أهل المدينة ، كما تقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ : « هؤلاء بناتى هنَّ أطهرَ لكم^(٢) » ، فنصب .

وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيمُ جعلهم هوَ فصلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة « ما » إذا كانت ما لغوا ، لأن هوَ بمنزلة أبوه ، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليسَ ، وإثما قياسها أن تكون بمنزلة كَأَثَمًا وإِثْمًا . ومما يقوى ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول : « رجلٌ خيرٌ منك^(٣) » . ويقول : لا يستقيم أظن رجلا خيرا منك ، فإن قلت : لا أظن رجلاً خيراً منك فحيدٌ بالغ . ولا تقول : أظنُّ رجلاً خيراً منك ، حتى تنفى وتجمله بمنزلة أحد ، فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء ، لم يجر في النفي^(٤) مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجرى مجراه من الواجب ، فهذا مما يقوى ترك الفصل .

(١) ط : « في هذه في اللحن » . وانظر مجالس نعلب ٤٢٧ وتفسير أبي حيان ٥ : ٢٤٧ . وقال أبو حيان : « ورويت هذه القراءة عن مروان ابن الحكم » .

والكلام بعده ساقط من ط .

(٢) الآية ٧٨ من سورة هود .

(٣) الكلام بعده إلى كلمة « ولا تقول » ساقط من ط ثابت في الأصل ، ب .

(٤) ط : « في النكرة » .

هذا باب أي

اعلم أن أيًا مضافًا وغير مضاف بمنزلة مَنْ . ألا ترى أنك تقول : أيُّ أفضلُ ، وأيُّ القومِ أفضلُ . فصار المضافُ وغيرُ المضافِ يجران مجرى مَنْ ، كما أن زيدا وزيدا منسأة يجران مجرى عمرو ، فحالُ المضافِ في الإعرابِ والحسنِ والتبجحِ كحالِ المفردِ . قال الله عزَّ وجلَّ : « أَيُّ مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (١) » ؛ فحسُنُ كحسنة مضافا .

وتقول : أيُّها تشاء لك ، فتشأه صلةٌ لأيهما حتى كمل اسمها ، ثم بنيت لك . ^٢ على أيها ، كأنك قلت : الذي تشاء لك (٢) . وإن أضمرت الفاء جاز وجزمت تشأ ، ونصبت أيها . وإن أدخلت الفاء قلت : أيُّها تشأ فلك ؛ لأنك إذا جازيت لم يكن الفعلُ وصلا (٣) ، وصار بمنزلته في الاستفهام إذا قلت أيُّها تشاء ؟ وكذلك « مَنْ » تجرى مجرى أيٍّ في الذي ذكرنا وتقع موقعه . وسألتُ الخليل رحمة الله عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضلُ ؟ فقال : القياسُ النصب ، كما تقول : اضرب الذي أفضلُ ، لأن أيًّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، [كما أن مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي] .

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٢) ما بعده إلى « ونصبت أيها » ساقط من ط ثابت في بعض أصولها . وقال السيرافي تعليقا : فقال الراد : إضمار الفاء إنما يجوز في الشعر . قال أبو سعيد : وليس كذلك ، إنما أراد : إذا أضمرت في الموضع الذي يجوز إضماره ، على ما ستقف عليه في باب المجازاة ، وكان حكمه أن تنصب أيها بفعل الشرط وتجزم فعل الشرط .

(٣) ط : « فان أدخلت الفاء جزمت فقلت : أيُّها تشأ فلك ؛ من قبل أنك إذا جازيت لم يكن الفعلُ وصلا » .

وحدثنا هارون^(١) أن ناساً، وهم الكوفيون^(٢) يقرءونها: «مَنْ لَنْتَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْمَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا»، وهي لغة جيّدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: أمرز على أَيْمهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تُنزل أياً ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام.

وزعم الخليل أن أَيْمهم إنما وقع في اضرب أَيْمهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أَيْمهم أفضل، وشبهه بقول الأخطل^(٣): ٣٩٧
ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرج ولا محروم^(٤)

(١) هو هارون بن موسى القارىء الأعور النحوى صاحب القرآن والعربية، كان يهودياً فأسلم، وروى له البخارى ومسلم. توفى في حدود السبعين ومائة. إنباه الرواة ٣: ٣٦١.

وانظر ما سبق في تقديم الجزء الأول من سيبويه ص ١٣.

(٢) ط: «وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرءونها». والكوفيون هم عاصم، وحمزة، والكسائى.

(٣) ديوانه ٨٤ وابن الشجرى ٧: ٢٩٧ وابن يعيش ٣: ١٤٦ / ٧: ٨٧ والإيناف ٧١٠ والخزانة ٢: ٥٥٣ ط: «بقوله» فقط. ولم يعرض له الشنتمرى بنسبة أو شرح في الشواهد المطبوعة، لكن صاحب الخزانة أثبت شرحه، وهذا دليل على نقص النسخة التي نشرت على هامش طبعة بولاق من سيبويه.

(٤) آيت بمعنى أصير؛ ويروى: «ولقد أكون»، والفتاة: الجارية الشابة. بمنزل: بمنزلة موموقة. يريد أنه كان في شبابه محبوباً عند الفتيات. وآيت الثانية بمعنى السهر ليلاً. والحرج: الآثم، أو هو المضيق عليه.

والشاهد فيه رفع حرج ومحروم، وكان وجه الكلام نصبهما على الحال. ووجه الرفع عند الخليل أن يحمل على الحكاية بتقدير فأيت كالذى يقال له لا حرج =

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهدُ إنك لرسولُ الله .

واضرب معلقة^(١) . وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، و [بمنزلة] الفتحة في الآن [حين قالوا من الآن إلى غد] ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء جبيثاً لم تجبى أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً . وذلك أنه لا يكاد عربيٌ يقول : الذي أفضلُ فاضرب ، واضرب من أفضل ، حتى يدخل هو^(٢) . ولا يقول : هات ما أحسن حتى يقول ما هو أحسن . فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تستعمل كما يستعمل^(٣) خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً . كما أن قولك : يا الله حين خالف^(٤) سائر ما فيه الألف واللام لم يحدفوا ألفه ، وكما أن ليس لما خالفت [سائر الفعل] ولم تصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال .

وجاز إسقاط هو في أيهم كما كان : لا عليك^(٥) ، تخفيفاً ، ولم يجوز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً .

= ولا محروم . ولا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ كما لا يجوز كان زيد لا قائم ولا قاعد على تقدير لا هو قائم ولا هو قاعد ؛ لأنه ليس موضع تبعيض ولا قطع فلذلك حمل على الحكاية .

(١) بعده في الأصل فقط : « يعني بقوله معلقة ، أي تعلقها فلا تعملها في شيء ، وتجعل أيهم أفضل على الاستفهام » .

(٢) ط : « واضرب الذي أفضل حتى يقول هو » .

(٣) ط : « استعمل » .

(٤) ط : « لما خالفت » .

(٥) ط : « وجاز سقوط هو في أيهم كما قال لا عليك » .

وأما الذين نصبوا ففاسوه وقالوا : هو بمنزلة قولنا اضرب الذين أفضل ،
إذا أثرنا أن نتكلم به (١) . وهذا لا يرفعه أحد .

ومن قال : أمرز على أيهم أفضل قال : أمرز بأيهم أفضل ، وهما سواء (٢) .
فإذا جاء أيهم مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر (٣) رجع إلى الأصل

و [إلى] القياس ، كما ردوا ما زيد إلا منطلق إلى الأصل [وإلى القياس] .

وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في
اضطرار . ولو ساغ هذا في الأسماء (٤) لجاز أن تقول : اضرب الفاسق الخبيث
[تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث] .

وأما قول يونس فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق (٥) . وسترى بيان ذلك
في باب إن وأن إن شاء الله .

ومن قولها : اضرب أي أفضل . وأما غيرها فيقول : اضرب أيأ أفضل .
ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلم في ذلك المضاف
إلى قول العرب ذلك (٦) ، يعني أيهم ، وأجروا أيأ على القياس .

(١) يقال أثر أن يفعل كذا أثراً ، وأثر إثارة ، أي فضّل وقدم .

(٢) ط : « وهما سواء » . السيرافي : كأنه قد سمع على أيهم أفضل أكثر
من بأيهم ، أو المسموع هو على أيهم ، ويكون بأيهم قياساً عليه ، لأنه
لا فرق بينهما .

(٣) ط : « ويكثر » .

(٤) في الأصل و ب : « ولو اتسع هذا » فقط .

(٥) ط : « فلا يشبهه أشهد إنك لزيد » .

(٦) ط : « ويسلم ذلك الضمة في المضافة لقول العرب ذلك » ، و « يعني

أيهم » ساقطة من ط .

ولو قالت العربُ اضربُ أَيْ أَفْضَلُ لِقَلَّتْهُ ، ولم يكنْ بُدُّ من متابعتهم .
ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذِّ المنكر في القياس ، كما أنك لا تقيس
على أمس أمسك ، ولا على أقولُ أيقولُ ، ولا سائرَ أمثلةِ القول ، ولا على الآنَ
آنك . وأشباه هذا كثيرٌ .

ولو جعلوا أياً في الانفراد بمنزلة مضافاً لكانوا خلقاءً إن كان بمنزلة
الذي معرفةً أن لا ينون ؛ [لأن كلَّ اسم ليس يتمكنُ لا يدخله التنوينُ
في المعرفة ويدخله في النكرة] . وسترى بيان ذلك فيما ينصرف ولا ينصرف
إن شاء الله .

وسألته رحمه الله عن أبي وأبيك كان شراً فأخزاه الله ؟ فقال : هذا
كقولك : أخزى الله الكاذبَ مني ومنك ، إنما يريد مناً . وكقولك :
هو بيني وبينك ، تريد هو بيننا . فإنما أراد أننا كان شراً ، إلا أنهم لم يشتركا
في أيٍّ ولكنه أخلصه^(١) لكلِّ واحدٍ منهما . وقال الشاعر ، العباس
ابن مرداس^(٢) :

فأيُّ ما وأبيك كان شراً فسيقَ إلى المقامةِ لا يراها^(٣)

(١) في الأصل وب : « ولكنهما أخلصاه » ، والمراد أن المتكلم قد
أخلص لفظ « أي » .

(٢) ط : « وقال الشاعر العباس بن مرداس » . وانظر ابن يعيش
٣ : ١٣١ والحزاة ٢ : ٢٣٠ واللسان (أيا ٥٩) .

(٣) المقامة ، بالضم : المجلس وجماعة الناس ، والمراد أعماه الله حتى صار
يقاد إلى مجلسه . وفي الأصل : « إلى الرمية » وفي ب : « إلى الرخية » !
ورواه الشنمري : « إلى المنية » . ويروى : « فقيد إلى المقامة » . وجيء
بالفاء لأنه دعاء ، فهو كالأمر في وجوب الفاء .

وقال خدّاشُ بنُ زُهَيْرٍ (١) :

ولقد عكمتُ إذا الرجالُ تناهزوا أُبى وأبكمُ أعزُّ وأمنعُ (٢)

وقال خدّاشُ أيضاً (٣) :

فأبى وأبى ابنُ الحُصَيْنِ وَعِثْمَثٌ غداةَ التَّقِينَا كانَ عندكَ أعَدْرًا (٤)

هذا باب مجرى أيّ مضافاً على القياس

وذلك قولك : اضربُ أيّهم هو أفضلُ ، واضربُ أيّهم كانَ أفضلَ ، واضربُ أيّهم أبوه زيدٌ . جرى ذا على القياس لأن « الذى » يحسن ها هنا . ولو قلت : اضربُ أيّهم عاقلٌ رفعتُ ، لأن الذى عاقلٌ قبيحةٌ (٥) .

= والشاهد فيه أفراد « أى » لكل واحد من الاسمين وإخلاصهما له ، توكيداً . والمستعمل أضافتها إليهما معا ، فيقال « أينا » ، وما زائدة للتوكيد .

(١) ابن يعيش ٢ : ١٣٣ واللسان (نهز ٢٨٩) .

(٢) تناهزوا : افترض بعضهم بعضاً فى الحرب ، أى اتتهز كل منهم الفرصة من صاحبه فبادره . وفى الشنتمرى : « افترس » بالسين ، تحريف .

والشاهد فيه أفراد « أى » لكل من الاسمين ، كما سلف فى الشاهد السابق .

(٣) فى الأصل ، ب : « خدّاش بن زهير » .

(٤) فى الأصل و ب : « أبى » بالحرم . وفى الأصل : « وععب » ،

وفى ب : « وععبن » . وفى ط : « إذا ما التقينا » ، وما أثبت من الأصل و ب يطابق معظم أصول ط . وفى ط : « كان بالحلف أعدرا » ، وهى إحدى روايتى الشنتمرى . وفى ب : « كان عندك أعدرا » . والحلف : تعاقد القوم واصطلاحهم .

والشاهد فيه كاشاهد فيما قبله .

(٥) فى الأصل و ب : « قبيح » .

فإذا أدخلتَ هو^(١) نصبتَ لأنَّ الذي هو عاقلٌ حسنٌ . ألا ترى أنَّك^(٢) لو قلتَ : هذا الذي هو عاقلٌ ، كان حسناً .

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً . [وهذه قليلة] ، ومن تكلم بهذا^(٣) فقياسه اضرب أيهم قائلٌ لك شيئاً . قلتُ : أفيقال : ما أنا بالذي منطلقٌ ؟ فقال : لا . فقلتُ : فما بالُ المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه [إذا طال الكلام فهو أمثلٌ قليلاً ، وكان طوله عوضٌ من تركه هو . وقل من يتكلم بذلك .

هذا باب أيّ مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلاّ بصلة

فمن ذلك قولك : اضرب أيّ من رأيتَ أفضلُ . فمن كملَ اسماً برأيتَ فصار بمنزلة القوم ، فكأنك قلتَ : أيّ القوم أفضلُ ، وأيهم أفضلُ ، وكذلك أيّ الذين رأيتَ في الدار أفضلُ . وتقول : أيّ الذين رأيتَ في الدار أفضلُ ؟ لأنَّ رأيتَ من صلة الذين^(٤) ، وفيها متصله برأيتَ ، لأنك ذكرتَ موضع الرؤية ، فكأنك قلتَ أيضاً : أيّ القوم أفضلُ وأيهم أفضلُ ؛ لأنَّ فيها لم تغَيّر الكلام^(٥) عن حاله . كما أنَّك إذا قلتَ : أيّ من رأيتَ قومه أفضلُ ؟

(١) ط : « فان قلت اضرب أيهم هو عاقل » .

(٢) الكلام بعد « نصبت » إلى هنا ساقط من الأصل و ب ، وبدله فيهما :

« لأنك » .

(٣) ط : « بها » .

(٤) ط : « وأي من رأيت في الدار أفضل لأن رأيت صلة » . بدل

« وكذلك أي » . الخ .

(٥) ط : « لا تغير الكلام » .

كان بمنزلة [قولك] : أي من رأيت أفضل . فالصلة معلة وغير معلة في القوم سواها .

وتقول : أي من في الدار رأيت أفضل ، وذلك لأنك جعلت في الدار صلة فتم المضاف إليه أي اسماً ، ثم ذكرت رأيت ، فكأنك قلت : أي القوم رأيت أفضل ، ولم تجعل في الدار ها هنا موضعاً للرؤية .

[وتقول : أي من في الدار رأيت أفضل ، كأنك قلت : أي من رأيت في الدار أفضل] . ولو قلت أي من في الدار رأيت زيدا ، إذا أردت أن تجعل في الدار موضعاً للرؤية لجاز . ولو قلت : أي من رأيت في الدار أفضل ، قدمت أو أخرت سواها] .

وتقول في شيء منه آخر : أي من إن يأتنا نعطه نكرمهم . فهذا إن جعلته استفهاماً فأعرابه الرفع ، وهو كلام صحيح ، من قبل أن إن يأتنا نعطه صلة لمن فكل اسماً . ألا ترى أنك تقول من إن يأتنا نعطه بنو فلان ، كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أيأ إليه ، فكأنك قلت : أي القوم نكرمهم [وأيهم نكرمهم] ؟

فإن لم تدخل الهاء في نكرم^(١) نصبت ، كأنك قلت : أيهم نكرم . فإن جعلت الكلام خبراً فهو محال ؛ لأنه لا يحسن [أن تقول] في الخبر : أيهم نكرمهم .

ولكنك إن قلت^(٢) أي من إن يأتنا نعطه نكرمهم ، كان

(١) في الأصل وب : « نكرمهم » .

(٢) في الأصل وب : « فإن قلت » .

في الخبر كلاماً ، لأنَّ أيَّهم بمنزلة الذي في الخبر ، فصار نكراً صلةً ، وأعملت
 تُهينُ ، كأنَّك قلت : الذي نكراً تُهينُ .

وتقول : أيَّ من إن يأتنا نُعطه نكراً تُهينُ ، كأنك قلت : أيَّهم
 نكراً تُهينُ .

وتقول : أيُّ من يأتينا يريدُ صلَّتنا فنحدُّه ، فيستحيلُ في وجه ويجوز
 في وجه .

فأمَّا الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون يريدُ في موضع مریدٍ إذا كان
 حالاً فيه وقع الإتيان ، لأنَّه معلقٌ بيأتيناً ، كما كان فيها معلقاً برأيتَ في :
 أيُّ من رأيتَ في الدار أفضلُ ، فكأنك قلت : أيَّهم فنحدُّه . فهذا لا يجوز
 في خبر ولا استفهام .

وأما الوجه الذي يجوز فيه فأنَّ يكون يريدُ مبنياً على ما قبله ، ويكون
 يأتيناً الصلَّة . فإن أردت ذلك كان كلاماً ، كأنك قلت : أيَّهم يريد صلَّتنا
 فنحدُّه [وفنحدُّه إن أردت الخبر] .

وأما أيُّ من يأتينا فنحدُّه فهو محال . لأنَّ أيَّهم فنحدُّه محال . فإن أخرجت
 الفاء [فقلت : أيُّ من يأتيني نُحدُّه] ، فهو كلام في الاستفهام ، محالٌ
 في الإخبار .

وتقول : أيُّ من إن ياتِه من إن يأتنا نُعطه يُعطه تأتٍ يكرِّمك . وذلك
 أن من الثانية صلَّتها إن يأتنا نُعطه ، فصار بمنزلة زيد ، فكأنك قلت :
 ٤٠٦ أيُّ من إن ياتِه زيدٌ يُعطه تأتٍ يكرِّمك ، فصار إن ياتِه زيدٌ يُعطه صلةً لمن
 الأولى ، فكأنك قلت : أيَّهم تأتٍ يكرِّمك .

فجميع ما جاز وحسن في أيهم هاهنا جاز في : أي من إن يآته من إن يآتنا
نُعْطِهِ يُعْطِهِ ، لآنه بمنزلة أيهم .

وسألت الخليل رحمه الله عن [قولهم] : أَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ وَأَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ (١)
فقال : إِذَا قُلْتَ أَيٌّ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كُلِّ لَأَنَّ كُلًّا مَذَكَّرٌ يَقَعُ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثُوثِ
و [هو أيضا] بِمَنْزِلَةِ بَعْضٍ ، فَإِذَا قُلْتَ أَيُّهُنَّ فَإِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَوْثِقَ الْأَسْمَ ،
كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ : كَلَّمْتُهُنَّ [مَنْطَلِقَةً] .

هذا باب أي إذا كنت مستفهما بها عن نكرة

وذلك أن رجلاً لو قال : رأيت رجلاً قلت : أياً؟ فإن قال : رأيت رجلاً
قلت : أيين؟ وإن قال : رأيت رجلاً قلت : أيين؟ فإن ألحقت يافتى
[في هذا الموضع] فهي على حالها قبل أن تلحق يافتى .

وإذا قال رأيت امرأة قلت : أيتها يافتى؟ فإن قال : رأيت امرأتين
قلت : أيتين يافتى؟ فإن قال : رأيت نسوة قلت : أيات يافتى؟
فإن تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت أياً، وإن تكلم به مرفوعاً
رفعت أياً، لأنك إنما تسألهم على ما وضع عليه المتكلم كلامه (٣) .

قلت : فإن قال : رأيت عبد الله أو مررت بعبد الله؟ قال : فإن
الكلام أن [لا تقول أياً، ولكن] تقول : من عبد الله؟ [وأى عبد الله؟

(١) ط : « أَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ وَأَيُّهُنَّ فُلَانَةٌ » .

(٢) ط : « لَوْ أَنَّ رَجُلًا » .

(٣) ط : « لِأَنَّكَ إِذَا تَسْتَفْهَمُ عَلَى مَا وَضَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ » .

لا يكون إذا جئت بأى إلا الرفع^(١)] ، كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيتُ
عبدَ الله أن تقولَ منّا^(٢) ؟ [وكذلك لا يجوز إذا قال رأيتُ عبدَ الله
أن تقولَ أياً ؟

ولا تجوز الحكايةُ فيما بعد أى كما جاز فيما بعد مَنْ ؛ وذلك أنه إذا قال
رأيتُ عبدَ الله قلتُ : أى عبدُ الله ؟ وإذا قال : مررتُ بعبدِ الله قلتُ :
أى عبدُ الله ؟

وإنما جازت الحكايةُ بعد مَنْ في قولك مَنْ عبدُ الله ، لأنَّ أياً واقعةٌ
على كلِّ شيءٍ ، وهى للآدميينَ . وَمَنْ أيضاً مُسَكَّنَةٌ في غير بابها ، فكذلك
يجوز أن تجمل ما بعد مَنْ في غير بابهِ .

هذا باب مَنْ إذا كنتَ مستفهما عن نكرة

اعلم أنك تتنى مَنْ إذا قلت رأيتُ رجلين كما تتنى أياً ، وذلك
قولك : رأيتُ رجلين ، فتقولُ : مَنْينِ [كما تقول أئينِ] . وأتاني رجلان
فتقولُ : مَنْانِ ، [وأتاني رجالٌ فتقولُ : مَنْونَ] . وإذا قال : رأيتُ رجلاً
قلتُ : مَنْينَ ، كما تقول أئينَ . وإن قال رأيتُ امرأةً قلتُ : مَنْهَ ؟ كما تقول

(١) السيراني ما ملخصه : وإنما فصلوا بين المعرفة والنكرة في المسألة فآكتفوا
في النكرة بذكر اسم واحد ، ولم يكتفوا في المعرفة إلا بذكر الاسم والخبر ؛ لأن المسألة
عنها على وجهين مختلفين ، ففرقوا بينهما لذلك . فأما المسألة عن النكرة فإنما هي
عن ذاتها لا عن صفتها ... والمسألة عن المعرفة إنما هي عن نعتها ، فلا بد من ذكرها
لأن الجواب نعت ولا بد من ذكر المنعوت .

(٢) الكلام بعده إلى نهاية الباب ساقط من الأصل و ب ، والتكلمة من ط .

أَيَّةٌ . [فَإِنْ وَصَلَ قَالَ مَنْ يَأْتِي ، لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ] . وَإِنْ قَالَ رَأَيْتُ
 امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ مَمْتَنِينَ كَمَا قُلْتَ أَيْسَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ النُّونَ مَجْزُومَةٌ . فَإِنْ قَالَ :
 رَأَيْتُ نِسَاءً قُلْتَ : مَمَاتٌ كَمَا قُلْتَ آيَاتٍ ، إِلَّا أَنَّ الْوَاحِدَ يَخَالِفُ أَيًّا فِي مَوْضِعِ
 الْجُرِّ وَالرَّفْعِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَتَانِي رَجُلٌ فَتَقُولُ مَنْوٌ ، وَتَقُولُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 [فَتَقُولُ] مَنِي . وَسَنَبِيْنٌ وَجِهَ هَذِهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَأَيٌّ فِي [مَوْضِعِ] الْجُرِّ وَالرَّفْعِ إِذَا وَقَفْتَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَذَلِكَ
 لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا يَلْحَقُ مَنْ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ يَلْحَقُ أَيًّا فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو
 ٤٠٢ وَأَمَّا مَنْ فَلَا يَنْوِنُ فِي الصَّلَاةِ ، فَجَاءَ فِي الْوَقْفِ مَخَالَفًا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ مَنَّهُ وَمَمْتَنِينَ وَمَمْنِينَ وَمَمَاتٍ وَمَمْنِينَ ^(١) كُلٌّ هَذَا فِي الصَّلَاةِ
 مُسَكَّنٌ النَّونَ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا قَالَ رَأَيْتُ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً أَوْ امْرَأَةً
 أَوْ امْرَأَتَيْنِ ، أَوْ رَجُلًا أَوْ رَجُلَيْنِ : مَنْ يَأْتِي .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ مَنْوً فِي الْوَقْفِ ،
 ثُمَّ تَقُولُ مَنْ يَأْتِي ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ مَنْ قَالَ ذَاكَ؟ فَتَقُولُ : مَنْ يَأْتِي إِذَا عَنَيْتَ
 جَمِيعًا ، كَأَنَّكَ تَقُولُ مَنْ قَالَ ذَاكَ ، إِذَا عَنَيْتَ جَمَاعَةً . وَإِنَّمَا فَارَقَ بَابُ
 مَنْ بَابَ أَيٍّ أَنَّ أَيًّا فِي الصَّلَاةِ يَثْبِتُ فِيهِ التَّنْوِينَ ، تَقُولُ : أَيُّ ذَا وَآيَةٌ ذَه ^(٢) .
 وَزَعِمَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ ، وَقَدْ سَمِعْنَاهُ مِنْ بَعْضِهِمْ ، مَنْ يَقُولُ ^(٣) : أَيُّونَ

(١) ط : « ممتين ومنه وممات ومنين ومنين » .

(٢) في الأصل و ب : « هذه » .

(٣) في الأصل و ب : « وقد زعموا أن بعض العرب يقولون » ، لكن

في ب : « يقول » .

هؤلاء ، وأيان هذان . فأىُّ قد تُجمَع في الصلّة وتضاف وتثنى وتنوّن ،
ومن لا يثنى ولا يُجمَع في الاستفهام [ولا يضاف] ، وأىُّ منوّنٌ على كلّ
حال في الاستفهام وغيره ، فهو أقوى .

وحدثنا يونس أن ناساً^(١) يقولون أبدأً : منّا ومني ومنو ، عنيت واحداً
أو اثنين أو جميعاً في الوقف^(٢) . فن قال هذا قال أياً وأىُّ [إذا] عنى
واحداً أو جميعاً أو اثنين^(٣) . [فإن وصلَ نونَ أياً . وإنما فعلوا ذلك بمن لأنهم
يقولون : من قال ذلك ؟ فيعنون ما شاءوا من العدد . وكذلك أىُّ ، تقول
أىُّ يقول ذلك ؟ فتعنى بها جميعاً وإن شاء عنى اثنين] .

وأما يونس فإنه [كان] يقيس منه على أية ، فيقول : منه ومنه ومنه ، إذا
قال يافتي . وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أترَ أن لا يغيرها في الصلّة .
وهذا بعيد^(٤) ، وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ قاله مرّةً في شعر
ثم لم يسمع بعده^(٥) :

(١) ط : « أن قوما »

(٢) في الأصل و ب : « أو جماعة » فقط .

(٣) في الأصل و ب : « اثنين أو جماعة » .

(٤) السيرافي : لأن قوله ضرب من منا ، استفهام عن الضارب وعن
المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام ، وقد قدم الفعل على الاستفهامين ،
والاسم المستفهم به يتضمن حرف الاستفهام ، ولا يكون إلا صدراً . ولو رددناها
إلى ما تضمنناه من حرف الاستفهام لصار تقديره : ضرب أزيد أعمراً ؟ وهذا
باطل مضمحل .

(٥) ط : « ثم لم يسمع بعده مثله قال » . والبيت لسهير بن الحارث .

انظر نوادر أبي زيد ١٢٣ والحيوان ١ : ١٨٦ ، ٣٢٨ / ٦ : ١٩٧ والخصائص
١ : ١٢٩ والحزاة ٢ : ٣ والعينى ٤ : ٤٩٨ ، ٥٥٧ وابن يعين ٤ : ١٦ والممع
٢ : ١٥٧ ، ٢١١ والأشموني ٤ : ٤٩٠ ، ٢٢٠ والتصريح ٢ : ٢٨٣ .

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمَّوَا ظَلَامًا^(١)
 وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا ؟
 وهذا بعيد لا تكلمُ به العرب^(٢) ولا يَسْتَعْمَلُهُ مِنْهُمْ نَاسٌ كَثِيرٌ .
 وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كلُّ أحد^(٣) . فَإِنَّمَا يَجُوزُ مَنْوَنَ
 يَأْتِي عَلَى ذَا .

وينبغي لهذا أن لا يقول مَنْوَنُ فِي الْوَقْفِ ، وَلَكِنْ يَجْعَلُهُ كَأَيِّ . وَإِذَا قَالَ
 رَأَيْتُ امْرَأَةً وَرَجُلًا ، فَبَدَأَتْ فِي الْمَسْأَلَةِ بِالْمَوْثُوتِ قُلْتُ : مَنْ وَمَنَّا ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ
 مَنْ يَأْتِي فِي الصَّلَةِ فِي الْمَوْثُوتِ . وَإِنْ بَدَأَتْ بِالْمَذَكَّرِ قُلْتُ مَنْ وَمَنَّهُ ؟

وإنما جُمِعَتْ أَيُّ فِي الْاسْتِفْهَامِ [وَلَمْ تُجْمَعْ فِي غَيْرِهِ] لِأَنَّهُ إِنَّمَا الْأَصْلُ ٤٠٣
 فِيهَا الْاسْتِفْهَامُ ، وَهِيَ فِيهِ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ ، وَإِنَّمَا تُشْبِهُ الْأَسْمَاءَ النَّامَةَ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ
 إِلَى صَلَةِ فِي الْجَزَاءِ وَفِي الْاسْتِفْهَامِ . وَقَدْ تُشْبِهُ مَنْ بِهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ (٤)
 [لِأَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَاهَا فِيهَا] . وَلَمْ تَقْوَقْوَةً فِي أَيِّ (٥) لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، وَلِمَا
 يَدْخُلُهَا مِنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ (٦) .

(١) يذكر أن الجن طرقتة وقد أوقد ناراً ل طعامه . ويروى : « منون
 قالوا : سراً الجن » ، أي أشرفهم . عموا ، من وعم يعم بمعنى نعم نعم ، أي نعم
 ظلامكم ، فظلاماً نصب على التمييز . وبعده :

فقلت : إلى الطعام ، فقال منهم زعيم : نحسد الإنس الطعاما
 والشاهد فيه « منون » حيث جمعه في الوصل ضرورة ، وإنما يجمع
 في الوقف ، وهو جمع « من » .

(٢) ط : « لا تكلم به العرب » .

(٣) وكان يونس إلى هنا ساقط من ط ثابت في بعض أصولها .

(٤) في الأصل وب : « وقد تشبه من به في هذا الموضع » .

(٥) في الأصل ، ب : « ولم يفرقوا في أي » .

(٦) في الأصل وب « وما يدخله من التنوين والإضافة . وبعده فهما : =

هذا باب ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيما قبله (١)

وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله، فتقول منأ، لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر (٢) رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك (٣) ممن يعرفه بعينه، إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو؟ فكرهوا أن يجري هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين. وكذلك رأيتُ ورأيتُ الرجل، لا يحسن [لك] أن تقول فيهما إلا من هو ومن الرجل (٤).

وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم (٥) فيقول: مع منين؟ وقد رأيتُه، فيقول: منأ أو رأيت منأ. وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه [عليه] المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيتُ رجلاً (٦).

« يقول: لم يفرقوا في أي، إذا عنوا المؤنث والاثني والجميع، في الوقف والوصل؛ كما فرقوا في من، لتمكن أي.»

(١) ط: « ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيما قبله.»

(٢) ط: « ذكر.»

(٣) في الأصل و ب: « أنه.»

(٤) ط: « أو من الرجل.»

(٥) في الأصل و ب: « ذهب معهم.»

(٦) السيرافي: إنما جاز أن يقول مع منين وهو يستفهم عن الماء والميم في معهم، أو عن الماء في رأيتُه، لأن المتكلم بنى امر الخاطب على أنه عارف بالمكنى ولم يكن عارفاً به، فأورد مسألته على غير ما ذكره المتكلم. وكان السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به، وهو أن يقول ذهبنا مع رجال... الخ فلما غلط المتكلم في توهمه على الخاطب، رده الخاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف وسأل عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به.

هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب

إذا استفهمت عنه بمن

اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟
وإذا قال مررتُ بزيدٍ قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبد الله قالوا : من
عبدُ الله (١) ؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كلِّ حال . وهو أقيسُ القولين .
فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ماتكمَ به المستول ،
كما قال بعض العرب : دَعْنَا من تَمْرَتان ، على الحكاية لقوله : ما عنده
تَمْرَتان . وسمعتُ عربياً مرةً يقول لرجل سأله (٢) فقال : أَلَيْسَ قَرَشِيًّا ؟
فقال : ليس بِقَرَشِيًّا ، حكايةً لقوله . فجاز هذا في الاسم الذي يكون علمًا
غالبًا على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنه
الأكثر في كلامهم ، وهو العلمُ الأوَّلُ الذي به يتعارفون . وإنما يُحتاج إلى الصفة
إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة . وإنما حكى مبادرةً للمستول ، أو تأكيداً
عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلمَ به . [والكُنْيَةُ بمنزلة الاسم] .
وإذا قال : رأيتُ أخا خالدٍ لم يميز مَنْ أخا خالدٍ (٣) إلا على قول من قال :
دَعْنَا من تَمْرَتان ، وليس بقَرَشِيًّا . والوجهُ الرفعُ لأنه ليس باسم غالب .
وقال يونس : إذا قال رجلٌ : رأيتُ زيداً وعمراً ، أو زيداً وأخاه ،

(١) ط : « هذا زيد قالوا : من زيد » .

(٢) ط : « وسمعتُ أعرابياً مرةً وسأله رجل فقال » .

(٣) ط : « أخا زيد لم يميز أخا زيد » .

أوزيداً أخوا عمرو ، فالرفعُ يَرُدُّه إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد ، كما تُرَدُّ ما زيدٌ إلا منطلقٌ إلى الأصل . وأما ناسٌ فإنهم قاسوه فقالوا : تقول من أخو زيد وعمرو ، ومن عمراً وأخازيد ، تتبِعُ الكلامَ بعضه بعضاً (١) . وهذا حسن (٢) . ٤٠٤

فإذا قالوا من عمراً ومن أخو زيد ، رفعوا أخازيد ، لأنه قد انقطع من الأول بمن الثاني الذي مع الأخ ، فكأنك (٣) قلت من أخو زيد ؟ كما أنك تقول تبأله وويلاً ، وتبأله وويلاً له .

وسألت يونس عن : رأيتُ زيدَ بنَ عمروٍ فقال : أقول من زيد ابن عمرو ؛ [لأنه بمنزلة اسم واحد . وهكذا ينبغي ، إذا كنت تقول يا زيد ابن عمرو ، وهذا زيد بن عمرو ، فسقط التنوين . فأما من زيد الطويل فالرفع على كل حال] ؛ لأن أصل هذا جرى للواحد (٤) [لتعرفه له بالصفة ، فلما جاوز ذلك رده إلى الأعراف] . ومن نون زيداً جعل ابن صفةً منفصلة ورفَع في قول يونس . فإذا قال رأيتُ زيداً قال : أي زيدٌ ، فليس [فيه] إلا الرفع ، يُجرى على القياس . وإنما جازت الحكاية في من لأنهم لمن أكثر استعمالاً وهم [مما] يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره . وإن أدخلت الواو والماء في من فقلت : فمن أو ومن ، لم يكن فيما بعده إلا الرفع .

(١) في الأصل و ب : « يتبع الكلام بعضه بعضاً » .

(٢) ط : « أحسن » .

(٣) ط : « فصار كأنك » .

(٤) في الأصل و ب : « أجرى كالواحد » .

هذا بابٌ مَنْ إذا أردت أن يضاف لك مَنْ تَسأل عنه

وذلك قولك : رأيتُ زيداً . فنقول : الْمَنِيَّ . فإذا قال (١) رأيتُ زيداً وعمرأً قلت : الْمَنِيَّينِ . فإذا ذكرَ ثلاثةً قلت : الْمَنِيَّينِ ، وتحمّل الكلام على ما حمّل عليه المسئولُ إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً ، كأنك قلت : القرشيُّ أم الثَّقَفِيَّ . فإن قال القرشيُّ نَصَبَ ، وإن شاء رفع على هو ، كما قال صالحٌ في : كيف كنتَ ؟

فإن كان المسئولُ عنه من غير الإنس فالجوابُ الهَنْ والهَنْةُ ، والفَلانُ والفَلانةُ ؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين .

هذا باب إجرائهم صلةً مَنْ وخبره إذا عنيتَ اثنين

كصلة اللّٰذَيْنِ ، وإذا عنيتَ جميعاً اللّٰذَيْنِ

فمن ذلك قوله عز وجل : « وَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » (٢) . ومن ذلك قول العرب (٣) فيها حدثنا يونس : مَنْ كانت أمك وأبيهن كانت أمك ، ألحق [تاء] التأنيث لما عنى مؤنثاً (٤) كما قال : يَسْتَمِعُونَ [إِلَيْكَ] حين عنى جميعاً (٥) .

وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ : « وَ مَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ » (٦) ، فجعلت كصلة التي حين عنيت مؤنثاً . فإذا ألحقت التاء

(١) في الأصل و ب : « فإن قلت » .

(٢) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٣) في الأصل و ب : « ومثل ذلك » فقط .

(٤) في الأصل و ب : « لما عنى المؤنث » .

(٥) في الأصل و ب : « جماعة » .

(٦) الآية ٣١ من سورة الأحزاب . وهذه قراءة الجحدري والأسوارى =

في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع . [قال الشاعر حين عني الاثنين ،
وهو [الفرزدق (١) :

تَعَالَ فَإِنَّ عَاهِدَتْنِي لَا تَخُونُنِي

نَكُنُّ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئِبُ بِصَطْحِيانِ (٢)

هذا باب إجرائهم ذاً وحده بمنزلة الذي

وليس يكون كالذئبي إلا مع ما ومن في الاستفهام ، فيكون ذاً بمنزلة
الذي ويكون ما حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد

٤٠٥

= ويعقوب في رواية، وكذا ابن عامر في رواية ، ورويت عن أبي جعفر وشيبة
ونافع . تفسير أبي حيان ٧ : ٢٢٨ .

(١) ديوانه ٨٧٠ والخصائص ٢ : ٤٢٢ وابن الشجري ٢ : ١١٣ وابن
يعيش ٢ : ١٣٢ / ٤ : ١٣ والعيني ١ : ٤٦١ والهمع ١ : ٨٧ وشرح شواهد
المنفى ٢٨١ والأشعوني ١ : ١٥٣ .

(٢) وكذا رواه الشنتمري ، والرواية المشهورة: « تعش فإن عاهدتني » .
وكان الفرزدق قد اجتزر شاة ثم أعجله المسير فسار بها ، فجاء الذئب فحركها
وهي مربوطة على بعير ، فأبصر الفرزدق الذئب وهو ينهشها ، فقطع رجل الشاة
فرمى بها إليه ، فأخذها وتحنى ثم عاد ، فقطع له اليد فرمى بها إليه ، فلما أصبح
القوم خبرهم الفرزدق بما كان . ويروى : « فإن وافقتني لا تخونتي » .

والشاهد فيه تنية « يصطحبان » حملا على معنى « من » لأنها كناية عن
اتنين . وقد فرق بين من وصلتها بالنداء ، لأنه موجود في الخطاب وإن لم يذكره .
وإن قدرت « من » نكرة ويصطحبان صفة لها كان الفصل أسهل وأقيس .

أما إجراؤهم ذَا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ.
وقال الشاعر، لبيد بن ربيعة^(١):

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقَضُّ أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٢)
وأما إجراؤهم إِيَّاهُ مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟
فتقول: خيراً؛ كأنك قلت: ما رأيت؟

ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فتقول: خيراً. وقال جل ثناؤه: «مَآذًا
أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا^(٣)». فلو كان ذَا لَعَوًّا لَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ: عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟

(١) ط: «وقال الشاعر لبيد» فقط. وانظر ديوانه ٢٥٤ ومعاني الفراء
١٣٩: ١ والمعاني الكبير ١٢٠١ والحزانة ١: ٢/٣٣٩: ٥٥٦ والعينى ١: ٧،
٤٤٠ وشرح شواهد المغنى ٥٥ وابن الشجرى ٢: ١٧١، ٣٠٥ وابن يعيش
٣: ١٤٩ / ٤: ٢٣ والمخصص ١٤: ١٠٣ واللسان (ذو، ذوات، حول).

(٢) النحب: النذر. يقول: أسألوه عن هذا الذى هو فيه أهو نذر نذره على
نفسه فرأى أنه لا بد من فعله، أم هو ضلال وباطل من أمره. و«فيقضى»
روى بالبناء للفاعل، أى فيقتضيه، وبالبناء للمفعول.

والشاهد فيه رفع «أنحب» وما بعده، وهو مردود على «ما» فى
قوله «ماذا». فدل ذلك على أن ذا فى معنى الذى وما بعده من صلة، فلا يعمل
فى الذى قبله. فإى موضع رفع بالابتداء، فذلك رفع ما بعد همزة الاستفهام
رداً عليها.

(٣) الآية ٣٠ من سورة النحل. وقرأ زيد بن على: «خير» بالرفع،
أى المنزل خير، فقطابق هذه القراءة تأويل من جعل ذَا موصولة، ولا تطابق من جعل
ماذا منصوبة، لاختلافهما فى الإعراب. تفسير أبى حيان ٥: ٤٨٧، ٤٨٨.
وانظر تفسير الآية ٢٤ من سورة النحل: «وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا:
أساطير الأولين» فى ٥: ٤٨٤، حيث قرأ الجمهور برفع «أساطير» وقرئ
شاذاً «أساطير» بالنصب.

ولقوا : عمّ ذا تسألُ ، [كأنهم قالوا : عمّ تسألُ] ، ولكنهم جعلوا ما وذا
اسماً واحداً ، كما جعلوا ما وإن حرفاً واحداً حين قالوا : إنما .
ومثل ذلك كماً نماً وحيثما في الجزاء .

ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع البتة لكان الوجه في ماذا رأيتَ
إذا أجاب أن يقول : خيرٌ . وقال الشاعر ، وسمعتُ بعض العرب يقوله (١) :
دعى ماذا علمتِ سأتقيه ولكن بالمغيّبِ نبيّيني (٢)
فالذي لا يجوز في هذا الموضع ، وما لا يحسن أن تلغيها .

وقد يجوز أن يقول الرجلُ : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : خيرٌ ، إذا جعل ما وذا
اسماً واحداً (٣) كأنه قال : ما رأيتُ خيرٌ ، ولم يجبه على رأيتَ .

ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحتَ ؟ [فيقول] : صالحٌ ، وفي من
رأيتَ [فيقول] : زيدٌ ، كأنه قال : أنا صالحٌ ومن رأيتُ زيدٌ . والنصبُ
في هذا الوجه ، لأنه الجوابُ ، على كلام المخاطب ، وهو أقربُ [إلى] أن

(١) ط : « وسمعتُ من العرب الموثوق بهم » . وما اثبت من الأصل و ب
يطابق ما في الخزانة . والبيت من الحسين ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المعنى
٦٩ عرضاً إلى المثقب العبدى ، وليس في قصيدته المفضلية ذات الرقم ٧٦ . وانظر
الخزانة ٢ : ٥٥٤ والعينى ١ : ٤٨٨ وشرح شواهد المعنى ٢٤٣ والمصع ١ : ٨٤
واللسان (ذا ٣٤٩) .

(٢) يقول : دعى ما علمته فأني سأتقيه لعلمي منه مثل الذي علمت ،
ولكن نبيّني بما غاب عني وعنك بما يأتي به الدهر ، فلن تستطيعي معرفة ذلك .
أى لا تعذّيني فيما أبادر به الزمان من إتلاف مالي في وجوه الفتوة ، ولا تخوفيني
الفقر ؛ فلسنا نعلم ما يحبّثه لنا القدر .

والشاهد فيه جعله « ماذا » اسماً واحداً بمنزلة الذي .

(٣) « إذا جمل ما وذا اسماً واحداً » ساقط من ط ثابت في بعض أصولها .

تأخذه^(١). وقال عز وجل: «مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ^(٢)». وقد يجوز أن تقول إذا قلت من الذي رأيت: زيدياً؛ لأنَّها هنا معنى فعلٍ فيجوز النصبُ هنا كما جاز الرفعُ في الأول.

٤٠٦

هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام^(٣)

إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر^(٤) أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر.

فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها، الذي ليس بينه وبينها شيء. فإن كان مضموماً فهي واو، وإن كان مكسوراً فهي ياء، وإن كان مفتوحاً فهي ألف، وإن كان ساكناً تحرك، لثلاثاً يسكن حرفان، فيتحرك كما يتحرك في الألف واللام الساكن مكسوراً، ثم تكون الزيادة تابعة له.

فمما تحرك من السواكن كما وصفت لك وتبعته الزيادة قول الرجل: ضربت زيدياً، فنقول منكراً لقوله: أزيدني. وصارت [هذه] الزيادة

(١) في الأصل فقط: «أن تأخذه».

(٢) الآية ٢٤ من سورة النحل. وانظر ما مضى في الحاشية رقم ٣ ص ٤١٧.

(٣) السيراني ما ملخصه: هذا الباب كله في إثبات العلامة الإنكار، وجعل الإنكار على وجهين: أن ينكر كون ما ذكر كونه أو يبطله، كما إذا قال لك رجل: أذاك زيد، وزيد ممتنع إتيانه عندك فتكره لبطالته. والوجه الآخر: أن يقول أذاك زيد، وزيد من عادته إتيانك، فينكر أن يكون ذلك إلا كما قال. فالمثال الأول معنى قوله أنكرت أن تثبت رأيه، والمثال الثاني معنى قوله أن تنكر أن يكون على خلاف ما ذكر.

(٤) ط: «أو أنكرت».

عَلَمًا لهذا المعنى ، كَعَلِمَ الثُّدْبَةَ ، وَتَحَرَّكَ النُّونُ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ ،
وَلَا يَسْكُنُ حَرْفَانِ .

فَإِنْ ذَكَرَ الْأَسْمَ مَجْرُورًا جُرُوتَهُ ، أَوْ مَنْصُوبًا نَصْبَتَهُ ، [أَوْ مَرْفُوعًا رَفَعْتَهُ ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ إِذَا قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا : أَزِيدَنِيهِ ؟ وَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : أَزِيدَنِيهِ ؟
وَإِذَا قَالَ هَذَا زَيْدٌ : أَزِيدُنِيهِ ؟] ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْأَلُهُ عَمَّا وَضَعَ كَلَامَهُ عَلَيْهِ .
وَقَدْ يَقُولُ لَكَ الرَّجُلُ : أَتَعْرِفُ زَيْدًا ؟ فَتَقُولُ : أَزِيدَنِيهِ . إِمَّا مِنْكَرًا لِرَأْيِهِ
أَنْ يَكُونَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِمَّا عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ .

وَسَمِعْنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ قِيلَ لَهُ : أَتَخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ الْبَادِيَةُ ؟
فَقَالَ : أَنَا إِنِّيهِ ؟ ! مِنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ أَنْ يَخْرُجَ .

وَيَقُولُ : قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ ، فَتَقُولُ : أَزِيدُنِيهِ ؟ غَيْرَ رَادٍّ عَلَيْهِ مَتَعَجِّبًا
أَوْ مِنْكَرًا عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى غَيْرِ أَنْ يَقْدَمَ ، أَوْ أَنْ كَرِهَتْ أَنْ يَكُونَ
قَدِيمٌ فَقُلْتَ : أَزِيدُنِيهِ ؟

فَإِنْ قُلْتَ بِجِيْبِ الرَّجُلِ قَالَ : قَدْ لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا قُلْتَ : أَزِيدًا وَعَمْرَنِيهِ ؟
تَجْعَلُ الْعَلَامَةَ فِي مَنْتَهَى الْكَلَامِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ إِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عَمْرًا :
أَضْرَبْتُ عَمْرَاهُ (١) ؟ وَإِنْ قَالَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الطَّوِيلَ قُلْتَ : أَزِيدًا الطَّوِيلَ ؟
تَجْعَلُهَا فِي مَنْتَهَى الْكَلَامِ .

وَإِنْ قُلْتَ (٢) : أَزِيدًا يَاقَتِي ، تَرَكْتَ الْعَلَامَةَ كَمَا تَرَكْتَ عِلَامَةَ التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ
وَحَرْفَ اللَّيْنِ فِي قَوْلِكَ : مَنَّا وَمَنِّي وَمَنُّو ، حِينَ قُلْتَ يَاقَتِي ، وَجَعَلْتَ يَاقَتِي بِمَنْزِلَةِ

(١) ط : « إِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عَمْرًا : أَضْرَبْتُ عَمْرَاهُ » عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ « عَمْرًا »

لَا « عَمْرًا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَب : « قَالَ » .

ما هو في مَنْ حين قلت مَنْ يا قتي ، ولم تقل مَنْين ولا مَنْه ولا مَنِي ، أذهبت هذا في الوصل ، وجعلت يَا قَتِي بمنزلة ما هو من مسألتك (١) يمنع هذا كله ، وهو قولك مَنْ وَمَنْه إذا قال رأيت رجلاً وامرأة . فَهِنَّ قد مَنَعَتْ مَنْ من حروف اللين ، فكذلك هو هاهنا يمنع كما يمنع ما كان في كلام المسئول العلامة من الأول . ولا تدخل في يَا قَتِي العلامة (٢) لأنه ليس من حديث المسئول فصار هذا بمنزلة الطويل حين منع العلامة زَيْداً كما منع مَنْ ما ذكرت لك ؛ وهو كلام العرب (٣) .

ومما تتبَّعه هذه الزيادة من المتحرُّكات ، كما وصفتُ لك قوله : رأيتُ عُثْمَانَ ، فتقول : أُعْثْمَانَاهُ ، ومررتُ بعُثْمَانَ ، فتقول : أُعْثْمَانَاهُ ، ومررتُ بِعُثْمَانَ فتقول : أُحْثَامِيهِ ، وهذا عُثْرُفْتَقُول : أُعْمُرُوهُ ، فصارت تابعةً كما كانت الزيادة التي في وأغلامهوه تابعةً .

واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم « إن » فيقول : ٤٠٧ أُعْمُرُ إِنْهِي ، وأزِيدُ إِنْهِي ، فكأنهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً ، كما قالوا : ما إن ، فأكدوا بإن (٤) . وكذلك أوضحوا بهاها هنا ، لأن في العلم الهاء ، والهاء خفيةً ، والياء كذلك ، فإذا جاءت الهمزة والنون جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين (٥) كانوا مستغنين بهما (٦) .

(١) ط : « في مسألتك » .

(٢) ط : « ولا تدخل العلامة في يا قتي » .

(٣) ط : « وهو قول العرب » .

(٤) في الأصل و ب : « فأكد بأن » .

(٥) في الأصل و ب : « وحروف اللين » .

(٦) بعده في كل من الأصل و ب عنوان هو تكرار لعنوان الباب :

« هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام » . وواضح أنه مقحم على نص الكتاب .

ومما زادوا به الهاء بياناً قولهم : اضرِبْهُ .
 وقالوا في الياء في الوقف : سَمَدِجٌ يَرِيدُونَ سَعْدِي .
 فإنّما ذكرت لك هذا لتعلم أنّهم قد يطلبون إيضاحها بنحو من هذا الذي
 ذكرت لك .

وإن شئت تركت العلامة في هذا المعنى كما تركت علامة التثنية .
 وقد يقول الرجل : إني قد ذهبت ، فتقول : أذهبتوه ؟ ويقول :
 أنا خارج ، فتقول : أنا إني ، تلحق الزيادة ما لفظ به ، وتحكيه مبادرة له وتبيناً
 أنه يُكْرَمُ عليه ما تكلم به ، كما فعل ذلك في : مَنْ عَمِدَ اللهُ ؟ وإن شاء
 لم يتكلم بما لفظ به ، وألحق العلامة ما يصحح المعنى ، كما قال حين قال (١) :
 أخرج إلى البادية : [أنا إني] .

وإن كنت منبئاً مسترشداً إذا قال ضربت زيداً ، فإنك لا تلحق
 الزيادة . وإذا قال ضربته فقلت : أقلت ضربته ؟ لم تلحق الزيادة أيضاً ؛
 لأنك إنما أوقعت حرف الاستفهام على قلت ، ولم يكن من كلام المستول ، وإنما
 جاء على الاسترشاد ، لا على الإنكار .

فهرس

الجزء الثاني

الجزء الثانى

صفحة

٥	هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها	»	»
	بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة وقطع المعرفة		
١٤	من المعرفة مبتدأة		
١٨	ما يجرى عليه صفة ما كان من سببه	»	»
	ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان	»	»
٢٢	لشئ من سببه		
٢٣	الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة	»	»
	ما جرى من الأسماء التى تكون صفة مجرى الأسماء	»	»
٢٤	التى لا تكون صفة		
	ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة	»	»
٢٨	تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه		
	ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من	»	»
	الصفات التى ليست بعمل وما أشبه ذلك مجرى الفعل		
٣٦	اذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها		
٦٠	ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه	»	»
٦٢	ما ينتصب على التعظيم والمدح	»	»
٧٠	ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه	»	»
	ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنى هو على ما قبله من	»	»
٧٧	الأسماء المهمة		
٨١	ما غلبت فيه المعرفة النكرة	»	»
٨٣	ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة	»	»
	ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه	»	»
٨٦	الخبر لأنه حال للمعروف مبنى على مبتدأ		
	ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء	»	»
٨٨	قدمته أو آخرته		

صفحة	
٩٣	هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الحاص شائعا في الأمة
١٠٠	» » ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم
١٠٥	» » ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة
١١٢	» » مالا يكون الاسم فيه الا نكرة
	» » ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف
١١٤	ولا تكون وصفا
١١٧	» » ما ينتصب لأنه قبيح ان يكون صفة
١١٨	» » ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو
	» » ما ينتصب لأنه قبيح ان يوصف بما بعده ويبنى
١٢٢	على ما قبله
١٢٥	» » ما يثنى فيه المستقر توكيدا
١٢٦	» » الابتداء
١٢٨	» » ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده
١٢٩	» » من الابتداء يضم فيه ما يبنى على الابتداء
١٣٠	» » يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنى عليه مظهرا
	» » الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل
١٣١	فيما بعده
١٤١	» » ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة
	» » ما يكون محمولا على ان فيشاركه فيه الاسم الذي وليها
١٤٤	ويكون محمولا على الابتداء
١٤٧	» » ما تستوى فيه الحروف الخمسة
	» » ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه اذا صار
١٤٧	ما قبله مبنيا على الابتداء
١٥٦	» » كم
١٧٠	» » ما جرى مجرى كم في الاستفهام
١٧٢	» » ما ينصب نصب كم اذا كانت منونة في الخبر والاستفهام
١٧٤	» » ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير
١٧٥	» » مالا يعمل في المعروف الا مضمرا
١٨٢	» » النساء

صفحة

- هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا ولا يقع في موقعه
- ١٨٨ غير المفرد
- » » ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون
- ١٩٤ وصفا للأول ولا عطفًا عليه
- » » ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد
- » » ما يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الأول
- » » بمنزلة الآخر
- » » اضافة المنادى الى نفسك
- » » ما تضيف اليه ويكون مضافا اليك قبل المضاف اليه ٢١٣
- » » ما يكون النداء فيه مضافا الى المنادى بحرف الاضافة ٢١٥
- » » ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له ها هنا وهو
- » » غير مدعو ٢١٨
- » » **الندبة** ٢٢٠
- » » ما تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها ٢٢٤
- » » مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ٢٢٥
- » » مالا يجوز ان يندب ٢٢٧
- » » يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخر
- » » الاسمين مضموم الى الأول بالواو ٢٢٩
- » » الحروف التي يندب بها المدعو ٢٢٩
- » » ما جرى على حرف النداء وصفا له ٢٣١
- » » من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء ٢٣٣
- » » **الترخيم** ٢٣٩
- » » ما أواخر الأسماء فيه الهاء ٢٤١
- » » يكون فيه الاسم بعد ما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم
- » » يتصرف في الكلام لم تكن فيه هاء قط ٢٤٥
- » » اذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن
- » » فيه الهاء أبدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء ٢٤٩
- » » ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة
- » » حرف واحد زائد ٢٥٦

صفحة

- هذا باب يكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم وما قبله بمنزلة
 ٢٥٩ زائد وقع وما قبله جميعا
- ٢٦٠ » » تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف
- ٢٦١ » » تكون الزوائد فيه أيضا بمنزلة ما هو من نفس الحرف
- » » ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة
- ٢٦٢ رجعت حرفا
- » » يحرك فيه الحرف الذى يليه المحذوف لأنه لا يلتقى
- ٢٦٣ ساكنان
- » » الترخيم فى الأسماء التى كل اسم منها من شيئين كانا
- بائنين فضم أحدهما الى صاحبه فجعلنا اسما واحدا بمنزلة
- ٢٦٧ عنتريس وحلكوك
- ٢٦٩ » » ما رخمتم الشعراء فى غير النداء اضطرابا
- ٢٧٤ » » **النفى بلا**
- ٢٧٦ » » المنفى المضاف بلام الاضافة
- ٢٨٧ » » ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية
- ٢٨٨ » » وصف المنفى
- ٢٨٩ » » لا يكون الوصف فيه الا منونا
- » » ما جرى على موضع المنفى لا على الحرف الذى عمل
- ٢٩١ فى المنفى
- » » مالا تغير فيه الأسماء عن حالها التى كانت عليها قبل
- ٢٩٥ ان تدخل لا
- ٣٠٠ » » لا تجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع
- » » ما اذا الحقته لا لم تغيره عن حاله التى كان عليها قبل
- ٣٠١ ان تلحق
- » » **الاستثناء**
- ٣١٠ » » ما يكون استثناء بلا
- ٣١١ » » ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه
- ٣١٥ » » ما حمل على موضع العامل فى الأسم والأسم
- ٣١٩ » » النصب فيما يكون مستثنى بدلا

صفحة

٣١٩	هذا باب يختار فيه النصب لان الآخر ليس من نوع الاول	٣١٩
٣٢٥	» » مالا يكون الا على معنى ولكن	٣٢٥
٣٢٩	» » ما تكون فيه ان وان مع صلتها بمنزلة غيرهما من الاسماء	٣٢٩
٣٣٠	» » لا يكون المستثنى فيه الا وصفا	٣٣٠
٣٣١	» » ما يكون الا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير	٣٣١
٣٣٥	» » ما يقدم فيه المستثنى	٣٣٥
٣٣٨	» » تثنية المستثنى	٣٣٨
٣٤٢	» » ما يكون مبتدأ بعد الا	٣٤٢
٣٤٣	» » غير	٣٤٣
٣٤٤	» » ما أجرى على موضع لا على ما بعد غير	٣٤٤
٣٤٤	» » يحذف المستثنى فيه استخفافا	٣٤٤
٣٤٧	» » لا يكون وليس وما أشبههما	٣٤٧
٣٥٠	» » مجرى علامات المضميرين وما يجوز فيهن كلهن	٣٥٠
	» » استعمالهم الاضمار الذى لا يقع موقع ما يضم فى الفعل	
٣٥٢	» » اذا لم يقع موقعه	٣٥٢
٣٥٥	» » علامة المضميرين المنصوبين	٣٥٥
٣٥٦	» » استعمالهم ايا اذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا	٣٥٦
٣٦٠	» » الاضمار فيما جرى مجرى الفعل	٣٦٠
٣٦٢	» » علامة اضمار المجرور	٣٦٢
٣٦٣	» » اضمار المفعولين اللذين تعدى اليهما فعل الفاعل	٣٦٣
٣٦٦	» » لا تجوز فيه علامة المضمير المخاطب	٣٦٦
٣٦٨	» » علامة اضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم	٣٦٨
	» » ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله اذا أظهر	
٣٧٣	» » بعده الاسم	٣٧٣
٣٧٦	» » ما ترده علامة الاضمار الى أصله	٣٧٦
	» » ما يحسن ان يشرك المظهر المضمير فيما عمل وما يقبح	
٣٧٧	» » ان يشرك المظهر المضمير فيما عمله	٣٧٧
٣٨٣	» » مالا يجوز فيه الاضمار من حروف الجر	٣٨٣
	» » تكون فيه أنت ونحن وهو وهى وهم وهن وأنتن وهما	
٣٨٥	» » وأنتما وأنتم وصفا	٣٨٥

صفحة	
٣٨٧	هذا باب من البذل أيضا
٣٨٩	» ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا
٣٩٥	» لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا
٣٩٨	» أي
٤٠٣	» مجرى أي مضافا على القياس
٤٠٤	» أي مضافا الى مالا يكمل اسما الا بصفة
٤٠٧	» أي اذا كنت مستفهما بها عن نكرة
٤٠٨	» من اذا كنت مستفهما عن نكرة
٤١٢	» مالا تحسن فيه من كما يحسن فيما قبله
	» اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب اذا استفهمت
٤١٣	» عنه بمن
٤١٥	» من اذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه
٤١٦	» اجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي
٤١٩	» ما تلحقه الزيادة في الاستفهام

تم الجزء الثاني من كتاب سيبويه